

المنهجية في التحليل السياسي

المفاهيم ، المناهج ، الاقتراحات ، والأدوات

محمد شلبي

الأستاذ المساعد بجامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المنهجية في التحليل السياسي

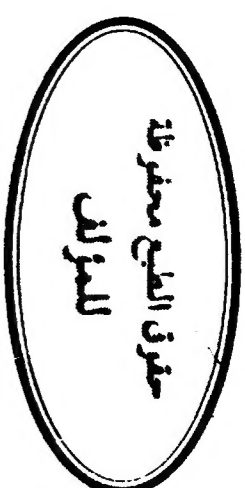
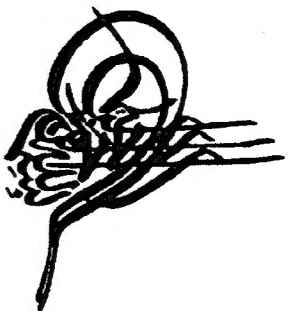
المفاهيم، المناهج، الاقتراحات، والأدوات

محمد شلبي

الأستاذ المساعد بجامعة الجزائر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الجزائر 97



حقوقي الطبع محفوظ

للمؤلف

وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ
بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ
كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِرُونَ ﴿١٧٦﴾ [الأعراف: ١٧٦]

الأهداء

،،، إلى أمي

،،، وخالي حسن

،،، وأخي علي

،،، وزوجتي

أهدي هذا الكتاب، عرفاناً مني بفضلهم عليّ، وتقديرًا

لمعاناتهم من أجلي

مقدمة

نحتاج في حياتنا العملية والعملية إلى معرفة الكثير عن تعقيدات الحياة السياسية ونشاكلاتها، وحركاتها، وتبدلاتها، وخصائصها. ذلك أننا نحتاج إلى معرفة الطريقة التي يتصرف بها أولئك الأفراد الذين يحتلون مواقع التأثير، ولماذا يتصرفون كذلك؟

ونحتاج إلى معرفة العناصر التي تجعل جماعة، أو تنظيمًا، أو حزبًا ما يبرز، وينمو، ويذهب، ثم ينهار أو يضعف. ونحتاج إلى معرفة لماذا تتميز أنظمة بقدر كبير من الاستقرار وتتميز أخرى بقلته أو بكثرة الاضطرابات؟

كما نحتاج إلى معرفة لماذا يقبل الشعب على المشاركة السياسية في مرحلة من المراحل، ولماذا يحجم في مراحل وظروف أخرى؟ إن هذه التساؤلات وغيرها، تحتاج إلى وسائل تسهم في إزالة تعقيداتها أو على الأقل تزج قليلًا من الضوء في نفقها المظلم، هذه الوسائل هي مجموعة من المناهج والاقتربات والمفاهيم والأدوات التي نتطاول فيما بينها وتقديم للباحث أو الطالب أو المحلل السياسي دليلًا إرشاديًا يبيحه لإدراك الظواهر السياسية المختلفة، والتعامل معها، وسبر أغوارها. إنها مجموعة من المسالك تتيحها هذه المناهج والاقتربات، للوصول إلى الحقائق أو إزالة اللبس والغموض عن الكثير من العمليات السياسية وتفاعلاتها.

هذه المناهج والاقتربات تمكنا من تعريف المشكلات محل دراستنا تعريفًا جيدًا، وذلك من خلال تحديد المفاهيم بدقة ووضوح دفعًا للإيهام، وإرساء لأسس علمية ضرورية لخطوات لاحقة، كما تمكنا من الحصول على البيانات وتوليدها من مظانها عبر الوسائل والأساليب المسخرة لذلك. وكل ذلك من أجل بث المزيد من النور في محيط الظاهرة التي نسمى إلى تحليلها وتفكيكها، ومن ثم تفسيرها تبعًا لقواعد وعلمية. وتتل هذه الوسائل، أدوات وتصورات ورموزًا تحتك قدرات الإدراك الذاتي للواقع الذي صممت من أجل تحليله وتفسيره، وهي بذلك تقوم بتقديم هذا الواقع الذي تدركه أو تدرك بعض جوانبه إلى الجهة التي تستخدمها وتتوقف صحة ذلك الإدراك وقدرته تلك الوسيلة على صدقها، وواقعيتها، وابتعادها عن التحيز والتمركز حول الذات. إنها تمل رسول الباحث إلى الظواهر، ومن ثم، فإن صدق المعلومات التي يقدمها الرسول إلى المرسل تتوقف على اختيار هذا الأخير للرسول،

الفصل الأول

تحديد المفاهيم الأساسية

تعتبر المفاهيم ركناً أساسياً في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن تحديد المفاهيم الأساسية الأكثر تداولاً لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية يعد مطلباً ضرورياً لذلك؛ لهذا ارتضيت أن أبدأ بتحديد بعض المفاهيم التي يكثر تداولها في الموضوعات اللاحقة من هذه الدراسة.

١- العلم: وإن العلم يعد نشاطاً إنسانياً هادفاً، قروي الدوافع، رفيع القيمة، يحتاج التنظيم، يتميز بأسلوبه في البحث (الذي يعرف بأسماء كثيرة، مثل والطريقة العلمية)، وطريقة الملاحظة والافتراضات الممكنة لإنائها. وهدفه هو التوصل إلى معرفة الأشياء غير المربة (الأشياء المتباعدة، والقوانين، والملاحظات، والأسباب، والحقيقة) على أساس أسلوب الملاحظة (الأشياء، والأحداث، والعلاقات) والمعلومات^(١). وهناك تعريف آخر للعلم هو (المعرفة المسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة الظواهر وأصولها التي تخضع للملاحظة والدراسة)^(٢).

وهناك من يرى في العلم كماً من المعارف يتضمن القوانين والحقائق المتعلقة بحقل معرفي معين، وهناك من يرى أن العلم هو النهج الذي يستخدم في الوصول إلى المعرفة^(٣).

ولعل مرجع الاختلاف هو الخلفيات المرفية التي تتحكم في رؤية الباحثين، ويضاف إلى ذلك التطورات المتلاحقة التي أصابت مفهوم العلم وأثر الثورات العلمية في المنهج المرفية السائدة. فالعلم نشاط إنساني هادف ومنظم يحدوه الاكتشف عن الحقيقة كما

(١) محمد ميم صديقي، الأسس الإسلامية للعلم (أمريكا: المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ١٩٨٩)، ص ١٤.

(٢) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط ١١، (القاهرة: مكتبة ربية، ١٩٩٠)، ص ١٩.

(٣) نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهرة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ٢٤.

وما ينبغي أن يتوفر فيه من صدق وأمانة وفضة، كذلك المنهج يقدم لنا من الحقائق ما يدرك هو ما يتضمنه ميكلم من مكونات قد تعكس الواقع أو لا تعكسه. لذلك ينبغي الحذر عند التعامل مع هذه الوسائط، حيث إنها تتأثر بقيم أصحابها وبيئاتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية، والسياسات التاريخية التي ولدت فيها. لذلك ينبغي أخذ كل ذلك في الاعتبار العالاب أو التحلل أو الباحث. فلا نغيب إذا أدركنا قدرتها على التحليل والتفسير لظواهر في بلدان وعجزها في بلدان أخرى. وهذا لا يستدعي بالضرورة انحياز المنهج، وإن أمكن ذلك في الكثير من المناهج، وإنما يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف بيئات ولادة تلك المناهج والواقع الذي تتناوله، وعناصر تكوينها ومدى استيعابها لتغيرات جديدة، إلا أن ذلك كله لا يمنع الاستفادة من تلك الوسائط التي تتميز بانفتاحها ومرونتها لاستيعاب متغيرات جديدة، ويتوقف استخدام تلك الوسائط على قدرة الباحث والتحليل على إعادة صياغتها بما يناسب خصوصية مجتمعه.

ولقد حرصت على أن أقدم هذه الافتراضات والمناهج المرفية المصدر دون تطبيق، وعرفت بولادتها وتطوراتها دون تغيير. وقسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول: تناولت في الفصل الأول، المفاهيم، وفي الفصل الثاني خطوات البحث، وفي الفصل الثالث المناهج، وفي الرابع الافتراضات، وفي الخامس الأساليب والأدوات.

وفي الختام أقدم شكري وامتناني إلى الاستاذ الدكتور محمود إسماعيل والدكتور باهر عتلم اللذين فتحا لي مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، كما أقدم شكري إلى الأستاذة: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل والدكتور نصر عارف والدكتور أحمد ثابت على فوائدهم العلمية، وأشكر كل من ساعد على إخراج هذا الكتاب على ما هو عليه.

وأسأل الله المولى القدير أن يجعل علمي هذا في ميزان حساني وأن يتجاوز عن سيئاتي

إنه نعم المولى ونعم النصير.

محمد شلبي

القاهرة في ١٩ يوليو ١٩٩٦م

الموافق الجمعة ٤ ربيع الأول ١٤١٦هـ

أما ابن عقيل النقيش الحنبلي، فقد عرف السياسة: «والسياسة ما كان فِعْلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد وإن لم يقدمه الرسول، ولا نزل به وحى»^(١١). نستخلص مما سبق أن مدار السياسة حول الرعاية والتدبير لشئون الناس وهذاها تحقيق الصلاح.

وتعرف السياسة لدى المدرسة الغربية بأنها «فن حكم الدولة، كما جاء في دائرة المعارف الكبرى، كما يعرف علم السياسة بأنه «علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات، والتي توجه هذه الحكومات في علاقتها بالواطنين والدول الأخرى»^(١٢).

وهناك تعريف آخر للسياسة وهي العملية التي خلالها تصنع الجماعة القرارات، ومفهوم الجماعة يمكن أن يفيد فيشمل الأسرة أو يتسع للجماعة الدولية، كما أن القرار السياسي يمكن الوصول إليه عن طريق العنف، والتفاوض، والمساومة أو عبر التصويت»^(١٣). أما هارولد لاسويل، فيعرفها «والسياسة من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ وبهدف إلى القول: إن الصراع عبر التاريخ كان محوره دائماً النفوذ والقيم، وأن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير»^(١٤).

والمتخلص من تعاريف علم السياسة لدى المدرسة الغربية هو تحورها في الأغلب الأهم حول محورين رئيسيين، وهما: محور دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ومحور دراسة القوة والنفوذ والسلطة أو القدرة والتصالح عليها، وقد شهد تعريف علم السياسة تطورات

(١) ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق حامد اللقي، (القاهرة: مكتبة السنة المجددة، ١٩٥٣)، ص ١٣.

(٢) هشام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (لبنان: بيروت، ١٩٨٦)، ص ٥٧.

(3) Rod HAGUE, MARTIN HARROP, COMPARATIVE GOVERNMENT SECOND EDITION, (U.S.A: Humanities press international, 1990), p.3.

(4) Harol.lasswel, politics: who? gets what? when? How? (New York: Miridian Book, 1958), p.13.

يستهدف الفهم والتفسير.

٢- السياسة: السياسة عند العرب المسلمين تعني: الرياسة، ولسان الأمر سياسة: قام به: والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه^(١). فالسياسة في المنثور الإسلامي موضوعها الرعاية والتدبير وهذاها تحقيق الصلاح، يقول الماوردي: «وأنت أيها الوزير أمدك الله برفقه... تدبر غيرك من الرعايا، وتدبر بغيرك من الملوك، فانت سائل ومسور...» ويبدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك وفسادها منسوب إليك واعلم أيها الوزير، إنك مباشر لتدبير ملك له أس^٢ وهو الدين المشرع، ونظام هو الحق المتبع»^(٣).

ويقول أيضاً: «إن قواعد الملك مستقرة على أمرين: سياسة، وتأسيس فأما تأسيس الملك فيكون في تثبيت أرائله ومبادئه، وإرساء قواعده ومبادئه، وتنقسم ثلاثة أقسام: تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة، وأما سياسة الملك بعد تأسيسه واستقراره فنشمل على أربعة قواعد: وهي عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدبير الجند، وتقدير الأموال»^(٤).

ويقول الشيزري: «ولا كانت الرعية ضرورياً مختلفة، وشعورياً مختلفة، متباينة الأغراض والمقاصد، مغتربة الارصاف والطبايع؛ انتشرت ضرورة إلى ملك عادل يقوم أودها، ويقسم عيها، ويضع ضرورها ويأخذ حقها ويذهب عيها ما اشقها، وبقي حلت من سياسية تدبير الملك كانت كسفية في البحر اكتشفها الرياح التواقة، والأموال النظاهرة قد أسلمها اللاجون واستسلم أهلها إلى التون»^(٥).

(١) جمال الدين بن منثور، لسان العرب، ج ٦، (بيروت: دار صادر للطباعة، ١٩٥٦)، ص ١٠٨.

(٢) أبو الحسن الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين حسيني، (القاهرة: مكتبة النهضة الشرق

نهضة الشرق جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٩-٤١.

(٣) أبو الحسن الماوردي: تسهيل النظر وتمجيد الظفر، تحقيق رضوان السيد (بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٨٧، ص ٢٠٣-٢٠٧.

(٤) عبد الرحمن الشيزري: المنهج السلوك في سياسة الملوك، تحقيق عبد الله الموسوي، (الاردن، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٧)، ص ١٦٥، ١٦٣.

والاختيارات، وبناء النماذج والنظريات، وإجراء التفسيرات، وإقامة التوقعات^(١).

والمناهج في حالة تطور مستمر لا تعتمد على حال واحد، ذلك لأنها تؤثر في الظواهر التي تدرسها، كما أنها تتأثر بها، إذ عبر النهج ننظر إلى الظواهر وخلالها نقترب منها لسبر طورها، وكشف علاقاتها وارتباطاتها. والمناهج تستطيع أن تقدم لنا صوراً حقيقية أو قريبة من الحقيقة كلما حرصت على استيعاب جميع المتغيرات، وعلى العكس من ذلك، فإن الكثير من الحقائق تأتي مبتورة ومشوّهة ومرد ذلك هو اتباع مناهج قاصرة أو انتقائية عملت على إبعاد الكثير من المتغيرات أو بعضها، لاعتبارات تتعلق بخلفية الباحث. وتعدد المناهج بتعدد الظواهر محل البحث والدراسة، وقد يصلح منهج للمعامل مع ظاهرة ولكنه قد يعجز مع أخرى. كما أن النهج يفسر الحادثة الثقافية والاجتماعية للبيئة التي ولد فيها، والنسق المكروي الذي يكتشف صائده والنموذج المكروي دوره في بناء المناهج والنظريات وفرض الفروض، ومن ثم لم فإن ضرورة التعامل بحذر مع أي منهج لا مفر منها عند استخدامه في بيئته وبالأحرى في البيئة النيابية مع بيعة ولادته، وإمكانية إعادة تفكيكه وصياغته من جديد ليلائم الحقائق الملهدة. ويلعب النموذج المكروي دوره في بناء المناهج والنظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن النهجية تقوم بدور (الواسطة بين عناصر ثلاثة هي: الإطار المفاهيمي أو المرجعي - ظاهريات البحث ووسائله - الخطوات المنطقية والإجرائية التي تتم بين المنصرين)^(٢) كما يلعب النهج دوراً مهماً في تعريف المشكلات التي يمكن دراستها بطريقة علمية، ويساعدنا على الوصول على البيانات، ونقل تلك النتائج إلى المشتغلين بالبحث^(٣). كما يقوم النهج بوظائف الترقيع والوصف، وصياغة المفاهيم، والنهجية المعادلة هي التي تجعل صاحبها قادراً على البحث والتحقيق، والكشف والاختيار، للوصول إلى حقائق يعجز غيره عن الوصول إليها بدون أداة منهجية، والنهائي المتعدد وحده يستطيع أن يحكم على مناهج الغير وعلى

(1) Abraham Kaplan, the conduct of inquiry, (pennsylvania: chandler publishing company, 1964), p. 23.

(٢) مصطفى ناجي، النظرية والنهجية والتقنية، في جابر عصفور (محرر)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، (الكويت: دار المعرفة، ١٩٨٨)، ص ٥٠.

المرجع نفسه، ص ٥٧.

عديدة، بسبب التطورات العلمية، والنماذج الفكرية التي تسرد تلك المراحل والنظريات. ففي المعصور المتقدمة كان التركيز على الدلالة وأشكالها وطرق تفسيرها كلها، والملاحظات فيما بين تلك الهياكل، ثم برز مفهوم الجماعة مع مطلع القرن ثم بدأ التركيز على السلوك مع المدرسة السلوكية وهكذا تعددت التعاريف الخاصة بعلم السياسة^(٤).

٣- النهج: النهج والمناهج: الطريق الواضح، ونهج الطريق أياه، وأوضحه، ونهجه أيضاً سلكه^(٥). قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَمْعًا بَيْنَكُمْ فِرْعَةٌ مِنْهَا جَاهٌ﴾^(٦). قال القرطبي:

المنهاج: الطريق المستمر وهو النهج والنهج، أي البين^(٧).

وفي الاصطلاح الحديث يشير النهج إلى: (الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة)^(٨).

والمناهج كما يراه حامد ربيع: (هو طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتمه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي نحدد مسبقاً) ومناهج البحث عنده تتضمن الطرق والوسائل، فالطرق هي الخطوات المتتابعة لمسلك الظاهرة وكشف موارثها، أما الوسائل فهي الأدوات التي نطلبها لنصل إلى الحقيقة^(٩).

وهكذا نلاحظ أن حامد ربيع يجمع بين الطرق والوسائل أي القواعد المنهجية والوسائل المستخدمة في السعي نحو الوصول إلى الحقيقة. ويتسع تعريف النهج ليشتمل أسس صياغة المفاهيم، والفرضيات، وإقامة الملاحظات، وبناء القياسات، وإجراء التجارب

(1) Mary grisez kweit, and Robert w. kweit, concepts and methods for political analysis, (U.S.A: Printice -hall INC, 1981), pp. 9-15.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (لبيان، بيروت: المكتبة الاموية، ١٩٧٨)، ص ٦٨١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

(٤) محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 6، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤)، ص ٢٠٢.

(٥) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط ٢ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧)، ص ٥.

(٦) حامد ربيع: نظرية التحليل السياسي، (محاوالت الفيت على طلبة كلية الاقتصاد للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠) جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ص ٦.

وبالمثل عدداً كبيراً من الظواهر: مثل الاقتراب السلوكي، والبنائي الوظيفي، والاقتراب تحليلي، وهناك اقترابات خاصة تتعلق بظواهر خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يتناولها عبر ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب - واقتراب السمعة - واقتراب صنع القرار^(١). فالاقترابات هي وسائل بيننا وبين الظواهر المختلفة تعيننا على تفسيرها، استناداً إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، وهكذا فإذا كان العامل الذي جعلها اهتمامنا سياسياً، نسبنا الاقتراب إليه وإطلاقنا عليه الاقتراب السياسي أو المدخل السياسي، وإذا كان العامل اقتصادياً، كان المنبع هو الاقتراب الاقتصادي وهكذا^(٢).

والاقتراب يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو سبل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نزعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته^(٣).

والاقتراب يحصل معه خلفيات فكرية وثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه، ومن ثم يذهب على منبج اقتراب معين سبق لغيره استخدامه، أن يتعامل معه بحذر، ويعمل على إظهاره واكتشاف خلفياته، إذا قدر لعمله أن يتوَّج بالنجاح.

٥- النموذج: MODEL: هو عبارة عن صورة نظرية وبسيطة لا هو موجود في عالم الواقع، أي أنه: عبارة عن بناء مشابه للواقع^(٤). والنموذج هو أداة التمثيل للواقع لأورائه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة، يقوم

(١) لاروك يوفس أحمد، مشكلات وحالات في منابع البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة حوزة شمس، ١٩٧٨)، ص ٩٨.

(٢) عبد المظلي محمد صافي، ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (الاردن، عمان: مكتبة المجلس، ١٩٩٤) ص ٥٣.

(٣) محمد زامي، بشير الغوري، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية، ومداخل نظرية، (بنغازي: دار الكتب، ١٩٩٤)، ص ١٠٤.

(٤) محمد زامي، الغوري، المرجع نفسه، ص ١٠٥.

كما، كما يستطیع أن یحكم علی متوجانهم العرفیة (المعلومات المكتشفة)، كما تعمل المناهج علی تولید المعارف عن القضايا التي كانت قبل ذلك فی عداد البهجمات، بالإضافه إلى كون المنهج يقوم بدور رئيس فی بناء النظریة أو اختبارها أو إعادة صياغتها.

٤- المدخل أو الاقتراب APPROACH: يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقي خلالها الاسئلة والبيانات لللائمة^(١). كما يمكن ترميزه: فالمدخل يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الاسئلة التي تطرح والعلاقات التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث^(٢). يمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية ومنها السياسة. والملاحظ أن الكثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية: العلوم الأكاديمية كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع: فيقولون: الاقتراب التاريخي أو الاقتصادي، كما يمكن أن يقرنون بالقوى السياسية والظواهر المختلفة، كظواهر العنف السياسي مثل: الثورات والانقلابات، والحروب الأهلية، والظواهر والاغتيالات السياسية، وظواهر الاغتراب والصراع الاجتماعي، ثم القوى السياسية الهامة كالولايات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار.

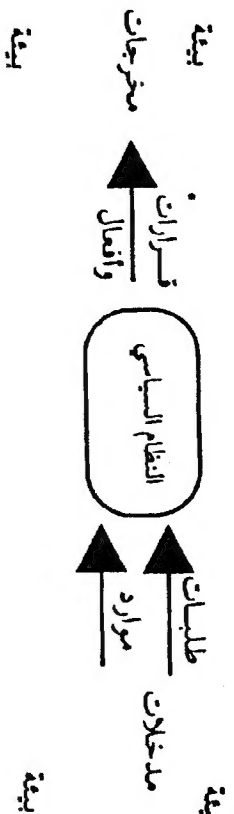
كما يمكن أن يرتبط المدخل بالفروض التفسيرية والنظريات السببية مع تصنيفها في مجموعات بسبب كثرتها، وفقاً للاعتبارات البيئية أو الأيدلوجية^(٣). ويستخدم الاقتراب كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها، كما يساعد الباحثين وتحليلين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، ويبحثهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم، لذلك فإن الاقتراب يؤثر في اختيارنا للمناهج والوسائل المستخدمة في الدراسة. والاقترابات فيها العام الذي يتعامل مع الدراسات الاجتماعية في عمومها،

(1, 2) Vernon van dyke, political science, A philosophical analysis, (stanford university press, california 1960), pp.34, 114.

محمد محمود ربيع، منابع البحث في السياسة (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة ١٩٧٨)، ص ١٥٧.

(٣) محمد محمود ربيع، المرجع نفسه، ص ١٥٨.

النظام السياسي^(١):



(تصميم) جدول رقم ١.

٦- النظرية: النظرية ومجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والافتراضات التي تكون رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها^(٢).

ويقول هـ. مونت بالمر، Monte Palmer: إذا كان الفرض إقراراً غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة أميرقياً. ولها الملاحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الأميركي (التحقق منها أميرقياً) يمكن صياغة الاستنباط منها افتراضات عدة^(٣).

فالنظرية أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع. وإذا كان النهج يحدد متغيرات معينة يحاول الاقتراب إلى الظواهر خلالها دون أن يقتصر

(1) - David easton, analyse du système Politique, traduction de pierre rocheron, (paris: librairie armand colin, 1974), p.33.

- وانظر كذلك: موريس ديفرشي، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٣٦٢٨.

- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج (٢، ١)، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١، ١٩٨٢).

(٢) - محمد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي ط ١١ (القاهرة: مكتبة رعية، ١٩٩٠)، ص ٤٩-٥٠.

(3) Monte palmer, OP. cit., pp. 7-8.

على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقة بالية، بمعنى أنها تُفسر بالتفسير في آن واحد لمظاهر النموذج، بحيث إن التفسير في أحد هذه المظاهر يجر تلقائياً التفسير في بقية المظاهر يحكم الارتباط، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه المظاهر، وغالباً ما يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة الإدراك العلمي يجب أن ينسجم بالوضوح المفاهيمي^(١).

إن فكرة النموذج انتقلت إلى الدراسات الاجتماعية ثم السياسية من عالم البيولوجية، حينما حاول علماء الاجتماع أن يستفيدوا من التطورات العلمية الكبيرة التي تحققت في العلوم الطبيعية، وركزوا على الأطر النهجية التي حملت الكثير من مفاهيمها إلى حقول الدراسات الاجتماعية والسياسية، كمفهوم النظام، والنموذج. لقد شبه الاجتماعيون المجتمع بالكاكن الحلي وأحد ثروا تناظراً بينهما، ومن هنا جاءت فكرة النموذج كمنظرة للواقع المعقد وتبسيط له، ورغبة من الباحثين في دراسة ذلك الواقع عبر بناء مناهله. والنموذج يسمح بفهم أفضل لبعض جوانب الظواهر وإبراز بعض العلاقات التي يصعب الوصول إلى كشفها بدون النموذج، ويظل النموذج بمثابة البناء الرمزي المنطقي لوضع بسيط إلى حد ما. وتلعب النماذج أدواراً في عملية التصنيف والتنظيم والمساعدة على كشف العلاقات دون أن تبلغ مرتبة التفسير للمرضوعات والقضايا المختلفة، كما تقوم النماذج بأدوار إعلامية أو تقوم باقتراح مشاكل جديدة للبحث^(٢). والنماذج ذاتها تعيماً بالعسامين الأيديولوجية التي يعتنقها صانع النموذج، ومن ثم فإن استخدام النموذج يستدعي الحذر. لقد تعددت صور النماذج في علم الاجتماع فهناك نموذج وتالكورت باسوتز، وفي الاقتصاد نموذج وليونتييف، وفي العلوم السياسية نموذج ديفيد إستون، وفيما يلي نموذج البسيط لعمل

(١) محمد السيد سعيد والورشات، المفاهيم، النماذج، وفي ودودة بدران (محرر)، البحث الإمبريق في الدراسات السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ١٥٤.

(2) A. lee Brown, rules and conflict, in introduction to political life,

(New york: prentice - Hall, INC, 1981), pp. 136 - 137.

-Monte palmer, the interdisciplinary study of politics, (New york: Harper and row publishers, 1974), pp. 10 - 11.

١٤ وهناك علاقة كبيرة بين النظرية والنهج، فإذا كانت النظرية تمثل دليلاً إرشادياً للنهج، فإن هذا الأخير يعمل على تطوير النظرية والتحقق من صدقها أو إعادة صياغتها لتلائم هاتين جدية وتكون أقدر على الفهم والتفسير والتوقع. وهكذا تظل النظرية في حالة جدل وتفاعل بينها وبين المناهج وسائل البحث العلمي وطرقه بصفة عامة، وكل ذلك النشاط يسهم في تطوير البحث العلمي، ويكسب النظرية والمناهج مصداقية ومقدرة على الاقتراب من الظواهر، وكشفها وإدراك علاقاتها وارتباطاتها المختلفة.

٧- القوانين العلمية: يعرف القانون على أنه علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر^(١). وهذه القوانين قد تأخذ الصيغة السببية، بمعنى أن أي تغيير يحدث في ظاهرة يكون له الأثر في الظاهرة الناجية التي ترتبط معها ربطاً سببياً. وهناك قوانين تأخذ الصيغة الوظيفية، ونعني وجود علاقات ارتباطية بين ظاهرتين أو أكثر ولكن لا يشترط أن يكون أحدهما سبباً للآخر. ويمكن أن تعرف القوانين العلمية على أنها: **المرادف خاصة بظاهرة معينة تم التحقق من صحتها^(٢).**

إن القوانين تعبر عن حركة الظواهر في ظل شروط معينة، أو بصيغة أخرى فهي تعبر عن حركة النظام والتكرارية التي تأخذها بعض الظواهر تحت شروط معينة. إن القوانين في الدراسات السياسية والاجتماعية تتميز بالنسبية، فالقانون الذي قد يصدق في بلد معين في ظروف معينة قد لا يصدق تحت ظروف أخرى في البلد ذاته، وبالأحرى في بلدان أخرى. كذلك فإن القوانين العلمية تظل تقريبية، وتخضع للتعديل المستمر الذي يحدث في وسائل المماس أو نتيجة تطورات علمية تظهر عدم دقة القوانين تلك.

٨- الأساليب المنهجية والوسائل: وتتعلق بالجوانب الإجرائية والتقنية في عملية البحث العلمي، إذ تعين الباحث على تنظيم عملية جمع البيانات عن الظواهر المختلفة التي يعتمدها البحث، وتندرج ضمن هذه الأساليب والوسائل: **أساليب الملاحظة، وتحليل**

علاقات بين تلك المتغيرات، أي: لا يوزعها بين متغير مستقل وتابع، فإن النظرية على العكس من ذلك، تحدد تلك المتغيرات وتحدد العلاقة بينها، في اختبارها من الظاهرة محل البحث والدراسة^(٣).

وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتبهرت بالبروح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما انسمت بالشمول والقدرة على استيعاب ظواهر متعددة ونهجمها وتفسيرها. والنظرية ليست أبد بولوجية ثابتة بل هي أداة تتطور ويعملها الاستخدام المستمر والاختيار الدائم لفرضياتها وهي تقوم بعملية الكشف والتفسير.

ولكن هذا لا يعني أن النظرية هي أداة مجردة بل على العكس، فإنها تحمل خلفيات فكرية وسياقات اجتماعية وثقافية وتاريخية لا تلك الذين عملوا على بنائها وصياغتها، ومن ثم فإن على أي باحث يريد أن يستخدم النظرية أن يكون على بينة من تلك القضايا.

إن النظرية تفيدنا كثيراً في عملية البحث، حيث أنها توجه البحث نحو مجالات مشرة، كما أنها تضيء على نتائج البحث دلالة ومزى، حيث إنها تمكن الباحث من القدرة على الفهم والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها، وتمكنه من القدرة على التفسير في إطار العمل وأكثر وضوحاً^(٤).

لقد سعي الكثير من الباحثين السياسيين لإرساء نظريات كبرى في العلوم السياسية، وتناولوا موضوعات شتى (التمصير، المشاركة، الثورات، الملاحظات الخارجية للدولة...) وحاولوا تعميق ذلك إلا أن الواقع خيب آمالهم فترجعوا عن ذلك، وأدركوا أن التركيز على النظريات ذات المدى المتوسط أو المدى الأصغر أكثر فاعلية، لأن الظاهرة السياسية يصعب ضبطها والتحكم فيها ويتضاف إلى ذلك اختلاف القيم والتعاقبات والسياسات التاريخية التي تحيط بالظواهر السياسية، ومن ثم فإن التمسك بمعلم بخصائص الظاهرة السياسية.

(١) نصر محمد عارف: مرجع سابق، ص ١.
(٢) عبد الله عامر الهمامي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي): جامعة قارونس ١٩٨٨.
(٣) نصر محمد عارف: مرجع سابق، ص ١٢.
(٤) عبد الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص ١٢.

الطرق البحثي يشير بداية إلى وحدة التحليل التي يختارها الباحث، كما يشير إلى السلولك إلى الخصائص التي يمكن قياسها في تلك الوحدة^(١). كذلك فإنه يجب على الباحث الذي اختار وحدة تحليل معينة أن يلتزمها في مسار بحث كله^(٢).

١- المتغيرات Variables: وهي خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كما أو نوعاً من هنا نظر إليها كمتغير. على اسبيل المثال متغير الطبقة الاجتماعية يمكن أن يأخذ أكثر من قيمتين: طبقة عليا، وطبقة وسطى، وطبقة سفلى^(٣).

فالتغيرات تستخدم عادة لوصف بعض الأشياء المتغيرة أو الأشياء القابلة للقياس، والمظهر يأخذ فيما مسغيرة أو كبيرة، أو يصنف على أساس اللون أو الجنس، أو القوة والضعف أو الاستقرار والتوتر، أو السن أو الوضع الاقتصادي، والتغيرات هي الجانب المقابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمميزة عن المفاهيم، وحينما نتسكن من نقل المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة أو التجريب يتحول المفهوم إلى متغير يمكن ملاحظته أو قياسه، فعلى سبيل المثال، يمكن أن نقول: إن مفهوم العنف الداخلي يمكن أن يترجم من حالته المجردة إلى متغير يعطى عليه ومؤشرات العنف الداخلي، الذي يمكن قياسه، بحساب عدد القتلى وأحداث الشغب، والمظاهرات العنيفة، وعدد المصابين في المائة ألف نسمة خلال سنة، وإن مفهوم الصراع الدولي يترجم إلى متغير يدعى ومؤشر المدوان الدولي أو مؤشر الاصلال المدوانية الدولية، حيث يمكن قياسها، وفقاً لعدد التهدييدات، وتجنبند الحرات المسلحة، والمقومات الاقتصادية، وطرد الدبلوماسيين، واستخدامات القوة المسلحة ويدهى انخراط الدولة في ذلك سنوياً^(٤).

(٣٩٩) المرجع نفسه، ص ٥٤.

(٤٠٠) عبد الله عامر الهاملي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٤٠١) المرجع نفسه، ص ٦٦.

(4) Margaret Conway, and Frank B. Feigert, political analysis an introduction, second edition (Boston: Allyn and Bacon, INC, 1976) 21-22.

المفسون، والقياس، وأدوات أو وسائل المسح الاجتماعي كالتقابلة والاستبيان، واستخدام الاستمارات المتعددة في هذا الشأن، كذلك تندرج ضمن الوسائل والأساليب، تقنيات المعلومات ومعالجتها، وتقنيات الممارسة والتطبيق.

ويختلف العلماء في عملية التصنيف هاته، فهناك من يوسع دائرة الوسائل والأساليب لتشمل أدوات أخرى كاللصح الاجتماعي في حد ذاته، والنماذج التحليلية ودراسة الحالة، وهناك من يقصرها على البعض منها فقط. لقد شهد حقل تقنيات البحث وأساليبه تطوراً هائلاً نتيجة التطورات التكنولوجية، إذ أصبح الحاسوب يلعب دوراً مهماً في عملية تخزين البيانات وحسابها وتصنيفها، كما أصبحت وسائل الاتصال تؤدي دوراً مهماً في تطوير عملية البحث وتسهيل إجراءاتها. إلا أنه يجب أن يكون حاضراً في الأذهان أن تلك التقنيات ينبغي أن تكون متسجمة مع التهجئة التبعة، فالبحث المحلي يشمل ثلاث ركائز أساسية: وهي النظرية والنتائج والتقنيات أو الوسائل والأساليب^(١).

٩- وحدات التحليل Units of Analysis: ويقصد بها مستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته.

وبالبحث إذ يفترض علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإنه أيضاً ينبغي أن يفترض فرضية محددة أنواع الفاعل السياسي ومستوياته، الذي يعطى أن تطبق عليه هذه الفرضية، هذه الفرضية تسمى وحدة التحليل والتي ينبغي أن تختار بعناية فائقة^(٢). إن وحدة التحليل قد تكون الفرد، أو المؤسسة، أو الحكومة، أو الدولة، أو الجماعة، أو نظاماً سلوكياً معيناً، فالفرد قد يكون هو وحدة التحليل لدراسة عملية التصويت في البرلمان مثلاً. أو يختار الباحث الدولة كوحدة لتحليل دراسة ظاهرة الديمقراطية مثلاً؛ إذا كانت الفرضية ترى أن البلد الغني والذي يمتلك مؤسسات سياسية ديمقراطية، فالبلد (الدولة) هنا هي وحدة التحليل حيث يمتلك خصائص البلدان الغنية التي تحمل للتغير المستقل، ويعبر قراطية المؤسسات السياسية تحمل للتغير التابع.

(١) مصطفي ناجي، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٥.

(2) Janet B. Johnson, and Richard A. Joslyn, political science research methods, second edition, (Washington DC: CQ press, 1991), pp. 53.

الإحاطة وخاضعة للقياس أي: تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات^(١).

ويمكن التفرقة بين القياس (Indice) الذي يعبر عن تقاسم مجموعة من المؤشرات. لعلنا نتحدث عن مقياس الممارسة الديمقراطية من خلال مؤشرات؛ عدد الصحف المستقلة، والقطاعات الطوعية، أما المؤشر indicateur فهو المعصر الدال على قيمة معينة، وعدد الصحف المستقلة يُعد مؤشراً من مؤشرات مقياس الديمقراطية مثلاً.

فعملية القياس، مهمة للبحث العلمي، ذلك أنها تقيم الجسور والملاقات بين الانعراضات النظرية والواقع الإمبريقي الذي نستهدف فهمه وتفسيره. إننا كثيراً ما نستخدم مفاهيم نظرية ولكنها تظل قاصرة الدلالة العملية ولكن نزود أهمية حينما نضيف عليها لها محارول الإحاطة بها، فمثلاً يمكننا أن نقس الجربان ونرى مدى الارتباط بينه وبين العنف السياسي، كما فعل وجور، Gur في مناطق مختلفة^(٢). غير أن التعامل مع المقاييس والمؤشرات يحتاج إلى مزيد من الحيلة والحذر خاصة في ميدان الدراسات الاجتماعية، فبإني المؤشر أو القياس يفعل ذلك من خلال منظوره الفكري والمعرفي للأشياء.

١٢- النموذج المعرفي paradigm، كما يستخدمه وطوماس كوهن Thomas kuhn، مجموعة متلفة متسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والكنيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتعمل تقليدياً بحثياً كبيراً أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشداً أو دليلاً يقود الباحثين في حقل معرفي ما^(٣).

إن بناء النظريات وصياغة المناهج لا تعدو أن تكون انعكاساً لنمط الفكر السائد في مجتمع علمي معين، ومن ثم فإن إدراك خلفيات النظريات والمناهج والداخل يقتضي منا أن

(١) ص ١٩٩.

وانظر أيضاً: 62-61 pp. cit., op. And Richard A., Janet B. (2)

-Modelleine Grawitz, methodes des sciences sociales, ge' edition (paris: Editions dalloz, 1993), pp. 336-337.

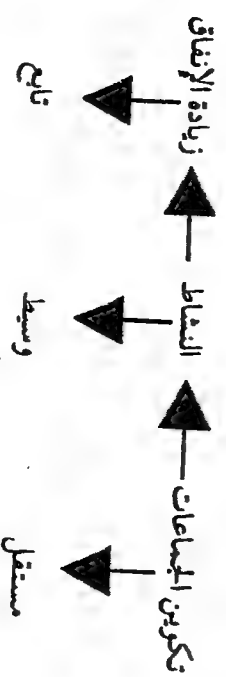
محمد عارف، مرجع سابق، ص ٣٨.

ونقسم المتغيرات إلى ثلاث أنواع:

١- متغير أصيل أو مستقل independent variable، وهو الذي يؤدي التغير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقات به.

٢- متغير تابع dependent variable، وهو الذي تتوقف قيمته على قيم متغيرات أخرى، ومعنى ذلك أن الباحث حينما يحدث تعديلات على قيم المتغير المستقل تظهر نتائج تلك التعديلات على قيم المتغير التابع ونستطيع أن نقدم المثال التالي: كلما ازداد عدد جماعات المصلحة في الدولة (متغير مستقل) ارتفع مستوى الإقبال الحكومي على برامج الرضا الاجتماعي (متغير تابع).

٣- متغير وسيط: وهو الذي يتوسط العلاقة بين المتغيرين: الأصل والتابع، والمثال على ذلك أن النشاط في المثال السابق يعتبر متغيراً مستقلاً.



وتؤثر قيمة المتغير الوسيط في القوة والعلاقة بين المتغيرين، المستقل والتابع

ونجاسها^(١).

١- المقاييس والمؤشرات indices et indicateurs

والقياس يعني بعضه عامة تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها، وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس لابد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلاً للملاحظة والقياس، وتكون هناك وسيلة محددة لقياسه، وحيث إن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديداً دقيقاً، لذلك، فإن أولى خطوة في هذا الطريق هو تحديد ما بطريقة تجعلها ممكنة

(١) كمال اللوزي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤)، ص ٦٥٦.

من مقدّماتها المنطقية^(١).

فلاستنباط ينطلق من التجريد ليصل إلى الواقع، فهو ينطلق من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الإجرائية، والتي تعهد للفروض القابلة للاختبار^(٢).

١٤- الاستقراء induction: ويعمل هذا الشكل النموذج الثاني للاستدلال المنطقي وهو يعكس وجهة النظر الوضعية في الاستدلال، حيث تستمد النظرية مقومات بنائها من استقراء الواقع ولهذا الاتجاه أسامه الرياضي، حيث يعتمد التنبؤ والتفسير، على الاستنتاج من الجزء وصلاً إلى الكل^(٣). فهو يتبع أسلوب الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض وجميع البيانات عن الظواهر محل الدراسة لينطلق بعد ذلك إلى التعميم.

إن كلاً من الاستدلال والاستقراء ضروريان للبحث العلمي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما. فإذا كان الاستقراء هو مساواة الواقع عن الحقيقة التي يستهدفها الباحث ويظل دور هذا الأخير مجرد الملاحظ لوصف ذلك الواقع المختبر، فإن عملية استخلاص العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر يحتاج إلى الاستدلال الذي يقوم بدوره في الانتقال إلى عمليات التعميم. فعمليات التنبؤ المقلبي وحدها القادرة على الذهاب بنتائج الاختبار الذي ليس في وسعه ألا تتناول حالات من الظواهر محدودة (الاستقراء الناقص) إلى مستوى التعميم. أي: الانتقال بنتائج الاستقراء لحالات محدودة إلى تعميم تلك القوانين على الحالات المشابهة ولو لم تختبر وهذا لا يتم إلا عبر عملية الاستدلال الاستنباطي. لذلك، فإن المنطوق الحديث في البحث العلمي يجمع بين الاستقراء والاستنباط في استمدالاته، أي يجمع بين الاستقراء الاختباري والاستنباط الذي يعتمد التنبؤ المقلبي^(٤).

ص ١١٨-١١٧.

(١) محمد طه بدوي، النهج في علم السياسية، (الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، ١٩٧٩)، ص ١١٨-١١٧.

(٢) الكان نفسه.

(٣) محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ١١٩-١٢٠.

محض التوحيّل العام للنسق المعرفي الذي يضيئ الشرعية على مجموع الطرق العلمية بما فيها النظرية التي تتحرك في إطار نموذج معرفي، وإن فحص المفاهيم بعد أمراً لازماً لمعرفة ما تستبطنه النظريات والمناهج العلمية^(١).

فالنموذج المعرفي هو متفرد أو متفرد بصفة أدق ينظر منه إلى الأشياء والقضايا المختلفة، وهو إطار مرجعي لرؤية العالم الاجتماعي. هذا المنظار المشعرون بالقيم، والافتراضات، والتقنيات، والمفاهيم هو الذي يجهلنا ننظر إلى الأشياء بتلك الطريقة. إن مفهوم النموذج المعرفي وجد في الدراسات الاجتماعية منذ عهد قديم، إلا أنه تلقى دفعة قوية على يد وطرماس كرون^(٢) في كتابه بنية التراث العلمية - The structure of scientific revolutions الصادر سنة (١٩٦٢) وقد كان له أبعاد الأثر في الدراسات الاجتماعية اللاحقة.

هذا المفهوم هو الذي يعكس العالم المنظور إليه، فالنموذج المعرفي هو بمثابة نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا نستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من باحثين اثنين ينظرون إلى قضية واحدة، فبسبب الاختلاف ذاك يعود إلى النموذج المعرفي لكل منهما، وخير مثال على ذلك منظار ومالتوس، وللزائد السكاني، حيث اعتبر أن السكان يزدادون بمعدلات هندسية في حين أن الغذاء يزداد بمعدلات محدودة ورتب على ذلك سياسات معينة، في حين أن منظار وماركس، لمشكلة التزايد السكاني يختلف عن سابقه، ويرتفع ذلك إلى قانون الملكية واستغلال فائض القيمة^(٣).

والمناهج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة، ولكن يعتبرها التغير عند فشل نظرياتها والنماذج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة، ولكن يعتبرها التغير عند فشل نظرياتها عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة، فنظهر نماذج جديدة.

١٣- الاستنباط Deduction: يعني ومجموعة الإجراءات الذهنية التي تبدأ

من العام متجهة إلى الخاص، فهو مجموعة من عمليات ذهنية تدرج كلها في العقل بجناى عن الواقع، فهي تبدأ من فكرة عامة شاملة أو مبدأ عام... إنها عمليات استنباط النتائج

(١) المرجع نفسه، ص ١٥.
(2) Kenneth D. Bailey, Methods of social research third Edition, (New York: Free press, 1987), pp. 24-25.

العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللغرض، وإن البحث العلمي يعني على إرادة اللبس والغرض اللذين يحيطان بالظواهر. والبحث العلمي في الميدان السياسي وحده الذي يجعلنا نمسك الظواهر السياسية أو نفسرها، أو نكتشف الارتباطات والعلاقات بين الظواهر المختلفة. فإذا استمكننا ظاهرة، لجأنا إلى ضوابط البحث وقواعده نطلبها لمساعدتنا على إزالة الإشكالات. إنه بمعرفة تقنيات البحث تزود قدراتنا على الفهم والتفسير والتوقع والحكم على مدى صحة المعلومات التي ينتجها غيرنا وأهميتها. إن معرفة عملية البحث لأهمرائها تحرر صاحبها من الاعتماد على غيره في إنتاج المعرفة أو تلقيها، والأكثر من ذلك لحمله حكماً على ما ينتجه غيره بلجونه إلى الاختيار والتحقيق من صدق تلك المعرفة، لاكتساب مناهج البحث السياسي يجعل من صاحبه صانع معرفة لا متلقيها فحسب، ويعمله شريكاً في إيجاد المعرفة السياسية أو الإحاطة بعالم السياسة الذي يهمه.

كما أن البحوث الجيدة هي سبيلنا إلى بناء نظريات جيدة، وهي كذلك منطق يتعلم صاحبه العسامة في البحث والدقة في تناول الحقائق، لذلك ينصح وكرايت Kweit، الباحثة السياسية قائلاً له: لتكون باحثاً سياسياً جيداً يتوجب عليك أن تضع في عين اعتبارك نصيحتين سهلتين ولكنهما مهمتان؛ إحداهما: في أي مشروع بحث عليك أن تفكر بعناية ودقة بشأن المسألة التي تبحثها، فالبحث بسهولة هو عملية نستخدمها في جميع البيانات الإجابة عن الأسئلة التي نبحثها، وبالتالي فإن البحث ليس نهاية غايته، ولكن الرسائل التي نستخدمها للوصول إلى الغاية هي (الهدف). فانيتهما: لا بد من الأخذ في عين الاعتبار، أن المعرفة والفهم اللذين يزرع الباحثون إمداداً بهما يتوجب أن يتدعما بالأدلة والبيانات، لأن البحث عملية بها يتم جمع هذه البيانات والأدلة. على سبيل المثال: إذا زعم إنسان أن كل الأغنياء هم جمهوريون (يصوتون لصالح الحزب الجمهوري) طالبناه بأدلة (البيانات) أي: الربط بين الثروة والتصويت لصالح الحزب الجمهوري^(١).

ولمستخلص مما سبق أن البحث العلمي هو خطوة عامة أو استراتيجية تتضمن مراحل وخطوات يتم قطعها لإيجازه، وهذه الخطوات يختلف تصنيفها من باحث إلى آخر، فـ (جولمان مانهايم) يصنفها كما يلي: وتشمل عملية البحث ست مراحل متساوية ولكنها

(1) Mary Kweit and Robert Kweit, OP. cit., pp. 5 - 7.

الافتتاح الثاني

خطوات البحث العلمي ومستوياته

البحث الأول: خطوات البحث العلمي

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، وبعد الإنفاق على البحث العلمي ومقاديره سمة يمكن من خلالها تصنيف الدول والمجتمعات. لذلك كثير من الكتاب يلفتون الانتباه إلى حجم الإنفاق على البحث العلمي في بلد من البلدان ويعتدون ذلك علامة على تقدم ذلك البلد وتغضره، خصوصاً مع تزايد أهمية العلم وكلفته في إنتاج الأشياء وتصنيعها. إن البحث والإنفاق فيه لا يقتصر على الحكومات ولكن ينبغي أن يشارك فيه المجتمع بنصيب وافر. وذلك ما كان عليه الحال لدى الأمة الإسلامية، حيث كان الأقبية يتفقون أمراً طائفة على المؤسسات العلمية، وكانت الأوقاف لصالح المعلم والتعلمين مصدرًا رئيسيًا إلى جانب نفقات السلطات الحاكمة. ولعل البحث العلمي دوراً كبيراً في تقدم المجتمعات الغربية واليابان، وإذا كانت الدول هناك تولي أهمية لمامل البحث العلمي، فإن المجتمع يسهم بنصيب وافر في هذا الميدان، وما أخرج أمينا العربية الإسلامية اليوم إلى مثل هذه القيم التي تحتاج إلى إحياء وبعث. لا شك أن التطورات إن لم تقل كلها هي نتائج البحث العلمي ونتائج جهود باحثين عبر الحقب والأزمان.

تعريف البحث العلمي: والبحث هو استقصاء منظم، بهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختيار العلمي، (ويمكن تعريفه أيضاً): البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تعمل بهذه المشكلة المحددة^(١). فالبحث العلمي هو بمثابة الوسيلة التي تمكننا من المعرفة، وتوجه بحرقنا من خلال النهج المستخدم أو النظرية النبعة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق

(١) أحمد بدر، أصول البحث العلمي، وناهجه، (الكويت): وكالة المطبوعات، ١٩٧٣، ص

«نورثروب» Northrop ولا يبدأ العلم بالوقائع، والفرضيات، ولكن بمشكلة محددة^(١).

لأولى هذا المعنى أشار وجون ديوي، والبحث العلمي يبدأ بمشكلة أو بوقف مشكل، يبدأ الموقف غائماً غامض الأفكار، مما يشير الشكوك وبمقتضى الخبرة في الفكر فينتقل بسال بإطلاق الفرضيات مبدئية خاصة توضح المشكلة، وتخلق نفسها أي الفرضيات، وتخلق معها المشكلة.. وأن المشكلة لا تنطلق ولا يمكن أن تنطلق ما لم يمان المرء موقفاً غامضاً.. إن أهم العصبان التي تعتبر صاحب العلم تتمثل في صياغة المشكلة بوضوح وكمال^(٢). ويمكن تعريف مشكلة البحث على أنها وعبارة عن موضوع يحيطه الغموض، أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير^(٣). أو هي بصيغة أخرى سؤال يمرض للباحث يقلقه فيندفع للإجابة عنه بواسطة اتباع خطوات البحث العلمي. هذه المشكلة التي هي بمثابة سؤال كبير يقتضي حشد الجهود وتكثيفها للإجابة عنه لإزالة الغموض وتبديد اللبس والإبهام. ثم إن هذا السؤال لا يطرح بشكل تأكيد قضية أو نفيها ولكنه يأخذ صيغة الاستفهام والاستفسار، من مثل: لماذا تكون بعض الأنظمة أكثر استقراراً من غيرها؟

أو لماذا حصل الحزب الفلاني على أكبر نسبة من الأصوات في المنطقة الفلانية وحصل على أقل نسبة في المناطق الأخرى؟

أو لماذا تقبل بعض المناطق على المشاركة الانتخابية في حين تحجم مناطق أخرى أو تضعف مشاركتها؟ إن مثل هذه التساؤلات وغيرها تشير المهتمين بذلك الفاعل وأماطة لهم فيها بواسطة تصميم بحثي يحدد مفاهيم ويفترض فروضاً وينبئ منبهجاً أو متابع ولتستخدم أدوات يجمع بها البيانات والوقائع ذات الصلة بتلك الظواهر، وفي كل هذه الخطوات تظل صياغة المشكلة هي الوجهة والمرشد، فصيغة المشكلة تسبق بناء المفاهيم والفرضيات. كذلك فإننا لا نستمكن من الإجابة عن سؤال أو مشكلة إلا إذا أدركنا جميعاً أهدافها، ومضامينها، ولبيمتها والتي بدورها تحكم في الكيفيات التي يمكن الإجابة بها.

(1) Madeleine Grawitz, OP. cit., p. 331.

مهاتول إبراهيم أسعد، مرجع سابق، ص ٧٩.

عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٤٨.

مترابطة: ١- صياغة النظرية- ٧- إعمال النظرية ٢- اختيار تقنيات البحث الملائمة

٤- ملاحظة السلوك- ٥- تحليل البيانات- ٦- تفسير النتائج^(١).

وهناك تصنيف آخر لعملية البحث تتمثل في الخطوات التالية:

(١- المشكلة. ٢- الفروض. ٣- تصميم البحث. ٤- القياس.

٥- جمع البيانات ٦- الترميز وتحليل البيانات. ٧- تفسير النتائج وتعميمها^(٢).

وهناك تصنيف ثالث، يرى خطوات البحث العلمي في: ١- (اختيار مشكلة البحث

وصياغتها. ٢- تحديد المفاهيم. ٣- فرض الفروض ٤- اختيار النهج أو المناهج

٥- تحديد الأدوات اللازمة لجميع البيانات^(٣).

وأجدني أميل إلى الأخذ بهذا التصنيف الأخير لأن الكثير من الخطوات المطلوبة في

التصنيفين السابقين ستتمرض لهما الدراسة في مواضيع أخرى لاحقة.

أو أولاً :- اختيار مشكلة البحث وصياغتها:

البحث العلمي مجموعة خطوات مترابطة ومتسلسلة، وتحديد المشكلة أو اختيار الموضوع أو صياغة التساؤل تعد خطوة عامة وحجر الأساس في عملية البحث. وصياغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات، بل تعد المرشد والوجه للخطوات الأخرى المتعلقة في: فرض الفروض واختيار النهج أو المناهج وأدوات جمع البيانات. لهذا يلج المشتغلون بالبحث العلمي على خطوة صياغة المشكلة وصورتها في آن واحد، بل أكثر من ذلك يعدها الكثير منهم أصعب من حل المشكلة أو الإجابة عنها، فعلى سبيل المثال يقول

(1) Jarol B. Manheim and Richard Rich, Empirical political analysis research methods in political science, (U.S.A : printice - Hall. INC, 1981), p.5.

(٢) عبد الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، وانظر كذلك:

- مهاتول إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس (بيروت: منشورات دار الآفاق

المبدية، ١٩٨٨).

للك التخصيص تجعله أقدر على تحديد المشكلات المتعلقة بتخصصه ويمكن أن يختار الباحث مشكلته من رصده لبعض التصرفات غير العادية التي تظهر فجأة، أو تظهر بعض السلوكيات التبرقة، فيدفع الباحث صانعاً مشكلته بشأن تلك التصرفات سعيًا لتفسيرها وإيضاحاً لإشكالاتها، أو شعور الباحث بمشكلة تستدعي الإجابة والحل، كما أن الفعول العلمي يلعب دوراً مهماً في اختيار مشكلة البحث، إذ غالباً ما يسمي الباحثون لا اختيار نظرية أو اختيار فروضها سواء تعلق الأمر بمدى صدقها في ظروف وأزمان متغيرة أو تعلق الأمر بالأكيفيات التي طبقت بها.

ويضاف إلى ما سبق وجود موضوعات لم يتم التطرق إليها أو لا يزال الاختلاف يستخدم بشأنها، ومن المصادر التي يستفيد منها الباحث في اختيار المشكلة البحثية، المجلات والكتب والموسوعات العلمية كموسوعة العلوم الاجتماعية، والرسائل العلمية، والنقاشات العلمية، المثار في الندوات والمؤتمرات المختلفة، والاستفادة من خبرات الاساتذة وتوجيهاتهم، وينضاف إلى ذلك أهمية المشكلة في التطوير العلمي أو التطرق العلمي لقضايا تهم أغلبية المجتمع أو تتعلق بموضوعات حساسة، وبرزت مشكلات على صفحات المجلات والجرائد استعدادي الحلول^(١).

إن الرصد العلمي وحده كغفل باختيار المشكلة التي تستدعي تسميها بحثياً علمياً للإجابة عنها، والباحث وهو يرصد الأحداث يتساءل بعد ملاحظته حدث معين أو مجموعة من الأحداث عن ما هي خلفيات تلك الأحداث وهل تتبع سياقاً واحداً أو أن هناك بعض الظروف التي تغير هذه النمطية أو هذا السياق^(٢).

كما أن الباحث يستطيع أن يفيد من الدراسات السابقة التي قد تقترح عليه مشكلات بحثية من خلال قراءتها وتقدّمها واكتشاف الخلل فيها بسبب سوء تطبيق بعض المناهج أو لالة الهبات بشأنها، أو بسبب تلك الباحث الجديد لمعلومات وبيانات بشأن تلك الدراسة التي لم تكن متاحة للباحث السابق، أو يركز الباحث على جزء من جزئيات البحث السابق

- (١) هـد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٠٦-١٦٠.
(٢) هـد الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص ٥٢.

عن تلك المشكلة أو الظاهرة الخيرة. إن الكثير من طلاب العلم يقيمون جمهوراً مفضية في أبحاثهم بسبب تشوش المشكلة في أذهانهم، لذلك تظل جمهورهم مبعثرة وأنكارهم مشرقة ما لم يهتدوا إلى تحديد دقيق لمشكلات بحوثهم^١ لأن التحديد الدقيق لمشكلة البحث والصياغة العلمية لها ليوفران تكاليف كثيرة على الباحثين، بل الأكثر من ذلك بسهولة خطوات البحث الأخرى.

مصادر اختيار المشكلة:

لكل حقل معرفي خصائصه التي يتناول بها ظواهره التي تُعدّ محور اهتماماته، فإذا كان لعلماء الاجتماع ظواهرهم التي خلالها يستمدون مشكلاتهم ويحددونها، فإن الباحثين السياسيين لهم ظواهرهم التي يهتمون بدراساتها ويختبرون عن الاسئلة المتعلقة بها، فهم يهتمون بالظواهر السياسية سواء تعلقت بالأفراد، كالقادة أو الناجين، أو بالمجتمعات كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والاتحادات العمالية، والتنظيمات الإثنية، أو بالمرسّسات كالدولة، أو السلطات التشريعية، أو البيروقراطيات أو المحاكم، أو الأمم. وتلعب الخبرة الفردية وكذلك الملاحظات الشخصية دوراً مهماً في استمداد المشكلة أو تحديدها، كذلك الاهتمامات الشخصية أو السياسية بموضوعات معينة، فعلى سبيل المثال: يهتم شخص ما بالعملية الانتخابية، فيقتضي عوامل النجاح في الانتخابات. كما أن الباحث الذي يعاني وطنه اضطراباً قد يحفره ذلك على الاهتمام بمناقص عدم الاستقرار، في حين يهتم بعض الباحثين بأطر نظرية يستهدفون تركيدها أو إيفاح جوانبها المختلفة، فالاهتم بالنظرية الديموقراطية يحل في تحديد موضوعه أو مشكلة يحل إلى الأسباب التي تدفع الشعب إلى المشاركة في العمل السياسي، أو قد يكون الدافع المال بشأن موضوع فيه عروض مالية مفرية لن يتولى البحث فيه، كما يمكن أن يكون مصدر المشكلة هو تطوير الخبرة العملية في ميدان من ميادين البحث التي يتخصص فيها أحد الباحثين^(٢). كما أن الصدفة أو الملاحظة غير المقصودة تؤدي إلى ملاحظة مقصودة، فتكون مصدر مشكلة تستدعي من الباحث صياغتها والإجابة عنها، وكذلك تخصص الشخص في ميدان معين وخبراته وتحصنه في

(1) Johnson . and Joslyn, op, cit., P. 34.

المعاركة السياسية بارتفاع مستوى التعلم.

٣- تحديد نطاق المشكلة البحثية؛ زماناً ومكاناً ومدى، بحيث يعرف المدى الزمني الذي تغطيه هذه المشكلة البحثية وكذلك الرقعة الجغرافية والموضوع الذي تتضمنه. وهذا كله يعرّف على الاعتبار المتعلقة بالباحثين وعددهم وإمكاناتهم والبيانات المتوفرة لديهم بشأن ذلك، ثم درجة سهرلة أو تعقد الإطار النظري الذي يوجه البحث، ومستوى المعرفة بشأن هذه المشكلة. إن التحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها^(١)، ويوفر الجهد ويستبعد الموضوعات عديدة الأهمية من نطاقها.

٤- ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة المتخصصة في الموضوعات المشابهة ومن طهرات المتخصصين والاسترشاد بمصالح الخبراء والاساتذة المحققين.

٥- أن ترتبط المشكلة البحثية بإطار نظري أهم يعطيها معنى ودلالة علمية أي تحديد الملاقة بين مشكلة البحث والإطار النظري الأشمل، يتجلى فيه الربط بين التسلالات والوقائع التي طرح السؤال بشأنها في إطار نظري منظم.

٦- أن يتم الربط بين المشكلة البحثية والإمكانات المتاحة لتغطيتها: من بيانات كافية وكوهرل ضروري، وأن يكون ذلك حاضرًا بداية في ذهن المقدم على عملية البحث حتى لا يهدر نفسه في متعصف البحث بعاني فقدان البيانات والمعلومات الكافية عن موضوعه لمعطر للتخلي عنه أو تقديم بحث مبتور ليس في مقدوره الإجابة عن فروضه التي صاغها بداية. كذلك ينبغي للباحث أن يوضح في عين اعتباره البيعة السائدة وتأثيراتها، وإمكانية تهيئ ذلك البحث فيها، خصوصاً في بلدان العالم الثالث، حيث القيود الاجتماعية والسياسية، ونقص الإمكانيات المادية التي تؤثر سلباً في عمنية البحث العلمي^(٢).

٧- يجب أن يأخذ الباحث في عين اعتباره وحدة التحليل التي ينصب عليها البحث، لوحدة التحليل هاته قد تكون: فرداً أو جماعة، أو مؤسسة، أو سلوفاً أو انجماها، أو نظاماً في أشكال الأشياء.

(١) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ١١.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٣.

فيشبعها شرحاً وتفسيراً من خلال دراسته الممتدة لها، فبعد بذلك البحث السابق مصدراً لمشكلة بحثية جديدة. كذلك فإن الباحث قد يدفعه الفضول إلى إعادة النظر في بعض الدراسات التي توصلت إلى نتائج غير متوقعة، أو جانبها العوارب بشأن عملية التوقع، فيحاول كشف مواطن الخلل، هل كان سببه خطأ منهجياً، أو بسبب دخول بعض العوامل التي تخفي مصالح بعض القوى التي تعمل على تزييف الحقائق والتأثير في مسار البحث مما يؤدي إلى نتائج ورفقات مخالفة^(١).

صياغة المشكلة البحثية:

تتضمن الصياغة الجيدة للمشكلة شروطاً عدة منها:-

١- أن تكون الصياغة واضحة، مفهومة لدى المجتمع العلمي بحيث تصاغ المشكلة بلغة سواً واضح، فالسؤال وحده يعنفي الوضوح ويحمل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، لذلك يقول العلماء: إن أبسط صيغ المشكلة أفضلها؛ **أطرح سؤالاً أذن تتحدد مشكلتك العلمية**^(٢). هذه المشكلة العلمية لا يمكن أن تحوز خاصية الملعية إلا إذا كانت قابلة لأن تصاغ في شكل فروض علمية يمكن اختبارها، ويمكن أن تستدعي البرهنة عليها من خلال استخدام البيانات والأدلة العلمية التي يمكن الاتفاق عليها لدى الباحثين، بحيث تصاغ مفاهيم المشكلة البحثية صياغة إجرائية (أي تعرف المفاهيم إجرائياً) ويمكن قياسها واختبارها. ولا يمكن أن تخضع المشكلة للدراسة العلمية إلا إذا تم صياغتها في شكل فروض أو فرضية واحدة على الأقل تتضمن علاقة، وكما ورد سابقاً، فإن المشكلة هي سؤال كبير لا يؤكد أمراً ولا ينفيه، ولكنه استفسار واستفسار لا يخضع هو بذاته للاختبار، ولكن الانترافعات التي صيغت انطلاقاً من الاستفسار المذكور، أي اختبار العلاقة التي تصورها الفرضية من الوقائع والتغيرات^(٣).

٢- كذلك يجب أن تصاغ المشكلة في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر، كملاقة زيادة

(١) أحمد يوسف أحمد: **وتحديد الشكل البحثية**، في **وودة بدران (محرر)**، **تصميم البحث في العلوم الاجتماعية**، (جامعة القاهرة، مركز البحث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٥-١٦.
(٢) **ميخائيل إبراهيم أسعد**، مرجع سابق، ص ٧٤.
(٣) المرجع نفسه، ص ٨٠.

طام بهم عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بأن نسير من هذا الواقع من خلاله^(١). فالمفاهيم هي رموز تعبّر بها عن أفكار أو ظواهر لبعضها خصائص مشتركة. والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والمبرهات لوصف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة. فحينما نقول: نظام سياسي، لسمن لا نقصد نظاماً سياسياً مادياً بعينه، ولكننا نقصد ذلك البناء الذي يحدث فيه التفاعل السياسي، وحينما نتحدث عن مفهوم السلطة السياسية، فإننا لا نعني سلطة بعينها، ولكننا نلحظ أشكال احتكار وسائل القهر السياسي. هذه المفاهيم تحظى بأهمية قصوى لدى المعلماء، لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجد هم يحرصون كل الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهم العناصر المكونة لها. كما نجد مختلف الملوم تحرص على صياغة مفاهيمها الخاصة بها، فكل مجتمع علمي أو حفل معرفي له مفاهيمه ومعلمحاته التي يستخدمها أعضاؤه باختيار، وهم أدري الناس به إلا أنها من غيرهم لمفاهيم: التفكير الاجتماعي والحراك الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية أكثر ندراً لا عند علماء الاجتماع، في حين يتميز حفل علم السياسة بمفاهيمه الخاصة به من مثل: السلطة السياسية، والديمقراطية، والمشاركة السياسية... إلخ. وتغل المفاهيم وسائل الاتصال والتواصل بين العلماء والباحثين، وتعمل على نقل المعرفة وتطورها وتعميقها. واستيعاب المفاهيم هو المدخل الأساس لأي علم من العلوم يراد دراسته، وبدون استيعاب مفاهيم علم من العلوم واصطلاحاته يستحيل على الدارس إدراك أسراره ومفاهيمه.

المفاهيم والتعاريف: إذا كان المفهوم تعبيراً موجزاً يدل على ظاهرة ما، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة لجعلها أكثر قابلية للفهم، وبين المفهوم والتعريف أصل مشترك سواء كان هذا الأصل المشترك هو التفكير الواعي، أو التصور النظري الذي قد يشكل إطاراً مرجعياً لكليهما^(٢).

وإذا كان يشترط في المفهوم الدقة والوضوح، فإن تلك الشروط فإنها تنسحب على

(١) محمد الجرمي، حد الله الخريفي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة الجدة، ١٩٧٨)، ص ٧٣.

(٢) علي ليلة، والمفاهيم ومشكلة التعريف، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ٣٠.

المراميل المؤثرة في صياغة المشكلة:

هناك عوامل عدة تؤثر في صياغة المشكلة البحثية يمكن إجمالها فيما يلي:

١- النموذج المعرفي الذي يتبعه الباحث في معالجة الظواهر المختلفة، يؤثر في صياغة المشكلة.

٢- القيم والتقاليد التي ينتمي إليها الباحث تترك آثارها في رؤية الباحث للمشاكل وصياغتها وطرق حلها.

٣- البيانات المتاحة بشأن المشكلة، فكما توفرت تلك البيانات أمكن الباحث من صياغة مشكلته بأسلوب أدق.

٤- الوضع الاجتماعي والسياسي المساعد (الحرة، مستوى التعلم، الوضع الاقتصادي والمعيشي للناس... إلخ).

٥- الإمكانيات العلمية اللازمة للبحث (المناهج، وأدوات القياس، والإحصائيات، عدد الباحثين المتفرزين وخبراتهم)، وكذلك الإمكانيات المادية المطلوبة.

٦- أهداف الباحث ودوافعه، والأهداف قد تكون علمية نظرية أو عملية تطبيقية^(١).

ثانياً: المفاهيم Concepts: يستخدم عامة الناس ألقاباً وعبارات يسمون بها عن الأشياء أو الأحداث أو أنصروفات المختلفة التي تعرض لهم في حياتهم اليومية، وهم بذلك يقيمون لغة للتواصل والتوصل تسهل عليهم تحقيق أغراضهم الاعتبارية، هذه العبارات والألفاظ التي يستخدمونها ويصفون بها جملة النشاطات يطلق عليها مفاهيم. إلا أن هذه المفاهيم التي تستخدم لدى العامة تتميز كثيراً بالمعمومية وتفتقها الدقة بعكس

اللغة التي يستخدمها أهل العلم، والتي يفترض فيها أن تكن دقيقة وواضحة.

تعريف المفهوم: تسمى المفاهيم عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة بعينها، أو شيئاً بذاته^(٢). أو هو (المفهوم) واللفظ

(١) عبد الباسط محمّد حسن، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧٥ - ١٧٦.

المستقل. وإذا كان التعريف الواقعي محلاً لشارحاً لتغير واقعي أو للمفهوم الذي يرمز إليه، فإن التعريف الاسمي هو رمز مفروض على متغير واقعي. إلا أن كلا منهما يوديان أدواراً في صلبة البحث العلمي، كذلك لا يوجد فصل حاد بينهما، فكل منهما يشير إلى الشيء أو المفهوم الذي ترمز إليه الكلمة. وفي التعريف الواقعي يمكن أن يحل التعرف محل المفهوم دون أن يحدث ذلك تغييراً في المعنى، والتعريف ينبغي أن يكون أسهل من حيث الفهم على الرغم من كونه أطول عبارة وأكثر تعقيداً من المفهوم^(١). كما أن كلا من المفهوم والتعريف، بالمران بالعلمية الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي للباحث، وكذلك بالبيئة السائدة، والنموذج الفكري للمجتمع العلمي الذي ينتهي إليه الباحث. والتطورات العلمية والأطوار التاريخية، والمعاني التي يضيفها مدرك الظاهرة عليها، هذا كله ما يحل المفاهيم والتعاريف حاضمة للنسبية.

التعريف الإجرائي Operational Definition

أول مؤسس للإجرائية هو الفيزيائي «بريدجمان» BRIDGMAN، فهو الذي وضع مبدأ التعاريف الإجرائية سنة (1927). وبعد ذلك نقلها علماء الاجتماع إلى ميدان الدراسات الاجتماعية، فقد كتب «بريدجمان»: «وعموماً، بواسطة المفاهيم، لا تنتظر شيئاً أكثر من مجموعة عمليات، وأن دلالة فرضية هو تحقيقها»^(٢). وهو يقصد بذلك أن المفاهيم لا يمكن تعريفها وتحددتها إلا من خلال المبادئ التي تطبق فيها العمليات التي تستخدم في تعريف تلك المفاهيم، ومعنى آخر فإننا نعرف المفهوم بالعمليات التي يتضمنها. وجعل المعطيات النظرية المعقدة قابلة للقياس والتعبير عنها بشكل عملي. فالتعريف الإجرائي هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه، أو تسجيله^(٣). ويستهدف التعريف الإجرائي تحقيق الزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإمام بموضوع البحث والدراسة. فعلى سبيل المثال؛ يمكن تعريف

(١) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٥١-٥٢.

(2) - Madeleine grawitz: op. cit., p. 333.

(٣) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٥٦.

التعريف. وتنقسم التعاريف إلى تعاريف اسمية وأخرى حقيقية:

التعريف الاسمي: Nominal definition: حيث يستخدم كلمة أو جملة عوضاً عن أخرى، وباخذ المفهوم هنا معنى تحكيمياً أعطي له، ولا يدعي حقيقة أخرى، سوى التطابق مع تعريفه الخاص، ولا يضيف شيئاً لمعارفنا، غير أنه يمكن أن يساعد منهجياً في تنمية المعارف^(١).

ويمكن التعبير عن التعريف الاسمي بأنه عبارة تشرح معنى أو تحده أو تشير إليه، هذه العبارات أو الشروح يكون مصدرها الشخص الذي أطلقها على مفهوم معين بشكل تحكيمي، ولا يشترط فيها أن يكون مصدرها الفترة الزمنية التي يحاول دراستها. ويمكن أن يعبرغ باحث مصطلحاً معيماً يشير إلى مجموعة معينة من المعاني ويستخدمه في تحليلاته، ثم بعد ذلك يتبعه الباحثون بالقبول والوافقة والاستخدام، أي يحظى بالاتفاق، ولكن يشترط أن يكون الصانع للتعريف الاسمي من أهل الاختصاص في ميدانه. فالتعريف الاسمي قد تقتضيه ظروف منها: عجز معنى سابق في اللغة عن التعبير بدقة عن أحد المفاهيم؛ لذلك يلجأ إلى إعادة صياغة التعريف السابق ليكون أكثر وضوحاً واستيعاباً ومراكية للتطورات العلمية^(٢).

التعريف الحقيقي: Real Definition: حيث يعرف الشيء ويحدد خصائصه

الجزهرية، حيث يفترض حقيقة مؤداها وجود تطابق بين الشيء المعروف والتعريف الذي استخدم في تعريفه وتحديد^(٣). أي يعدو التعريف واقعياً بانطلاقه من الواقع الذي يسعى لتعريفه، فمرجعه الظواهر الواقعة القابلة للملاحظة الأمريكية. لذلك، فإن التعريف الحقيقي يعمل على إظهار خصائص الشيء الذي يعرفه وكذلك مكوناته، ومعنى آخر فإن التعريف الحقيقي أو الواقعي هو التعبير التابع في حين أن الواقع وخصائصه ومكوناته هي التعبير

(1) Madeleine grawitz: op. cit., p. 18.

(٢) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٨.

(3) Madeleine grawitz: op. cit., pp. 18-19.

النظريات وتطوير العلوم، يقول د. ترويسون^(١)، «إن كل العلم تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حصلت اسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، وتحدد كذلك الإجابة عنه، وهي البناء الاساس الذي تؤسس عليه النظريات. فالعلم دائماً يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم، إذ أنه قبل شرح الظواهر لابد من وصفها فالسؤال لماذا؟ لابد أن يأتي بعد ماذا؟ الذي يجاب عنه من خلال إطار مفاهيمي يشخص، ووصف، وينظم، ويحارن، ويحكم بالانفاذ آية ظاهرة، فالمفهوم هو القاعدة الأمبريقية للمعلم، لذلك لابد من التحرك وراء المفاهيم حيث لا يتقدم المعلم ما لم يتم التحرك فيما وراء صياغة المفاهيم ولا يبدأ بدونها. كذلك فإن ما نعرفه لابد أن يصل إلينا من خلال وسيط لنرى في صورة مفاهيم نمكس الواقع أو نحوله إلى مادة قابلة للفهم، بل إن المعرفة التي يتم تحويلها كميًا لابد أن يمر فيها في النهاية بلغة طبيعية في صورة مفاهيم ومصطلحات والمفاظ^(٢)». كما أن المفاهيم هي التي تساعدنا على نقل ما توصلنا إليه من نتائج علمية وما لا حفاها من وقائع فهي الوسطة لتبليغ الحقائق العلمية. ونظرًا للأهمية التي تحظى بها مركز الباحثون على خطورة صياغتها وبنائها أو إعادة صياغة مفاهيم صارت عاجزة عن استيعاب الحقائق، أو بسبب ظهور نظريات جديدة جلبت معها أدوات أكثر ملائمة وصلاحيّة لإعادة صياغة الفهم أو المفاهيم، والدر على الإحاطة بالحوادث والعمليات والأشياء.

ونلعب الخبرة الذاتية دورًا كبيرًا في بناء المفاهيم أو إعادة بناء مفاهيم ناقصة، كما أن المصطلح الفردي يقوم بتصور مفاهيم يصعبها لاحقًا وتتخذ مصطلحات متداولة بين المتخصصين، أو تصاغ المفاهيم من مفاهيم أخرى كصياغة مفهوم المشاركة من مفهوم الانعقاب أو الديمقراطية. ويمكن أن يصطلح مجموعة من العلماء على مفهوم صاغه فرد أو مجموعة أفراد وأصبح مقبولًا ومتداولًا لدى المجتمع العلمي، أو الجماعة العلمية المنتهية إلى، محلل معرفي معين، ويمكن أن يتولد المفهوم نتيجة انطباعات فردية أو عبر الملاحظة المقصودة أو غير المقصودة، أو بواسطة الإدراك الراجع للظواهر، الذي يمتلكه متخصص صاحب خبرة أو معلومات، وكذلك القراءة الواسعة المتعمقة الواعية تساعد على المقدرة على صياغة

(١) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

المعنف السياسي الداخلي إجرائيًا خلال تحديد أعمال الشغب التي تحدد سنويًا، وعدد القتلى، والظواهر والاضطرابات، والمستجوبين بسبب الشغب.

ويكون تعريف الصراع الدولي إجرائيًا من خلال العمليات التي يتضمنها وتشمل في: الأعمال العدوانية الدولية التي تتضمن التهديدات وعددها، وتحديد القوات المسلحة، والمقويات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين.

ويستدعي التعريف الإجرائي مجموعة من الضوابط التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار والتمثلة في: تحديد مجموعة من المؤثرات التي تساعد على توضيح المفهوم، وتحديد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام. كما ينبغي أن تحول المفاهيم النظرية إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤثراتها. وكذلك ينبغي تكسيم الظواهر أي إعطاؤها قياسًا وارقانًا يمكن إحصاؤها واختصاصها لنسب ومعدلات تحمل دلالات علمية. وهناك ضوابط آخر يتمثل في ضرورة تفكيك المفهوم إلى عناصر يمكن أن تخضع لمقاييس فزرعية تقوم بقياس كل عنصر من هذه العناصر ليأتي التعرف في الحتام نجيبًا لا تبرزه تلك المقاييس والمؤثرات^(١).

أهمية المفاهيم وصياغتها: المفاهيم هي حجر الاساس في بناء النظريات، وهي أداة التواصل بين الناس والتوصل للمعاني والقضايا المختلفة، وهي الرابطة بين العالم وموضوعه، وهي تغير لدى من تتوجه إليه ميلًا معنيًا نحو سلوك معين، أو تدفع الأفراد والجماعات إلى تبني سلوك معين، كما يمكن أن تفسر أنماط التفكير والسلوك لدى أولئك الذين توجهت إليهم. والمفاهيم قد تكون أداة لوصف أشياء أو تقوم قضايا أو التحريض من أجل فعل شيء أو الامتناع عن فعله، فمفهوم الديمقراطية يمكن أن يصف بشكل علمي وضعًا سياسيًا واجتماعيًا معيّنًا أو يقوم ذلك الوضع سلبًا أو إيجابيًا كما يمكن أن يأخذ طابعًا تحريضيًا بتأييد ذلك الوضع ومساندته أو مكافحته والتمرد عليه^(٢).

وليس عجبًا أن يهتم العلماء بالمفاهيم وصياغتها لا تكتسبه من أهمية في بناء

(١) المرجع نفسه، ص ٥٧-٥٨.

(٢) جورج كلاوتش، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط ٢ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٩٠).

٨. إلقاء المفروض عن المفهوم.

٩. أن يمتلك خاصية المرونة التي تجعله قابلاً لمسيرة التطور وأن يكون قابلاً للتوسع ليعمل متغيرات جديدة.

١٠. أن يكون ملاكاً لخاصية النسبية، بمعنى أن يأخذ في عين اعتباره خصائص المستقبل، لذلك ينبغي أن يصاغ صياغة تجعله مفهومًا لدى المستقبل^(١). (أي الشخص الماطب بالمفهوم).

ثالثاً: المفروض Hypotheses: والفرض هو ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر^(٢). ويمكن تعريف الفروض بأنها وتقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيراً مستقلاً يؤثر أو يحدل متغيراً تابعاً^(٣).

فالنروض هي تلك الجمل التي تتضمن قضايا يفترض الارتباط بينها، وهي علاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر يتوصل إليها الباحث من خلال الدراسة أو عبر الملاحظة الماهرة التي تتحول لاحقاً إلى ملاحظة مقصودة. كما أن الفروض هي تعميمات لم تثبت صحتها يطلقها الباحث ليصف بها العلاقة بين ظاهرتين، ويسعى بعد ذلك لاختبار تلك العلاقة وفق النهج الذي يصفه لإثبات ما افترضه. كان يفترض باحث سياسي وجود علاقة بين العنف الداخلي الذي يمارس في دولة من الدول وانخراطها في الصراع الدولي؛ في صيغة: كلما ازداد العنف الداخلي، ازداد انخراط الدولة في الصراع الدولي. أو كان يفترض الباحث وجود علاقة بين المستوى العالي من التعلم والمشاركة السياسية، في الصياغة التالية: لزيادة المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى التعلم.

هذه الافتراضات والتعميمات تحتاج إلى اختبار للتحقق من صحتها، ولعلب القياس والمقارنة والملاحظة دوراً مهماً في التثبت من تلك الافتراضات، فإذا ثبتت صحة الفرضية

المفاهيم صياغة جيدة؛ والصياغة الجيدة هي التي تستوعب عناصر الظاهرة التي يتضمنها المفهوم وتستبعد للعناصر الغريبة للذهيلة، كما تتميز بالوضوح والدقة والبل إلى الاختصار قدر الإمكان. ويؤكد الأميركيون بشأن صياغة المفهوم على خاصية امتلاكه للالة الأميركية

أي دلالة على شيء، وكذلك مقدرة على الوصف^(١).

وباختصار ينبغي أن يكون المفهوم واضحاً، ومعبراً، ومستوعباً، وطارداً للمناصر الذهيلة، وأن يكون موجزاً وله قدرة كبيرة على وصف العناصر الداخلة تحته. وعلى العالم الذي يهتم بإعادة صياغة مفهوم معين أن يولي أهمية إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي والنموذج المعرفي (كل هذه العناصر) التي انتجت المفهوم محل الفهم أو إعادة الصياغة أو التعريف. ولأن كان التعريف هو المناظر والمعادل للمفهوم، فإن هناك شروطاً أخرى (إلى جانب الشروط التي ينبغي توفرها في المفهوم) أن تكون حاضرة في ذهن الذي يعتمد على التعريف للشارحة والمحللة للمفاهيم، وهذه الشروط يمكن إيجازها حسب ما ذهب إليه المناطقة فيما يلي:

١- أن يكون التعريف كائناً للفرض الذي صيغ من أجله.

٢- أن يكون واضحاً ومفهوماً عند الشخص الماطب به.

٣- أن يكون مفاداً للمفهوم، بحيث يمكن إحلال أحدهما محل الآخر.

٤- أن لا يصاغ صياغة مجازية أو رمزية.

٥- أن يكون مفصلاً لمعنى اللفظ أو المفهوم.

٦- أن يبرز الخصائص الجوهرية في الشيء المعروف.

٧- أن لا يصاغ صياغة سلبية، كان تصاغ الد كنانة بكونه بالعدم الديمقراطية أو غيابها، إلا إذا اضطر إلى ذلك كان يعرف اليتم بفقدان أحد الأيونين أو كليهما.

(1) - Mary Kweit, and Robert Kweit; op. cit., p.21.

- وانظر كذلك: - محمد الزياتي، منابع البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية (القاهرة:

الأنجلو المصرية، ١٩٨٩) ص ٧٢.

- السيد علي شتا، مرجع سابق، ص ٤٤.

(١) علي ليله، مرجع سابق، ص ٤١-٤٢.

(2) A. Lee Brown: OP.cit., P. 139.

(3) Janet B. Johnson, and richard Joslyn,: OP.cit., P. 45.

أهمية الفروض: تكسب الفروض أهمية كبرى في صياغة النظريات وبنائها، فهي البداية أو يمكن أن تكون البداية فصيغة نظرية، وكذلك تقوم الفروض باختيار النظرية بعد للميكها وصياغتها في مجموعة فروض قابلة للاختبار.

كما أن الفرضية أداة فاعلة في تقدم المعرفة البشرية، بما تفرغه من علاقات وارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، ونسعى بعد كل ذلك إلى التحقق من وجود تلك العلاقات وأنماطها أو قياس تلك العلاقات وتكميمها.

كما تفيد الفرضية في توجيه البحث، فهي التي ترشد الباحث إلى الخطوات التي يسلكها له أن يتبعها ليصل إلى ما افترضه، وهي بذلك بمثابة الإجابة المقترحة للسؤال المطروح، يقول د كوهن: «... فنحن نجعل أية وقائع نجتمعها، إن لم تكن بين أيدينا فرضية لظرونا، كما أننا نخرج عن تمييز الملائم من الوقائع من الغافي، إن لم يكن في متناولنا شيء نسعى إلى تبريره»^(١). كما يساعدنا الفرض على انتقاء الوقائع الملاحظة، هذه الوقائع المهمة، نسمح لنا بتفسيرها، وأعطاها مكاناً ودالات بعد التحقق منها^(٢).

شروط صياغة الفروض: نظراً لأهمية الفرضية وما يترتب عليها من خطوات لاحقة ونتائج، رأى العلماء المتخصصون في مناهج البحث أن يوزعوا الباحثين بحسب نوعيات وللاشادات من أجل إنجاز صياغات فروض علمية دقيقة ومعيرة. تلك الإرشادات يبر عنها في الغالب بالشروط التي يمكن إنجازها فيما يلي:

١- الوضوح: بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرفة بدقة، ويسرى الوضوح على جميع التفسيرات التي يتقدمها الفرض ويستحسن اللجوء إلى التطريف الإجرائية إذا كان في الإمكان قبول عناصر الفرضية ذلك أو كان اللجوء إلى الإجرائية أجدى.

للغرض باحث مهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول أن هناك اختلافاً بين السلوك للدول الصغيرة والسلوك الظاهري للدول الكبرى، ينبغي عليه أن يعرف ماذا يقصد

بسلوك إسرائيل أمده مرجع سابق، ص ٧٢.

(2) Madeleine Gawitz, op. cit., p. 345.

اندرجت في عداد القانون، وذلك بدعم الفرضية وتأكيدها بإيضاحات كمية.

ويمكن أن ترفض الفرضية بعد اختبارها إذا كذبتها النتائج، بمعنى عدم وجود علاقات أو ارتباطات بين المتغيرات التي افترض الباحث وجودها.

مصادر الفروض: تتعدد مصادر استقاء الفروض وصياغتها ويمكن إجمالها في:

١- خبرة الباحث، فالباحث المتخصص والمتعمق في تخصصه يمتلك قدرة كبيرة على استخلاص العلاقات بين الظواهر التي يتولى دراستها.

٢- وكذلك من خلال الملاحظات البيئية، أو عبر الملاحظة المباشرة.

٣- أو في بعض الأحيان سحرت لها أهداف مغايرة، حيث تبرز بعض العلاقات والارتباطات للباحث ما كان يقصد ما عند تصميم بحثه الأصلي.

٤- التطور العلمي: إن التطور العلمي يساعدنا أكثر على استخلاص العلاقات والفروض التي تدفعنا إلى الزهد من الاهتمام بها للتحقق من صدقها، أو التحقق من فروض ونظريات سابقة مستخدمة فينا في التطور العلمي بتقنياته وأطره الفكرية ليدحض تلك الفروض والنظريات^(١) أو يؤكدها.

٥- كما يمكن استخلاص الفروض من النظريات العلمية السابقة، وذلك كان يعتمد الباحث إلى استنباط فرض أو جملة فروض يصيغها في جمل ويخضعها للاختبارات العلمية.

٦- المكونات الثقافية للمجتمع: فكل مجتمع له قيمه وثقافته وخصائصه ونظيره للأشياء وتفسيره للظواهر، هذه التفسيرات المجتمعية تحتاج إلى اختبار التخصصين لتأكيد ما أو تفنيد ما، خدمة للمعلم رسماً لتطوير المجتمع وترقية نظريته للأشياء.

٧- خيال الباحث وحده ومهاراته، مفردة أو مجتمعة هي مصادر للفروض^(٢).

(١) النظرية هي أوسع من الفرض، فهي نظام لتفسير الظواهر أو توقعها، يتضمن مجموعة من الفروض. انظر: (Madeleine gawitz: op. cit., p. 345).

(٢) عبد الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص ٧٢. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٨١-١٨٢. وانظر أيضاً: Modelaine Grawitz, OP. cit., pp. 345-346.

ونظراً لأهمية الفروض، ينبغي للباحث أن يستعين بذوي الخبرة والمهارة والاختصاص في صياغة فروضه^(١) وأن يهتم بالمفاهيم التي يطلقها على الظواهر محل الدراسة.

والفروض قد تأخذ طابعاً تسميئياً مطلقاً مثل قولنا: (إن كل الانقلابات العسكرية ديورها ولادها ضباط ذوو رتب متوسطة)، كما يمكن أن تأخذ الفروض صيغاً احتمالية، والتي تعطي نسباً لحدوث ظاهرة من الظواهر مثل: (إن ٨٥٪ من الانقلابات العسكرية ديورها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة).

كما أن الفروض يمكن أن تأخذ صيغة تعميمات الميل أو النزعة والتي تدل على وجود ميل أو نزعة معينة لدى فئة من الناس نحو سلوك معين مثل: (إن هناك ميلاً أو نزعة لأن يكون تدبير الانقلابات العسكرية وقيادتها من ضباط ذوي رتب متوسطة)^(٢).

وملاحظة أخيرة وهي أنه يوجد ترابط كبير بين المفاهيم والنظريات والفروض، فالفروض يصاغ في مفاهيم كما أن الفروض يختير النظرية بالرغم من كونه يمكن أن يكون وليد نظرية، والنظرية توجه الفروض وتؤكد به.

وبعد ما تعرضت لمشكلة البحث وصياغتها وكذلك المفاهيم وأخيراً الفروض، أشتير هنا إلى المطورين الآخرين وهما: المناهج والأدوات والوسائل والأساليب، وقد تعرضت لهما في موضوع المفاهيم ولن أكرر ذلك هنا، زيادة إلى ذلك أنني سأتركلي بإذن الله في الفصل اللاحق شرح ذلك على أفراد وبأسهاب.

(١) هبة الله عامر الهمامي، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٨٣-١٨٤. وانظر كذلك:

- Madeleine Grawitz, op. cit., p. 347.

(٢) محمد زاهي المنييري، مرجع سابق، ص ٩٢.

بالدول الصغيرة وكذلك الكبيرة؟ وأن يقدم البيانات الكافية التي تثبت ما افترضه سواء تعلق الأمر بالمدى الزمني أو قياس العلاقات والسلوكيات الفعلية^(١).

كذلك بغضتي الرضحي تحديد الفروض وذلك بجعل العلاقات بين المتغيرات من حيث المستوى أو الاتجاه (هل العلاقة إيجابية أو سلبية) وفي ظل أي ظروف يمكن أن تظل هذه العلاقة قائمة، كما ينبغي للفرض أن يوضح كذلك العلاقات التي يمكن توقعها بين المتغيرات المفترضة والشروط التي تتحكم في تلك العلاقات.

٢- الإيجاز: أن تكون العبارة التي صيغ فيها الفرض مختصرة موجزة توحى بوجود العلاقة أو الشرطية أو اعتمادهما كقولنا: يرتبط الاستعداد السياسي سلباً بالمشاركة السياسية.

٣- القابلية للاختبار والإثبات: وذلك بأن يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو المقارنة أو البرهنة المنطقية، وذلك بتعريف المبروتين اللتين يقيسهما الفرض تبريقاً دقيقاً وإجراءياً إن أمكن كما ذكرنا ذلك سلفاً. ونستطيع من خلال اتباع خطوات البحث إدراك العلاقة التي يقيسها الفرض بين المتغيرات.

٤- أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى، بحيث يخضع لمجموعة المعارف العملية السائدة والتي من شأنها إثبات أو دحضه.

٥- أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض.

٦- يجب أن يقدم الفرض تفسيراً لبعض الحقائق، ويكون ذلك التفسير معقولاً ظاهرياً.

٧- أن يكون الفرض أشمل من سابقه: وذلك إذا قدر له أن يحل محل فرض سابق ويجب أن يشرح جميع الحقائق التي شرحها الفرض السابق بالإضافة إلى حقائق أخرى لم نستطيع الفروض السابقة شرحها وهذا ما يطلق عليه بقياس التعميم أو الشمول^(٢).

(1) Brian H. Gibbs, and J. David Singer, Empirical knowledge on world politics, (U.S.A: Greenwood press, 1994), pp. 126-127.

(٢) محمد مدين صديقي، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥.

المبحث الثاني

مستويات البحث العلمي:

يختلف المتخصصون في الدراسات النهجية بشأن هذا المفهوم (المستوى) فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو النهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم^(١). وهناك من يختار وصف مستويات البحث العلمي ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو النترض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة. وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة، فهو يعلن ضمناً أن هناك جوانب أخرى يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث. والمستوى الواحد في حد ذاته يمكن أن يتضمن مستويات أخرى.

فإذا كنا بعدد مستوى الوصف، فإن الوصف لا يستغرق في دراسته كامل الظاهرة أو الرقعة التي يستهدف وصفها، لأن الظاهرة يتطلب تناولها من جوانب عدة وبالتالي عبر مستويات متعددة، فعلى سبيل المثال: نستطيع عبر مستوى الوصف، وصف المؤسسة السياسية أو وصفها من خلال التصنيف، أو تفسيرها في مستوى أعقق بإيجاد تفسير علمي لاستمرارها. فالظاهرة يمكن دراستها عبر مستويات متعددة (الوصف، التصنيف، تفسير)^(٢).

ويشمل هذا البحث، الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتوقع.

أو أولاً: الوصف: Description: الوصف هو (جرد يجيب عن السؤال «ماذا هناك»)^(٣). فالوصف أو الدراسات الوصفية تستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر الجهرية نسبياً لاستكشاف ملامحها، فهذه الموضوع فروض وإجراءات اختبارات أكثر تعمقاً أو الاكتفاء

(١) صلاح قنصرة، فلسفة العلم، ط ٣، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٣٥.

(٢) Madeleine Grawitz, op. cit., pp. 350-351.

(٣) صلاح قنصرة، مرجع سابق، ص ١٣٩.

المستوى من البحث. ويؤخذ على هذا التبرع من الدراسات انتقارها إلى قواعد محددة للوصف ترشد الباحث، اللهم إلا القواعد العامة المتعلقة بالنتق، والموضوعية، والعمق، والله إذا التزمها الباحث. ويمكن التمتعيل للدراسات الوصفية في حقل العلوم السياسية بالبحوث التي تتناول وصف النظم السياسية في دول معينة أو الوصف العام للسياسة الخارجية لدول معينة^(١).

للاجابة عن ما حدث تستدعي الوصف أي: وصف ما حدث وصفاً مفصلاً، بتحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء كانت حالات طردية أو عكسية. وقد يستغني الباحث بهذا المستوى من الدراسة أو يعد الوصف مرحلة لطورات أخرى تستهدف عملية تفسير الظاهرة، وذلك بكشف المراميل المؤدية لحدوث تلك الظاهرة والكيفية التي تمت بها عملية الحدوث؛ أي السعي من أجل الفهم الذي يستهدفه العلم من خلال وظيفتي الوصف والتفسير اللتين تجيبان عن صياغات الاسفة مالا ٩ وكيف ٩ ولماذا ٩.

ومن خلال الوصف يكشف العلم بوسائله العالم الأميركي؛ أي يجيب عن ماذا ٩ (عن ما هو قائم)^(٢).

فالوصف الذي يستهدف جرد الواقع، ينبغي أن يوافق الواقع الذي يصفه، وأن يستلهم الوصف مفاهيم مناسبة للواقع التي يصفها، آخذاً في عين اعتباره البيئية التي توجد فيها الواقع ومكوناتها الثقافية والسياق التاريخي لها، لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن يظهر وظيفة التحليل لتلك الظواهر، على الرغم من أن هذا المستوى من البحث لا يكفي وحده ولكن يحتاج تفسير الظاهرة بشكل ممتل إلى خطوات أخرى^(٣).

(١) محمد السيد سليم، تصنيفات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق، في ودودة بدران (محرر)، تصنيف البحوث، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٠.

السيد علي شنان، مرجع سابق، ص ١٧-١٩.

(3) Madeleine Grawitz, op. cit., p. 352.

للمعلم والمساعد على تطوير العلم وتقديمه، وبسبب التصنيف المصليات الأخرى المتعلقة بالشرح والترويج.

١٠٤٠١. كما أن التصنيف يساعد على:

١- فهم الخواص الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي على أنه أسطلي، يمكن معرفة أو توقع أدائه المحتمل، مثلما إذا صنف الطبيب المرض على أنه جذري، لكن من تحديد العلاج المناسب له.

٢- تلخيص الظاهرة، فإذا كانت الظاهرة الحزبية، مثلاً، محل البحث والدراسة، فإن تصنيف النظام الحزبية إلى أحادية، وثنائية، ومتعددة، يساعد على تلخيص الظاهرة، وتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة.

٣- التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر التباين بين الفئات المتعددة، ففي المثال السابق يكون السؤال المنطقي هكذا: لماذا يشاء نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعددية في دولة أخرى؟

٤- يساعد على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة، فإذا تساؤلنا عن مصدر الاختلاف بين فئات النظام الحزبية؟ يمكن أن نتوصل إلى المصدر الذي قد يكمن في درجة التعددية السياسية في المجتمع أو الأيديولوجية أو غيرها.

٥- التصنيف خطوة أولى نحو التعميم، فيتوصلنا إلى فئات تصنيفية للظاهرة يمكن استنتاج من العناصر المشتركة بين وحدات كل فئة بشكل معقول، وتحويل تلك العناصر لتشير كلها إلى سميات^(١).

ثانياً: التفسير EXPLANATION

لجميع كلمة التفسير لدى العام والمفكر، ولو اختلفت دلالاتها من إنسان عاد إلى باحث متخصص، وبمفهوم التفسير العلمي يشيع استخدامه في العلوم الطبيعية وكذلك في العلوم الاجتماعية.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٣٠-١٣١.

ثانياً: التصنيف Classification

تسمى التعليم من أجل الفهم والتفسير والتعميم، إلى تنظيم الأفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفاً من أجل شرح وتوضيح الحالة أو الحالات التي تتولى دراستها. فالصنيف يهتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها الأخر ليضعها في فئات وفقاً للمميزات التي تجمعها^(١). ويمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها تلك التي تهتم بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين، والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر... وتنعكس هذه البحوث شقين أساسيين: عملية التوزيع، وعملية البناء للفئات وهي العملية التي تعرف باسم التوزيع^(٢).

قد يكتبني بعض الباحثين بمستوى التصنيف إلا أن التصنيف ذاته قد يعتبر خطوة تفرد إلى خطوات أصعب للدراسة الظواهر وشرحها ولإيضاحها. ويشيع استخدام التصنيف لدى المتخصصين في العلوم السياسية كما يشيع في العلوم الأخرى الاجتماعية أو الطبيعية.

ففي دراسة العلوم السياسية، يستخدم التصنيف في النظام السياسية لتبين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من النظام السياسية، فهناك من يصنف دراسته للنظم التي يختارها وفقاً لانفعال السلطة، أو طبقاً لمعصر التعددية السياسية، أو وفقاً للوظائف التي تؤديها، كما يستخدم التصنيف في دراسة الجماعات والتنظيمات السياسية الأخرى، بل أكثر من هذا، فإن الباحثين استطاعوا خلال التصنيف أن يبنوا نماذج للظواهر أو جماعات عرقية أو أشخاص ثوريين أو نماذج للمستبد^(٣).

وللتصنيف فوائد عديدة منها: أنه يفيدنا في كونه يمتلك مقدرة على تنظيم المعرفة والمعلومات والبيانات التي نستقيها، ويساعدنا على اقتراض علاقات بين الظواهر المصنفة،

(1) A.Lee Brown, OP, cit., p. 140.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٣٠.
(3) Mattei Dogan et Dominique Pelassy, sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982), pp. 173-175.

السياسة، بنية اتخاذ قرار رشيد بفعل شيء أو الامتناع عنه. إلا أن التفسير يراجه مصاعب
تجلى في حقل الدراسات السياسية، بسبب صعوبة ضبط الظاهرة السياسية التي تدخل فيها
الإنسان المعقدة، والتي يستعصي التحكم في أطوارها وسلوكها، بالإضافة إلى
صعوبة الانتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للناس. ولكن هذا لم يمنع حقل الدراسات
السياسية من تحقيق نتائج متميزة في دراسة السلوك السياسي وتقديم تفسيرات مقبولة له في
مراحل متعددة: كالإقبال على التعصبات وعدمه، وتفسير بعض ظواهر التحول السياسي
المسلمي أو المنيغ، إلى غير ذلك من القضايا التي يهتم بها علم السياسة. وتعدد مناهج
التفسير والقرائنه وأساليبه في علم السياسة، فهناك التفسير الوظيفي الذي يركز على تفسير
الظواهر السياسية في ضوء الوظيفة التي تؤديها هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال: تفسير
الظاهرة الحزبية في ضوء الوظيفة التي يؤديها الحزب أو الأحزاب في النظام السياسي
بشكل (١). فالتفسير الوظيفي للظاهرة يعني الاستناد في هذا التفسير إلى تلك الوظائف التي
لها دور بها الظاهرة، فالتفسير الوظيفي يسمى إلى البحث عن الآثار المترتبة أكثر من بحثه عن
الأسباب.

والتفسير الوظيفي يخالف التفسير المظهر، فالتفسير المظهر يعني وجود علاقة
سببية بين الظاهر، فعندما نقول: إن ظاهرة ما تؤثر مباشرة في ظاهرة أخرى، فإن ذلك التأثير
لا يلاحظ طابع المشاركة بل يتسم بالأطوار والاتساق، إلا أن العلاقة السببية أو العملية تتسم
بالعناصر بمركس العلاقة الوظيفية التي تتميز بالتناظر، فعندما نقول: (أ) سبب (ب)
النتيجة، ولكننا عندما نقول: إن (ب) هي السبب لـ (أ) وهذا يعني انعدام التناظر في التأثير
السببي، ولكننا عندما نقول: إن هناك ارتباطاً وظيفياً بين (أ) و (ب)، فإنه يمكننا القول إن
(ب) تعود فتؤثر في (أ) مرة أخرى (٢).

(١) المصمود بالنظام السياسي هنا هو مجموعة التفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع ولا
يقتصر على جهاز الحكومة، بل يتضمن النشاطات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير
الرسمية.

(٢) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٢.

إننا نسعى إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلاً من أن تكون شيئاً آخر،
وهذا يسرى على أية ظاهرة نستفسر بشأنها. ولتعرف الشائع للتفسير هو جعل ما هو
غامض مفهوماً، ونمقلل الوقائع أي جعلها مدركة من جانب عقل يستهدف فهمها، ثم إن
التفسير النظري لواقعة من الوقائع هو تبيان لها يتعامل من جهة مع الظواهر المختلفة لاعتبارها،
ومن جهة أخرى ينجب عن السؤال لماذا؟ وهو سؤال خاص بالظروف المتعلقة بوجودها ما
يجعل هذا الوجود مقبولاً (١).

فالتفسير هو وضرب من ضرب التعميم، عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن
العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر (٢).
إن التفسير ركن أساس في صرح البحث العلمي، بل تكاد تفسخ كل المستويات السابقة
الأخرى من أجله، وأكثر من ذلك، فإن جل المناهج والاتجاهات والأساليب تستهدف التفسير
بدرجة أو بأخرى، أي تسعى لإزالة اللبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات
والارتباطات التي تحكم في الظواهر، سواء كانت تلك الارتباطات سببية بمعنى أن تكون
إحداها سبباً للآخرى، أو وظيفية من شأن إحداث تغيير في إحداها أن يكون له تأثير
معين في الأخرى.

وفي سعيها لتفسير حادثة، فإننا نكون بعدد التدقيق عن العوامل التي أدت إلى تلك
الحادثة، وما هي الشروط أو الظروف التي تساعد على وقوع الحوادث، فنحن بذلك نجيب
عن السؤال لماذا؟ بخلاف الوصف الذي يستخدم ماذا؟.

وعلم السياسة يستخدم التفسير، لشرح ظواهره المختلفة قصد تقديم أجوبة علمية عنها،
سواء تعلق الأمر بقضية نظرية تتعلق بتطوير البحث، أو من أجل الفعل الملمس، أو اختبار
نظرية، أو إثبات فرضية، أو من أجل تقديم توضيحات عملية عن موضوع سياسي إلى رجال

(١) علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار

الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ٦٥-٧٠.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٤٩٥.

١ - للعلمو بهتم بما سوف يكون في المستقبل لانه بمثابة اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين مظهرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمساعدة ولهذا تكون تلك التنبؤات مصيعة في شكل قانون أو نظرية علمية مغلنة ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا بفهم تلك الواقع والظواهر، وتقديم تفسير لها في شكل حكم احتمالي لتحديد درجة يقينه في ضوء المحقق الابرقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ^(١). والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن الوجهة التي نخدم أغراضنا.

غير أن هناك ملاحظة ينبغي إدراكها، وهي أن العلوم الاجتماعية ومنها السياسية تظل ملهولها على التوقع محدودة للغاية؛ بسبب خصائص الظاهرة التي محورها الإنسان^(٢).

(١) السيد علي شتا، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣)، ص ١١
(٢) الظاهرة السياسية التي محورها الإنسان الذي يصعب ضبط سلوكه ومن ثم التحكم فيه.

والباحث وهو يحجري خطوات بحثه المنمنمة في: جمع البيانات عن الحادثة التي يستهدف تفسيرها، ثم يقوم بعد ذلك بتصنيف ما جمعه من بيانات وحلله، إذا فعل ذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية يمكن أن تساعد على تفسير الظواهر، لذلك فلا شك في أن من بين أهداف التفسير العلمي للظواهر، هو الوصول إلى مستوى معتبر من التعميم الذي تشهده كل العلوم ولأن اختلفت في درجاتها.

والى جانب ذلك يسمى التفسير للوصول إلى اكتشاف النظريات أو تدقيق نظريات من أجل المساعدة على إبراز العلاقات وتوضيحها، وبصفة أخرى المساعدة على التفسير.

ومن فوائد التفسير كونه يجعل بعض الأشياء واضحة ومفهومة، وبالتالي يحدث لدينا رضا فدياً، كما يفيد في تنمية مهارتنا وتوسيعها، ذلك أنه حينما نتمكن من تفسير حادثة ما، فإننا نكون قد غورنا رقعة جغرافية جديدة، وبالتالي نكون قد نقلنا الحدود إلى مواقع جديدة بمعنى أننا أسسنا حدوداً جديدة. فالتفسير هو لبنة في تشييد صرح العلم الذي ما يفتك يرتفع باستمرار^(١). كما أن التفسير يساعدنا على التوقع ولا يكفينا بما حدث، يقول (براون وجيتزي): إن التفسير يبينه على خبرات الماضي يسر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل^(٢).

رابعاً: التوقع (التنبؤ) Prediction

الإنسان مصلح بحب التطلع إلى كشف المجهول، واستشراف المستقبل. فإذا كان هذا حال الناس عامة، فإن النخسعين هم أشد حرصاً على استشراف المستقبل، وفقاً للمناهج العلمية التي يتبنونها في إطالة اللبس والفروض عن الموضوعات التي يدسرها.

(1) Abraham Kaplan, OP. cit., pp. 330,351.

(٢) صلاح قصوة، مرجع سابق، ص ١٤١.
(٣) أنقل استخدام كلمة التوقع تفسيراً لكلمة prediction بدلاً من كلمة التنبؤ، لأن التنبؤ فعل يخرج عن إرادة الإنسان، بعكس التوقع الذي يحل جملة الأسباب التي يفترض فيها أن تكون الوسيلة بين الباحث وموضوعه الذي يستهدف شرحه وتوضيحه ومعرفة مآلاته.

مخطط البحث وتصنيف آخره، فمثلاً التصنيف الذي يورى المناهج في:

١- المسح الاجتماعي ٢- المنهج المقارن.

٣- المنهج التاريخي ٤- دراسة الحالة

٥- المنهج الإحصائي.

وإن كان هذا التصنيف لا يحصر المناهج في هذه الخمسة فقط^(١).

وهناك من يعتبر المناهج في التشكيلية التالية:

١- منهج التحليل. ٢- المنهج الكمي ٣- المنهج الكيفي.

٤- المنهج الاستقرائي. ٥- المنهج الاستنباطي. ٦- المنهج المقارن^(٢).

والمنهج كما سبق ذكره هو والطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة

القواعد من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد مسلكه حتى يصل إلى نتيجة

نظرية^(٣).

والمنهج يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تُجَدُّ القبول لدى

مجتمع من العلماء، ويستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علمياً بغية تطوير

المهيد المرئي للتخصص، والمصير على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علمياً،

على هذه البيانات طبياً للمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، وترصيل نتائج البحث وتعميمها

على من يحتمل الميزة إنجاً وفحصاً^(٤).

وساتناول المناهج التالية بالشرح: المنهج التاريخي، والمقارن، ودراسة الحالة، والمسح

اجتماعي، والتجريبي، والإحصائي.

١- (الاروك يوسف، مرجع سابق، ص ٣٨.

٢- محمد محمود زبيح، مرجع سابق ٢٣٩.

٣- عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ٥.

٤- مصطفى لاجي، مرجع سابق، ص ٥٧.

التصنيف الإضافي

مناهج البحث

بادئ ذي بدء أقول: لقد اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف

المناهج، ويمكن أن يتدرج ضمن ما نسميه مناهج أو ما يمكن تسميته اقتربات أو أساليب،

فهناك من وضع ضوابط واسعة وهناك من تشدد في الشروط التي ينبغي توفرها في أسلوب

البحث ليرقى إلى مستوى المنهج. وهؤلاء العلماء منهم من نظر إلى أهداف البحث ومنهم

من نظر إلى المنطق الذي يتبعه المنهج وخصائصه، أو بصيغة أخرى الطريقة التي يتبعها

الباحث لحل المشكلة. وقد ترتب على اختلاف وجهات النظر تلك، اختلاف التصنيفات،

فهناك التصنيف الذي يتضمن عدداً كبيراً من المناهج بما فيها التي يطلق عليها غيره صفة

الاقتراب أو صفة الأسلوب أو بسبب كون بعضها جزءاً متفرعاً عن منهج رئيس. فقد صنف

١- المنهج الإحصائي ٢- منهج دراسة الحالة

٣- منهج المسح الاجتماعي ٤- المنهج التجريبي.

٥- المنهج التاريخي^(١).

وتبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تسلم انقيادها له فقط، ولكن يمكن

الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتفانر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها.

وتساند هذه المجموعة من المناهج لدراسة ظاهرة معينة يطلق عليه التكامل المنهجي.

وإذا كان المنهج محكوماً بمنطق معين في دراسة الظواهر، فإن الظواهر ذاتها لها منطقها

الخاص بها والذي يسلم نفسه لمنهج دون آخر بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج

المنهج والظاهرة محل الدراسة.

والى جانب تصنيف وأردم^(٢) السابق هناك تصنيفات أخرى تتضمن بعضاً من ذلك

.

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢١١-٢٢٠.

لقد تطور النهج التاريخي من كونه سارداً للأحداث ومجموعاً للمعلومات إلى مفسر للأحداث وسامع إلى بناء أطر للتفسير والتحليل وهذا الذي تورخه «توينبي» و«شينغلر» و«كولنجورود» وغيرهم. وإن كان عبد الرحمن بن خلدون كان سابقاً لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية دراسة علمية، وتفسير بروز الظاهرة أو ضعفها أو اشتدادها أو ذبولها بأرجاع ذلك إلى عوامل واكتبتها، وقد اعتبر المعصية محرراً أساساً في تفسير ظاهرة الدولة وعالمها^(٢).

إن الملاقة بين السياسة والتاريخ ثابته، وقد سيطر النهج التاريخي على الدراسات السياسية عموماً من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور إلا مع مطلع القرن العشرين، وبشكل ألفت للانتباه في عقد العشرينيات منه حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسس قواعد التفسير السلوكي للظواهر. إلا أن النهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعروفة التغيرات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللوحة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من عناصر. فمثلاً لو أردنا دراسة الأمم المتحدة أو التنظيم الدولي الحالي ينبغي معرفة الظروف الزمنية وطبيعة العلاقات الدولية السائدة في سنة ١٩٤٥ عشية ميلاد الأمم المتحدة.

كما أننا نستفيد من النهج التاريخي في تفسير الحصار الأمريكي على كوبا، وذلك لاستعادة الظروف الزمنية ومكوناته التي أحدثت ذلك الحصار. وكذلك دراسة ظاهرة التعددية السياسية في الجزائر باستعادة الرضخ التاريخي الذي ولدت فيه التعددية والعناصر الكثرية لذلك الرضخ. كذلك يمكن أن نستخدم النهج التاريخي في استعادة الرضعية التي حدثت فيها أزمة، أو الظروف التي حدثت فيها انفراج، أو تحالف، أو صراع، والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والموامل المساعدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد

النهج التاريخي

لا تنوخي في تناول هذا الموضوع سرد الوقائع التاريخية ورصدها بعضها إلى البعض الأخرى لتكوّن ركناً من المعلومات المتناثرة التي تنعقد إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يقدمه النهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والموامل التي يمكن اقتراضها خلف تلك التطورات. ومقصودنا من استخدام النهج التاريخي، هو مقدرة التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دوراً مميّناً في ذلك التفسير، وبمعنىة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفائها في تفسير ذلك. والمثال على ذلك: ظهور الدستور في ظل ظروف معينة، أو الظاهرة الحزبية، أو المؤسسات البرلمانية، أو اختفاء نظام سياسي أو اجتماعي، فالأول، كاختفاء النظام السياسي الاشتراكي في العديد من الدول المسماة اشتراكية سابقاً، أما الثاني، كاختفاء الرق، أو التطورات التي تطرأ على مؤسسة من المؤسسات كالأمم المتحدة.

فالنهج التاريخي لا يكفينا بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو لاندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكم في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والرضعية أو الحالة أو الظروف الذي وجدت فيه. على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن إرجاعها، (إذ الإنسان لا يستطيع أن يستنسخ في الشلال نفسه مرتين). فوفق هذا النهج، فإن الحادثة لا تدرس إلا في ظل ظروف.

يقول «بولين بونج»: «إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) حاسد ربيع، علم السياسة عن طريق التفسير، (مكتبة القاهرة الحديثة، دت)، ص ١٤٣ وما بعدها.

المعاصر المسبب للواقعة ليس سهلاً المثال، فالأسباب يمكن أن تتعدد، ولناخذ مثلاً على ذلك: قيام شخص بالقاء قبيلة على بئك، هذا التصرف يمكن إرجاعه إلى مجموعة أسباب لا يربطها واحداً، فقد يكون الفقر أو البطالة وجوع الأولاد، أو بسبب الخلفية الابدولوجية الاشتراكية التي يمتلكها ذلك الشخص. إننا ننسأل عن العامل المتحكم في تصرفات قائد أو مؤسسة في حقبة تاريخية نود استرجاعها، ما هي الأوضاع السائدة في تلك الحقبة والتي حكمت في تصرفاته، وماذا كان مقصده من ذلك الفعل؟ فكأننا نستخدم عنصرين رئيسين في تفسير الواقعة أو التصرف في حقبة تاريخية ما، وهذاان المنصران هما: الوضعية السائدة، ومقاصد الفاعل وأهدافه. فتفسير الظاهرة التاريخية يستدعي الربط بين المقصد المأسسي وعناصر المحيط. لقد حوار بعض المفكرين وضع مصفوفة لانهائية بالأسباب التي يمكن أن تكون وراء واقعة ما^(١). ولكن نظل تلك الحوارات - كما سبق القول - دون إيصال النهج التاريخي إلى مستوى التعميم المطلق ولكن ذلك لا ينفي الوصول إلى التعميم الاستعمالي.

وبطل التاريخ عنصراً مساعداً للتحليل السياسي؛ لكونه يعد مصدراً لتزويد علماء والسياسة بالادلة الدببة أو المنفبة لطرق النظرية؛ فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب العملية التي تتميز بها العلوم الطبيعية. كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما عليها من تطور، أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها، كما يساعد على بناء الإطار النظري للتحليل، كما يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى المفاهيم المرتبطة بالأوضاع القائمة وروزها^(٢).

ولقد حظي علم التاريخ بمكانة مرموقة لدى الحضارة الإسلامية عبر العصور، فكتابات الطبري، وابن الأثير، وابن كثير وابن خلدون، والمغري وغيرهم كثير، تزخر بها المكتبة العربية الإسلامية اليوم.

(1) Rex martin, Historical Explanation, (london, Ithaca: cornell university press, 1977), pp. 66-84.

(٢) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ٢٠١-٢١٢.

عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمت تلك الأحداث التي نفيس عليها حالاتنا الراهنة. إلا أن القدرة التفسيرية ومن ثم القدرة على التعميم وبناء النظريات العامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المثال؛ لأسباب عدة منها: أن الحادثة التاريخية متغيرة بفرديتها وذايتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقاً، وتعدد العناصر التي يمكن أن ينسب إليها سبب الحدث قيمة كل عنصر والعلاقات الموجودة بين العناصر سببية كانت أو وظيفية، وحالة إدراك الظاهرة وطريقة نقلها أو تسجيلها، والوضع النفسي للأهل الحادثة، وكذلك الخلفية الفكرية والثقافية والمقيدية والابدولوجية للمفسر، والدخل أو المدخل التي يستخدمها في تفسير الحادثة، فالأركسي بولي أهمية كبرى للعامل الاقتصادي في تفسير الأحداث، فالغرب مرجعها الصراع الطبقي داخل النظام الرأسمالي، حيث إن هناك أقلية ثرية متخمة الاختيار يقابلها أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة، حيث هناك فئض الإنتاج وضيض الاستهلاك، والرأسماليون يرفضون إعادة توزيع الفائض من ثروتهم على أغلبية المجتمع لتصحيح الاختلال الهيكلي. ولكن الرأسماليين يسمون بدلاً من ذلك إلى إعادة استثمار فائض رأسمالهم في مشروعات مريحة في الخارج؛ وتكون النتيجة قيام الظاهرة الإمبريالية. وأن الصراع بين القوى الرأسمالية على المستعمرات تحركه الرغبة في السيطرة على الأسواق والمواد الخام، وأن التحالفات التي كانت تعقد بين الرأسماليين كانت تفسر الرغبة في استغلال الدول الفقيرة^(١).

وهناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى رغبات الزعماء وخصائصهم، كما أن هناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى البوارث المقيدية؛ وهناك من يستخدم المدخل الجغرافي إلى غير ذلك من المدخل التي تسعى لتفسير الأحداث التاريخية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل الوصول بالنهج التاريخي إلى مرحلة التعميم وبناء نظرية عامة لتفسير الأحداث، فإن تلك الجهود ما زالت نتائجها متواضعة جداً، وإن إمكان الوصول إلى

(١) جيمس دورقي، ووربرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد المحي (الكويت: كاطمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥) ص ١٧٣-١٧٧.

١- جمع الوثائق (التفقيس)^(١)

بعدما يحدد الباحث مشكلته، ويضع فروضه التي تستدعي الاختيار، يلجأ إلى التاريخ يستعمله بشأن الحادثة التي احتضنها في حقبة من الزمن. وحيث إن الرقعة التاريخية فردية لا تعكروا، فإن الباحث يتجه إلى الشهود الذين شاهدوا الحادثة، أو إلى الذين سجلوها نقلاً عن من شاهدها. وتزداد أهمية المصادر التي تعاصر الحدث لذلك تسمى بالمصادر الأولية. وهناك مصادر أخرى لا تعاصر الحدث، حيث تقتصر إلى الرابطة بينها وبين الحدث لذلك يطلق عليها المصادر الثانوية، وكلا المصدرين يؤيدان وظائف كبيرة للباحث إذ بدونهما يقدو البحث عبارة عن أساطير وتخيلات تقتصر إلى صفة العلمية.

١-١- ويجمع الباحث بياناته من مصادر شتى منها: المسجلات الرسمية وغير الرسمية، والأحكام القضائية، وسجلات المحلات المدنية، والتجارية، والأرشيف، والتقارير السنوية، وسجلات الترادى والجميات، والتقارير الرسمية، ومحاضر الجلسات، وسجلات العصابات والواردات، والعقود الفردية، وكذلك التقارير الصحفية على الرغم من إمكانية تزييفها للحيثيات، وسجل الأحداث الملحق بالمجلات أو الدوريات وكذلك المكتبات والمتاحف، والمستندات السياسية والعسكرية، والإحصاءات والحسابات والدوريات والجوريات، مثل جوريات شمال أفريقيا وسجلات المعاهدات والاتفاقات مثل سجلات المعاهدات الدولية، والإحصاءات إلى الشهادات الشفوية لن عناصر الحدث وشاهده أو اشتراك في صناعة حدث، تلك تلعب الرسائل الشخصية والفكرات دوراً مهماً في تزويد الباحث بالبيانات سواء على الأمر بدراسة شخصية أو استرداد حادثة أو خصائص حقبة زمنية معينة، كما يمكن الاستفادة بالذكريات الشخصية والتراجم لبعض الشخصيات وأدوارهم، فلك أننا نستطيع الاستفادة من تلك التراجم والذكريات في رصد التطورات الفكرية وما صاحبها من تأثيرات في الحياة الاجتماعية والسياسية. إننا نستطيع التعرف على صناعات الدساتير، والثورات، والأنظمة

(١) التفقيس يعني الجمع، يقول الحدث يحى بن معين: «إذا كتبت فقمش، وإذا حدثت ففتش» المراجع: عبد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٢)، ص ٢٥.

يقول ابن الأثير في شأن التاريخ الذي يتحدث عن أخبار الماضين وحوادث المتقدمين: «وإذا ظالمها فكانه عاصريهم وإذا علمها فكانه حاضريهم»^(٢).

ويقول ابن خلدون عن التاريخ: «في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسموات من القرون الأول، وفي باطنه نظر وتحقق، وتلميل للكانات ومبادئها، دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع، وأسبابها صديق» [والتاريخ عنده أيضاً] بوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأبناء في سيرهم، والمرك في دولهم وسياساتهم»^(٣).

والمنهج التاريخي يتفحص خطوطين أو عمليتين: أولاًهما: - جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات، وثانيتهما - الربط بين الرقعة والوضع المساند في تلك الحقبية من الزمن (أي تفسير الرقعة بناء على البيانات المجمعة بشأنها) وهذه الخطوة الثانية تطرقنا إليها وبقي لنا التطرق للخطوة السابقة التي على أساسها يبنى العمل التفصيلي.

فالتأليف التاريخي يبدأ برغبة لدى الباحث في اختيار موضوع معين، ثم يبدأ في البحث عن المصادر المتعلقة، بموضوعه، ثم تلج عملية جمع المصادر عملية علمية النقد والتحقيق لها، وهي أشبه شيء بعمل القاضي الذي يأتي بالشهود والرواة، فيستطلقهم، ويدقق في شهاداتهم، ويحقق في إفرادتهم، ثم يستند إلى نتيجة عمله وتحقيقه في الحكم على العصر الذي بدرسه»^(٤).

والعلمية الأولى تضم العناصر التالية: جمع الوثائق، ونقدها الخارجي والداخلي، واستعادة الوثائق وعملية التصنيف والتحليل ثم التفسير والتصنيف النهائية النهائية، وهاتان الخطورتان الأخيرتان تندرجان في العملية الثانية.

(١) عبد النعم الدسوقي، المحامي، منهج البحث التاريخي، دراسات وبحوث (القاهرة: مطبعة

الجلاوي، ١٩٩٢)، ص ١٦-١٧.

(٢) المكان نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠.

هدي وغيرهم ممن عونا بتدوين السنة المطهرة^(١).

وقد انتقل هذا المنهج في التحقيق إلى تدوين التاريخ عند العلماء المسلمين، وكذلك استخدم علماء العربية والآداب والشعر منهج التحقيق الذي أرسى قواعده علماء الحديث.

والنقد الوثائقي الذي يأتي بعد جميع المادة اللازمة للبحث واستبعاد مالا يحتاج إليه، حيث يقوم الباحث بتحليل نصوص الوثائق والمصادر المتعلقة ببحثه، وينتبت من صحتها ودقة روايتها واتساعات نتائجها ومستوياتهم العلمية ومراعاتهم الإدارية ودرجة معيشتهم للأحداث أو عذمتها. وهذا النقد ينقسم إلى قسمين: نقد ينصب على الشق الخارجي للوثيقة ونقد باطني ينصب على مضمون الوثيقة.

١- النقد الخارجي:

لا يكتفي الباحث بجميع الوثائق، ولكن ينبغي له أن يتأكد من صحة تلك الوثائق التي «يجمعها»، إذ الوثائق ليست هي الوقائع والأحداث عينها، ولكنها أوصاف وتقريرات وصور يعقولة عن تلك الأحداث قد تتعرض للزيادة أو النقصان حال تسجيلها أو روايتها، وهذا ما يستدعي الباحث للتثبت من كل ما وصل إليه من وثائق وبيانات بشأن الواقعة محل الدراسة التي يراد استردادها، ودون هذا العمل مصاعب، ولا بد من تقاضى مجموعة من المناهج المنهجية والاستدلالية، والمقارنة، والقياس. فالمنهج التاريخي يبدأ بفرض مشكلته والتمسكه بالحقائق من الوقائع في حقبة من الزمن، ويفترض فروضه ويجمع بياناته ويتثبت من تلك الحقائق من خلال النقد الباطن والنقد الخارجي. والنقد الخارجي ينقسم بدوره إلى: نقد شهادة أو ما يطلق عليه نقد التصحيح، ونقد المصدر:

١- نقد الاستعداد: ويركز على التحقق من صحة الوثائق التي بحوزتنا بشأن واقعة من الوقائع، ذلك أنه يوجه أسئلة إلى الوثيقة هل هي صحيحة؟ بمعنى آخر هل إن هذه الوثيقة التي بين يديه هي الوثيقة الحقيقية التي كتبها صاحبها من غير زيادة أو نقصان. إذ كثيراً ما

(١) يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، (دمشق: مكتبة ودية، ١٩٩٢)، ص ٨٨-٨٩.

السياسية والعربية، والتطورات الاقتصادية، والابنية الاجتماعية، من خلال تلك التراجم التي تتضمن أفكار أولئك الذين أبدعوا تلك الأفكار التي تجسدت لاحقاً في تلك الدساتير والقرارات والأنظمة والابنية المختلفة.

وينفذ الباحث من الإنتاج الأدبي المتصل في القصة والكتابات المرحية والأشعار^(١) وكذلك الآثار المادية، والنقوش والخفريات وغيرها من الآثار المادية التي تدل على حياة من سبق من سكن تلك المنطقة ومستوى حضارتهم. كما يفيد الباحث من منشورات المنظمات الدولية والمراكز الوطنية والدولية المتخصصة في الحفريات المختلفة، والوسوعات الدولية.

وبعد عملية الجمع المذكورة - والتي تُعنى بموضوع معين سواء كان حدثاً تاريخياً أو وثيقة دبلوماسية، أو إعلان حرب أو اتفاق سلام أو قرار إمداد دستور أو إعانة - تأتي مرحلة نقد تلك الوثائق ونخلها ليتضح المسلم من السقيم، والتصحيح من المنشور، وهذه الخطوة تحتاج إلى اطلاع واسع ومعرفة دقيقة وذكاء حاد، ومهارة فائقة.

٢- النقد:

لقد كان فعل السبق في نقد الرواية والرواة، إلى علماء الحديث المسلمين الذين عونا بالسنة النبوية الشريفة، وعملوا على صونها من الزائف والدخيل؛ لذلك وضعوا شروطاً لقبول الحديث تتعلق بالمتن والسند^(٢)، وصنفوا تصانيف عديدة في علم الجرح والتعديل، والرجال: النقات، والضعفاء، والتروكين والرواضعون، ووضعوا القواعد والضوابط التي على هديها يصنف الجرح، وقد برز في هذا الشأن الكثير من أئمة الحديث منهم؛ الإمام مالك، والبخاري وأبو الفرج بن الجوزي والذهبي وابن حجر المصلي وابن الصلاح وابن

(١) أحمد بدو، مرجع سابق، ص ٢٧٨-٢٤٣.

(٢) المقصود بالمتن (نص الناط الحديث التي يتقوم بها المعاني... والسند إخبار عن طريق المتن من قولهم فلان وسند أي مستند فسمي سداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضبطه عليه، والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله. قال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فعلى هذا السند والإسناد يتقاربان) انظر: الإسماعيل عبد الحلي، المكتوب، ظفر الاساني في مختصر

المرجاني، تحقيق، تقي الدين الندوي، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٥)، ص ٣١-٣٧.

شخصيته ومدى صدقها وثقة بها، وعدايته في الرواية وأمانته^(١). واستقامته في أحكامه على التريب والبعيد والصدوق والحكم، قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمْ﴾ كما أُبرئت ومن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَتَّبِعُوا أَنَّهُ بِمَا قَعَمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٣﴾^(٢).

إن الصدوق في معرفة المؤلف يجتنب التحال والتحليل، وإدراك تزييفهم إذ كثيراً ما يسبب كتاب إلى مؤلف بهتاناً، أو ينتحل شخص اسم كتاب لا يملك فيه غير التحال الكاذب، لذلك يركز المختصون على معرفة الخط ونمط الأسلوب وإمكان حدوث الواقعة في الزمان والمكان اللذين ادعاهما المؤلف، ومعرفة مكان التدوين وزمانه هل كان معاصرة ومعاصرة أو مجرد نقل ورواية عن الغير، كذلك، فإن معرفة المقيدة التي يدّين بها المؤلف والمذهب الذي يعتنقه يساعدنا على كشف النحول عليه وذلك بوجود التمارضات بين الوثيقة المنحولة عليه، والقيم التي يعتنقها. وقد يتساءل المرء عن السر خلف الكذب أو لسيبة كتاب إلى شخص برئ منه، وتعدد الاجرة، فقد يكون السبب تبرير فكرة والتشاورها أو الإساءة إلى شخص باتهامه باعتناق فكرة مرفوضة عقدياً أو مذهبياً، وأحياناً أخرى قد يكون السبب الخوف من أصحاب السطوة، فليجأ الكاتب إلى التستر على اسمه ونشر الكتاب باسم شخص ميت، وأحياناً قد يكون المال وراء التحال شخص المرفقات غيره أو طلب الشهرة.

وبعد جميع الوثائق الصحيحة ومعرفة أصولها ومصادرها تأتي خطوة عملية أخرى وهي النقد الداخلي أو الباطني.

٢- النقد الداخلي (الباطني):

ويتعصب هذا النقد على المضمون الذي يحتويه الوثيقة، وبيان ما قصده صاحب الوثيقة طلبة الوثيقة، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أم كان ناقلًا عن غيره، ثم معرفة ما إذا كان في إمكانه حقاً أن يروي الجاوت كما شاهده دون تزييف إرادي أو

غيره. (١) لور الدين حاطوم، وآخرون، المدخل إلى التاريخ، (سوريا: الطبعة المعاصرة، ١٩٦٤)، ص ١٠٠٠-٤٥٧. وانظر: عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ١٩٥٨-١٩٥١.

(٢) سورة هود، الآية (١١٣).

يدخل المعتبر أو الإكمال أو التحريف في بعض أجزاء النص أو تزييف النص كله. فقد الاستعادة ينصب على صحة الأصل وثبتت نفسه. ولابد للباحث من معرفة اللغة التي كتب بها النص، ومعرفة الخطوط المختلفة والورق المستخدم والحبر والقلم والخاتم والأسلوب النسخ في الكتابة، ومقارنة النص بنصوص أخرى إن وجدت للتوصل إلى النص الأصلي الذي براد اعتماده ونشرو بعد ذلك. ولا يمكن أن نُؤثر نصاً على آخر إلا إذا توفرت لنا شروط الإثارة المتعلقة في ثقتنا بناسخه ونصه مقارنة بغيره. فنقد الاستعادة يستهدف إخراج النص كما هو في أصله دون إضافة شيء إليه، وبعد تنقيته من القراءات الفاسدة والتصحيفات التي حلت في النص عبر التسجيل أو التسجيلات المختلفة، وإزالة كل القراءات التي يفترض فيها أنها دخيلة أو معدلة.

٣- نقد المصدر: ويعتمد بهذا المعنى معرفة الجهة التي ينسب إليها النص، أي: معرفة مصدر الوثيقة؟ من ألفها؟ ما هو تاريخها؟ هل المؤلف حقاً هو ذلك الذي تدعي الوثيقة أنه مؤلفها أو هو شخص آخر؟ وهذه الخطوة تختصر في العبارة التالية: هل الوثيقة صحيحة أو مزورة؟ وما مدى الدس والتحريف الذي لحقها هل هي من وضع مؤلف واحد أو من تأليف عدد أكثر من ذلك؟ وما هو نصيب كل واحد منهم؟

لذلك يتوجب على المؤرخ التحقق من صحة النسبة ومعرفة الشخصيات التي تولت التأليف ومعرفة توجهاتهم وسماتهم وعلاقاتهم وأرباطاتهم بالجهات المختلفة، ومعرفة مستوياتهم العلمية، ومدى معاصرهم أو عدم معاصرهم للوقائع التي يروونها، ومعرفة زمن الكتابة ومكانها. وكثيراً ما يهتدي المؤرخون إلى معرفة المؤلف؛ بدراسة الأصل التاريخي بمعرفة الخط والحبر والورق^(١) واللغة والأسلوب والمصطلحات والروح المساعدة، وتسلسل الأخبار أو من خلال الاطلاع على بعض كتب معاصرة أو مقارنة نصه هذا بنصوص معروفة النسب إليه. ومعرفة المؤلف قد نفيدنا في معرفة مكانته ومستواه وأفكاره وتأثيراتها في الساحة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعمرانية. وإذا كان المؤلف معروفاً ينبغي بحث

(١) وتطور اختبار الوثائق والحبر ومن خلال التحليل الكيميائي للحبر والورق واستخدام المعدات الكبيرة والأشعة، انظر: أحمد بدرو، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

شاهد. ولا بد من الإحاطة بالظروف التي وضعت فيها الوثيقة والظروف التي أحاطت بالمؤلف سواء تلك الظروف المتعلقة به بشكل خاص، أو الظروف الخارجية عنه.

أما الناحية الثانية: وتسمى نقد الضبط أو الدقة: ونستهدف استجلاء الأسباب التي توقع واضع الأصل في الخطأ، وبختصرها المنخفضون في قولهم هل كان المؤلف دقيقاً في روايته وهل كان بصيراً بما يتعلق^(١) مدركاً لا يسجل؟ ويمكن أن نغير عن هذه الفكرة بصيغة أخرى هل كان المؤلف عمنناً من أن يكون ضحية للخداع أو سوء الفهم والإدراك للوقائع؟ وهل إدراكه ذاك للوقائع لم يكن متأثراً بوجود معانٍ سابقة في ذهنه حالت بينه وبين الإدراك المسلم بخلاف جوارب الواقعة، أو بسبب ظروف أخرى لا إرادية قللت من قدرته على الإحاطة بالواقعة؟ فالكثير من الوقائع قد يتم إخفاؤها. وتلعب الأهداف الظاهرة العلنية دوراً مهماً لدى الساسة والاستراتيجيين، إذ غالباً ما يخفون حقائق وهي التي يعملون في حقيقة أمورهم على إنجازها، ولكنهم يتدثرون بأهداف مظهرية يوهمون بها خصومهم، فالمؤلف قد يبلغ فريسة لئلا هذه المناورات التي تغطي بها نشاطات الساسة والتحزيبين فيسجل السطحي من الأمور وكان الأجدر به أن يفحص التصريحات العلنية ويقارنها بالتصريحات العلنية ليصل إلى الأهداف الحقيقية فالنية الحسنة والنزاهة لا تكفيان وحدهما، ولكن ينبغي لهما أن يعفدا بالدقة والضبط والقدرة على الربط بين المتغيرات، واستقراء الأحداث درعاً للتزييف الممرض الذي يقلب الحقائق. وبعد ما يكون الباحث قد أنجز الخطوات السابقة المتعلقة بطلب المشكلة التي اختار حلها، ونقد تلك الوثائق نقداً خارجياً وداخلياً، ثم يأتي دور تصنيف الوثائق وتبويبها على الخصائص البارزة التي تجمع كل مجموعة، أي تصنف إلى طوائف تضم كل طائفة وفقاً لخصائصها في أبرز الخصائص. فالحقائق التاريخية يمكن أن تصنف على أساس طبيعتها الداخلية إلى حقائق طبيعية، ونفسية، واجتماعية. وهناك تصنيف آخر متعدد التدرج للخصائص التاريخية إلى: تصنيف على أساس الزمان الذي كتبت فيه الوثيقة، وتصنيف على أساس المكان، وتصنيف على أساس الموضوعات التي مضمون الوثائق، وتصنيف على

انخداع لا إرادي. فالنقد الداخلي يهتم بالمضمون والمعلومات التي تختبرها الوثيقة ومصادرها ودقتها وبالنتيجة العامة في المعلومات المرجودة فيها أو عدم الثقة فيها. وبعد التأكد من أصالة الوثيقة يولي الباحث أهمية للمعلومات التي يمكن أن تمدنا بها والمائدة الموجودة منها لموضوع بحثنا. إن معرفة اللغة المكتوبة بها والمصدر الذي كتبت فيه بقيدان كثيراً في إدراك المعنى الذي قصده صاحب النص، وأكثر من ذلك يجب أن لا يتوقف إدراك الباحث بمعرفة المعنى المقصود، ولكن عليه أن يحذر تحيز الكاتب ورؤيته الأشياء والمعاني التي يفسفها عليها وهو يصفها ويسجلها وينقلها إلى غيره، فالتزييف قد يطال الوثيقة بآداة مقصورة مبيتة تفسر خلفها الأغراض السياسية والمصالح والأهواء أو بطريقة غير إرادية، حيث يعود النقص إلى عدم قدرة المسجل على إدراك كل جوارب الموضوع لأسباب حالت دون ذلك.

وبعض الباحثون النقد الداخلي إلى قسمين:

١- النقد الداخلي الإيجابي: وينصب على تفسير النص وتوضيح معناه الظاهري وإدراك معناه الحقيقي بمعرفة مقاصد المؤلف فيما كتب وهذا يتم خلال معرفة اللغة المستخدمة وأساليب الكاتب، ونقد الدراسات المقارنة بين كتاباته المختلفة.

٢- النقد الداخلي السلبي للنزاهة والدقة: يذهب المؤرخون إلى أن الأصل في التاريخ الاتهام لا براءة الدمة، لذلك رآ ضرورة النقد الداخلي السلي لتحقق صحة الوقائع واستبعاد الزائف المنشور منها وهذا النقد ينصب على ناحيتين:

الناحية الأولى: وتسمى نقد النزاهة أو الصدق وتنبني بمدى صدق واضع الأصل وعدائه أي: هل أن المؤلف شاهد الواقعة وهل كان صادقاً في ما نقل وعادلاً؟، ومعرفة ذلك يتوقف على معلوماتنا عن المؤلف وأخلاقه ومقاصده، وهل يتميز المؤلف بالأمانة في ما ينقله ويروي؟ وهل يتحرى الحق في إخباره دون أغراض يفسرها؟، سواء كانت تلك الأغراض متعلقة بأسوال أو مكاسب مادية يتطلع إليها أو أغراض سياسية وأيد ببولجوية يريد التحكمين لها، فبقعه كل ذلك إلى تزييف الحقائق بالزيادة والنقصان والتزييف. لذلك ينبغي للباحث أن يأخذ بفكرة الشك ليصل إلى الصدق. فلا يكفي معاشة الرؤية للحدث لتثق فيه، بل لابد من تحليل الوثيقة وتفكيكها إلى أجزاء ونقد كل جزء ومدى صحته ودلالته على الوقائع الحقيقية، ثم معرفة الرواية هل كان صاحبها مشاهداً مباشراً أو ناقلاً عن من

(١) نور الدين حاطوم وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٥٨-٤٦٢. وعبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص

إلى دليل يحظى بالقبولية والاكتمالية يربح اللبس والغموض عن مشكلته ويعضد به فروضه، ويعمل بعد ذلك على تجميعه على الظواهر المشابهة إذا كان ذلك ميسوراً. ويستحسن للباحث السياسي الاستعانة بمختلف العلوم لتفسير ظواهره التاريخية، فيمكنه الاستفادة من علم الاجتماع ومن نظرياته وتناذجه ومداخله التي تفسر الظواهر الاجتماعية ويمكن تطبيقها على الوقائع التاريخية الجزئية.

وعلى الباحث أن يضع واقعه التي يدرسها في إطار عام يساعده على تفسيرها وتحليلها بشكل علمي^(١) فيتمكن بذلك من صياغة فروضه واختيار البيانات اللازمة واستخدام المداخل النظرية المساعدة على التفسير. وبذا نكون أمام منهج تاريخي يتضمن خطوات شانه

يحدد المشكلة، ويضع الفروض، ويجمع البيانات ويحللها ويدققها، ويختبر فروضه حتى تثبت اتقانها أو عدم اتقانها مع الأدلة، ثم يسمى أخيراً إلى محاولة التعميم على الرغم من أن تعميماته تظل ذات صبغة احتمالية وهذه الخاصية (عدم التحكم في المتغيرات وصفة التعميمات الاحتمالية) لا ينفرد بها المنهج التاريخي وحده ولكنها تسري على كل العلوم الاجتماعية^(٢) وإن اختلفت في درجاتها.

وبعد أن يكمل الباحث الخطوات السابقة ينتقل إلى الخطوة الأخيرة، والتي تتعلق بكيفية التقرير وعرض النتائج التي استخلصها من دراسته عرضاً متسلسلاً واضحاً.

اللازم كثير من الباحثين أنهم يستخدمون المنهج التاريخي في بحوثهم، وهم في حقيقة الأمر يستنون بمنهجهم تصنيفاً زنياً لحسب، وهذه خطوة إجرائية في المنهج التاريخي، وأما الخطوات الأخرى الأساسية وعلى رأسها التفسير فتعتمد من بحوثهم كلياً.

(١) أحمد بدوي، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

أساس صور الوثائق وأشكالها^(١).

ويمكن الباحث أن يصنف الوقائع الماضية ويرتبها على النمط المناظر لتصنيف الوقائع الحاضرة، فيؤلف منها مجموعات وطوائف بسبب التشابه بينها، ويضع في كل صنف ما يتناسبه من الحقائق تبعاً لظهورها الظاهرة وبخلافاتها. ويمكن أن يتبع التصنيف الأطوار التاريخية والمراحل المتعاقبة، ثم يقسم كل طور أو مرحلة إلى التاريخ السياسي، والتاريخ الاقتصادي، ثم تعرض الحوادث في كل باب من هذه الأبواب بحسب تسلسلها الزمني، أو الجغرافي، أو المنطقي^(٢). والحقيقة، تعدد التصنيفات بحسب المشكلة المطروحة ووجهة نظر الباحث والبيانات المتاحة ونوعها.

ولا يكتفي الباحث بجمع البيانات وتصنيفها، ولكنه يسعى جاهداً لتعليل الوقائع والاحداث، من خلال تفسيرها بالربط بينها وبين الأوضاع السائدة في تلك الحقبة. فالباحث السياسي الدارس لظهور مؤسسة في حقبة تاريخية لا يكتفي بجمع البيانات عنها فحسب ولكنه يربط بين ظهور تلك المؤسسة والمستوى الاجتماعي والمضاري السائد أو الفكر المنتشر، أو الضغنيات المتعمكة، فقد يكون السبب الرئيس هو تسليم شخصية مبدعة العلاقات بين الوقائع والأفكار بعض المفكرين الداعين إلى فكرة المؤسسة. فالباحث من إيجاد الحكم أو معتقده لأفكار بعض المفكرين الداعين إلى فكرة المؤسسة. فالباحث من إيجاد والتعاملات المختلفة لكل ذلك، هي التي تميز الباحث الاجتماعي أو السياسي عن غيره من السراة للاحداث.

إن الباحث السياسي بشأن ظاهرة معينة ينبغي له أن يفترض فرضاً بشأن بروز تلك الظاهرة، أو بشأن التطورات التي لحقتها، أو اختلافها، أو تعدد لها، أو قوتها، أو ضعفها. فهو يفترض وجود أسباب وخلفيات وركبت تلك الحقبة الزمنية التي أحدثت أثرها في تعدد تلك الظاهرة، ومن ثم يستجمع قراء العقليّة للإحاطة باللازمات التي اكتشفت تلك الظاهرة، ويبحث عن الأدلة والبراهين من خلال الاستقراء، والقياس والمقارنة بين الظواهر، عساه يصل

(١) عبد الباقط حسن، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٢) نور الدين حاطوم، مرجع سابق، ص ص ٤٦٤-٤٦٥.

النهج المقارن

استخدم الإنسان المقارنة منذ القدم، وهو يستهدف إيضاح شيء لسائل سأل، أو ليعبر بالمقارنة عن المحجم، أو السمعة، أو الارتفاع أو الانخفاض، أو الطول، أو القصر. فكثير من المعارف، يكتسبها الإنسان من المقارنة، فلا غرو أن نجد جميع العلوم الاجتماعية (علم التاريخ، علم الاقتصاد، الأنثروبولوجيا، علم السياسة) تستخدم النهج المقارن، بل أكثر من ذلك فنقد سيطر النهج المقارن والتاريخي لقرون من الزمن ولم يتحسر دورهما إلا مع عشرينيات هذا القرن، ولعن انحسار النهج المقارن التقليدي، فإن النهج المقارن الحديث والمعاصر مازال يعد من أهم النماذج التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وعلم السياسة خصوصاً، حيث سار عتاراً بعيداً في استخدام النهج المقارن، ولم يكف به منهجاً، بل اختاره اسماً لأحد حقوله ومجالاته، وهو حقل السياسة المقارنة بخلاف الفروع الأخرى (علم الاجتماع، مثلاً، اتخذ المقارنة منهجاً فحسب ولم يتسم بها).

وتقدم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من وظائفها. وبعد هذه المقدمة فما المقصود بالمقارنة؟ وما هي سرراتها؟ وأين تجري المقارنة؟ وكيف تجري؟ وما هي الشروط التي تفرضها؟ وما هي مصابيحها؟

١- تعريف المقارنة وسرراتها:

يعرف وستورات ميل، المقارنة هي «دراسة ظواهر مشابهة أو متماثلة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعات أو أكثر»^(١). فالمقارنة في أوسع معانيها تعني؛ ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإن المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه. فالمقارنة الأصل فيها وهو السعي بها إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة بقصد الكشف عن

في المنطقة العربية.

فالباحث وهو يقارن الظواهر، يبحث عن العناصر المسعولة عن التشابه أو الاختلاف، إلى اقتراض الفروض والتي تستدعي الاختيار، وإذا ما دعت تلك الفروض بالإثبات، حصلت على القبول في صورة مشاهدات منتظمة في المستقبل لتحولت إلى نظريات، فالنهج المقارن يبني لنا بوضوح الأنماط التنظيمية في سلوك كل من الأفراد والجماعات. وقد يطلق النهج المقارن بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، وهذا ما حدا ودوغان، وويلاسي، إلى القول: لا توجد دراسة للسياسة هي ليست مقارنة^(٢).

(١) طه بدوي، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٢) محمد زامي القبري، مرجع سابق، ص ١١٦.

(3) Peter Calvert, An Introduction to Comparative Politics, (New York: Harvester wheatcheaf, 1993), P. 9.

وبدون ذلك تظل المقارنة عبارة عن إسقاط القيم الذاتية على الآخر لإعادة إنتاج الذات المركبة، وتشويه صورة الآخر واختزالها. كذلك، فإن هناك سبباً وقوانيناً وانظمة عامة تسري على البشرية جميعها قابلة للفهم والتحديد، والافتراض العلمي يستهدف الوصول إلى تلك الانظمة الثابتة، ووصفها، واستخدامها في الشرح والتفسير والتنبؤ، فعلى سبيل المثال، فقد لاحظ تيجر Tiger أن الذكور ينزعون إلى السيطرة سياسياً في جميع الثقافات البشرية، وخلص وديردن Dearden إلى أن هناك فجوة بين الجنسين، كما توصل غيرهما إلى أن الهيكلية السياسية والصراع السياسي والانتماء إلى الجماعة والسلوك التنظيمي، جميعها أمور بشرية عامة. ويضاف إلى ما سبق أن خاصيتي التنظيم الاجتماعي السياسي تلازمان المجتمعات البشرية في تطوراتها، فلا تنظم المجتمعات البشرية، إلا بوجود حاكم ومحكوم، ومن ثم فإن المقارنة تنصب على الاشكال التي تنظم الحكم وابتنيته، أو على الوظائف والعمليات التي تؤدي في هذه الالبنية، أو على العلاقة بين الوظائف والالبنية، وعلى الطرق التي تتخذ بها القرارات، واشكال الشرعية ومصادرها وما يترتب على ذلك من استقرار أو عدمه. وهكذا يمكن القول مرة أخرى: إن المقارنة تجد مبرراتها في المشترك الإنساني وما يتقاسمه من تشابه في الفطرة واختلاف في الماديات والقيم والسلوك والثقافات والمعايير^(١).

١- تطور الدراسة المقارنة:

على الرغم من أهمية المنهج المقارن في جميع العلوم الاجتماعية، إلا أنني سأقتصر تناول هذا المنهج وتطبيقاته وما لحقه من تطورات وما يعترضه من مشاكل في علم السياسة.

لقد واكبت المقارنة التطور البشري، وإن اختلفت مستوياتها، فقد قارن أرسطو بين عناصر الدول (المدن اليونانية المختلفة). وكذلك فعل وتقوللو ماكيا فليي، في مقارنته عناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم وطوماس هوبز، ودمونسيكو، المقارنة، كما اعتمد ماركس المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. وقد أجاد كل من ودي توكفيل، ووجيمس برليس، في دراستهما

ويستخدم المنهج المقارن في كل خطوات البحث العلمي: في الملاحظة، وفرض الفروض والتحقق منها.

كما يحوز المنهج المقارن موقعاً له في كل مستويات البحث العلمي، سواء تعلق الأمر بالوصف (الذي خلاله يمكن ملاحظة التشابهات الظاهرية أو تحليل عناصر البناء، مثل وصف عناصر النظام الرأسي الأمريكي وعناصر النظام الفرنسي)، كما يستخدم في مستوى التصنيف من أجل صياغة نماذج تصنيفية، ويستخدم المنهج المقارن كذلك على مستوى التفسير، حيث يقوم بالفروض علاقة سببية بين العناصر المتشابهة أو العكسية، على الرغم من أن قدرة المنهج المقارن على تفسير الظواهر تظل محدودة^(١). وأما مبرر المقارنة فسرجه في الإجمال إلى المشترك الإنساني وخصائص الفطرة. ذلك أننا في إشارتنا السابقة إلى المقارنة على أنها تنصب على أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة السياسية، وهذه القولة تفترض أن هناك مستوى من الوحدة والمعموم في الظاهرة الإنسانية تترتب عليه بعد ذلك التشابهات والاختلافات، فالمجتمعات البشرية - على تعددها وتنوعها - يتوحد جوهرها وتختلف مظاهرها، واشكال تجسدها الجوهر، فتتعدد الاشكال، وتنوع الثقافات والعقائد والنظم والمعايير وأنماط السلوك. ولكن إذا ارتفعنا بالاجتماع الإنساني بصفة عامة والظاهرة السياسية فيه بصفة خاصة إلى مستوى معين من التجريد، توصلنا إلى مجموعة من الحقائق تعطينا مبرراً لإجراء المقارنة والخروج بنتائج عامة ومعمرة عن الواقع. وهذا المشترك الإنساني يحدده مصدر الوجود الواحد وطبيعة التكوين الواحدة، والقوانين أو السنن الاجتماعية المشتركة.

وإذا كانت أنماط الحياة المختلفة تتكون من عنصرين أساسيين هما: العنصر الطبيعي الفطري الذي لا يتغير من مكان إلى آخر، والعنصر الاتفاقي أي العرف والمادة وهو ما يتغير من مكان إلى آخر، فإن المقارنة تجد مبررها في إدراك العناصر التي تكون خلف النمط الاتفاقي وعناصرها وخصائصها. فلكل جماعة بشرية ثقافتها وقيمتها التي تصبغ تصرفاتها ونظراتها إلى الاشياء المختلفة، ولا يمكن تقويم سلوك مجتمع معين إلا من خلال ثقافته ومعاييره، وهذا ما يستدعي الباحثين إلى دراسة المجتمعات الأخرى وإجراء عمليات المقارنة.

(1) Grawitz, op. cit., p. 364.

حول الحكومة، لذلك، فإن العنوان الذي كانت السياسة المقارنة تنفوي تحته وتسمى به هو الحكومات المقارنة. إلا أن الالفت للانتباه هو أن حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية كان سابقاً في استخدام المناهج الحديثة، وكان متأثراً بالدراسة السلوكية قبل غيره من الدراسة المقارنة في أوروبا.

والملاحظة الثانية أن التأثير الذي خلق علم السياسة بانتقاله من التركيز على مفهوم الدولة إلى مفاهيم القوة والقدرة والسلطة والنفوذ أي: انتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي كان له الأثر ذاته في حقل السياسة المقارنة لبيتعل تركيزها من الدولة إلى البنية المحلية داخل الدولة وعبر الدول. فلم تعد الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخلياً ودولياً، ولكن دخل المشرح السياسي فاعلون جدد (التنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية داخل الدولة الواحدة أو عبر الدول).

لقد ازداد الاهتمام بالسياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الآثار التي تركتها الحرب، وبرزت الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، والسعي لنشر النموذج الفكري السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات حديثة الاستقلال كل ذلك دفع التخصصيين المطلق - خضوعاً في حقبة الخمسينيات - إلى الزيد من الاهتمام بتوسيع دائرته، واشتد و السياسة المقارنة في حقبة الستينيات. لقد أراد خبراء الدراسات المقارنة للدول الحديثة اعتقال أن تنتهج النهج الليبرالي الغربي في التنمية السياسية، فكانت كتابات وجايرال و كوكالان، وروستو، وغيرهم. ولم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية كلها أصبحت تشمل كل الدول^(١).

٣- خطورات النهجية المقارنة ومضاعفها:

في البداية تجب الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين السياسة المقارنة والنهج المقارن،

(1) Wiarda, op. cit., pp. 12-14.

كلارك: نعر عارف، مرجع سابق، ص ٧٢٠.

-Louis J. Contori and Andrew H. Ziegler, jr. (eds.), Comparative Politics, in the post - Behavioral Era, (Boulder: Lynne Rienner publishers, 1988), p. 74.

للوالبات المتحدة الاميركية؛ لانهم انفسا فهمها لامريكا باعتمادها البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الاربعة^(١).

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاض والاعتبار، وقدم صوراً للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين. فعلى سبيل المثال: قد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في ماضيها وحاضرها متخذاً من مفهوم الهلاك والدمار إشارة للمقارنة، مرجعاً سبب ذلك إلى الظلم (حيث إن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع)، قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَاسْتَلْهُمُ عَنْ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْيَوْمِ إِذْ يَعْتَدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمُ حِيَتَانِهِمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعاً وَيَوْمَ لَا يَسْتُرُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ يَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ۖ وَإِذْ قَالَتْ أُمَةٌ مُنْهُم لِمَ تَعْبُدُونَ قَوْماً لَا إِلَهَ مِثْلُكُمْ أَمْ عَلَيْكُمْ حُجُجٌ شَدِيدًا قَالُوا مَعْدُودَةٌ إِلَىٰ رَيْبِكُمْ وَلَكُمُ الْيَوْمَ الْحُجُجُ الْكِبَىٰ ۚ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبُونَ ۚ﴾ (١٢٣) ﴿وَأَخَذْنَا مِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَهِيمٍ ۖ يَمَسُّ مَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ۖ﴾ (١٢٤).

هذه مقارنات للتطورات التي تطرأ على ظاهرة عبر الزمن. وهناك مقارنات أخرى لمجموعة ظواهر اشتركت في إحدى السمات الملاحظة، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْجِدًا ۖ﴾ (١٢٥) ﴿وَسُورَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ مَلِيعةً بِالْمَقَارِنَةِ المتعددة. ولئن ميزت السياسة المقارنة المعهود التاريخية المختلفة للبشرية، فإن الدراسة الأكاديمية لها حديثة العهد حدائق الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، والتي برزت مع مطالع هذا القرن وشهدت تطورات معتبرة في العشرينات منه. غير أن تلك الدراسات ظلت مقتصورة على أوروبا الغربية، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى حد ما. والذي ميز الدراسة المقارنة هو هيمنة المدخل القانوني الذي يركز على الأطر الشكلية والمؤسسات الرسمية، والاهتمام بالاستور، وطرق انتقال السلطة، وكان موضوع السياسة المقارنة يتمحور

(1) Howard J. Wiarda (ed.), New directions comparative politics, revised Edition, (Boulder: westview press, 1991), pp. 12-13.

(٢) سورة الأعراف، الآيات (١٦٥-١٦٣).

(٣) سورة الكهف، الآية (٥٩).

وبضاف إلى ذلك خلفيات الباحثين الثقافية ودوافعهم السياسية إذ البحث العلمي لا يخلو من الأغراض التي توجهه والمصالح التي تدفع الفاعلين عليه، إلى جانب تأثير اللغة والمفاهيم في الظواهر التي تصورها.

ب - صياغة الفروض وتحديد المتغيرات :

فبعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم الباحث بصياغة الفروض والتي هي عبارة عن جمل تركيبة تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، مثل: الافتراض بوجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية. فالباحث وهو يمارن نظاماً متشابهة يقوم بتحديد الكثير من المتغيرات الوحدة أو المتشابهة في الوحدات التي تجري عليها المقارنة؛ يقلل ما استطاع المتغيرات موضع البحث، وهي المتغيرات التي تختلف فيها النظم حيث تعد تلك المتغيرات متغيرات تفسيرية تمكن الباحث من التوصل إلى تفسير الاختلاف في المحاط السلوك والابنية. إلا أن التحكم في المتغيرات ليس بالأمر الهين في دراسة الظواهر السياسية التي يصعب ضبطها والتحكم فيها والإمام بكل متغيراتها. ثم إن تحديد المتغير يعرفه قد يأخذ دلالات متعددة، فمفهوم المساواة قد تعدد مفهوم الباحثين له؛ بسبب ظلال الأيديولوجية السائدة وتوجهاتها، مثل: هل هي مساواة اقتصادية أو سياسية؟ كذلك فإن هناك بعض المتغيرات قد لا يتحقق فالكثير من المتغيرات يصعب تحويلها كمياً، ومن ثم يصعب قياسها. وبضاف إلى ما سبق تأثر صياغة الفروض بالأطر النظرية التي يتبناها الباحثون وإدراكهم للظواهر، ومن ثم فإن صياغة الفروض تتأثر بإدراك الأفراد الذين يتأثرون بآرائهم بطبيعة النظم السائدة في بلدانهم. لهذه الأسباب كلها يتضح التخصصمون الذين بدراسة الدول المتشابهة نسبياً في نظمها السياسية والثقافية والاجتماعية، لتقليل هذه النظم في وعي الباحثين^(١).

ج - تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية:

المفاهيم هي تلك اللفاظ التي يُعبر بها عن الظواهر التي تتقاسمها الخصائص المشتركة، فلهذه المفهوم ينبغي أن يستحق جميع البيانات الكمية، كما أنه يقود البحث في اختيار

فالمسألة المقارنة تعني دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع إلى الوحدات المشار إليها بالمعارات من مثل والنسق السياسي^٤، والدولة^٥ والدولة- الأمة^٦. أما النهج المقارن فهو النهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الأحزاب السياسية والجماعات^(١). فالقصور بالنهج هنا هو مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها. وتتضمن خطوات النهج المقارن: (تحديد المشكلة، واختيار وحدات التحليل، صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية (إن أمكن)، جمع البيانات، والشرح والتفسير).

١- تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: ينبغي للباحث أن يصوغ مشكلته صياغة واضحة ودقيقة، إذا أريد بجهوده أن تكلل بالنجاح، ذلك أن صياغة المشكلة من أخطر الخطوات وأصعبها. فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحركة خلف عدم الاستقرار في بلدان بعينها وبخضمان للمقارنة، أو قد تكون الأسباب القابضة خلف عدم الاستقرار في بلدان بعينها وبخضمان للمقارنة. وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل أو الوحدة التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة، أو الحزب أو البيروقراطية العليا، أو السلوك الانتخابي، أو اتجاه الرأي العام، أو الثقافة، أو عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول.

وأحد المعاصم التي تواجه صياغة المشكلات ووحدات التحليل، هي إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهو يصوغ المشكلة وخاصة في الدراسات المقارنة بين الدول. كذلك فإن القسم والثقافات والسياسات التاريخية للطور، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بوحدات التحليل في البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة تصعب من مهمة المقارنة. فلو اخترنا القرية أو المدينة أو الحي كوحدة للتحليل، فإن مفهوم هذه الوحدات ووظائفها تختلف من بلد إلى آخر. بالإضافة إلى مدى كفاية أو عدم كفاية وحدة التحليل للمقارنة أي: مدى تمثيلها - كهيئة للمقارنة - للمجتمع أو للدولة التي تزعم تمثيلها.

(1) Jan-Erik Lane and Svante Ersson, comparative Politics, an Introduction and New Approach, (Polity press, 1994), p.6.

إلا أنه ينبغي للمقارن أن يحذر من المفاهيم وما يمكن أن تلمحه من تشوهات بالمقارن والظواهر المختلفة خاصة في المقارنة عبر الدولة، حيث يتعامل الباحث مع بيئة غير بيئته، وثقافة غير ثقافته، ولغة غير لغته. إن المفاهيم هي القوالب التي تصاغ فيها الأشياء وتتخذ دلالات أرادها لها مخترعها الذي يتأثر بقيم مجتمعه وبيئته. فمقارنة أبنية متشابهة

وسلوكات متماثلة وعمليات متشابهة، تقتضي الانتباه إلى سياقات هذه الأبنية والسلوكات والعمليات؛ حيث اختلاف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجري عليها المقارنة، كذلك فإن معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر، فمفهوم حزب، أو قائد أو سلطة أو نظام تختلف دلالاتها من بلد إلى آخر. ومن ثم فإن التعريف الإجرائي للمفهوم وكيفية إكسابه إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس في الواقع، تزداد تعقداً بسبب تأثير دلالة المفهوم من ثقافة إلى أخرى في تحديد ماهية المؤشرات محل الدراسة، فقد لا تعطي - مثلاً - الانتخابات الدلالات ذاتها في بريطانيا ودالات مماثلة في بلد من بلدان العالم الثالث، حيث لا يمكن اعتبارها في هذه الأخيرة مؤشراً على الديمقراطية. لذلك وحتى نفهم من تدليل هذه الصعوبات لابد من الاستيعاب الجيد لدلالات المفاهيم والمصطلحات في الثقافات المتباينة واختلاف المؤشرات المعبرة عنها، ولابد من وضع حدود لمضامين المفاهيم تجعلها أكثر استيعاباً لذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات. وهذا يقتضي تجريباً عالياً يستوعب الدلالات المختلفة، كما يجب إدراك إشكالية العلاقة بين مؤمر والظهور، أو بين الظاهر والحقيقة، ومن ثم بين المفهوم والتعريف الإجرائي له من خلال آراء. ذلك أن الكثير من الظواهر المتشابهة قد لا تعبر عن حقيقة واحدة^(١).

ويؤدونا الكلام السابق إلى تأكيد مقولة نسبة المفاهيم، في الوقت الذي تعد المفاهيم حجر الأساس في البحث العلمي، وهذا يسري على النهج المقارن. وتزداد مقدرة الباحث على المقارنة والتحليل - في الغالب - كلما امتلاك قدرات يتصور بها مجموعة الرسائل المفروضة الإجرائية الصادرة التي تتضمن القدرة على الترجيح نحو الفاعلية التطبيقية وإذا

عصر عارف، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٦.

الرسائل الأسبريقية. والتعريفات الجديدة نشأت من المفاهيم الجديدة كما يقول وجيرفاني سارنوري^(٢).

والمفاهيم ضرورية كنقاط انطلاق مرجعية لتجميع الظواهر المتباينة جغرافياً أو لغوياً، فمفهوم رئيس الوزراء يمكننا من مقارنة رئيس الوزراء البريطاني والمستشار الألماني ورئيس الوزراء الإيطالي. كما يفيد تحديد المفهوم في تجنب التعريف في المسميات، فالكثير من الدول تطلق على نفسها ديمقراطية وهي ليست كذلك. وبدون مفاهيم، فإننا نقف على جميع بيانات ومعلومات عن البلدان ولكن دون أن نملك قاعدة مفاهيمية لربط بلد بآخر. فالعلوم تعتمد على مفاهيمها كما يقول وجيرفاني، وتعتبر المفاهيم أهم من النظريات التي لا يمكن أن تصاغ إلا في مفاهيم كما أن هناك علاقة بين المفهوم وفرض البحث^(٣).

فالمفاهيم هي الدليل الذي يسترشده الباحث في عملية المقارنة حتى لا يبتيه ويضل جهده عبارة عن تجميع وتصنيف للوقائع المتشابهة أو المختلفة بدون ربط بينها ولا سياق ينظمها. وهكذا عد المفهوم عبر المعصور بخانة الأداة الأساسية للمعرفة التي لا غنى عنها، فيدون تجريد وبناء ذهني لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينظم العديد من الموضوعات الخاصة للمقارنة، فالتجريد ثم التعميم تلك هي خطوات المقارنة، والمفاهيم هي المعالم التي تثير طريق المقارنة. لقد طور علماء السياسة المقارنة مفاهيم عديدة، مثل: مفاهيم المشاركة، والشرعية، والسلطة، والاضراب، صنع القرار، البنية، تجميع المصالح، التمييز عن المصالح، النسق... الخ. والذي يهم في المفاهيم ليس حقيقتها ولكن أهميتها وبنيتها النظرية كما يقول دهورت^(٤) وريتشاردسون^(٥). فالهم هو ما إذا كانت مفاهيم مجردة مثل: «الوئائف» و«العلبات» و«الوارد» تساعدنا على فهم الحقيقة السياسية ودراستها. نستطيع - مثلاً - استخدام مفهوم «التمايز البنائي» كدالة لتصنيف أنماط النظم السياسية المختلفة وتمييزها^(٦).

- (1) Richard Rose, "comparing forms of comparative Analysis", *Political studies*, 39, No.3 (september: 1991), pp. 446-462.
- (2) Mattei Dogan and Dominique Pelassy, *Sociologie Politique Comparative, problemes et perspectives*, (paris: economica, 1982), pp. 27-29.

يكون ملماً بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه. إذ تعد معرفة لغة شعب وثقافته وعاداته وتاريخه ورموزه المختلفة ومعاييره ضرورية، لصياغة المدخل النظرية التي تتولى الاقتراب منه ودراسته. وأن تكون المدخل المنهجية مناسبة للظواهر المدروسة في كل مجتمع له خصائصه. إن المعرفة الجيدة بالآخر تبرز الثقة بين الباحث والبحوثين، وهكذا تنسر نتائج مشروقة تنفخر إلهيها التفسيرات المنظمة الجاهزة التي صيغت في بلدان أخرى وجاءت محملة بحيثيات البيعة التي صممت فيها. فهي قد أعدت لظواهر مشحونة بقيمة غير قيم المجتمعات المقارنة، وربما صيغت لظواهر لا توجد إطلاقاً في البيئات الأخرى، أو تحمل دلالات مغايرة.

د - الشرح والتفسير:

يقعد بالتفسير، تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر التشابهية في المجتمعات المختلفة، وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها. وسبب لجوء الباحث إلى عملية التفسير هو نقص المعلومات الكافية عن المجتمعات كلها. فالباحث إذ يستخدم التفسير يكون قد توصل إلى إطار للتفسير صاغه من رصده لمجموعة أنماط بنيائية، أو سلوكية تلازم بعض الظواهر التشابهية ظاهرياً. على الأقل - في تلك الأنماط، ثم يعمل على تعميمها. إلا أن عملية التفسير في الظواهر الاجتماعية والسياسية لهايها صعوبات شتى. فتشابه الظواهر لا يعني تشابه حقائقها، خاصة وأن الظواهر السياسية مختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، زيادة على ذلك، تاتر الباحث في عملية حسره للظواهر التي تنتمي إلى سياقات أخرى، بمجموعة قيم وملازمات محيطه الأصلي، وهذا ما يؤدي إلى ابتسار الظواهر الأخرى وتشويهها من خلال أسلوبه الإسقاطي الاختيالي. إن الكثير من الباحثين الغربيين أو الذين اقتفوا آثارهم في المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات الأخرى والذين استخدموا الأطر التحليلية الغربية، جانبهم الصواب، وجاءت توصياتهم مخيبة؛ وكان ذلك بسبب اقتلاع الطواهر التي يدرسونها من سياقاتها وحشرها في قالب جاهزة غير مرونية لها بالتسام. ومن ثم ينبغي لأي باحث قبل أن يقدم على عملية التفسير أن يمتق معارفه بكل أبعاد الظاهرة (أي محيط الظاهرة الثقافي، والاقتصادي،

كانت الدراسة المقارنة بحاجة إلى مفاهيم، فإن المقارنة بدورها قد ولدت مفاهيم جديدة، كمفهوم والتخلف، أو وضعف النمو، مفهوم والتخلف، هو نتائج المقارنة كما عبر عنه، ويعون آرون. ولذا كانت المفاهيم الجيدة بمثابة المفاتيح التي تفتح بها أبواب المقارنة، فإنه ينبغي الحذر من الإمبريالية والفهرسية، كما يقول ودوغان، وبيلاسي، والتي قد تكون خلفها، الثقافة، أو الطبقية، أو الإمبريالية، كذلك ينبغي الحذر من التحيز الذهني في صياغة المفاهيم^(١). لقد ابتكر علماء السياسة المقارنة العديد من المفاهيم، فقد استخدم ومكريدس: صنع القرار، والقوة الأيديولوجية، والزمسات السياسية، واقتراح وبلرندل مفهوم الابنية والسلوك والقانون، واستخدام والرند، وباول والتعبير عن المصالح وجميع المصالح، والابنية والوظائف^(٢) إلخ...

د - جمع البيانات:

تعد البيانات ضرورة للمقارنة ولاختيار الفروض التي ثمت صياغتها، فهي الرسالة التي نستعرض بها خصائص الوحدة التي نسعى إلى مقارنتها، ويمكن أن تأخذ رسالة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة أو أسلوب الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة بالمشاركة. وموضوع المقارنة وحده الذي يتحكم في الرسالة أو يستدعي مجموعة وسائل لاستيضاح الإبهام ولإزالة الغموض وسبر أغوار الأشياء. قال الله تعالى - وهو يقدم الأدلة والبراهين للمؤمنين حتى تظهر لهم سبل الخيرين فيجنّبوا - ﴿وَكَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَسِيئِينَ سَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ﴾^(٣). فمعرفة الأشياء تقتضي الأدلة والبيانات لتوضيحها^(٤).

ومهما كانت الرسالة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، فإنه ينبغي للباحث أن

(1) Dogan and Pelassy, op.cit., pp. 30-33.

(٢) عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٣٩٤-٣٩٦.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٥.

(٤) عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (مأطط: منشورات Eliga ١٩٩٥)، ص

والمقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتغطي الظواهر ولاالات بجمالها قابلة للفهم. وهي السبيل الحسن الذي نستطيع أن نفقس به ما هو عاماً وما هو فرياً لإيضاح السياقات الاجتماعية، والبحث عن الترابت والقوانين المتعلقة باليول والتغيرات ذات الدالات الدولية^(١) والمقارنة تساعد على تقديم الأشياء، وأية معرفة تحتاج إلى معيار والمقارنة تبني على ذلك. ذلك أننا نقارن لنقوم ذواتنا ونعرف غيرنا، كما تفيد المقارنة في كشف التعجرات وخاصة فكرة التمرركز حول الذات وإلغاء الآخر أو إدراكه.

كذلك يستهدف النهج المقارن البحث عن القواعد والأنظمة التي: السعي للكشف من القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المشابهة، أي: البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المشابهة في مواقع أخرى مختلفة^(٢).

ومكذلك أصبحنا نرى تزايد الجهد العلمية في مجال الدراسات المقارنة، من أجل زيادة القدرة على فهم الظواهر وتفسيرها. إن عالم السياسة يبحث عن أسباب عدم الاستقرار في أي سياق، حيث يقوم -تدريجياً- بعزل المتغيرات التي لا تنتج الآثار ذاتها في أماكن أخرى. كذلك إذا أردنا دراسة الامتناع عن الانتخاب، فإننا نلجأ إلى المقارنة بين الذكور والإناث، وبين أهل المدينة والريفيين، وبين الشباب والشيوخ. ونحن إذ نقوم بالمقارنة، فإننا نستهدف الكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية والتصرفات (أسباب الظواهر الاجتماعية)^(٣). ويستخدم المقارنة النهج التاريخي كاقتراب لتحديد الأسباب التي أعطت كل دولة وحدتها وتميزها أو اختلافها وتباينها عن غيرها من الدول الأخرى.

٥- مجالات المقارنة وشروطها:

لقد تمت الإشارة سلفاً إلى أن الظواهر القابلة للمقارنة هي تلك التي تتضمن قدراً من التشابه وقدراً من الاختلاف، فلا مقارنة بين الظواهر المشابهة بالتام ولا الظواهر المختلفة بالتام. والمقارنة قد تنصب على دراسة ظاهرة واحدة في مرحلتين أو أكثر لمعرفة أثر العوامل

(1) Dogan and Pelassy, op. cit., (avant - propos).

(2) Ibid., pp. 6-7.

(3) Ibid., pp. 11-25.

والاجتماعي، والسياسي والتكولوجي، الذي تتفاعل معه الظاهرة ويعطيها أنماطاً ودالات متميزة عن غيرها من الظواهر المشابهة لها ظاهرياً في سياقات أخرى تباين سياقها ومجتها). فالظواهر المشابهة ليست بالضرورة وليدة أسباب أو عوامل واحدة.

فقد لاحظت وفيرا، أن التصويت في الانتخابات يختلف في دلالاته من دولة إلى أخرى، على الرغم من أن العملية واحدة، والسلوك وطبيعته ونتيجته وأهميته واحدة أيضاً. غير أن وفيرا، لاحظت في الهند -مثلاً- أن التصويت لا تربطه أية علاقة بالأهتمام السياسي على المكس ما هو سار في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن يقوم بالتصويت شخص مهتم سياسياً. ومن ثم خلص إلى نتيجة مفادها: أنه لا يمكن الاعتماد بالتصويت كوحدة متكافئة لقياس المشاركة السياسية بين الدول. كما توصل كل من وريت وروكان إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين الحقيقة والظاهر، بحيث يصعب الاستدلال على الحقيقة من خلال المظاهر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تشابه الظواهر مع اختلاف الحقائق المبررة عنها، فقد توحد إشكال مظاهر الحقائق دون أن تكون واحدة^(١).

والى جانب تعمق معرفة الباحث بالجمتمعات التي يتولى تفسير ظواهرها، ينبغي له أن يبدع مداخل منهجية يصورها من خصائص تلك المجتمعات لامتلاك القدرة الاستيعابية لمناصر الظاهرة والتكافؤ المنهجي القادر على تفكيك الظواهر وتركيبتها في آن واحد، ومن ثم القدرة على تفسيرها وكشف العوامل القابضة خلف أنماط تشكيلها وسلوكها.

٦- أهداف المقارنة:

تزداد المقارنة بالمعلومات عن الآخر، وهي بهذا تعيننا على تقديم ثقافتنا الخاصة، فهي رحلة ثقافية وفكرية تزود صاحبها بالمعارف والمعلومات عن الأمم والشعوب الأخرى. كما تمدنا المقارنة بالتجارب التي نجربنا الوقوع في الأخطاء المسابقة التي وقعنا فيها في بلدان أخرى. وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى^(٢).

كما تساعدنا المقارنة على تصنيف الأنظمة السياسية، وترتيبها، وإظهار آليات عملها.

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٠٨-١١٠.

(2) Contori and Ziegler, op. cit., p.1.

المبحث الثالث:

منهج دراسة الحالة: Case Study

تستدعي المشكلات البحثية المناهج اللائحة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها. ويندرج منهج دراسة الحالة ضمن ذلك الإطار. فهو ليس مجرد أداة لجمع البيانات مثلما هو الشأن بالنسبة إلى أسلوب تحليل المقسمون، أو الملاحظة، أو المقابلة، أو الاستبيان. لانه ويشير أساساً إلى طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وإلى الكيفية التي تتم بها الدراسة، ولا يهتم بكيفية جمع البيانات، ويستخدم بيانات جمعت برسائل مختلفة: كاللحظة، والاستبيان وتحليل المقسمون أو رسائل أخرى^(١).

تعريف منهج دراسة الحالة:

وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بآية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً. وهو يقوم على أساس التعرف في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات بالمشابهة لها^(٢). فمنهج دراسة الحالة يقتضيه التعرف في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فرداً أو منظمة إدارية أو نظاماً سياسياً أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، ذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز ارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة. ولا يكفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية^(٣).

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٣) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠. وانظر:

-Joe R. Feagin, A Case for Case Study, (U S A: North Carolina press, 1991), P. 36.

النظم الكلية، أي: تنعصب المعارضة على مستوى النظم الفرعية أو سلوك الأفراد والمجموعات والمعالين أو المجتمعات المحلية أو الطبقات. كما قدم ودوغان، وبيلاسي، استراتيجيات المقارنة الثنائية، أي مقارنة دولتين فقط، يتم اختيارهما بدقة وفقاً للموضوع وملاءمته^(١).

وحسب تلافى سطحية المقارنة، فقد اقترح ودوغان، وبيلاسي، ما سمي به بالتبادل الوظيفي^(٢)، والذي يعني: أن تقوم مؤسسة بوظيفة يمكن أن تقوم بها مجموعة من المؤسسات، أو أن مؤسسة تقوم بمجموعات وظائف. فالتبادل الوظيفي يبرز لنا كيف أن وظيفة ما يمكن أن تقوم بها مؤسسة في بلد ما وتقوم بالوظيفة ذاتها مؤسسة مشابهة أو ليست مشابهة (مثلاً اعتبار وظيفة الانتخابات الأولية في الولايات المتحدة تؤدي وظيفة مشابهة للدور الأول للانتخابات في فرنسا).

فالوظيفة ذاتها يمكن أن تؤدي في بلدان متباينة بواسطة هيئات مختلفة، وعلى العكس، فإن مؤسسات متشابهة أو متطابقة يمكن أن تؤدي في بلدان متباينة وظائف متباينة، إذ يمكن أن تؤدي قبيلة -في الإطار السياسي- وظيفة التجنيد التي يؤديها في أماكن أخرى حزب سياسي منظم^(٣).

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٧٨-٨٠.

(2) Dogan and Pelassy, op. Cit., pp. 39-45.

وتحليل تلك العمليات^(١).

٤- لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين، وذلك باستخدام هذا المنهج لدراسة احتياجاته، واهتماماته، ودوافعه^(٢).

خطوات منهج دراسة الحالة:

تبدأ الخطوة الأولى بمحدد المشكلة وحدة التحليل التي قد تكون فرداً أو جماعة أو منظمة سياسية أو حزباً، برلماناً، مجلس رئاسة، ثم بعد ذلك تصاغ الفروض بشأن تلك المشكلة لتفسرها. ثم بعد ذلك تجمع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات المعروفة والملاحظة، الاستبيان، تحليل المضمون،... الخ، وبلي ذلك التبريد والتصنيف ثم التحليل والتفسير.

فعلني سبيل المثال: يمكن التراض أن اتجاهات الفرد واتخاذ سلوكه قد تطورت عبر محاربه التعامل مع الأحداث والخبرات الهامة في حياته والتي كانت بمثابة نقاط تحول في تاريخه، كما يفترض أن الأحداث قد أدت إلى تغيير حياته وصاغت لها صياغة جديدة، وأن تلك التغييرات في سلوكه قد يكون لها أبعاد الأثر في مستقبله. فالباحث الذي يتبع منهج دراسة الحالة والفرد هنا ينبغي له أن ينظر إلى الفرد والحالة وموقفه وسلوكه باعتباره كلاً من المراحل أو مركباً من العناصر التي تؤثر فيه على مر الزمن، ومن ثم ينبغي معرفة الحقائق الأكثر تأثيراً في حياة الفرد مثل التربية الأسرية أو الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي عاش فيه أو الصدمات التي تعرض لها. وهذا يقتضي جمع المعلومات من خلال مقابلة الفرد أو صهر كتابة سيرته الذاتية أو من أفواه أصدقائه... الخ. وبعد جمع هذه البيانات يتولي الباحث تفسيرها بالتأليف بين التفاصيل المتعددة التي جمعها لكي يستطيع تفسير الظروف الراهنة في ضوء تسلسل الأحداث الماضية. وفي كل هذا ينبغي للباحث أن يتسلح بالاطار المفاهيمي يساعده على التحليل.

(١) لاروك يوسف، مرجع سابق، ص: ٥٠.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص: ٢٤٢.

هذا المنهج يتفحص مجموعة قواعد تحدّد عملية البحث وتتمثل فيما يلي:

١- ينبغي أن يسعى الباحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.

٢- ينبغي اهتمام الباحث للتحقق لنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.

٣- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط أي نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه، أو وظيفية، أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها البعض وتسمى هذه القاعدة، قاعدة الظالم الكلي للوحدة.

٤- إبراز الأحداث الأكثر تأثيراً في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتيح التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقاط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

٥- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضوع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره^(١).

استخدامات هذا المنهج:

يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة ويستهدف التعرف في دراسة الحالات التي يود معالجتها، ويمكن إجمال تلك الاستخدامات في:

١- إذا أراد الباحث معالجة موقف أو مواقف معقدة معمقة ودقيقة في بحثها الاجتماعية وحيلها الثقافي.

٢- متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.

٣- إذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المعقدة بوقوف معين أو معرفة المراحل المتشابهة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والانحلال

(١) محمد عارف، منابع وطرق البحث الاجتماعي، ومصر: دون ناشر، ١٩٩٠ ص: ٥٢، ٥٣.

البحث الرابع:

المنهج الإحصائي

لم يشذ علم السياسة عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى التي تستخدم الرياضيات في دراساتها المختلفة. فلهذا الأرقام اقتحمت مجالات علم السياسة منذ فترة من الزمن، على الرغم من أن هناك من انتقد لغة الأرقام أو إدخال الرياضيات إلى حقل الدراسات السياسية. إلا أن الواقع وقف إلى جانب أنصار استخدام الرياضيات. وهكذا وجدنا علماء السياسة يستخدمون الدوال الرياضية، والاحتمالات، والإحصاء في أبحاثهم المتعددة. وقد أوجد إحصاء مواقع عديدة له في علم الاجتماع، وعلم النفس، وكذلك في علم السياسة، وإن بهرة أقل فما المقصود بالمنهج الإحصائي؟ وما هي خطراته؟ وما هي فوائده وحدوده؟

تعريف المنهج الإحصائي:

يعرف الإحصاء باعتباره أعداداً أو أرقاماً يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقات بين المتغيرات. إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي، يستطيع أن يلمح إلينا - وبدقة - عن كيفية عرض بياناتنا، أننا نتساءل عن ما هي أنواع الأعمال أو الأوضاع في المجتمع الدولي الأكثر احتمالاً أو الأكثر ملائمة لإدارة الصراعات المسلحة؟

فنتلجأ إلى استخدام المنهج الإحصائي الذي صُيِّرَ لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة مثل هذه الظاهرة.

وإذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوي الدخل، ومستوى المشاركة السياسية نتوجه إلى المنهج الإحصائي الذي يقدِّره أن يجيب عن هذين السؤالين وعن غيرهما^(١).

وعلماء السياسة - اليوم - يستخدمون هذا المنهج في العديد من الموضوعات التي يمكن أن تخضع للقياس، وإن تكلم.

هذا الإطار النظري هو بمثابة المنظار الذي ينظر منه الباحث إلى الوحدة محل الدراسة. كما ينبغي للباحث أن يبحث عن الارتباطات بين الأحداث والعوامل أي يوضح الارتباط بين العوامل والتأثير ومداهاً وأن يقدم الأدلة والشواهد على مسماه، والتي قد تشمل في بعض نقاط التحول الحاسمة أو بعض الأحداث الهامة^(١).

كما يمكن أن تكون الحالة دولة براد جميع المعلومات الدقيقة بشأنها. سواء تعلق الأمر بتاريخها التطوري وأهم المحطات فيه. قصد الاستفادة من تجربتها التنموية الناجحة، ذلك أننا صرنا نلاحظ مثل هذا في الكتابات المربية المعاصرة التي شغفت بالتجربة التنموية اليابانية أو الكورية أو الماليزية. وهي تبحث عن أهم المحطات التي شكلت نقاط الدفع أو المنطلقات الحاسمة التي وضعت هذه الدول على سكة التنمية الناجحة. ولتقص من دراسة هذه التجارب هو الاستفادة منها كنماذج تنموية يمكن محاكاتها لدى من يرى ذلك.

مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة:

- ١ - يفيد هذا المنهج في الحصول على المعرفة العميقة بشأن الوحدة محل الدراسة.
- ٢ - يفيد في معرفة عيانات أكبر حجماً. كما يفيد في الكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة معينة من الزمن وتساعد دراسة الحالة على معرفة ديناميات التغير. كما تفيد الباحث في معرفة الكثير عن الموضوعات الجهرلة لديه.
- ٣ - تمكن الباحث من اختيار المراقف، والنظم والأشخاص بالتتابع الدقيق للحالات المدروسة.

- ٤ - يؤخذ على هذا المنهج عدم قدرته على تصميم النتائج التي توصل إليها إلا إذا تكررت الدراسة على حالات مختلفة وأمكن أن تكون عينة الدراسة ممثلة لمجتمع البحث.
- ٥ - كما يؤخذ على هذا المنهج كلفه الجهد الكبير وكذلك المال والوقت^(٢).

(١) محمد الجوهري، والجوهري، مرجع سابق، ص (١٣١-١٣٥).

(٢) عقيل حسين عقيل، مرجع سابق، ص: ١٤٦، والجوهري والجوهري، مرجع سابق، ص: ١٣٦. وفاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥١.

خطوات النهج الإحصائي:

يلتزم من أراد استخدام هذا النهج اتباع الخطوات التالية:

١- تحديد المشكلة محل البحث تحديداً جيداً، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية لإحاطة بها من جميع جوانبها.

٢- صياغة الفروض، والتي تقرر وجود الارتباطات بين الظواهر أو تنفيها، كان يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والالتحاق بالدراسة، وذلك، أن المستوى الأعلى للدخل يعظم اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين وفرض، وصيغة أخرى أن ذوي الدخل العالي يميلون إلى التصويت لصالح الجمهوريين.

٣- القيام بالتعاريف الإجرائية، وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.

٤- جمع البيانات الإحصائية: وتجميع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضع الدراسة من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الإحصائية أو عن طريق التعداد بوزارة البحوث أو المصالح أو الخانات التجارية لإيجاز البيانات المطلوبة والتي تصاغ عادة في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث، كما يمكن جمع البيانات من خلال المراسلات أو المقابلات. وتضمنها البيانات قد يأخذ صيغة المصغر الشامل لجميع الظواهر محل الدراسة أو الاكتفاء بأخذ عينة تمثيلية لهم خاصة إذا كان العدد كبيراً، فإن العينة تغدو ضرورة لا مفر منها. وتتطلب الدراسة الإحصائية دقة البيانات وملاءمتها للظاهرة محل البحث. وتديق البيانات التي جمعناها وحدنا لا يكفي، بل لا بد من تدقيق المعلومات التي استقيناها من غيرنا.

٥- ترتيب البيانات وعرضها: بعد جمع البيانات وتحويلها ومراجعتها توضع المعلومات والبيانات في جداول مناسبة، والترتيب قد يتم، حسب الترتيب الزمني، وبصنف الناس حسب أعمارهم، أو الترتيب الجغرافي، والشمال، الجنوب، أو الترتيب الكمي، والدخل الشهري، أو الترتيب الوصفي، ومتقنين، أميين، وبعد عملية الترتيب هاته يتم تفرغ تلك اللغات في جداول تدعى الجداول الإحصائية^(١).

(١) كلاس، مرجع سابق، ص: ١٠٥، ١١٠.

ويمكن تعريف النهج الإحصائي بأنه وهو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتعلقة، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، والوزن، والعمر، والشمس وغيرها، أو بدلالة وحدات أخرى كالترتيب، والدكاء والظواهر الأخرى التي قد تبدو عسبة على القياس. والإحصاء - في العادة - عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقمياً. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات، ومراجعتها، وتحويلها، وتحليلها، وتفسيرها^(١). فالنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية، لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفاءها، ولا يكفي بذلك بل يعمل على تجميع ما توصل إليه من نتائج. ذلك أن النهج الإحصائي يقوم على: وجمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتحويلها واستخلاص النتائج منها بوسائل متعددة مثل، الارتباط، وتحليل التباين. إلخ^(٢).

والملاحظ عما سبق أن هناك تشابهاً بين المناهج الثلاثة: المقارن، ودراسة الحالة، والإحصائي، إلا أن منهج دراسة الحالة يختص بالتمسك في دراسة ظاهرة فريدة مع البيانات الواسعة عنها؛ أما النهج الإحصائي فيتم فيه جمع البيانات على نطاق واسع وتحويلها وتحويلها واستخراج المعلومات منها، ويقف النهج المقارن وسطاً بينهما. وبينما تعد الوحدة هي محور الدراسة في منهج دراسة الحالة، فإن النهج الإحصائي يقوم على المجموعات دون الأفراد وتتعلم فيه قيمة المفردات ويزيد عددها بشكل كبير. إلا أن هذه المناهج متكاملة، فقد يستخدم النهج المقارن مع منهج دراسة الحالة وأخرى مع النهج الإحصائي^(٣).

(١) محمد كلاس، محاضرات في الإحصاء التطبيقية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣ ص ٧ بتصرف بسيط.

(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص: ٥٢.

(٣) المكان نفسه.

يمكن أن نعرف - إجرائياً - الدخل العالي، والمتوسط، والمنخفض على سبيل المثال إلى ٢٥٠٠ دولاراً وسأبين ١٠٠٠ - ٢٥٠٠ ولأى أقل من ١٠٠٠ دولاراً على التوالي. وإذا كان لدينا في عينتنا ٨٧٥ شخصاً يمكن أن نجد ١١٧٥ منهم يملكون دخلاً عالياً، و٥٦٩ منهم يملكون دخلاً متوسطاً، و١٣١ يملكون دخلاً منخفضاً. يمكن أن يبحث توزيع قيم المتغير التابع في كل أصناف المتغير المستقل، فنبداً بفحص الانتماء الحزبي لـ (١٧٥) شخصاً الذين بينهم دخل عال، وكذلك نفعل مع (٥٦٩) شخصاً الذين لهم دخل متوسط، وفي النهاية لـ (١٣١) شخصاً الذين لهم دخل منخفض. فإذا كنا نعتقد بأن الاختلاف في مستويات الدخل يرتبط مع الانتماء الحزبي، فينبغي أن نتوقع بأن توزع قيم المتغير التابع يختلف في كل صنف من أصناف المتغير المستقل.

بعد ذلك يمكن أن نحول التوزيع الحالي إلى نسب لجعلها أسهل في مقارنة التوزيع في الأصناف الثلاثة، ولتحويل البيانات إلى نسب، ينبغي تقسيم الرقم الحالي للحالات في كل مجموعة بواسطة جميع أعداد الحالات في ذلك الصنف من المتغير المستقل وضربه في ١٠٠.

فالطريقة الأولى والتي تعني التوزيع الحالي في صنف من المتغير المستقل.

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
١٣١ جمهورياً ٣٥ ديمقراطياً	٢٢٨ جمهورياً ٣١٢ ديمقراطياً	٢٦ جمهورياً ٩٦ ديمقراطياً
٩ مستقلين أو غيرهم	٢٩ مستقلين أو غيرهم	٦ مستقلين أو غيرهم
١٧٥	٥٦٩	١٣١

ثم نقوم بتشغيل تلك البيانات المحددة في رسوم بيانية، ذلك أن التشغيل البياني يسهل علينا معرفة الاتجاه العام للمظاهرة المدروسة. غير أن التمسق في معرفة الظاهرة ومعرفة المزيد من المعلومات عن اتجاهها وعن الأسباب التي تكمن وراء هذا الاتجاه تقتضي الانتقال إلى التحليل والتفسير.

٦ - التحليل: تعتمد عملية تحليل البيانات الإحصائية على عملية التبريد السابقة، فحتى يتمكن الباحث من تحليل ما تجمع لديه من بيانات واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها، فلا بد له قبل ذلك من وضعها في فئات أو مجموعات هادفة لها معنى ودالة. ويتم التحليل عادة على طرق عدة وكميات منها:

تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام، أو إيجاد القيمة المتوسطة لها، أو إيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن البعض الآخر، أو عن قيمة معينة خاصة بها مثل متوسطها الحسابي، وكذلك مقارنة بعضها ببعض الآخر وإيجاد ترابطها وما شابه ذلك.

٧ - التفسير: يقوم الباحث بتفسير تلك البيانات المجمعة والبرية والخلقة، ويعني التفسير، استخلاص ما تعنيه هذه الأرقام والرموز والارتباطات واتجاهاتها أو نفيها. ألا أنه على الباحث أن لا يكتفي بالأرقام المجردة، ولكن ينبغي أن يقرأ تلك الأرقام في سياقاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والتاريخية. كما أنه على الباحث أن لا يكتفي بتلك النتائج ولكن يعمل على تعميمها على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن مع التحفظ^(١).

ويمكن أن نمثل لما سبق بالمثال التالي:

إذا افترضنا أن المستوى الدخل أثرًا في السلوك السياسي للشخص، فلنأخذ نقول: إن المستوى الأعلى للدخل يعظم توجهه نحو التصويت لصالح الجمهوريين، ونعتبر هذا بمثابة الفرض أو الفطرية الأولى. وفي الفطرية الثانية نقسم البيانات إلى قيم متساوية للمتغير المستقل. ففي مثالنا نصنف مستوى الدخل كما يلي: عالٍ، ومتوسط، ومنخفض. بعد ذلك

(١) عبد الرحمن عدس، مبادئ الإحصاء في التربية وعلم النفس، ط ٦، (الأردن، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥) ص: ٤١ - ٤٤.

ومن خلال هذه البيانات الإحصائية نكون قد اختبرنا فرضنا الذي موداه: أن الانتماء الحزبي يرتبط بمستويات الدخل، أو بصيغة أخرى، فإن لمستوى الدخل أثرًا في الانتماءات الحزبية^(١).

إلا أن هناك ملاحظة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار وهي أن النهج الإحصائي يقتضي معرفة الرياضيات وقوانين الإحصاء والاحتمالات المختلفة التي يستطيع بها الباحث أن يحل بياناته ويختصرها في نتيجة زمنية ذات دلالة علمية.

وتلمب المقاييس الإحصائية أدواتًا كبيرة في الدراسات التي تستخدم النهج الإحصائي، ومن هذه المقاييس: مقياس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، ومعاملات الارتباط وغيرها^(٢).

فوائد النهج الإحصائي وحلوه:

يفيد هذا النهج الدارس السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كمياً، كالسلوك التصويتي، والانتماء الحزبي، وأثر وسائل الإعلام في السلوك السياسي، ودراسة العلاقة بين الوضع الداخلي والخارجي وفعاليهما، كأثر العنف السياسي الداخلي ودرجة انخراط الدولة موضع العنف في الاتصال العدوانية الخارجية. كذلك يفيد في دراسة الارتباطات المختلفة، كالعلاقة بين ظواهر معينة أو خصائص ظواهر معينة وسلوكات مقابلة.

كذلك فإن اللغة التي يستخدمها هذا النهج وهي لغة الأرقام قد تكون أوضح معنى وأدق وصفاً من التعبير اللغوي عن الظواهر. وبغية الأرقام تلك تنخفض كميات ضخمة من الوقائع إلى صيغ طيبة ومفهومة. كما يفيد في صناعة القرارات وترشيدها، وفي إقامة

(1) Kweit, op. cit., PP. 250-251.

(٢) لمروفة المزيد عن هذه المقاييس وغيرها يمكن الرجوع إلى: كلاس، مرجع سابق، وعبدس، مرجع سابق، وكتب الإحصاء المختلفة.

الخطوة الثانية نحول كل هذه القيم إلى نسب. نقسم عدد الجمهوريين من ذوي الدخل العالي بواسطة جمع رقم المستحقين من ذوي الدخل العالي:

$$\frac{131}{175} \times 100 = 75\% \text{ حيث يمكن أن نحصل على النسب التالية:}$$

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
٧٥٪ جمهوريون ٢٠٪ ديمقراطيون ٥٪ مستقلون وغيرهم	٤٠٪ جمهوريون ٥٥٪ ديمقراطيون ٥٪ مستقلون وغيرهم	٢٠٪ جمهوريون ٧٥٪ ديمقراطيون ٥٪ مستقلون وغيرهم
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

وأما الخطوة الثالثة فهي: جعل هذه المجموعات الثلاث معاً في جدول، بحيث يكون المتغير التابع في العمود، والمتغير المستقل في العمود.

مستوى الدخل

الانتماء الحزبي	عالي	متوسط	منخفض
جمهوريون	٧٥٪	٤٠٪	٢٠٪
ديمقراطي	٢٠٪	٥٥٪	٧٥٪
مستقل وغيره	٥٪	٥٪	٥٪
المجموع النسبي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
حجم العينة	(١٧٥)	(٥٦٩)	(١٣١)

المبحث الثالث:

المنهج المسحي (المسح الاجتماعي)

إذا أردنا معرفة آراء الناس إزاء إحدى القضايا الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، فإننا نلجأ إلى مسألتهم أو استجوابهم بشأن آرائهم في تلك القضية. كان توجهه إلى الجزائريين أو إلى عيحات منهم بالسؤال التالي: هل توافق على اتخاذ المعارضي؟ والهدف من وراء ذلك هو قياس الرأي العام الجزائري بشأن وحدة المغرب العربي. إن العملية التي تستهدف معرفة آراء الناس ومواقفهم وسلوكياتهم وتوجهاتهم إزاء قضية معينة، وينتج في ذلك طرماً علمية منظمة، تسمى البحث المسحي.

تعريف المسح:

يعرف «موريتي» (Whithmey) المسح بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي، أو جماعة، أو بيئة معينة. وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة. كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها، وتفسيرها، وتعميمها، وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية^(١). كما عرفه «مورس» (Morse) والمسح منهج لتحليل ودراسة أي موقف، أو مشكلة اجتماعية، أو جمهور ما، وذلك بانباع طريقة علمية منظمة، لتحقيق أغراض معينة^(٢). أما كابل و«كانونا» فيعرفان المسح:

«هو محاولة جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينة منه، وذلك من طريق استخدام المقابلات أو أية أداة أخرى من أدوات البحث»^(٣).

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) عمر التويشي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط ٢، (ليبيا: منشورات مجمع النافع للجامعات، ١٩٨٩) ص: ١١٧.

(٣) الكان نفسه.

استنتاجات صادقة من الوقائع الملاحظة^(١)، بل يفيد أكثر من ذلك في اختبار الفروض ومدى صدقها وعده وذلك من خلال البيانات الإحصائية.

وعلى الرغم من تلك المزايا، فإن لغة الأرقام كثيراً ما تكون مضللة ومزيفة للحقائق، وقد يكون ذلك بغضد كان يعمد بعض الساسة إلى تقديم أرقام مبالغ فيها تخص مستوى النمو، سعياً وراء تكتيل الانصار حوله. أو يحدث العكس فقد يُقدم البعض أرقام قيم التنمية في بلدان خصومهم، لنشويه صورهم والخط من قدرهم. كما أن لغة الأرقام لا تكفي دائماً للتعبير عن الظواهر الكيفية.

لذلك ينصح المتخصصون بعدم الاكتفاء بالأرقام، وإنما ينبغي تحديد الوقائع موضوع الدراسة تحديداً منهجياً دقيقاً حتى يمكن دراستها كمياً. كما أنه لا يكفي وجود مجموعة من الوحدات أو الحالات المتغيرة حتى يمكن عدّها نوعاً من الإحصاء، بل لا بد من وجود نوع من التماسك والنبات يضي على هذه المجموعات صفة الانتظام والتجانس. كذلك ينبغي عدم الاكتفاء بالأرقام، ولكن يجب تفسير النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام تلك الأرقام وذلك قصد دفع التزييف أو كشفه^(٢). فالبيانات الإحصائية الأولية لا تكفي لتوضيح الظواهر المدروسة، ما لم يتم تحليلها بالطرق الإحصائية المختلفة، واستخلاص العلاقات بين الظواهر، أو القانون الذي تخضع له الظاهرة في غيرها^(٣). كما ينبغي للباحث أن يدرس الظاهرة في سياقها الثقافي والاجتماعي والسياسية وأن تكون عينته تمثيلية للمجتمع المدروس.

(١) ميخائيل أسمد، مرجع سابق، ص: ١٨٩، ١٩٠.

(٢) فاروق يوسف، مرجع، ص: ٥٢، ٥٣.

(٣) كلاس، مرجع سابق، ص: ٧.

كما يفيد المسح في معرفة أهداف الجماعات، وقياسها كينياً وكمياً، وترتيبها حسب أولويتها، واستقصاء رغبات الأفراد والجماعات، والتعرف على ميولهم واتجاهاتهم. كما يفيد في قياس الرأي العام إزاء القضايا المختلفة، وقياس الاتجاهات في المراحل المختلفة لتفكير الجمهور المبذولة أو للمقارنة بين طرق مختلفة أو حسب مستويات مرغوبة، أو لتغيير الاتجاهات مثل: قياس ميول الرأي العام إزاء برنامج تلفزيوني، وذلك لإبلاغه، أو تعديله أو حذفه^(١).

وتعتبر مهارة الباحث، وسيلة جمع المعلومات، ونوع الجمهور موضوع الدراسة من أهم المرتكزات اللازمة لنجاح الدراسة المسحية^(٢)، حيث ذكاء الباحث في اختيار عبارات الأسئلة، والأداة البحثية وملاءمتها، وتعارن الباحثين.

ويتسم البحث المسحي عن التاريخي، حيث إن هذا الأخير يهتم بالماضي. كما يتميز المسح عن التجريب من حيث الهدف في كل منهما، فمسح الظاهرة يقرر وضعها، ولا يوضح أسبابها. كما يختلف المسح عن دراسة الحالة، حيث إن دراسة الحالة أكثر عمقاً وتوسعاً في دراسة الظاهرة الواحدة، كما يعتقد أن المسح يزود الباحث بمعلومات تفيد في التعليل والتفسير واتخاذ القرار المناسب، ويكشف عن العلاقات بين المتغيرات، كما أن المسح يجري على الطبيعة وليس في معامل مختبرية^(٣). كما يركز المسح على وحدة محددة في الظاهر زماناً ومكاناً يتولى وصفها وتحليلها وتفسيرها، فهو ليس مجرد حصر وتجرد لما هو قائم - فعلاً - أو مجرد وصف للأوضاع الحالية للوحدة محل الدراسة، ولكنه يتجاوز ذلك إلى عملية التحليل والتفسير والمقارنة للوضع الظاهر ببعض المستويات، واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي توجه العمل وتعمل على الإصلاح^(٤).

غير أنه يؤخذ على هذا النهج، كثرة تكاليفه المادية، وتطلبه للمزيد من المال والجهد والوقت، كذلك فإن أهمية الدراسة التي يقدمها تتوقف على صدق المعلومات التي يقدمها

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٢) محجوب عطية الفالدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (ليبيا، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤) ص: ٨٢.

(٣) المكان نفسه.

(٤) الشيباني، مرجع سابق، ص: ١٢١.

ويعرفه وكويت^(١): ويتضمن البحث المسحي إجابات الناس عن قضايا خاصة، وردود انفعالهم وتفاعلم مع بيئتهم^(٢). والذي يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة، أن منهج المسح أو البحث المسحي أو المسح الاجتماعي - وهي مترادفات لمعنى واحد - يستخدم من أجل جمع البيانات عن شعور الناس إزاء القضايا المختلفة، أو معرفتهم ببعض القضايا، فإذا أردنا معرفة مستوى الثقافة السياسية لمنطقة معينة، فإننا نلجأ إلى استجواب أهل تلك المنطقة أو عينات تمثيلية لهم بشأن بعض العبارات أو المصطلحات السياسية، أو معرفتهم بأسماء بعض قيادات المؤسسات الرسمية ورئيس البرلمان أو رؤساء بعض الأحزاب.

كذلك يستخدم البحث المسحي في معرفة آراء الناس، وتفضيلاتهم وأحكامهم ومعتقداتهم عن أحداث وموضوعات مثل هل توافق على تأسيس أحزاب إسلامية؟ ومن الذي تريد أن يفوز في الانتخابات المحلية المقبلة؟ كما يمكن استخدام المسح لمعرفة تصرفات الناس إزاء أحداث معينة. ويستخدم علماء السياسة هذا المنهج لكونه يفيدهم في تحديد معرفة الناس بقضايا، أي: ما الذي يعرفه الناس؟ وكذلك ما الذي يعتقدونه بشأن إحدى السياسات؟ فادوات المسح، كالملاحظة وتحليل الضمور ونظيرهما يسهمان للباحث بالنظر إلى السلوك الخاص، بل أكثر من ذلك، فإن المسح يطرح الأسئلة عن ذلك السلوك، كما أنه يفيد في توجيه الأسئلة من مثل لماذا يعتقد الناس مثل هذا الاعتقاد؟ أو يتصرفون مثل هذا التصرف؟ أو لمعرفة تفضيلاتهم من مثل ماذا تفضل؟ أو أيها أكثر أهمية بالنسبة إليك؟ كما يستخدم البحث المسحي لاختبار بعض الفروض كان نفترض «بان الليبراليين» و«ديمقراطيين»، عند ذلك ينبغي أن نطرح سؤالين نوجههما إلى العينة وهما: «هل أنت ليبرالي» و«هل أنت ديمقراطي»، وحيث إن كلمة ليبرالي غامضة أو غير محددة في غالب الأحيان، لذلك ينبغي أن تعرف إجرائياً: مثل الليبراليون هم الذين يوافقون على التغيير الاجتماعي، بعد ذلك يكون السؤال «هل تقبل التغيير الاجتماعي وتوافق عليه» ويمكن أن توضح مؤشرات أو مقاييس أكثر تعقيداً لقياس درجة الاتجاهات الليبرالية^(٣). وبعد أن تصمم الاستمارات أو تختار الأساليب وتجمع بها البيانات تحلل ثم تفسر لتثبت الفروض أو تكذيبها. وإن صدقت، فيعمل الباحث على تسميتها على الظواهر المشابهة.

(1) kweit, op. cit, p. 198.

(2) Ibid., p. 205.

والنهج التجريبي فيما يتعلق بعملية التفسير ومعرفة الأسباب، أما إذا نظرنا إلى الجمهور الذي يطالبه المسح، فإن هذا الأخير يمكن أن ينقسم إلى: مسح شامل، ومسح بالمدينة وهو المفضل:

١- المسح الشامل: يشمل جمهور الدراسة كله أي يغطي كل مفرداته وكل القرية عملاً وليس عينات منها.

٢- المسح بالمدينة: يختار عينة من المجتمع الأصلي وأفراداً معينين للقرية^(١).

الخطوات البحث المسحي:

يتضمن البحث المسحي الخطوات التالية:

أولاً: رسم الخطة:

وتتضمن مجموع الخطوات التي ينبغي اتباعها لإجاز الدراسة كما تتضمن تحديد الفرض من المسح، وتحديد المفاهيم المستخدمة في المسح وتعريفها إجرائياً ما أمكن ذلك، وصياغة الفروض إذا كان البحث يقتضي ذلك، وتحديد الأدوات اللازمة لجميع البيانات، وتحديد مجالات البحث الثلاثة: المجال البشري، والمكاني، والزمني. كما ينبغي تقدير البرانية وتحديد البرنامج الزمني للمسح، وإعداد دليل ميداني للعمل.

كذلك يتوجب على الباحث أن يختار المدينة وبراعي التكوين الصحيح لها وذلك بتحديد المجتمع العام أو الأصلي للدراسة، والتعرف الدقيق على مفرداته من حيث حجمها ونوعها والقطاعات التي تندرج تحتها ونسب كل قطاع من المجتمع الكلي، وأن تكون المدينة عملاً للمجتمع الأصلي. كما ينبغي أن تتضمن الخطة تحديد الرسالة التي تستخدم في جمع البيانات وأن تكون واضحة في أسئلتها وبمختصرة في عباراتها، ومفهومة لدى الباحثين برعايتها لمستوياتهم التعليمية. وتشمل الخطة الباحثين وتدريبهم وتعيينهم بالمستوى المعناري للمبشرين وعاداتهم وتقاليدهم، والقيم السائدة لديهم والقيادات الموزعة في المجتمع المبحرث. إن تدريب الباحثين على كل ذلك وعلى حسن استخدام الطرق والوسائل

(١) المرجع نفسه، ص: ١٢١-١٢٦.

المبحرثون، فإذا عمل هؤلاء على تقديم معلومات مزيعة، واستهدفوا تشويه الحقائق، فإن الدراسة يلحقها ضرر التزيف، وتفقّد قيمتها العلمية. كذلك، فإن نجاح هذا الأسلوب من البحث يحتاج إلى وجود بيئة مناسبة تتميز بشيوع الحرية، كحرية التعبير والتفكير والتنظيم السياسي دون ملاحقات. وفشل كثير من المسوح في دول العالم المتخلف في استطلاع آراء الناس بغاغبة ورشادة، مرجعه انتقال تلك المجتمعات إلى الحرية الكافية، وضغط هاجس الخوف عليها، وانعدام تعاون المبحرثين مع الباحثين، لذلك يلجأ الكثير من الباحثين إلى استخدام طرق ملتوية في الحصول على المعلومات.

أنواع المسوح:

تنقسم المسوح بحسب الروايات التي ينظر منها الباحث أو المصنف إلى صلبية المسح. فالذي ينظر إلى مجال المسح والذي يغطيه ينقسم المسح إلى: مسح عام، ومسح خاص.

١- المسح العام: هو الذي يعالج الجوانب العديدة للوحدة محل الدراسة فإذا كانا بمسح قرية، أو دولة، أو إقليم تناول جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا يقتصر على جانب منها فقط.

٢- المسح الخاص: يتناول بالبحث والدراسة جانباً محدداً في الوحدة التي تكون محل البحث وقطاع التعليم العالي مثلاً.

كما يمكن أن ينقسم المسح حسب الأهداف التي يتوخاها إلى مسح وصفي، ومسح تفسيري:

١- المسح الوصفي: هو الذي يقوم بوصف الوضع الحاضر وبمصوره، ووصف الممارسات، والعمليات، والاتجاهات السائدة والظروف القائمة، سواء كان هذا الوصف بالانفاظ والمباريات أو بالرموز والتمايز الرقمية.

٢- المسح التفسيري: والذي يستهدف منه الباحث التعمق في وصف ذلك الوضع القائم، ويعمل على تفسيره ومعرفة أبعاده وارتباطاته، والملاحظات الكامنة فيه والسعي إلى كشفها وإبرازها، ومعرفة العوامل المؤثرة فيه، فهنا يقترب منهج المسح من المنهج التاريخي

لدى الباحث، والتي تدور حول آرائه أو معتقداته^(١).

والقابلة قد تجري بين الباحث وفرد واحد أو مجموعة أفراد، وقد تكون أسئلتها مفتحة أي محفزة سلفاً أو غير مفتحة أي يترك الباحث الحرية لمن يجابهم. وبشرط في القابلة الناجحة، حرص الباحث على إشاعة أجواء من الثقة بينه وبين من يجابهم، وأن يحترم موعد القابلة المضروب سلفاً، وكذلك في المكان المنفق عليه. وأن يحترم القواعد المتفق عليها من قبل. وحديث القابلة يمكن أن يسجل بجهاز تسجيل، أو يدون باليد.

٤- تحليل المضمون (Content Analysis):

هو إحدى الأدوات التي يستخدمها البحث المسحي لجميع المعلومات عن الموضوعات المختلفة. ويستخدم بكثرة في الدراسات الإعلامية، حيث يسمى إلى مسج جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو الرأي العام. يعرف «بيزلي» تحليل المضمون وهو أحد أساليب الإفادة من المعلومة الناجمة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتأليف والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي والنتيجي المنتظم لقواعد التصنيف^(٢). كما يعرفه برلسون وتحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً، منتظماً، وكياً^(٣). فتحليل المضمون يستهدف من خلال تصنيف البيانات وتبويبها، وصف محتوى المادة الإعلامية، أو الخطاب السياسي. وهو يعتمد على تكرار ورود الجمل والكلمات أو المصطلحات والمعاني والرموز المختلفة^(٤).

ونكتفي بهذه الأدوات في هذا الأسلوب الموجز، لأننا سنهرد - إن شاء الله - إليها بالتفصيل في فصل مستقل.

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٣٢١.

(٢) سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣) ص: ١٨.

(٣) المكان نفسه.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٠، ٢١.

الذي استهدف إيضاحه^(١).

٢- الاستبيان (Questionnaire)

الاستبيان تقنية لجميع المعلومات عن طريق استمارة تنقسم مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع معين، يقوم بهذه العملية أفراد، ميدانياً، أو ترسل الاستمارات عن طريق البريد أو تنشر الأسئلة في الجرائد والمجلات أو عبر الإذاعة والتلفزيون، وبعد الإجابة التي يمكن أن يدونها الباحثون أنفسهم أو يدونها الباحث الميداني تدويناً دقيقاً، تعداد الاستمارات إلى المشرف على البحث.

ويشيع استخدام الاستبيان في دراسة الرأي العام واتجاهاته حيال بعض القضايا السياسية مثل الصراع العربي - الإسرائيلي. ويتوجب على الباحث عند اختياره لهذه الوسيلة أن يراعي محتوى الأسئلة، ويتوقف غط الأسئلة على المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها؛ لذلك يصبح التخصصمون الباحث، وهو يضع مسودة الاستمارة، أن يجيب عن سؤالين: ما هي المعلومات المطلوبة لحل المشكلة البحثية، وما هي الأسئلة الواجبة للحصول على هذه المعلومات؟ كذلك على الباحث أن يحرص على وضوح الأسئلة، وإيجازها، كما ينبغي له أن يعرض الاستمارة على المتخصصين لتصويرها وترشيدها^(٢).

٣- القابلة (Interview):

القابلة أو ما يطلق عليه الاستبيان: اتصال، مراجعة، بين طرفين؛ أحدهما؛ الباحث أو القائم بإدارة القابلة، والطرف الآخر؛ هو الباحث، وذلك بقصد حصول الأول على معلومات من الثاني في موضوع معين^(٣).

ويعرفها «ماكوبي» (Macoby) والقابلة تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مراجعة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات

(١) أماني قنديل، وتقسيم البحوث الميدانية؛ في رودة بدران ومحرو مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) كمال النورني، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٩٩-١٠٢.

المنهج التجريبي وشبه التجريبي

لقد كان للتطور العلمي الكبير في ميدان العلوم الطبيعية أبعاد الأثر في أوساط علماء الدراسات الاجتماعية، وذلك بسبب النتائج المشرقة التي تحققت في مجال العلوم الطبيعية. لذلك حاول العلماء الاجتماعيون أن يحذروا حذو علماء الطبيعة، ورأوا أن سر النجاح يكمن في استلهم المناهج التي اتبعوها. وهكذا وجدنا الباحثين الاجتماعيين يستعملون المناهج الطبيعية واقترباتها المختلفة علمهم بصلون إلى ما وصلت إليه. ومن هذا الباب دخل المنهج التجريبي عالم الدراسات الاجتماعية ومنها السياسية.

وسأعرض في هذا البحث إلى المنهج التجريبي عامة وخطواته وحدوده تطبيقه في الدراسات السياسية.

تعريف المنهج التجريبي:

والمنهج التجريبي أحد المناهج العلمية التي يستعملها الباحث لاختبار الفروض التي يستعملها، خاصة عند الرغبة في تأثير متغير واحد مستقل في متغير تابع، ومع إبعاد أو تحييد أثر المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تتدخل في العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين، ومن خصائص هذا النوع من المناهج التجريبية أنه يمكن توجيحه المناهية نحو عدد من المتغيرات، ويمكن اختيار صحة الفروض المدروسة، كما يمكن إعادة الدراسة عن طريق هذا الأسلوب أكثر من مرة، ويمكن عزل المتغيرات بعضها عن البعض الآخر، وذلك لدراسة أثر كل منها على الآخر^(١).

ويقول (إلمر Elmer) عن المنهج التجريبي أو البحث التجريبي: «إن البحث التجريبي يتضمن أكثر من مجرد البحث عن حقائق جديدة أو حقائق معترف بها في

تراكيب وتجمعات جديدة. إنه التطبيق المبدؤ للبحث في مواقف مضبوطة بقصد اختبار الفروض المتعلقة بالموامل المعنية... فالوقوف بحسب أن يضبط ويعرف بعنى حتى يكون من الممكن تغيير التركيز من عامل إلى آخر وقياس التغير الذي يحدث في النتائج تبعاً لذلك في كل مرة. فالبحث التجريبي ليس مجرد محاولة أن نرى كيف أن شيئاً ما يعمل عمله ويحدث أثره. كما أنه ليس مجرد أن نرى ماذا ستكون الاستجابة لاقتراح أو افتراض معين، بل هو فهم لردود الفعل الناتجة والتنوع والتغير في ردود الفعل هذه عندما يتغير عامل في الظروف المحيطة... وسوف لن تكون هناك أية تجربة بالمعنى الصحيح، إذا لم تكن هناك ضوابط كافية وفهم كاف ومحدد لكل الظروف المحيطة بالوقوف التجريبي، وبذلك يمكن أحداث تغيير عامل من الموامل في الموقف التجريبي وتحديد التغير الذي يطرا تبعاً لذلك في النتائج. فمجرد جميع البيانات والحقائق، حتى ولو لوحظت بدقة، وعددت وصنفت وحللت - لا يكون تجربة. تكون هناك تجربة فحسب عندما نختبر نتائج تجمعات أو مجموعات من الموامل المضبوطة أو المعروفة بدقة، والظواهر التي يمكن أن نغير فيها عاملاً من الموامل ثم نستعمل النتائج الناشئة عن ذلك التغير لتأييد أو رفض فرض معين»^(١).

فقوام البحث التجريبي هو دراسة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. ويتم ذلك عن طريق أحداث تغيرات مستهدفة في المتغيرات المستقلة للكشف عن أثر ذلك التغير فيما يحدث في المتغيرات التابعة، ونستهدف هذه العملية معرفة أسباب الظواهر والموامل المؤثرة فيها. وكثيراً ما تتعلق الدراسة التجريبية من اختياراتها جماعتين: إحداهما تجريبية تتعلق بأحداث تغييرات على التغير المستقل قصد رصد آثاره في التغير التابع، والثانية المجموعة الضابطة، حيث فيها بقيت التغير المستقل لمرفقة ما يحدث في التغير التابع^(٢).

(١) الشيباني، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط ٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١)، ص ٧٨.

(١) الغاندي، مرجع سابق، ص ٩٤-٩٥.

٢ - قدرة الباحث على توزيع الوحدات على المجموعتين بطريقة عشوائية.

قواعد أساسية في المنهج التجريبي:

ابتكر وحوّن استوارت ميل، مجموعة من القواعد يسترشدها في اختبار الفروض وكشف الارتباطات والقوانين التي تحكم تلك الارتباطات.

هذه القواعد أو الطرق هي:

١- طريقة الاتفاق (Method of Agreement)

ومؤدى هذه الطريقة هو أنه إذا توفرت حالات عدة، وانصرفت ببرز ظاهرة معينة، وارتبط ذلك بوجود عنصر واحد في كل تلك الحالات على الرغم من تغير بقية العناصر، فالاستنتاج هو أن هذا العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة. ويمكن التعميل لهذه القاعدة رمزياً كما يلي:

النتيجة العوامل

ص	ب	ا
---	---	---

الحالة الأولى:

ص	ج	هـ	د
---	---	----	---

الحالة الثانية:

فالملاحظ من الرسم أن (ج) هو العنصر الثابت في وحدات النتيجة (ص) على الرغم من تغير كل العناصر الأخرى في الحالتين لذلك يعتبر (ج) هو السبب في إحداث النتيجة (ص).

٢- طريقة الاختلاف (Method of Difference)

تقرن هذه الطريقة النتيجة بالسبب وجوداً وعدماً، فإذا وجد السبب وجدت

فالمجموعة التجريبية هي التي يتعرض أفرادها للمتغير المستقل، والمجموعة الضابطة هي المجموعة التي ينظر أفرادها أفراد المجموعة التجريبية غير أنهم لا يتعرضون للمتغير المستقل. فلو أردنا أن نمثل لذلك، فبنا نقول: إن الجماعة التجريبية هي تلك المجموعة من الناجين الذين تعرضوا للحملة الانتخابية، وأما الجماعة الضابطة فهي تلك المجموعة المناظرة من الناجين الذين لم يتعرضوا للحملة الانتخابية. والباحث السياسي إذ يقوم بهذا العمل، فإنما يستهدف قياس أثر الاتصال السياسي والحملة الانتخابية، في السلوك الانتخابي للذين يتعرضون لعملية الاتصال وأثر كل ذلك في المشاركة السياسية.

كما يمكن رصد أثر غلط تجريبي معين في سلوك مجموعة من الناس، وذلك كان يقوم الباحث بدراسة أثر الحلقة الثربوية المسجدية لمجموعة من الشباب بلتزمونها، مقارنة بمجموعة مناظرة لا تخضع لتلك الحلقة. وخصائص الدراسات التجريبية، أن القائمين بالتجربة في إمكانه تعديل الظاهرة، بحيث تصبح صالحة للدراسة، وأنه يستطيع تكرار التجربة وقلبها في ظروف مختلفة، وهو يرصد بذلك ما يطرأ عليها من آثار، ويقوم بالمقارنة ما بين تلك التجارب ويقس الفرق والآثار.

فالتجربة هي تحقيق علمي، خلاله، يفسط الباحث متغيراً مستقلاً أو أكثر وبلاخط المتغير المصاحب لذلك في المتغير أو المتغيرات التابعة. كما أن الباحث يمتلك القدرة على اختيار معيونه وتوزيعهم على المجموعات التجريبية بشكل عشوائي، وهذه ما تسمى بالتجربة الحقيقية.

أما إذا انتقر الباحث إلى القدرة على توزيع المعنويين على مجموعات تجريبية أو افتقر إلى الضبط والتحكم سمي البحث بحثاً شبه تجريبي (١).

فالبحت التجريبي يقتضي شرطين هما:

١- وجود مجموعة تجريبية، يمكن أن يدخل عليها الباحث المتغير المستقل.

(١) يستتري إبراهيم حمادة، «تصميم البحوث التجريبية وشبه التجريبية» في ودودة بدران ومحرر، «مرجع سابق ص ٩٤ وما بعدها.

أنواع التصميم التجريبي:

تصنف التصميمات التجريبية تصنيفاً زمنياً بالنظر إلى الوقت الذي يقاس فيه أثر المتغير المستقل، إلى صنفين أساسيين: التجارب البعدية، والتجارب القبلية البعدية. ويعتبرن هذا التصنيف بآخر يتعلق بعدد الجماعات الضابطة والتي تقسم بدورها إلى: طريقة المجموعة الواحدة، وطريقة المجموعتين المتكافئتين أو المتناظرتين أو العشورتين، وطريقة المجموعات المتعددة أو طريقة تدوير المجموعات.

١ - التجارب البعدية فقط:

يتم قياس المتغير التابع أو الظاهرة محل الدراسة خلال أو بعد تعريض المجموعة التجريبية لتأثير المتغير التجريبي والمتغير المستقل، ويمكن تطبيق هذا النوع على مجموعة واحدة أو أكثر.

٢ - التجارب القبلية - البعدية:

حيث يتم في هذه الطريقة قياس الظاهرة محل الدراسة قبل أن يدخل عليها المتغير التجريبي والمتغير المستقل، ثم يقيسها بعد أن يدخل عليها المتغير المستقل. ومن خلال الغروك الملاحظة بين القياسين يدرك الباحث أثر المتغير المستقل. وهذه الطريقة يمكن أن تطبق في حالة الجماعة الواحدة ومع الجماعتين أو أكثر وجود الجماعة الضابطة أو بدونها^(١).

خطوات المنهج التجريبي:

تتضح خطوات البحث العلمي في تطبيقها على المنهج التجريبي أكثر من غيره من المناهج الأخرى، ولعل خطوات هذه الأخيرة نسجت على منوال المنهج التجريبي الذي يعد عند الرضعين هو المنهج العلمي الوحيد الذي تتوفر فيه المقاييس التي اصطلحوا عليها. إلا أن الرؤية الوضعية لاقت انتقادات لأدعة وراحتها مصاعب لا حصر لها في العلوم الاجتماعية خاصة، مما اضطرها إلى التراجع والتخفيف من غلوائها.

(١) الشهباني، مرجع سابق، ص ١٨٠-١٨٨.

النتيجة، وإذا اختلف السبب اختلفت النتيجة. وبمثل لها كما يلي:

النتيجة		العوامل	
ص	ج	ب	١
غير موجود	غير موجود	هـ	د

الحالة الأولى: فالمستخلص هو أن (ج) هو السبب في حدوث (ص). وتجمع هذه الطريقة بين طريقة الاتفاق وعكسها.

٣ - طريقة التلازم في المتغير

(Method of concomitant Variation)

وسقضي هذه الطريق أنه إذا وجدت سلسلتان من الظواهر تتضمنان مقدمات ونتائج، وكان المتغير في المقدمات في كلتا السلسلتين ينتج تغيراً في النتائج في كلتا السلسلتين كذلك، وبنسبة معينة فلا بد أن تكون هناك علاقة سببية بين المقدمات والنتائج ويمكن التعبير عنها رمزياً هكذا:

النتيجة	العوامل		
ص	ج	ب	١

الحالة الأولى:

النتيجة	العوامل		
ص	ج	ب	١

الحالة الثانية:

وبالملاحظ من التصميم أن هناك علاقة ترابطية بين (ج) و(ص)، فالمتغير في (ج) أحدث تغيراً في (ص)^(١).

(١) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٢٨٥-٢٩٤.

وهذا عكس التسميمات التجريبية التي تتمتع بالقدرة في التحكم وتزول المتغيرات . غير أن علماء الدراسات السياسية يلجؤون إلى محاكاة الدراسات التجريبية ويعملون لجميع الزيد من البيانات والمعلومات وتحليلها وذلك قصد التوصل إلى أسس معقولة تساعد على الاستنتاجات والسببية . والدراسات الاجتماعية والسياسية لا يستطيع فيها إعمال مبدأ العشوائية في اختيار المبحوثين وتوزيع الوحدات ، أو توزيع الوحدات على المجموعات ، ولذلك يلجأ علماء السياسة إلى المقارنة بين المجموعتين ، وإن ظهر عدم التكاثر بين المجموعتين . كما يمكن أن تجري المقارنة الداخلية على المجموعة الواحدة على مرحلتين دون إقصائها للمتغير التجريبي والمتغير المستقل . ويقوم الدارس في البحث شبه التجريبي بملاحظة ما يحدث؟ ولبن يحدث؟ ومتى يحدث؟ غير أنه في كل الأحوال لا يستطيع أن يتحكم فيما يحدث ، أو من يقع عليهم الأثر أو وقت الحدوث . لذلك يحاول الباحث أن يعطى على هذه المضلات بجميع الزيد من البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة ويصير أزمان عديدة لتحل في النهاية تلك البيانات المستفيضة محل التجربة^(١) .

وبهذا يكن ، فإن النهج التجريبي يظل استعماله محدوداً في الدراسات السياسية . وهو بذلك يفسح المجال للبحوث غير التجريبية سواء التي تسعى إلى اكتشاف علاقات بين متغيرات ولكنها ليست بالضرورة سببية من مثل البحوث القطاعية . الخ . أو التي لا تسعى إلى اكتشاف علاقات أصلاً ، ولكنها تسعى إلى رصد ظاهرة أو تركعها أو تقييمها بهذا التعرف على ملامحها ومثاله الدراسات الوصفية وغيرها^(٢) .

- (١) يستويزي حمادة ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .
(٢) السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٣٥ .

ويمكن إجمال خطوات النهج التجريبي في : ضرورة تحديد المشكلة محل الدراسة والتجريب ، ليسهل على الباحث أن يختار الخطوات الأخرى ولا ينشئت جهده ووضيع وقته . ثم بعد ذلك تصاغ تلك المشكلة في فروض واضحة ودقيقة قابلة للتحقق والاختبار ، بحيث يكون مؤدى الفرض ، أن هناك علاقة سببية منتظمة بين حادثة معينة ومتغير محدد . وبعد ذلك ثاني مرحلة اختيار تصميم تجريبي مناسب واختيار العينة التي ستجرى عليها التجربة ، وتصنيف أفراد العينة بدقة تحت المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة والتأكد من تساوي المجموعتين وتعادلهمسا وتشابههمسا من جميع الوجوه إلا وجهاً واحداً ، وهو التعلق بالمعامل التجريبي الذي يوجد في المجموعة التجريبية ولا يوجد في المجموعة الأخرى . ويجب أن تتوفر الأجهزة اللازمة للتجريب والقياس . ثم بعد ذلك جمع البيانات وتصنيفها وتوزيعها وتحليلها ، وتفسيرها وكتابة التقرير والإشارة إلى إمكانية التعميم إذا وجد ما يثبت^(١) .

التصميمات البحثية شبه التجريبية وقبل التجريبية

Quasi Experimental

تتميز تصميمات البحوث شبه التجريبية بعدم توافر شرط العشوائية في توزيع الوحدات على المجموعتين : التجريبية والضابطة ، وعدم إمكانية ضبط تأثير المتغيرات الأخرى عند التغير المستقل . أما البحوث قبل التجريبية ، فإنها تتصف بزيادة على ذلك بعدم وجود مجموعة ضابطة ، أي أنها تجري على مجموعة تجريبية فقط^(٢) .

وتعتمد معظم الدراسات في العلوم الاجتماعية ومنها العلوم السياسية التصميمات شبه التجريبية . ومرجع ذلك هو افتقار الباحثين في هذه الدراسات إلى القدرة على التحكم في المتغيرات محل الدراسة ، بسبب تعقد الظواهر السياسية وتداخل العديد من العوامل التي يصعب ضبطها ، وعدم معرفة درجات تأثيرها وصورة خضوعها للتنبؤ والتحكم الدقيقين .

- (١) المرجع نفسه ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
(٢) محمد السيد سليم ، وتصميمات البحوث غير التجريبية ، آبي ودودة بدران ، محرراً ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

المبحث الأول

الاقتراب القانوني والمؤسسي:

توجد فروق بين الاقتراب القانوني والاقتراب المؤسسي، على الرغم من وجود النقاط المشتركة بينهما، من حيث الموضوعات التي يعالجها أو طريقة معالجتها، وسأتناول كل اقتراب على حدة.

المطلب الأول - الاقتراب القانوني Legal Approach:

يعد هذا الاقتراب أهم مدخل منهجي استخدماً في كليات الحقوق في أنحاء العالم وفي أوروبا وفي فرنسا على الخصوص، كما يعد اقتراباً قديماً إلى جانب المنهجين التاريخي والمقارن. ويركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، والواقف، والملاقات، والابنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والعلاقات المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة. وبصفة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفرقة من مبرراتها. فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو الموصفة أو الملائقة أو عدم شرعية ذلك. كما تهتم بالأفعال والجزاءات. والاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير ومبادئ وقواعد ومن ثم يستخدم تلك المعايير في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه. وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والنطاق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل: الحق والواجبات والإلزام والمسؤولية وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الأكثر تداولاً في حقل الدراسات القانونية، ويهتم بوصف الإجراءات النية بشأن الاعتداء. كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات والاتفاقات والمعقود؛ من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها، والتصديق عليها، وتحديد ما يفرضها. وزيادة على ذلك يبحث هذا الاقتراب في حثيات ترتيب المسؤولية والتمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء تعلق هذا بالقانون الداخلي أو القانون الدولي^(١).

(١) عطية حسين أفندي، «المنهج الوظيفي ودراسة المنظمات الدولية»، في: علي عبد القادر وآخرين، إجماعات حديثة في علم السياسة، (الطبعة: ١٩٨٧)، ص ٣١٨.

الفصل الرابع

الاقتربات APPROACHES

سبق تعريف الاقتراب في الفصل الأول، إلا أنه من باب التذكير أعيد تعريفه، فالاقتراب إطار تحليلي يؤخذ كساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدة التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك، وكيفية التعامل معها^(١). والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية - بعد اكتشافها وتحديد ما - وذلك بقصد تفسيرها، وبلاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً. فإذا كان العامل أو المتغير هو العامل السياسي، كان المدخل أو الاقتراب هو الاقتراب السياسي. وإذا كان للمتغير قانونياً كان الاقتراب قانونياً^(٢). وتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية، والمعرفية، والفلسفية لكل واحد منهم. وبسبب تعدد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن تغليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على حقائقها والوصول إلى أعماقها. إن السعي إلى إدراك الظاهرة وفهمها، يتطلب منا تلمس جميع المسالك الموصلة إليها، بغض النظر عن فلسفتنا بعلمية الظاهرة السياسية. فوصف الظاهرة بأنها ظاهرة قانونية لا يمنعنا من الوصول إليها عن طريق المسلك النفسي أو السلوكي^(٣).

كما أن هناك اقترابات عامة مثل، الاقتراب السلوكي، والوظيفي، واقترابات خاصة مثل، الاقتراب القانوني، أو اقتراب المكانة أو السمعة أو اقتراب صناعة القرار وذلك مقارنة لها مع اقتراب القوة السياسية الذي يعد اقتراباً أشمل لتلك الاقترابات التي تعبر عن جوانب منه. وسأنتج في معالجة هذه الاقترابات رؤية نقدية تفكيكية لها، حيث يتم إرجاع كل اقتراب إلى سياقها الفلسفي والمعرفي والتاريخي، والنقائي، والاجتماعي، والجغرافي، وقدره استيعابه وانفتاحه أو انغلاقه عن حقائق الغير.

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٦٤.
(٢) صاف وطي، مرجع سابق، ص ٥٣.
(٣) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ٦٣.

بالنسبة إلى الاقتراب الوظيفي، أو النظامي، أو الاقتراب الطبقي.

وعبراً فإن فاعلية التحليل تزداد كلما اقترن استخدام المدخل القانوني بمدخل أخرى في دراسته الظواهر السياسية، أي أن يتناول التحليل الجوانب الثانوية للظاهرة والجوانب الاجتماعية ويعني آخر أن تشمل الدراسة الأطر، والعلاقات، والتبوي الكامنة خلف المؤسسات والتصرفات. وإذا كانت الدراسات القانونية قد شهدت تراجعاً كبيراً مع بروز المدرسة السلوكية وهيمنتها على الدراسات السياسية لعقدين من الزمن على الأقل، وخمسة في أمريكا، فإن الاقتراب القانوني ما زال له أنصاه وخمسة في فرنسا، وما يزال صامداً لدراسة الكثير من الظواهر السياسية خصوصاً حينما يقترن باقترابات أخرى.

المطلب الثاني - الاقتراب المؤسسي Institutional Approach

يمكن القول: إن الاقتراب المؤسسي قد مرّ مرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصباً على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية. ويتجاهل هذا الاقتراب عموماً - السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والاندولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين؛ كالتطبيقات الاجتماعية، والقوة السياسية، وظلت هذه المرحلة حتى بروز الحركة السلوكية وتسيدها. والمرحلة الثانية والتي انبثقت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، ولبن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينيات على يد العالم السياسي الأمريكي وصمويل هنتنجتون، وذلك في كتابه الشهير والنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة^(١). إلا أن عودة المؤسسة الحديثة برزت بشكل جلي في الثمانينات^(٢).

ويعتمد اقتراب المؤسسة الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث:

١- الهدف من تكوينها، هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام، أو من أجل تحقيق

(١) Contori and Ziegler, op. cit., pp. 199-201.
(٢) Lane and Svante, op. cit., p. 169.

يستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية، وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، ووصفه طبق التصويت وتحديد الشروط التي ينبغي توفرها في المرشح، والإجراءات الواجب اتباعها قانونياً في العملية الانتخابية وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة والنظام السياسي أو العكس. كما يفيد الاقتراب القانوني في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية.

ويمكن عبر الاقتراب القانوني إجراء مقارنات لاداء المؤسسات، وذلك بالنظر إلى الالتزام بالقواعد القانونية في البلدان المختلفة، وبعيدة أخرى ما هو أثر عدم التزام المؤسسة بالقواعد القانونية في أدائها، أو على استقرار المجتمع؟ كذلك يمكن عقد مقارنة بين الديمقراطية وعلاقتها باحترام القانون أو بوجود منظومة قانونية مستقلة.

وينضاف إلى ما سبق أنه من المصغرية يمكن فهم نظام الحكم في أية دولة بعيداً عن قانونها الدستوري والإداري^(١).

وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن يقدمها الاقتراب القانوني إلى الباحث، إلا أنه يظل قاصراً عن الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، فضلاً عن أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثيراً. كما أن المدخل القانوني يقتضي من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، وأن الاهتمام بالأطر الرسمية قد يشوه الحقيقة، فقد ينص الدستور على أن أهم الصلاحيات تعود إلى البرلمان إلا أن الواقع يثبت أن الصلاحيات الرئيسية للرئيس. كما أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية، كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة. كذلك يمكن القول: إن القانون هو انكاس لرغبات المتصرفين في الصراع السياسي، وهو أداة لفرض إرادتهم وتثبيتها^(٢). والاقتراب القانوني يتجاهل دور الأفراد في التلاعب بالقاعدة القانونية. كما أنه يقتصر إلى إطار تحليلي كما هو الشأن

(١) كمال النورتي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥)، ص ٢٢.
(٢) محمد ربيع، مرجع سابق، ص ١٨٣-١٨٤.

لسبب الظهور أو الاختفاء. وكان المتسمعون لهذا الاقتراب يتناولون النظام السياسي في دراستهم له من منطلق القانون الدستوري، فعلى سبيل المثال، يرى عبد الحميد متولي: «أن النظام السياسي لبلد من البلاد يقصد به نظام الحكم فيها، وهو الذي يتناول شرحه علم القانون الدستوري»^(١).

وهكذا وجدنا كتابات هؤلاء تهتم بوصف الدولة وأركانها وظائفها القانونية التقليدية (التشريعية، التنفيذية، القضائية) أو تصف شكل الدولة (موحدة أو اتحادية) كما تصف شكل الحكومة أو الحكومات (ملكية أو جمهوري) وأنواع الحكومات (برلمانية، رئاسية، أو حكومية جمعية). كما تهتم برسائل إسناد السلطة هل يتم عن طريق الانتخاب أو التعيين أو الوراثة؟^(٢) فالظاهرة السياسية في رؤية هذا الاقتراب يحكمها إطاران، إطار شرعية المؤسسة أي خضوعها للقواعد الدستورية المنظمة للمؤسسات، وإطار شكل المؤسسة أي النمط النهائي التراتبي للمؤسسة وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى. إلا أن المؤسسة الحديثة لم تعد تكتفي بالأطر الشكلية، ولكنها عملت على إغنائها بمداخلها لتفاعل المؤسسة مع بيئتها، واهتمت بالتأثيرات النشأة بين المؤسسة والبيئة التي توجد فيها. وهكذا أدخلت السياقات الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية، والتاريخية التي تتبادل التأثير مع المؤسسة التي تعيش ضمنها.

فالمؤسسة يمكن أن تكون متغيراً مستقلاً يستطيع أن يشكل البيئة ويؤثر فيها. ولكل على الأقل - بمقدار ما تشكل المؤسسة بأثر البيئة. والمؤسسة لها دور أساسي في عملية إدارة التحديث يمكن أن تؤديه أو تعجز عن أدائه^(٣). فالاقتراب المؤسسي الحديث وهو بولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، يربط كل ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة (فالمؤسسات السياسية أصبحت تخفي بأهمية

(١) علي الدين علاء، محاضرات النظم السياسية المقارنة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥/ ١٩٧٦)، ص ٦.

(٢) المكان نفسه.

(3) Contori and Ziegler, op. cit., p. 201.

محاسب خاصة، وهل قصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء أو مجرد إضفاء شريحة زائفة؟.

٢- مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها الأثر الحاسم والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة، وأدائها (هل التغير الذي طرأ المؤسسة كان بفعل نفسجها وتطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية)؟.

٣- تجنيد الأعضاء في المؤسسة، والملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.

٤- الرسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل المحافظة على بقائها.

٥- هيكل المؤسسة وأبنيتها أي ما يتكون هيكل المؤسسة؟.

٦- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.

٧- اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين.

٨- النقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.

٩- التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها^(١).

فالاقتراب المؤسسي التقليدي بولي أهمية بالغة للأبنية والهياكل، والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، وكان علماء السياسة التقليديون الذين يستخدمون هذا الاقتراب يركزون على الدولة ومؤسساتها الرسمية كالحكومة، والبرلمان، والسلطة القضائية، والبيروقراطية. ويعتقدون الوصف الدقيق والتفصيلي لمكونات النظام السياسي (الحكومي)، فالنظام السياسي كان يطلق على الحكومة ويتجاهل العناصر الأخرى للنظام السياسي (التفاعلات السياسية، الرسمية وغير الرسمية، حيث تنقسم إلى جانب الحكومة الأحزاب، والجماعات، والنقوى الفاعلة في المجتمع، حتى ولو لم يُنص عليها الدستور).

كما يهتم هذا الاقتراب بالتطور التاريخي لبعض المؤسسات وهذا برؤية شكلية تركز على العدد، أو على بروز هيكل، أو اختفاء آخر، ولكن دون أن تولي أهمية تفسيرية

(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ١٢-١٥، ونصر عارف، مرجع سابق، ص ١٦٤-١٦٥.

٢- العمر الجبلي: ويعمل بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التعبير الجبري، أي هل انتقلت القيادة سلمياً من جيل إلى جيل؟ فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقاً لقواعد معروفة وبشكل هادئ وسلمي هي أكثر على التكيف من المؤسسة التي لم فيها عملية الانتقال للقيادة بصورة عنيفة ودوية، أو يحدث التغير القيادي في إطار الجبل نفسه.

٣- التغير الوظيفي: هل غيرت المؤسسة في مهامها الرئيسية؟ فالمؤسسة التي تغير من وظائفها أكثر قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.

ثانياً - التعقيد: بمعنى أن تضم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف، فإداء المؤسسة لمجموعة من الوظائف يكفل لها الاستمرار، ويقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:

١- درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها.

٢- درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

ثالثاً - الاستقلالية: وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل. وتقاس بـ:

١- الميزانية: هل للمؤسسة ميزانية مستقلة؟ وهل لها حرية التصرف فيها؟

٢- شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟

رابعاً - التعماسك: ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة.

ويقاس بالمشورات التالية :-

١- مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

٢- مدى وجود لجنة داخل المؤسسة خاصة في مناسبات التغير القيادي.

٣- مدى وجود خلافات داخل المؤسسة برجه عام، وما إذا كانت تتعلق ببيادء المؤسسة وأهدافها أو بقضايا هامشية^(١).

(١) النورفي، مرجع سابق، ص ١٧-١٩.

كمحددة للسياسة العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية على حد تعبير (ويلدانسكي ١٩٨٦)^(١). لقد ازداد الاهتمام باستخدام الاقتراب المؤسسي في دراسة السياسة العامة، بمعنى ما هي الآثار التي تتركها المؤسسة في مخرجات الدولة؟ حيث يفترض في المؤسسة أنها التغير المستقل، ونظماً السياسة هو التغير التابع. وأن هناك مجموعة خاصة جداً من المؤسسات لها التأثير الكبير إن لم يكن الغالب في الحياة السياسية لكل بلد من البلدان. ففي بعض منها قد تكون تلك المؤسسات مؤسسات اقتصادية، وفي أخرى قد تكون عسكرية، وفي ثالثة يمكن أن تكون مؤسسات دينية، وفي رابعة قد تكون اجتماعية، وفي خامسة يمكن أن تكون قبلية. غير أنه يمكن أن تتداخل مجموعة من أصناف هذه المؤسسات فيما بينها وإن اختلف تأثيرها، وتلمب خصائص المؤسسات وأنماطها أدواراً في قدراتها التأثيرية، فالأنظمة الحزبية (أحادية، ثنائية، تعددية) يختلف تأثيرها، وكذلك أنماط الجماعات والمؤسسات البيروقراطية والعسكرية والاقتصادية وغيرها تطبع الحياة السياسية وتؤثر فيها، وتؤثر في أداء الدولة واستقرارها، كما تؤثر في العلاقة بين المجتمع والدولة.

لقد تعددت الدراسات التي تتناول المؤسسات والأطر النظرية والتحليلية التي يستخدمها الباحثون. فقد اهتم ومنتجوتون بدراسة المؤسسات وأبعادها، وأنماطها، وآثارها ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معينة لتحديد تلك الأنماط والمستويات، حيث حدد أربعة معايير لقياس مستوى المؤسسية (البناء المؤسسي) وهذه المعايير هي:

أولاً - التكيف: ويقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية وسراعتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:

١- العمر الزمني: نكلمنا كان عمر المؤسسة طويلاً كانت على التكيف أقدر، والمكس صحيح؛ بل إن المؤسسة الأكبر رسوخاً في القدم هي أكثر تأثيراً وبشكل إيجابي في تعزيز كل من أداء الدولة واستقرارها.

(1) Lane and Svante, op. cit., p. 152.

الطبيعة الثقافية

المدرسة السلوكية

حظيت السلوكية باهتمام الدارسين في حقول الدراسات الاجتماعية، فقد كتب فيها الكثير من المؤلفات والمقالات، وانتشر استخدامهما في أنحاء الجامعات العالمية، واستخدمت كمدخل واقتربات لتناول الظواهر الاجتماعية والسياسية. لقد شكلت ثورة علمية حقيقية بعددتها للاقتربات التقليدية التاريخية والفلسفية والقانونية والمؤسسية الشكلية. وواجهت رفض الكثير من الباحثين، كما لقيت مساندة الكثيرين منهم. وقد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات بسط رؤيتها العلمية في مجال العلوم الاجتماعية. ويمكن إرجاع بروز السلوكية وتبنيها إلى مجموعة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

١- النتائج المشرقة التي حققها العلوم الطبيعية: لقد حققت العلوم الطبيعية نتائج كبيرة، وارتجع ذلك إلى المناهج العلمية الثمرة التي اتبعتها تلك العلوم. وهذا ما دفع بالكثير من علماء الانثروبولوجيا لاقتفاء آثار تلك العلوم باستخدام مناهجها، ثم تباعهم ذلك العلماء الاجتماع والنفس، الذين أرادوا دراسة السلوك الإنساني كما تدرسه علوم البيولوجية (علوم الأحياء). وحاولوا استعارة الكثير من مفاهيم تلك العلوم وانتراضاتها اعتقاداً منهم أيضاً أن المجتمع يمكن أن يدرس على أنه كائن حي يخضع للأطوار نفسها التي يخضع لها ذلك الكائن الحي، من حيث النسر والتكيف والضمور، وكان لكتابات مالفينسكي ووراد كليف براون وديوسونز أبعاد الأثر في ذلك. وقد زكى هذه الفكرة ارتباط مفهوم العلم في تلك المرحلة بالعلوم الطبيعية ومنهجيتها، لذلك وحتى تحصل العلوم الاجتماعية على صفة العلمية ينبغي لها أن تقترب من مناهج تلك العلوم ومفاهيمها وانتراضاتها^(١).

وقد أخذ علم السياسة بعد ذلك، الاقتراب السلوكي من علم الاجتماع وعلم النفس وبعضاً من اقترباته الأخرى من علم الاجتماع (الوظيفية).

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٣٢.

وعموماً لقد تعددت الدراسات التي تناولت المؤسسات عموماً أو بعضاً منها، فهناك من الباحثين من اهتم بدراسة الأحزاب، وهناك من ركز على دراسة المؤسسات العسكرية أو البيروقراطيات وغير ذلك.

كما أن فكرة المؤسسة تم نقلها إلى العلاقات الدولية، حيث اهتم العديد من الباحثين بدراسة المؤسسات الدولية وتأثيراتها المختلفة، وأدوارها في الصراع والاستقرار الدوليين.

لقد جاءت المؤسسة الحديثة كرد فعل لإخفاق الدراسات الأحادية النظر والتي تركز، إما على أبنية الدولة وبالمقابل تلك التي تركز على أثر التوازنات الاجتماعية (أثر المجتمع) وتجاهل مؤسسات الدولة، وأعلن الاقتراب المؤسسي الحديث أنه يحاول شرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع، والطرق التي تؤثر بها الاشكال المؤسسية في عملي الدولة والمجتمع. فالؤسسيون يقرضون دوراً أكثر ذاتية للمؤسسات، فالترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع، حيث إن تلك الترتيبات توجد المساحات التي تنصاع فيها قوى المجتمع، بالإضافة إلى إيجاد الشروط والوارد المتاحة. كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطاً بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع^(١).

وعموماً، فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية. إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار.

(1) Marian fendijs Elman, "the foreign policies of small states" in British Journal of political science, vol. 25 (April, 1995), pp. 181-190.

وعلى الرغم من أن المدرسة السلوكية بدأت أعمالها مع مطالع القرن العشرين، إلا أنها لا غوت عن ذلك في حفل الدراسات السياسية. فإرساء قواعد التحليل السلوكي بشكل بارز لها كان مع الحرب العالمية الثانية، حيث هيمنت السلوكية على الدراسات الاجتماعية^(١).

تعريف السلوكية:

السلوكية هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، وبصيغة أخرى الاقتراب السلوكي، هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الأميركية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير لتحقيق، واختبار الصمدق أو صحة الافتراضات، وفق مبادئ وقواعد محددة، وتقاليد وأسس البحث الأميركية الحديث. ولستهدف السلوكية جعل الدراسة السياسية أكثر علمية^(٢).

وقد حدد ديفيد إستون، مطلقاً الحركة السلوكية ومرتكزاتها فيما يلي:

١- هناك مظاهر للتشائل، وأوجه للانتظام يحملها السلوك السياسي، هذه المظاهر يمكن التعبير عنها في شكل تعميمات أو نظريات، ذات قيمة تفسيرية وثيقية.

٢- إمكانية اختبار صحة التعميمات، وصحة النظرية.

٣- استخدام الأدوات الفنية وتقنيات البحث وسائل الحصول على البيانات وتجميعها وتفسيرها (توجه هذه الأدوات للاحظة السلوك وتسجيله وتحليله).

٤- استخدام الأسلوب الكمي (لا تتطلبه الدقة في تسجيل البيانات وتقرير النتائج).

٥- الفصل والتمييز بين الافتراضات المرتبطة بالتقسيم الأخلاقي، وتلك المرتبطة بالتفسير الأميركي.

٦- إضفاء طابع نظامي على البحث، وتبني النظامية أن النظرية والبحث ينظر إليهما كجزء متساكنة لجسد مترابط، منطقياً، ومنظم ومرتب للمعرفة.

٧- الاهتمام العلمي الجرد بالبحث في مفهوم السلوك وتفسيره قبل الاتجاه إلى استخدام

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠١.

(٢) رشاد، مرجع سابق، ص ٩٨.

٢- عدم مقدرة المدرسة التقليدية واقتراباتها المختلفة (الفلسفية، والتاريخية والمثابونية)

على مجابهة التحولات المطروحة عليها وعجزها عن تفسير الأحداث الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، وبرز النازية والفاشية، والهيكل المنظمة ديمقراطية وصمود دكتاتوريات، وحدوث الكساد الاقتصادي العالمي الكبير، كل هذه الأحداث كانت بحاجة إلى تفسير. فازداد الانتقاد تلك الاقترابات التقليدية، وأصبح الباحثون والمفكرون يدعون إلى إيجاد وحدات تحليل جديدة، ومناهج واقترابات جديدة تدرس الظواهر دراسة علمية وتستخدم أدوات وتقنيات جديدة على غرار ما حدث في العلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم النفس على الخصوص الذي شهد ثورة علمية على يد جون واطسون الذي نشر مقالة تحت عنوان «علم النفس كما يراه السلوكي» عام ١٩١٣، لنبداً مرحلة جديدة في عصر الدراسات النفسية وهي إحلال النظرة السلوكية محل النظرات السابقة. وهكذا بدأت مفاهيم جديدة تدخل حفل علم النفس من مثل «الضرورة»، وال«برقية»، والتجربة المتحكم فيها، وأدوات القياس، والتركيز على سلوك الفرد وليس على قيمه. وقد انتقلت هذه الرؤية السلوكية إلى علم الاجتماع ثم لاحقاً إلى علم السياسة. وكانت بعض الدراسات الثائرة في علم السياسة قد بدأت تنمو منحنى سلوكياً بالافتراضات وحده تحليل سياسية جديدة محل الوحدات القديمة، ومن هذه الدراسات دراسة «آرثربنتلي» في كتابه «عملية الحكم» عام ١٩٠٨ والذي اعتبر فيه الجماعة كاقتراب لتحليل العملية الحكومية.

وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد اهتمام العلماء الأمريكيين بالداخل السلوكية وأدواتها في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية، وذلك ما فعلته الجمعية الأميركية للعلوم السياسية (A.P.S.A) التي انبثقت منها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (S.S.R.C) عام ١٩٢٣. وكان لهذا المجلس دور كبير في تطوير العلوم الاجتماعية. وقد برز في هذه الحقبة العالم السياسي الأمريكي ونشارلز ميريام الذي عمل بقوة على تحويل علم السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس، بدلاً من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة. ثم تبعه تلامذته رواد الثورة السلوكية من أمثال «هارولد لاسويل» و«ديفيد ترومان» و«هيرت سايون» و«الموند».

الطرح المساعد في البحث السياسي. وكانت هذه الثورة الجديدة تدعو إلى ضرورة انخراط البحث السياسي في قضايا المجتمع والمساهمة في حل مشاكله^(١).

غير أن النقد اللاذع جاء من خارج السلوكيين، والذين رأوا في علم السياسة تحت المائلة السلوكية أنه قد فقد طابع السياسة وتفردا وختم صحتها؛ لأنه ابتعد عن احتياجات الناس، وأرغل في القضايا النهمية والنظرية واهتم بالأدوات والتقنيات على حساب قضايا المجتمع واحتياجاته. كما اتهموا السلوكيين بأنهم محافظون وميالون إلى الترسخ الشديد للوضع القائم. وأن السلوكية قد اعتنت بدراسة السلوك التصوري وتجاهلت موضوعات علم السياسة الأخرى. كما زعمت السلوكية أنها تستبعد القيم من دراستها ولم يتأتى للباحث ذلك ويحرر من قيمه وتصورات المسبقة، والسلوكية ذاتها التي زعمت تحررها من القيم أرسى قيما ودأمت عنها وسخرت لها معظم كتاباتها وذلك مثلا في ما يتعلق بانتصارات للبرالية الغربية وديمقراطيتها. كما انتقدت السلوكية لتشبيهاها الظاهرة السياسية بالظاهرة الطبيعية، فالظاهرة الاجتماعية تنترك شكلا ومضمونا عن الظاهرة الطبيعية، لذلك فإن نقد الظاهرة الاجتماعية يحتاج إلى أساليب مختلفة عن الأساليب المستخدمة في دراسة الظاهرة الطبيعية.

وقد انتقد دعاة اليسار الجديد، علم السياسة السلوكي بأنه محافظ ويقبل المجتمع القائم كما هو والذي هو مجتمع مادي وأميريالي. وأن السلوكيين يتجاهلون الجوانب القيسية في كتاباتهم والمشاكل الضاغطة في حياة مجتمعهم اليومي، وقد أفسدتهم علاقاتهم مع الحكومة ومع المؤسسات المختلفة. إن الثورة (ما بعد السلوكية) هي اتجاه عريض يضم تيارات متعددة داخله ففيها؛ من يسعى إلى ترشيد السلوكية ومنها من يعمل على تقويضها^(٢). وتراجع السلوكية لا يعني بالضرورة انتباهها كاداة تحليل وبحث، ولكن نقض دورها بسبب ظهور مداخل أخرى ونماذج مختلفة تسعى لتفسير الظواهر السياسية.

(1) Ada W. Finifter (ed.), Political Science: the state of discipline, (Washington D.C.: A.P.S.A., 1983), p. 27.

(٢) رشاد، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٨٨.

المعرفة العلمية من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع.

٨- التكامل بين البحث السياسي والبحوث في مختلف فروع العلوم الاجتماعية الأخرى؛ لأنها تعالج الموقف الإنساني ككل^(١).

ويمكن القول: إن السلوكية تعتبر السلوك السياسي هو وحدة التحليل وليست المفهومات، وفي هذا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي وصلت على تأكيد بيانات هائلة بشأنه. كما عملت على تجاوز أدوات الأتريات التقليدية واستخدمت بدلها أدوات البحث الأمبريقي، كالقياس والقبالة والمؤشرات الكمية المختلفة.

هذه أدخل السلوكيون مصطلحات جديدة إلى حقل الدراسات السياسية، من مثل مفهوم النظام، والقرار، والسلوك، والمردود، والبيئة، كما عملوا على إغناء حقل الدراسات السياسية بأقترابات جديدة وأدوات بحث عديدة استعاروها من الحقل المرفقة الأخرى. ختموا وأن السلوكية تركز على التماز بين حقل العلوم الاجتماعية المختلفة.

وعصمنا لقد سميت السلوكية إلى التوصل إلى صيغة علمية للعلوم السياسية، وهذا يتم خلال منظومة متكاملة من المبادئ والفرضيات العلمية. وتطوير التعميمات الأمبريقية والنظرية المنتظمة، واستخدامها في شرح الظواهر السياسية بالتركيز على السلوك البشري، والتركيز على الأنشطة وليس على المؤسسات أو الهياكل فهذه في المصطلح هي مجموعة نشاطات وسلوكيات، فلهذه ليست المؤسسة في ذاتها، ولكن الأنشطة التي تحدث داخلها^(٢). إلا أن المدرسة للسلوكية لقيت انتقادات لاذعة في نهاية الستينات بسبب تجاهلها قضايا المجتمع، واعتبارها بالأطر النظرية البحتة، وبسبب الأحداث التي وقعت في حقبة هيمنة السلوكية وعجزها عن تفسيرها أو توقعها. وجاء النقد من السلوكيين ذواتهم، فقد دعا أحد أبرز علماء السياسة السلوكيين وهو ديفيد إستون، عام (١٩٦٩) إلى «ثورة جديدة في علم السياسة وقد سميت الثورة ما بعد - السلوكية، والتي لم تكن نظرية أو في ما يتعلق بالنظرية أو التغيير في مناهج البحث، ولكنها تغير في الترجمة بسبب عدم الرضا عن

(١) المرجع نفسه، ص ١١٠-١١٢.

(٢) نعر عارف، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

لقد نظر ديفيد إستون^(١) إلى الحياة السياسية على أنها نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها اتخذاً وعطاء من خلال فئحتي «المدخلات» Inputs و«الخرجات» Outputs، وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، وسيولوجية، واجتماعية، وسيكولوجية. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أبعاداً وتأثيرات يتطلب من أعضائه النسق الاستجابة لها. يفتش مفهوم «إستون» عن النسق من العلوم الطبيعية وعلوم الأحياء حيث يقول: إن علم السياسة في حاجة إلى نظرية عامة في العملية الحيوية كذلك التي في علم الطبيعة وعلم الأحياء^(٢).

لقد شبه «إستون» السلوك السياسي وناظره بالمعاملات الوظيفية للكائن الحي كما فعل «بروسوز» في علم الاجتماع.

فالكيانات الاجتماعية وفقاً لاقتراب تحليل النظم يمكن أن ننميتها بصغة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو التغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها. هذه الكيانات مفعولة بحدود تفصلها عن بيئاتها، وأن كل واحد منها يسمى للحفاظ على ذاته بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض لاضطراب سواء من داخل حدوده أو من خارجها مع بيئته الأوسع. وهذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في الوسط صوره كما يراه «إستون» هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية التوجيهية بصغة أساسية نحو التخصصين السلطوري للقيم في المجتمع. وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالخرجات، وتقوم عملية التغذية الراجعة بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي: بين المدخلات والخرجات^(٣). لقد بنى «إستون» إطاره على مجموعة من الفروض التي ترتبها مجموعة من المفاهيم التي أدخلها إلى حقل الدراسات السياسية والتي ترميه في دراسة النظم السياسية، ومن هذه المفاهيم:

(١) رشاد، موديع سابق، ص ٢٤٦.

(٢) جيلر سميد عوض، «اقتراب تحليل النظم في علم النفس»، في ودودة بدران (محرر)، موديع سابق، ص ٢-٣.

الاقتراب النسقي (النظمي) Systemic Approach

يتميز اقتراب تحليل النظم مع غيره من الاقترابات الأخرى تحت مظلة التوجهات السلوكية، التي سمت لقتناء مناهج العلوم الطبيعية التي حققت إنجازات مشروقة في مبادئها.

وقد استمد الاقتراب النسقي فكرته الأساسية من «النظرية العامة للنظم» التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخد من المفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد أراد أنصار النظرية العامة للنظم أن يؤسسوا منهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا.

ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية، وتطويرها إلى «برتلاف» Bertalanffy. وقد طبقت هذه النظرية في علم الأحياء والفيزياء والبيئة، وفي الدراسات البكولوجية ثم انتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية والاجتماعية. وترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده (النظام المفتوح) الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا يمكن التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلبت عليه فكرة النظام المغلق^(١).

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد إستون^(٢) وتطوير اقتراب تحليل النظم لإدخاله إلى حقل علم السياسة، ثم تبعه «خرون» من أمثال «كارل دويتش» و«ألونزو» و«بريتشر» وغيرهم كثيرون، وقد عمل «إستون» على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل، كانت بدايتها عام (١٩٥٣) حينما نشر كتابه (النظام السياسي) Political System ونبع ذلك بمقالة شهيرة عام ١٩٥٦ أسهمت في توضيح أفكاره وجاء كتابه وتحليل النظم السياسية «Analysis Of Political Life» عام ١٩٦٥ أكثر توضيحاً للنظام السياسي وطرق عمله

(١) هالة سمودي، «استخدام تحليل اقتراب النظم» في ودودة بدران (محرر)، اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٢١-٢٢.

وتشكل النسق الدولي الكلي. ويمكن التمثيل لهيئة النسق كما حددها وإستون^٤، في ما يلي (جدول ٢)

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي^(١). وحيث إن النسق السياسي هو نسق مفتوح، فمخرجات البيئة بالنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فئحة المدخلات، كما أن النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات غير فئحة المخرجات.

٣- الحدود Boudaries: سبق الذكر أن النسق السياسي لا يوجد في فراغ، ولكنه يعيش في بيئة يتفاعل معها. وحتى يتمكن وإستون^٤ من عملية التحليل، رأى أن يفصل بين النظام السياسي وبينه وذلك في إطاره التصوري الذي يحمل فيه للنظام بداية ونهاية، أي حدوداً توضح بداية النظام السياسي ونهاية الأنظمة الأخرى. هذه الحدود التصورية بين النظام السياسي وبينه تختلف من مجتمع إلى آخر وتتأثر بالتقيم والأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة، وهذا ما ذهب إليه «الورد» و«بارل» في تطويرهما لاقترب تحليل النظام^(٢).

٤- المدخلات Inputs: هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية أو الخارجية، وهي جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، إنها تلك الأحداث الخارجة عن النظام، ولكنها تعمل على تبدله وتغييره، أو التأثير فيه بأية صورة كانت.

والمدخلات يمكن اعتبارها كمؤثرات لاختصار التأثيرات المهمة في تشكيل الضغوط التي تغير الحدود الموجودة بين الانساق المناظرة والنسق السياسي. ويقسم وإستون^٤ المدخلات إلى : مطالب Demands، وتأييد Support وقد أعانف «وليم ميتشل عام ١٩٦٢» عنصرًا ثالثًا سماه الوارد، وذلك في إطار تطويره لنموذج «إستون^٤» - فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية

(١) David Easton, Analyse du systeme politique, Traduction de pierre Rocheron, (Paris: Armand colin, 1974) PP.22-24.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ٥.
(٣) المرجع نفسه، ص ٧.

١- مفهوم والنظام System، والذي عده وإستون^٤ بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظامي، والنظام عنده هو : مجموعة من العناصر المتفاعلة والترابطة وظيفيًا مع بعضها البعض بشكل منظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر^(١). وأي نظام يمكن أن يشكل في ذاته نظامًا كليًا شاملًا (فالنظام السياسي) يشكل نظامًا كليًا بالنسبة إلى النظام الخارجي الذي يمثل نظامًا فرعيًا من النظام السياسي الكلي، والنظام السياسي يتحول إلى نظام فرعي بالنسبة إلى النظام الدولي.

والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله - (تحليليًا) - عن النظام الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها. كذلك فإن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي، لقد اهتم «إستون^٤» بالكييفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير. والنظام السياسي عند «إستون^٤» هو بيان نظري واسع وكامل ومرن، ويتكون من مجموعة من التغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها - هذا النظام يعيش في بيئة يتبادل التأثير معها.

٢- البيئة Environment: يعيش النظام السياسي في بيئة، وتبني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كلا من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر. هذه البيئة يقسمها إلى بيئة داخلية وخارجية بالنسبة إلى المجتمع. والقسم الداخلي للبيئة يتضمن الانساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي. وتشمل النظم الداخلية (الانساق الداخلية): مجموعة السلوكيات، والاتجاهات والأفكار التي يمكن أن يطلق عليها (الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي، أو الشخصية)، حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره، والنسق السياسي في حالة تفاعل معها، كما أن هذه الانساق الأخرى تمثل مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة والتي تعمل على قربة الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها. وأما القسم الثاني من البعة المسمى البيئة الخارجية للمجتمع، ويتضمن كل الانساق الراقمة خارج المجتمع المدني، وتشمل في الانساق الدولية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية)

(١) عوض، مرجع سابق، ص ٤.

أعضائه، وهذا الجانب من النظام يطلق عليه «إسترون» الجماعة السياسية، أو المجتمع السياسي»^(١).

وبصفة أخرى فإن التأييد قد يكون موجهاً للمجتمع السياسي الذي يتكون من مجموع الأفراد في أوارهم السياسية المختلفة، أولئك الذين يجمعهم المشاركة في العملية السياسية والإيمان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وسلمية، هذا التأييد أو المساندة لا يتوجه إلى الحكومة أو النظام القائم، ولكنه يتوجه إلى مساندة المجتمع وأهدافه العامة، مثل حالة الحرب الأهلية التي تهدد أسس المجتمع، ومن ثم فالمساندة تتجه للجماعة السياسية عامة وليست لأي طرف من الأطراف. وهناك تأييد ثانٍ يتجه إلى النظام ويساند القواعد العامة للعبة السياسية. وتأيد ثالث يساند الحكومة، غير أنه يوجد تأثير متبادل بين أصناف التأييد الثلاثة المذكورة، فارتفاع مستوى أحدها أو انخفاضه يؤثر في مستويات الآخرين، كذلك فإن بقاء النظام واستمراره يتوقف على استمرار تدفق هذا التأييد نحوه. لذلك يتوجب على النظام إيجاد الدعم والمساندة والتأييد الضرورية لبقائه»^(٢).

والمساندة إذا انخفضت عن حد معين، فإنها تؤثر سلباً في النظام السياسي، ومن ثم على النظام أن يعمل جاهداً لإيجاد المساندة الضرورية لسيده وحركته خلال نشاطات متعددة فعلية ورمزية وغير أبنية وهياكل جديدة تسهم في دعمه وبقائه واستمراره.

ويأخذ التأييد شكلين حسب تصنيف «إسترون»: التأييد المبرمج، ويشمل في تأييد أي فرد لمجموعة من الأهداف، والأفكار، والمؤسسات، والأفعال، والأشخاص، كان يؤيد فرد فرداً آخر في الانتخابات بالتصويت لصالحه أو القيام بحملة انتخابية له، هذا التأييد يمكن أن يكون بالاتصال والأفعال أو بهما معاً. وهناك صنف آخر سماه «إسترون» التأييد الضمني، حيث إن سلوك التأييد يمكن أن يتضمن غير الأفعال والأقوال الظاهرة، فقد يكون الفرد في وضعية مساعدة لآخرين من الناس أو لهدف سياسي، ويطلق «إسترون» على هذه الحالة (هي

(1) Ibid, PP. 148 - 149.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٢١٤-٢١٥.
- زاعي المبرمج، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٢ -

بغية قيام السلطات باتخاذ قرارات أو أفعال. وثاني المطالب من البيئة الداخلية والمحارجية كما يمكن أن تأتي من داخل النظام السياسي ذاته Writings.

وتتحول المطالبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة إمكانياته، أو بسبب كثرتها وكثافتها، وعدم مقدرة النظام على معالجتها والإجابة عنها دفعة واحدة، تحت ضغط عنصر الوقت، وقلة القنرات القائمة بمعالجة تلك المطالبات وتحولها إلى قرارات. وإذا تضخمت تلك المطالبات الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضاً للاهتيار»^(١).

والضغط قد يكون في حجم المطالب كما يمكن أن يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على إنتاج الفرجات.

ويمكن القول: إن الرغبات (الرأي العام، التوقع، المصالح، الابدولوجيا، البواصت، والتفضيلات) والتي تتحول إلى طلبات يلعب النسق»^(٢) السياسي دوراً في التعبير عنها ليحولها إلى قرارات إلزامية. وهذه المطالب تخضع بدورها لعملية التصفية، من القنرات الخاصة بذلك في النسق السياسي»^(٣).

ثانياً: التأييد: إن النسق السياسي هو مجموعة تفاعلات خلالها تتحول المطالبات إلى مخرجات، وبصفة أخرى هو وسيلة تجند خلالها وتوجه موارد المجتمع وطاقاته نحو السمي إلى تحقيق أهداف معينة. ويستخلص من هذا، أهمية تجسيع دعم أعضائه من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل والنشاط والحركة. وبدون التأييد لا يمكن أن تتحول المطالبات إلى مخرجات، وبدون تأييد يستحيل ضمان أي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذا الجانب من النظام السياسي يطلق عليه «إسترون» النظام (المؤسسات الحاكمة Regime).

كما أن التأييد يكتسي أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين

(1) Ibid, PP. 47-57.

(3) Easton, Op.cit., P. 83.

(٢) لقد استخدمت النظام بمعنى النسق والمكس صحيح.

وتقوم المخرجات بتعديل الشروط البيئية غير الملائمة، كما يمكن أن تقوم السلطات بمعدل بعض عناصر النظام السياسي أو بتعديل الطلبات أو بزيادة المساندة، كما يمكن أن تلعب السلطات النظر عن الاستجابة للمطالب وتقوم بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالعودة إلى الأمانة الحساس والتخفيف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي^(١) وفي أسوأ الحالات، وقد تلجأ السلطات إلى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لفهمان استمرار النظام وبقائه في السلطة دون الاستجابة للمطالب المجتمعية.

وتظل مقدرة النظام على الاستجابة للمطالب هي الفهمان لاستمراره. غير أن قلة الإمكانيات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات، بنسب معينة، ستجعل رصيد التأييد لصالح النظام يتناقص، ويتضاف إلى ذلك أن حجم المطالب، وكميتها، ونوعها، وشدها قد تروهن النظام السياسي غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن استجابات الأنظمة تختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وتركيبته، وثقافته^(٢).

وتتضمن المخرجات إلى جانب القرارات المبرمة، القرارات غير المبرمة، وكذلك التصريحات والأفعال الاقتصادية، والاجتماعية (الإنجازات) والقرارات والبراسيم، والتظيمات، وقرارات العدالة والأحكام القضائية، والأفعال المبرمة مقبولة بالسياسات والتبريرات، والوعود والمواثيق، والتفصيلات^(٣).

٧- التغذية الاسترجاعية Feedback ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيعة على مخرجات النظام السياسي، وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيعة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات. وتقل رجعية الفعل (التغذية الاسترجاعية) ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم. فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقبلها أو زيادتها، كما تمثل المخرجات سبيلاً لكل مصير النظام، فبدون كمية معلومات لا يستطيع أي

(١) قول: إن الهيئات التي تغذي شعوبها بالشعارات ستحمصد الأزمات. سواء كانت تلك الهيئات حكومات، أو أحزاباً، أو منظمات أخرى، كبيرة كانت أو صغيرة.

(٢) زاهي المصري، مرجع سابق، ص ١٥٢-١٥٣.

(3) Easton Op.cit., PP. 321 - 332.

شكل من السلوك الذهني، وهي توجه يتخذ شكل مجموعة من الاتجاهات، أو الاستعدادات للعمل لصالح طرف أو قضية معينة^(١).

وتختلف المساندة من حيث مصدرها، فالجهة الفاعلة والمؤثرة والتي تملك الإمكانيات والتنظيم الجيد، تستطيع أن تقدم تأييداً أكثر فاعلية، وهذا التأييد يأخذ أشكالاً عديدة ويأتي من جهات متعددة (من البيعة الخاصة بالنظام ومن البيعة الداخلية والخارجية).

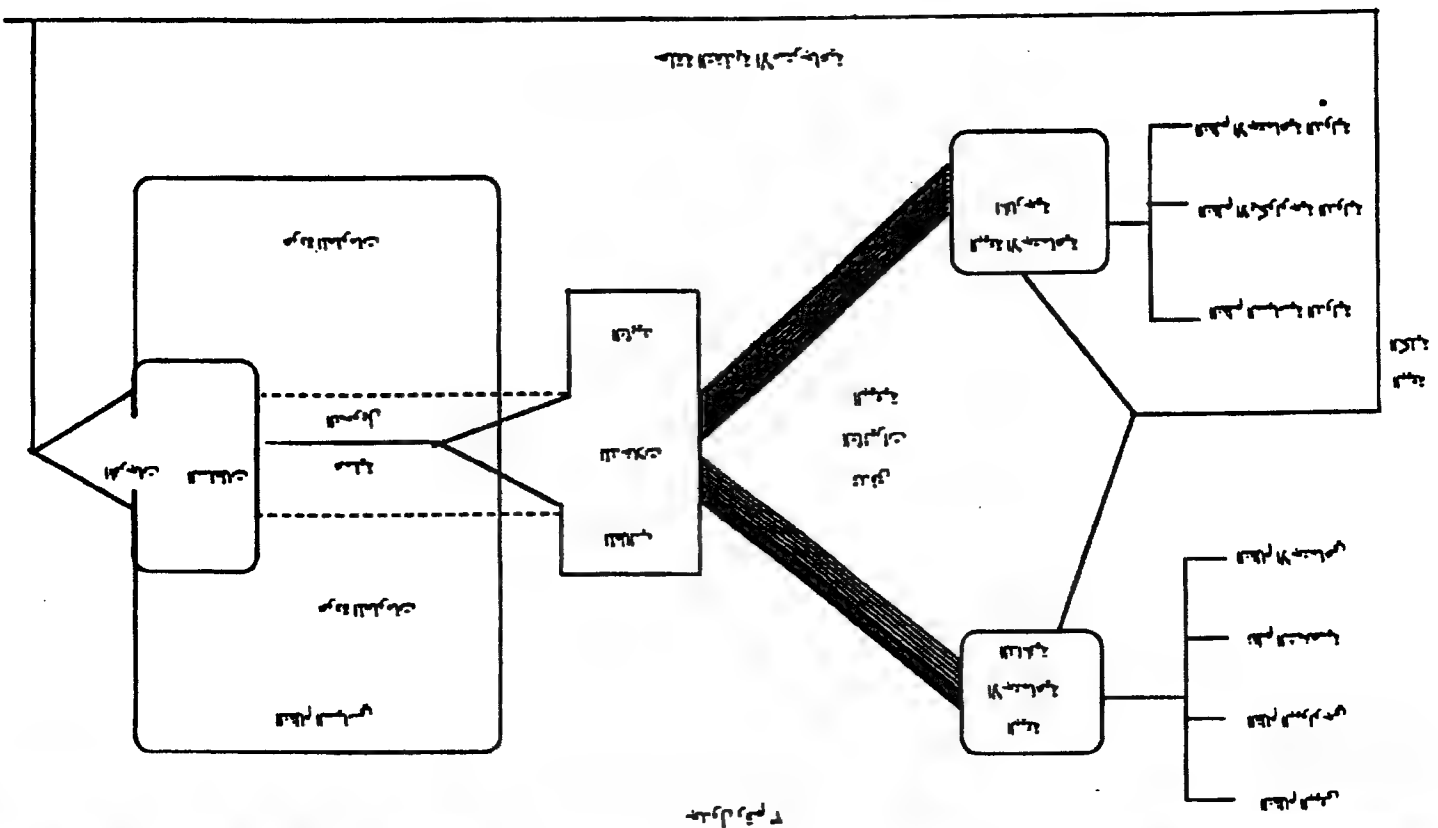
٥- التحويل Conversion: هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتصلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي^(٢). فعملية التحويل تتم داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزة المتصلة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب، والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية.

لقد أهمل (إستون) ما يجري داخل النظام السياسي وركز على المدخلات والمخرجات فحسب، وأحل ما يجري داخل النسق مكانة ثانوية.

٦- المخرجات Outputs: وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات المبرمة والسياسات والدعاية التي يخرجهها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجاباته للمطالب الفعلية أو التوقعة التي ترد إلى النظام من البيعة. فهي وسيلة تفاعل بين النسق وبيئته، وهي التعبير عن النشاط الداخلي للنسق. وتقل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المقعدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال. وتقل المخرجات طرفي النسق والبيعة. وهي التي تبين طريقة تصرف النظام السياسي إزاء البيعة. ولا تتوقف المخرجات عند نقطة معينة، بل هي سلسلة متواصلة الحركة، فهي حلقة وصل بين النسق والبيعة، فالمخرجات تثير البيعة، فترد البيعة مطالب ومساندة تعود إلى النسق عبر التغذية الاسترجاعية من خلال فتحة المدخلات، وتظل المدخلات تؤثر في المخرجات والمكس، وجميعهم يؤثر في بقية النسق السياسي وبيئته.

(2) Easton, op.cit., P. 150.

(٢) عرض، مرجع سابق، ص ٨.



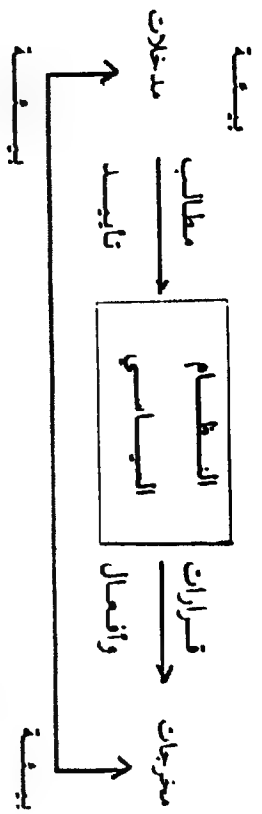
نظام أن يستمر في عالم مستقر، بله متغير. وتُحل عملية التنفيذية الاستراتيجية أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تميزها من الضغط الملائم لقلة الموارد، كما تنفيذ المسئولين في تصحيح سلوكهم. ولذا اقتصَر النظام إلى المعلومات وردود الأفعال، فسيجد نفسه معرضاً للمخاطر (الغموض)، وانعدام التوقع، وانعدام الثقة به).

فالتنفيذية الاستراتيجية هي طريقة مفيدة بها يقوم النظام السياسي بتقويم ذاته، ولإصلاح الاختلالاته. وهي معيار لتقويم فاعلية نظام سياسي أو عدم فاعليته. وبالتنفيذية الاستراتيجية يستطيع النظام السياسي أن يعرف ماذا حقق وماذا لم يحقق من أهدافه، أو هل اقترب من أهدافه؟ يقول «إيستون»: «إن التنفيذية الاستراتيجية تسمح لأعضاء النظام بإدراك فوائدهم وعمرتها، ومعرفة الرضعية التي يوجِدون فيها، كما تزود النظام وتعينه على اكتشاف وسائل جديدة واستغلالها لمعالجة المشكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي تفصيلاً سياسياً.

ويمثل النظام السياسي على تخزين خبرته التراكمية في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الازاح المتجدد في الحاضر والمستقبل. وتفيد التغذية الاسترجاعية من خلال المعلومات التي تقدمها إلى النظام السياسي في معرفة حالة النظام، ونتائج أعماله وحالة البيئة أيضاً^(١).

ثم إن معرفة النظام ودود أفعال البيعة عن تصرفاته، تمكنه من تقوم سياساته، فإن كانت إيجابية وأصل سيره باتباع السياسة ذاتها وتقريرها، وإن كانت سلبية توجب عليه أن يعدلها أو يتخلى عنها. إلا أن المعلومات التي تصل إلى النظام السياسي عبر قنواته المختصة بذلك لا تعني بالضرورة أن تكون الاستجابة في مستوى تلك المعلومات، فقد تتميز المعلومات بالسلبية إزاء ردود الأفعال المختلفة، وقد تغتفر إلى المراس السياسي والحكمة اللازمة، أو قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية تلك المطالب، مما يترتب عليه انخفاض المساندة والتأييد للنظام السياسي. وفيما يلي تصمم «إسترن» لعمل النظام السياسي^(١).

(1) *Ibid.*, PP. 343-349.
(2) *Ibid.*, P.31.



تُخرج مبسط للنظام السياسي كما يراه إاستون^(١١). (جدول رقم ٤)

استخدام الاقتراب النظمي:

يستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم السياسية، واللؤسمات السياسية المختلفة، والبرلمانات، والأحزاب، والجماعات، وفي صناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية، والنظمات الدولية، والنظم الإقليمية.

لقد الاقتراب النظمي: على الرغم من إسهاماته المختلفة في تطوير الدراسات السياسية إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

١- المحافظة والتحيز للوضع القائم، وإعطاء قيمة كبيرة جداً للاستقرار. فالاستقرار يمثل قيمة عليا تحكم في سلوك النظام وهي غايته المنشودة، لذلك فإن جل الدراسات التي استخدمت اقتراب النظم انتهت إلى نتائج محافظة أو مزيدة للوضع.

٢- لا يولي التغيير الثوري بما يعنيه من تحول جذري شامل للنظام السياسي أي اهتمام لوجهاته، فاهتمامه ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطوره، فهو يكشف عن عناصر الاستقرار والاستمرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة^(١٢).

٣- النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما يحيل إلى التجريد والمعمية.

٤- يتجاهل التاريخ، علماً بأن الظاهرة السياسية ليست مقطوعة الصلة بالماضي.

(1) Ibid, P. 33.

(١٢) عرض، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.

الفروض التي بنى إاستون، إطاره التحليلي عليها.

بنى إاستون، إطاره التحليلي على مجموعة من الفروض يمكن إيجازها فيما يلي:

١- النظام السياسي نظام مفتوح يتأثر بالأنظمة الأخرى، ويملك مقدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.

٢- يسمى النظام إلى تحقيق التوازن والاستقرار وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها وتبينه على مواجهة متطلبات البيئة، فهو يملك قدرة ضيقية خلاقة وبناء.

٣- للنظام مجموعة من الوظائف لابد له منها لاستمراره.

٤- يشبه إاستون، النظام السياسي بالكاكن الحلي الذي يتطلب وضماً بيناً للحياة فيه.

٥- تملك النظم السياسية برامج وآليات لمواجهة بعاتها، وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية، وتستطيع حتى تغيير أهدافها الرئيسية.

٦- النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ومطبخها^(١١).

عمل النظام السياسي في شكله المبسط:

ثاني الطلبات والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية، والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فنقوم أجهزة الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصنيفها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات والأقوال والأفعال المختلفة. هذه المخرجات النجحة إلى البيئة الداخلية أو الخارجية أو إيهما معاً، تعمل البيئة تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات أو التأييد، تنجها مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة ويمكن التمثيل لذلك بهذا النموذج التصميمي المبسط وإاستون:

(1) Ibid, PP. 19 - 21.

اقتراب الاتصال Communication Approach

يغطي الاتصال في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة لا يمكن إغفالها، فالإتصال يسري في المجتمعات سريان الدم في الشرايين، وإذا كان من المتعذر تصور جسم حي بدون صيغ دم، فكذلك يتعذر تصور مجتمع بدون تدفق الإتصال (والمعلومات) والاتصال لا يقتصر على الكلمة، ولكنه يمتد ليشمل صوراً متعددة، فالصورة اتصال، والصورة اتصال، والقصة اتصال، واللباس اتصال، واليكاء اتصال، وغير هذا من المعاني والرموز التي تحدث أثيراً لدى الغير، وتثير لديه إحساساً معيناً.

إننا لا نستطيع التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه إلا من خلال العملية الاتصالية. فنحن نتلقى رسائل من البيئة ملية بمضامين نسعى لفكها والرد عليها، كما أننا نرجه رسائل إليها، وهكذا يحدث التفاعل في المجتمع، وبين المجتمع والنظم الحاكمة، وفيما بين المنظمات المختلفة، بل هناك عملية صمودية إلى جانب تلك العملية الأفقية، فالإتصال بين الأحياء والاموات عبر الآثار والسجلات التي تركوها لنا.

وإذا كانت الاتصالات مهمة دائماً، فإن التوسع الحديث في وسائل الإعلام، واستخدام التكنولوجيا المتطورة والمالية، قد عظمت ممارتنا بدالات الاتصال، وقادت إلى المعايه بالبحوث الاتصالية، والقدرة على تحليل تبادل المعلومات، والعمليات التي تحدث بواسطتها.

ويعتبر الاتصالات بمثابة شريان الحياة للنظام السياسي، إذ بدونها لا يستطيع الاستقرار والحفاظ على وحدته ونكامله، وبدون تخزين ونقل السجلات التي حوت أعمال الماضي، فإن النظام يعجز عن الاستمرار^(١). كذلك لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، إذ لا يمكن تصور عملية التحكم - التي تعني في جوهرها عملية أمر وطاعة في تعصيب كبير منها - دون أن تكون العملية الاتصالية حاضرة فيها. كذلك تعتمد عملية القرار - الرشيد

طعموساً - على الاتصال وتبادل المعلومات بين صناعات القرار والمجتمع المعنى بالقرار المراه الإيهاده. ولقد عبر وباي عن ذلك بقوله: "إن لغة علاقة جوهريه بين العملية الاتصالية والعملية السياسية، فإذا كان عالم السياسة يقوم على القوة، فإن رغبات من يملكون القوة يد أن تنتقل إلى من يتوقفون أنهم سيستجيبون لها. وإذا كان عالم السياسة يبنى على شرعية السلطة، فإن الأمر يستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القسم والمعايير الإجرائية لحل هذه النظم. وإذا كان عالم السياسة يقوم على المشاركة، فإن ذلك يعني إيجاد للقرارات التي تنقل مصالح المواطنين ومطالبهم إلى صانع القرار. ولو أن عالم السياسة يقوم على الاختيار بين البدائل، فإن ذلك يلزمه أن يحيط المهتمين بالقرارات والسياسات ببدائل الاختيارات^(١).

والعملية الاتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات، أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر. أو هي مجموعة إشارات أو رموز تبعث من طرف إلى آخر ولو تعددت وتوحدت ورسائل نقل المعلومات أو الرموز أو الإشارات، فالعمليات المعصية أو الهرمونية تقفل عملية اتصالية، والإشارات الإلكترونية كذلك تؤدي وظيفة اتصالية، كما أن الكلمة المنطوقة أو المكتوبة تقفل عملية اتصالية. وبعد العالم الرياضي ونوربرت واينر، Norbert Wiener من الرواد الأوائل في نظرية الاتصال. لقد استخدم واينر وهو بصدد تطوير نظريته عن الرسائل السيبرنتيكا Cybernetics والتي تعود إلى اليونانية ومن مشتقاتها معنى الإدارة والحكم.

والسيبرنتيكا التي طورها واينر وآخرون تعني جسم نظرية وتقنية لدراسة الاحتمالات المختلفة وفي العوالم المتماثلة مثل بعض الآلات، والحيوانات، والكيانات الإنسانية الفردية، والمجتمعات، والدول، والأوضاع التي تؤدي الرسالة فيها وظيفة ضبط هذه الموارم. وأن عملية استقبال المعلومات واستخدامها تعني ضبطنا للحوادث المحتملة من البيئة الأخرى، والتي نعيش فيها فعلاً (أي بيقينا كذلك). وعلى المستوى الميكانيكي يمكن تشبيه عملية السيبرنتيكا بالترموستات الموجودة في ثلاجة والتي تسجل المعلومات المحيطة بها بشأن البرودة

(١) بسوتري إهرهم حمادة، دور وسائل الاتصال في صناعة القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٠ - ٥١.

معروفة ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين للرسالة بواسطة إرسالهم هم بدورهم رسائل ومعلومات جديدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله.

فإذا نظرنا إلى الانتخابات كنظام اتصالي، يمكننا أن نقول: إن المصدر (المرسل) هو المرشح للمعصب السياسي، والرسالة هي ما يطرحه على الناخبين من وعود وبرامج واقتراحات، والقناة قد تكون الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف أو الاتصال المواجهي، والمستقبل هو جمهور الناخبين، والتنغذية المكمية هي قبول أو رفض مقترحات المرشح^(١).

وتلعب الاتصالات دوراً مهماً في العمليات السياسية، إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يعلب فيه الاتصال دوراً مهماً، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهجوم الناس ومطالبهم، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة. كما أن عملية تجنيد المجتمع وتعبئته تتم عبر العملية الاتصالية، وكذلك التنشئة السياسية وكل ما يتعلق بالثقافة السياسية وتناقلها عبر الأجيال.

ويلعب الاتصال دوراً مهماً في السياسة الدولية سواء تعلق الأمر بحالة الحرب أو السلم، ذلك أن العملية الاتصالية يمكن أن تسهم بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها، كما تحمل العملية الاتصالية قلب أسلوب الردع. ويمكن أن تقع الحرب بسبب قيام طرف بإرسال إشارة أو رمز اتصالي فسرره غيره على أنه مقدمة لإعلان حرب فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زناد الحرب. وقد عبر ورايتر عن العلاقة بين السبرنتيك والدراسة المنظمة للاتصال والتحكم في النظم بكل أنواعها (بالسياسة والاتصال عندما قال: إننا إذا أدرنا السياسة كنظام، فإن الاتصال هو المعصب الذي يتحكم في هذا النظام. كما أن قدرة النظام على ممارسة السيطرة والتحكم ترتبط بقدرته على التعامل مع المعلومات، وأن الاتصال والتحكم معيان مترادفان، فهي كل وقت تقوم فيه بالاتصال فنحن نقوم كذلك بالتحكم^(٢).

(١) النوفي، نظريات النظم، مرجع سابق، ص ١٤٨.
(٢) سيجري، حسادة، مرجع سابق، ص ٩٩.

والحرارة، ومن ثم تضيق درجة حرارة التلاجة بواسطة عملية التوجيه الذاتي).

لقد حاول ورايتر تطبيق ذلك على الجمعيات، والمنظمات، والمجتمعات. والدور ذاتها سببية ومتسامكة بواسطة الاتصالات، أي بواسطة الإدراكات، والقرارات والتوقعات والمعاملات. وأن السياسة لا يمكن أن توجد بدون اتصالات. والدولة ذاتها يمكن النظر إليها كقرار ونظام ضبط، والذي يعتمد على تفاعل الرسائل في كل شعور الدولة الداخلية وعلاقتها الخارجية. وكل واحدة من عمليتي الضبط والاتصال يمكن أن تؤدي الوظيفة التي تؤديها الأخرى، حيث إن كلا منهما يستهدفان التأثير والتحكم في سلوك طرف آخر^(١). وتوجيه رسالة من طرف إلى آخر تعني الاتصال به من أجل ضبط سلوكه، أي إعلامه بالفرض المرجو منه. ونظرية الاتصال في أساسها حينما استخدمت السبرنتيك كانت تستهدف ضبط البيئة التي يوجد فيها الكائن والتحكم فيها للأمامة احتياجه.

ونظام العملية الاتصالية على المكونات التالية:

١- المرسل أو مصدر الرسالة: والذي تنطلق منه المعلومات سواء كان فرداً أو مجموعة أو مؤسسة.

٢- الرسالة: التي تنقسم معلومات أو مجموعة معلومات حملتها القناة التي من خلالها قام المرسل ببعثها عبرها، والرسالة يمكن أن تصف حدثاً أو ظاهرة، أو مطلباً أو مشكلة، أو تأييداً أو احتياجاً.

٣- القناة: وهي الأداة أو الوسيلة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها. والقناة قد تكون لغة منطوقة أو مكتوبة أو عبر الصور أو وسائل الإعلام الحديثة المختلفة، وتختلف هذه الرسائل في نخط نقلها للرسائل، وفي تأثيرها.

٤- المستقبل: وهو الجهة التي تنلقى الرسالة من أجل الاستجابة لمضمونها.

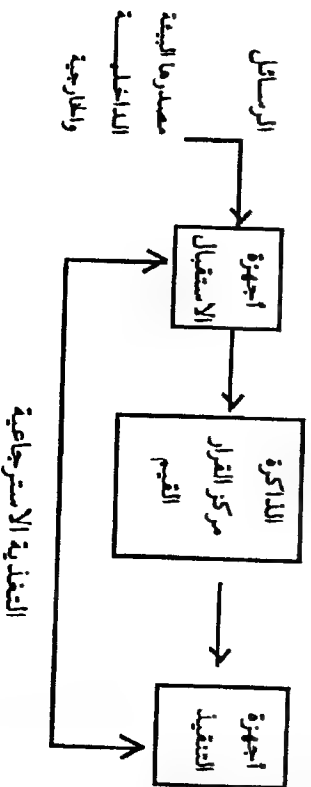
٥- التغذية الاسترجاعية: وتعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل واستجابته لها، ويتم

(1) Robert C. North "The Analytical Prospects of Communications Theory", In James Charlesworth, Contemporary Political Analysis, (New York: The free press, 1967), PP. 300 - 301.

السياسيين، وعلى أنواع المعلومات أو الرسائل. وكذلك يركز على القواعد والإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي، كما يهتم بحدّة العناصر المرتبطة برسائل معينة، وكذلك أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الذين يتلقون الرسائل^(١).

وبعد عالم السياسة الأمريكي كارل دويتش، و Karl Deutsch أول من قاد محاولة

استخدام الاتصال كبنية اهتمام للتحليل السياسي، وذلك بعرضه أفكاره في مجموعة مقالات ومؤلفات أشهرها كتابه: والعصب الحكومي، و السياسة والحكم: كيف يقرر الناس معيبرهم، ويرى دويتش أن عملية الاتصال تعد جوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار، وهذه تستدعي لقراءتها وتحليلها والاستجابة لها. وتقوم رسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومات في صورة رسائل ينقلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على ذاكرته، أي المعلومات المخزنة في العقل أو السجلات وعلى قيمه (أي تفعيل قرار على آخر) في التوصل إلى القرار الذي يبحث به إلى الأبنية التنفيذية Effectors التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية تشير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة استقبال المعلومات لتحولها بدورها إلى مراكز القرار، ويطلق على هذه العملية التغذية الاسترجاعية Feedback ويمكن توضيح ذلك في التسميم التالي^(٢). (جدول رقم ٥)



(١) النوف، مرجع سابق، ص ١٤٧.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٥١-١٥٢.

وينظر الذين يستخدمون اقتراب الاتصال إلى الأمم وإن كانت على أنها أنظمة اتصال.

وإننا نستطيع فهم المجتمع أو النظام أو المنظمة كلما نظرنا إليها ودرستنا عبر رسائلها الاتصالية، أي خلال دراسة عملية انتقال المعلومات وبنائها عبر إجراءاتها وقنواتها المختلفة.

ويمكن استخدام اقتراب الاتصال لدراساته الطرق والكيفيات التي تتصرف بها النظام والجماعات الأخرى في العالم السياسي. ويمكن عبر استخدام اقتراب الاتصالات تصنيف الأنظمة من حيث الديمقراطية والشمولية. ذلك أن مصلحة الأنظمة الدكتاتورية في تأثيرها في الرأي العام، تبرز في استثماراتها الراسمة من الثروات والطاقة في وسائل الاتصال.

ويمكن حساب ذلك عن طريق النسبة التي تخصصها تلك الأنظمة الدكتاتورية لنشر الجرائد والإذاعة والتلفزيون من الدخل القومي، حيث نجد هذه النسبة مرتفعة في الأنظمة الدكتاتورية إذا ما قورنت بالأنظمة غير الدكتاتورية والتي لها مستوى من الدخل القومي مشابه.

كما يمكن أن نقارن بين الدول باعتمادنا الطريقة التي أدت بها وظيفة الاتصال السياسي، وما هي الآثار التي أحدثتها، وقد اقترح الباحثون مجموعة من العناصر والمتغيرات للمقارنة بين الأنظمة السياسية، ويمكن إيجازها في ما يلي:

- ١- تجانس المعلومات السياسية.
- ٢- انسياب المعلومات السياسية.
- ٣- حجم المعلومات السياسية.
- ٤- اتجاه تدفق المعلومات السياسية^(١).

إن دراسة النظم السياسية من خلال اقتراب الاتصال تعني دراسة السلوكيات أو الأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات، أي تبادل الرسائل بين الفاعلين السياسيين. ومن ثم فإن اقتراب الاتصال يركز اهتمامه على القنوات التي تتدفق خلالها المعلومات (الرسائل) بين الفاعلين

(1) Conway and Feigert, Op.cit., PP. 313 - 315.

الآلية تمكن النظام من تغيير وضعيته - عند الضرورة - وهي تتفاعل مع المعلومات، وإضافاتها حالة من الحركية على نشاط النظام، وبراسطة التغذية الاسترجاعية يتدبر الفرد، أو الجماعات، أو النظام نتائج أفعالهم أو أفعالهم حتى يصححوا سلوكهم الممكن اتباعه، فهي آلية تغذية، وتعليم، وتصحيح، تمكن النظام من النمو، والاعتدال وتجنب الأخطاء السابقة، فهي مقياس لمعرفة حالة النجاح أو الفشل المترتبة على القرارات السابقة.

المفاهيم التي استخدمها دويتش:

إذا كان «إسترن» قد استخدم، مفهوم النظام والدخلات والمخرجات، وهـ المولد، استخدم مفهوم البنية والوظيفة والكفاءة والتعبير عن المصالح وغيرها من المعلومات التي تعبر عن إطاره التحليلي، فإن «دويتش» قد ابتكر مفاهيم استخدمها للتعبير عن إطاره التحليلي ووصلاته ويمكن تجميع تلك المفاهيم في أصناف أربعة:

أولاً - مفاهيم تتعلق بالآلية العاملة وتتضمن:

١- نسق الاستقبال Reception System ويشير إلى مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي. والاستقبال ليس عملاً سهلاً بسيطاً، ولكنه يتضمن استقبال المعلومات وفحصها وتصنيفتها.

٢- نسق الذاكرة Memory، ويعني بها «دويتش» أوعية اختزان المعلومات الخاصة بالاورضاع الداخلية والدولية.

٣- نسق القيم Value System: وتشير إلى مجموعة القيم التي على مديها يتفاضل مصالح القرار بين البدائل المختلفة.

٤- نسق التنفيذ Effectors وتني أجهزة تنفيذ القرار.

ثانياً - مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها، وتتضمن:

١- الحمل Load: ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام من البيئة، وكلما زاد ثقل الحمل على النظام صعب على النظام التكيف والتفاعل معه. فالحمل يعني

ويري «دويتش» النظام في ذاته يعمل نظاماً للمعلومات. والمعلومة هي علاقة نظمية بين الأحداث، والاتصال هو نقل هذه الأنماط من العلاقات. فالمعلومة الاتصالية تتضمن المعلومة واللغة التي يتدفق عبرها الاتصال (المعلومة). لقد اعتمد «دويتش» المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبرها جوهر العملية السياسية. ويقول بما أن الاتصالات هي عملية تبادل للمعلومات، فليما أن تتعامل مع مفهوم المعلومات.

وتغدو الاتصالات أكثر فاعلية عندما نحدد مضمونها ونقري شدته، وتؤثر مضامين الرسائل في الجهات الوجهة إليها بحسب ملائمة مضمونها ووقتها. ويختلف تأثير الاتصال بحسب الجهة المرسل والمرسل والطريقة التي يتم بها، والجهة المستقبلة وخلفياتها، فالمعلومات المناسبة مع أوضاع الجماهير المستقبلة أو المستهدفة من عملية الاتصال، ومع خبراتهم وقسمهم، تكون أكثر تأثيراً وفاعلية واستجابة. كذلك يكون الأثر بالنسبة للطرق التي يتم بها الاتصال. ويقدر الفهم واختيار الأسلوب التوسيلي يكون الأثر المرجو في إحداث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.

كما يمكن أن تفقد المعلومات قيمتها بسبب النشره أو سوء الفهم، وعملية النشره تلحق المعلومات خلال نقل الرسائل عبر الوسائط المختلفة، سواء تعلق الأمر بمضمون الرسائل أو من خلال القنوات أو النشره الذي يلحقها في المصدر أو لدى المستقبل أو خلال التغذية الرجعية. ذلك أن مستقبل الرسالة يمكن أن يسيء فهم الرسالة ويترجمها ترجمة مشوهة مخالفة لفرض الرسل، فتترتب على ذلك نتائج سلبية يمكن أن تعود في صورة تغذية ومعلومات مشوهة. وعملية النشره هاته كثيراً ما تصاحب تبادل للمعلومات أو نقلها. ويمكن معرفة أثر العملية الاتصالية لدى المستقبل من خلال التغذية الاسترجاعية، والتي تلعب دوراً مهماً في تحليل «دويتش»^(١).

ويعني التغذية الاسترجاعية: شبكة الاتصالات التي تنتج الفعل في استجابتها لدخل المعلومات، وتتضمن نتائج عملها في المعلومات والتي بها تعدل سلوكها الآخر، وهذه

(1) Palmer, Op.cit., PP. 36 - 38.

الاستجابة، بمعنى ما هي سرعة وحجم رد فعل النظام السياسي على البيانات الجديدة التي تم قبولها؟

٤- التغذية الاسترجاعية؛ أولى وهينش، أهمية كبيرة لهذا المفهوم، بل عده الفكرة الأساسية في العملية الاتصالية الكاملة والصحيحة. ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، فهي المعلومات التي يستقبلها النظام، وهي تحمل حملاً جديداً على النظام، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة مقياس للكسب الذي حققه النظام، فهي تعلم النظام من تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه. فالتغذية الاسترجاعية وما تتضمنه تصبح بالنسبة لمصانع القرار السياسي بمثابة المرشد والدليل. وتتخذ التغذية الاسترجاعية الصور التالية منفردة أو مركبة:

١- تغذية استرجاعية إيجابية Positive Feedback: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة، وتتضمن رموزاً ودلالات يترجمها النظام على أنها نوع من الرضا بدعوه لمواصلة انتهاج السلوك نفسه للوصول إلى الهدف.

ب - تغذية استرجاعية سلبية Negative Feedback: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة سابقاً وتتضمن دلالات ورموزاً يترجمها مصانع القرار على أنها تعبير عن عدم رضا البيئة عن تلك القرارات، وهذا ما يدفعه إلى تعديل سلوكه اللاحق لبلوغ الهدف المطلوب. فالتغذية الاسترجاعية تحمل تياراً مستمراً من المعلومات يتجه إلى النظام يحثه في الحالة السلبية على تعديل سلوكه نحو الهدف المنشود والسرعة اللازمة لذلك.

ج - تغذية استرجاعية تستتيع تغيير الهدف الأصلي Goal Changing Feed-back: وتشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الأصلي، فقد يدرك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق، فيضيق لنفسه هدفاً جديداً، أو يدرك أن هدفه الأصلي صعب التحقيق، فيتحول عنه إلى هدف آخر. غير أن تغيير الهدف يتضمن

باختصار مضبوط البيئة على النظام. وبهني الحمل بالنسبة للنظام السياسي مجموعة للتغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، وتستدعي النظام للإجابة عنها ومواجهتها، وبصفة أخرى ما هو الحمل على نظام صنع القرار السياسي في الدولة؟

٢- طاقة التحميل Load Capacity: وتشير إلى القدرة على استقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها، وتتوقف هذه القدرة على عدد القنوات الاتصالية المتاحة وأنواعها وحالتها، وعلى درجة الدقة في جمع المعلومات ومدى التشويه الذي يطرأ على المعلومات عند استقبالها، ولطمة الاستجابة لها. فكلما زاد التشويه كان على النظام أن يواجه متاعب؛ لأن استجابته (قراره) لن تكون للموقف الفعلي ولذا لتصور غير دقيق ولوقوف مصطنع زائف.

٤- الاستدعاء Recall: يعبر عن قدرة النظام على استدعاء الخبرة السابقة التي يمكن أن تنفيد في تحليل المعلومات الواردة إليه.

ثالثاً - مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها، وتتضمن:

١- المخرجات Outputs: وتشير إلى القرارات التي يخرجه النظام، استجابة للمعلومات الواردة إليه.

٢- الإبطاء lag: وهي المدة التي تستغرقها النظام ما بين استقباله المعلومات (الحمل) والرد عليه. وكلما طالت مدة الإبطاء كلما قلت كفاءة النظام وضعف تكييفه مع البيئة. وكلما قلت هذه المدة، دل ذلك على فاعلية النظام وكفاءته، وقدرته على الاستجابة لمطالب البيئة. وبصفة أخرى ما هي المدة التي تستغرقها الحكومة أو الحزب للاستجابة للمستجدات والتحديات؟ وما هو الوقت المطلوب الذي يستغرقه مصانع السياسة لإدراك الوضع الجديد وكم هو الوقت المضاف إليه للتوصل إلى صناعة قرار أو اتخاذ موقف؟

٣- الكسب Gain: ويشير إلى مقدار التغير الذي يحثه النظام في البيئة بما اتخذته ونفذه من قرارات، وهو يعبر عن مدى قدرة النظام للاستجابة للحمل بهدف التكيف مع البيئة، ويتوقف ذلك على حسن تدبر المعلومات، فكلما كان التغير كبيراً، دل ذلك على أن الكسب كان أيضاً كبيراً. ويمكن صياغة السؤال التالي: ما هو الكسب المترتب على

الابتكار. لقد ركز اقتراب الاتصالات على المعلومات وعلى قدرته على التعلم وقدرته على تغيير أنماط سلوكه ومؤسساته الأساسية^(١). فالبادرة تعني مقدرة الحكومة على ترويع المشاكل وسبقها فملها من خلال القيام بالدراسات الاستراتيجية وأبنية التخطيط والترقيع^(٢).

تقوم الاتصالات المختلفة (التي تنشر معلومات) بإداء مهام كبيرة من شأنها إحداث تغييرات في النظم السياسية، بما يحقق غورها وتعقدتها ويزيدها قدراتها. وقد أصبح لاقتراب الاتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلات وقضايا عديدة، من حيث التركيز على مضمون قنوات الاتصال وأثر وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، وفي نشر القواعد (النظم) في المؤسسات، والنظم البيروقراطية. وقد استخدم دويتش و اقتراب في دراسة عملية التكامل الأوربي، وبفيد هذا الاقتراب في دراسة صناعة القرار، ودراسة النظم السياسية كشبكة اتصالات، هذه النظم التي تملك مقدرة على التوجيه الذاتي.

ويمكن دراسة النظام السياسي بترسيم صورة أو خارطة للنظام الذي يبرزنا بصورة للتدفق الحالي للمعلومات عبره، بالإضافة إلى توصيف شبكة الاتصالات وقنواتها التي عبرها تتدفق المعلومات، ومعرفة قواعد سير الاتصالات وإدارتها داخل النظام، ووسائل الاتصال وأنواعها ومضامين الرسائل المختلفة.

النتيجة:

على الرغم من الإضافات الجديدة التي قدمها هذا الاقتراب مثل مفهوم تغير الأهداف، ووظيفة التحول الذاتي. إلا أن هذا الاقتراب يدرس الظواهر الإنسانية كما يدرس الظواهر الطبيعية. كذلك فإن محاولة استخدام القياس لا يمكن أن تطبق على الكثير من الظواهر الكيفية (معنى الرسالة وشذوها، نبرة الصوت)^(٣).

- (١) زاهي القبري، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٩.
- (2) Karl W. Deusch, "Communication Models and decision systems", In Charlesworth, op.cit., Pp. 283 - 286.
- (3) Palmer, op.cit., Pp. 40 - 41.

-النزفي، مرجع سابق، ص ١٥٥.

تغييرات في وظيفة صنع القرار وصله وبناك.

رابعاً - مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف، وتتمثل:

١- القدرة على التعلم Learning Capacity: ونعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جسمها سابقاً وخزنها وحفظها، فالنظام حينما يتصرف تصرفاً معيناً أو يتخذ قراراً معيناً ثم تأتبه ردود الأفعال، فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة عن نتائج أفعاله، سلبية كانت أو إيجابية، وحينما تعرض عليه مواقف جديدة، فإنه يستدعي ذاكرته ليتصرف مسترشداً بتلك المعلومات المختفظ بها.

وعملية التعلم هاته تدفع النظام إلى التخلي عن تصرفات سابقة، وعن عادات وأجراءات وتصورات قديمة مستقرة، مع إرساء مجموعة من الماديات والتصورات، والترتيبات الجديدة، فعملية التعلم توفر للنظام السياسي معلومات عن البيئة والتغيرات التي تحدث فيها نتيجة تفاعله السابق معها. فالمعلومات الخزونة تفيد صانع القرار حينما يتشأ موقف جديد مشابه لموقف سابق شامل معه النظام.

٢- التحول الذاتي Self-Transformation: ويشير إلى قدرة النظام على أن يتغير ذاتياً في كثير من جوانبه وكثير من أهدافه، وبمبادرة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره^(١).

٣- المبادرة Lead: وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة. أي: مقدرة النظام على توقع التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة كما يمكن أن تحدث في النظام السياسي.

والقدرة على التوقع تمكن النظام^(٢)، لتحقيق أهدافه بما فيها هدف المحافظة على بقائه واستمراره، لذلك يتوجب على صناع القرار في النظام السياسي أن يضمروا في عين اعتبارهم التغيرات المتوقعة في النظام السياسي وفي البيئة المحلية والدولية. ويرى دويتش أن أهم خاصية في النظام السياسي هي قدرته على مواكبة البيئة المتغيرة من خلال عملية

(١) النزفي، مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٤.

اقتراح صناعة القرار Decision-making Approach

مقدمة

صناعة القرار عملية ملازمة لجميع النظم، على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدية، وبها كانت الأيديولوجية التي تنفوي تحتها.

إن دراسة موضوع القرار وعملياته لا يختص بها علم السياسة وحده، ولكن تدرسها العلوم الأخرى من زواياها الملائمة لها. بل القول بالصواب: إن علم السياسة استفاد من دراسة علم النفس لقرارات الأفراد والدوافع الكامنة خلفها، كما استفاد من دراسة الاقتصاد لقرارات الأفراد الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي وغير ذلك من موضوعات الرضاة القرارية. ودراسة صناعة القرار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركة السلوكية ونظرية النظم، فعملية صنع القرار تعبر عن حركة مستمرة من الفعل ورد الفعل.

أولاً : مفهوم صنع القرار السياسي :

يعرف ريتشارد سنيدر^(١) عملية اتخاذ القرارات، بأنها « العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات^(٢) ».

ويعرف د حامد ربيع « القرار السياسي على أنه ونوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة^(٣) ». فالقرار السياسي هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقدم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف، بغية تغييره

(1) Richard C. Snyder et al, Foreign Policy decision-making, (New York : The free Press of glencoe, 1962), P.90.

-إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ١٨٥.

(٢) حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)،

أو تعديله. والسلطات السياسية تختار بدلاً من مجموعة بدائل متاحة أو منظورة، قصد حل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متزايدة. والذي يميز القرار السياسي عن غيره من القرارات الأخرى، هو علاقته بالنشاط الذي يرتبط بالنشاط السياسية، وإن تعددت تعريفاتها، (التوزيع السلطوي للقيم، أو النشاط الذي يتضمن عنصر الجبر والإدعان، أو القسر والطاعة، أو الرعاية والتدبير).

وهناك من وضع معايير لتمييز القرار السياسي عن غيره من القرارات، وهذه المعايير هي:

١- بنية القرار.

٢- المشاركة في القرار.

٣- العملية صنع القرار.

٤- نتيجة القرار.

وهناك من اعتبر القرار سياسياً، إذا كان مثاقفه من يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وانتماءاتهم، فلا يسمى القرار قراراً سياسياً، إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا ما رغب طرف أن يتحصل ما يفرضه القرار من التزامات^(١).

واقتراب القرار ليس نظرية علمية شاملة تتضمن مجموعة من الفروض المترابطة والمختبرة وتسمى لتفسير الظواهر السياسية من خلال الربط بين متغيراتها في صيغة: إذا وجد كذا، فإنه يحدث كذا.

ولكن اقتراب القرار هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في حقيقته. ولا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناء على توفر بعض المتغيرات، ومن ثم لا يمكن القول: بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا^(٢).

(١) حماد ربيع، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٦.

(٢) دوزني وبلستريف، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

ويختلف هيكلها من حيث تنظيمه، وعدد أفراد من دولة إلى أخرى. هذه المؤسسات والتنظيمات ينص عليها الدستور والقوانين الأساسية للدولة على الرغم من أن عملية اتخاذ القرار لا يمكن أن تفسر بواسطة المؤسسات الرسمية، وذلك لتداخل عناصر عديدة فيها، منها الرسمي وغير الرسمي.

ويهتم اقتراب صناعة القرار بوحدة صنع القرار، ومكوناتها وتنظيمها، والعلاقات التي تربط أجزائها، ونمط تلك العلاقات، والأفراد الذين يمثلونها، وقيمتهم، ومصلحتهم، وشخصياتهم، وخبراتهم، وارتباطاتهم المختلفة، فعلى سبيل المثال:

يشترك في صناعة القرار السياسي الخارجي العديد من الأفراد والأعضاء ينتمون إلى مؤسسات تنفيذية وتشريعية. وإعلان حكومة الدولة الفلانية عن قرار معين، فإن ذلك يخفي وراءه حقيقة أن فرداً واحداً، أو مجموعة من الأفراد عملت نيابة عن مؤسسات عديدة في صناعة ذلك القرار. فاتخاذ القرار تتولاّه وحدة محددة تمثل قطاعاً معيناً في هيئة أكبر. وهذه الوحدة يصعب تحديدها، فاشخاصها يتغيرون وفقاً لتغير العملية السياسية وطبقاً للنظام السياسي السائد⁽¹⁾.

فالوحدة القرارية تمثل مجموعة الأجهزة المستقلة عن اتخاذ القرار وما تقسمه من أفراد، وإجراءات تنظيمية وقواعد ضابطة للسلوك. ويتوجب على مستخدم اقتراب صنع القرار أن يلم بوحداث صنع القرار، وتشكيلها وأجهزتها، وأثر عمليات الاتصال التي تغفل المشاورات، والحارات، والتقاشات، وتبادل الآراء، والمعلومات بشأن البدائل المختلفة. والعلاقة الموجودة بين مختلف الأجهزة فيما بينها، وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى، وبالحيط السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في الدولة. فوحدة صنع القرار تختلف من نظام سياسي إلى آخر، فدورها في نظام ديمقراطي غير دورها في نظام مستبد.

كذلك. فإن فاعلية الوحدة القرارية تزداد، كلما كانت أطول عمراً، وأكثر استقراراً،

(1) P.A. Reynolds, An Introduction to International Relations, Third Edition, (London: Longman, 1994), PP. 21 - 22.

وتستخدم صناعة القرار كقاعدة للتحليل يحاول بواسطتها بعض علماء السياسة التعامل مع السياسة على مستوى واسع. هذا الاقتراب يعتبر القرار والأحداث التي تحيطه كإسار ووحدة مستقرة للتحليل. والقرار السياسي يعد ضرورة ملازمة للحياة السياسية، فلا يمكن تصور عملية سياسية لا تتضمن نمطاً من القرار. إن القرار السياسي ليس عملية تعامل مع بعض الجوانب الخاصة في العملية السياسية، ولكن هو يتعامل مع صلبها المركزي. ومن ثم، فإن عمليات التصويت والعملية التشريعية والعملية التنفيذية، والعملية الإدارية ينبغي النظر إليها كعمليات صنع قرارات وفقاً لاقتراب صنع القرار. فإذا كان جوهر العملية السياسية هو ما يتعلق بالتوزيع التحكمي أو السلطوي للمكاسب والاضرار في المجتمع، فإن ذلك لا يتم إلا من خلال قرارات⁽¹⁾.

وعملية صنع القرار لا تتوقف على صنعته أو إعلانه ولكنها تشمل عمليات ما قبل القرار وعملية اختيار القرار وصناعته وعملية تنفيذ القرار وتقويته.

وعملية صناعة القرار تعقّص كل العناصر المتشابكة والتغيرات ذات العلاقة والتي من شأنها التأثير في سلوك وحدات صنع القرار وأهدافها وتصوراتها.

ومن ثم فإن اقتراب صنع القرار يتفحص مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطاراً واسعاً ومربّناً يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية، ومن خلال ذلك كله يتناول المحلل الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار، كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار.

فهذا الاقتراب ليس قائماً جامداً على نمط معين، ولكنه إطار فكري مرن قابل للتوسع ليتواءم مع الظواهر المختلفة.

ثانياً - وحدة اتخاذ القرار:

في ذلك الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم اختيار أحدها والإعلان عنه،

(1) Conway and Feigert, Op. cit., PP. 235 - 237.

ثالثاً - بيئة صناعة القرار (الموقف القراري) Setting Decisional

قسم وسبروت، Sprout البيئة إلى: بيئة عملية، وبيئة نفسية، فعملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب أو تتشابه مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تعد من سلطات صانع القرار، وتفرض عليهم قيوداً^(١).

ويمكن تقسيم البيئة العملية إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية.

١- البيئة العملية (المادية) ، وتضمن:

أ- البيئة الداخلية: وتشير البيئة الداخلية لعملية صنع القرار، إلى الأوضاع الداخلية، من أبنية اجتماعية، وأنساق ثقافية وقيمية، وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة وسائل الاتصال المختلفة، والكوّنات الاقتصادية المختلفة، وطبيعة النظام السياسي السائد والأيديولوجية التي يتبنّاها، والرأي العام وتأثيراته، والموقع الجغرافي والسياسي للدولة، والملاقات الاجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للناس. والملاقات السائدة بين النظام السياسي (جهاز الحكم) والمجتمع أي العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى شرعية النظام السياسي. وكذلك الرضا الاقتصادي أو التآزم، كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية صنع القرار، فهي بمثابة القيود التي ترد على حركة صانع القرار، ولا يمكن للقرار أن يكون رشيحاً وفاعلاً، إذا لم يأخذ في عين اعتباره هذه القضايا أو الأهم منها.

ب- البيئة الخارجية:

وتشمل كل عناصر البيئة الدولية والتي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الرحلات الدولية الأخرى سواء كانت دولاً أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية.

وبعضة أخرى فالبيئة الخارجية تقسم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها، وتأثير الأوضاع بتوقف على إدراك صانع القرار والعصور التي تملق بذمته عنها، وخياراته السابقة في التعامل معها. ويتوقف القرار الرشيد على الإدراك

(1) Joseph Frankel, The Making of Foreign policy An Analysis of Decision - making, (London: Free press, 1967), pp. 9 - 10.

وتتلك تقاليد، ولها إمكاناتها الخاصة، فالاستقرار يورثها نمطاً عريضاً في التفكير والإجراءات أكثر استقراراً، وهذا ما يميز نمط الإدارة بالأهداف، وعلى العكس من ذلك، فإن إنشاء إدارات مؤقتة لمواجهة مواقف محددة ثم اختفائها، سيضعف مردود قراراتها^(١).

كما تتميز أجهزة صنع القرارات بالتمقيّد والتشابك عبر وسائل الاتصال وعلاقات السلطة، ومن خلال المنافسة المدفوعة بالمصالح، وتأثيرات البيئة، والقوى الاجتماعية والسياسية.

فعملية صنع القرار غالباً ما تعكس المنافسة والصراع، والمساومة، وكذلك التمازج بين أجهزة وعناصر وحدة صناعة القرار بشأن اختيار بديل معين من مجموعة بدائل يثيرها النقاش. وينظر كل طرف إلى البديل الأمثل من خلال مصالحه أو تأثير ذلك القرار الذي يراد اتخاذه في مصالحه، وهل سيحظم مكاسبه ويعزز موقعه في العملية السياسية أو يقلصها؟ إن معرفة الأطراف التي كانت خلف القرار ودوافعها، ستفيد في معرف المصالح التي تريد، والسياسات التي تريد أن تكون لها.

ومعرفة الأشخاص المشاركين في قرار معين تساعدنا على معرفة لماذا اتخذ القرار وكذلك أهميته، على الرغم من أن القرار يصدر باسم مؤسسة ما، ولكن هذه المؤسسة يتخفى خلفها أشخاص لهم قيسهم، ومصالحهم، وتصوراتهم وآراؤهم بشأن القضايا السياسية المختلفة. كذلك فإن تقرير قرار معين يبنى - إلى حد بعيد - على معرفة الأشخاص الذين اتخذوه واتجهاتهم، وخبراتهم وقدراتهم.

فالوحدة القرارية Decisional Unit تتضمن مجموعة الأجهزة المكلفة بالقرار، وكذلك الأفراد وقيسهم وتصوراتهم ومصالحهم.

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٩٠.

خبرات الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع مواقف أخرى مشابهة للمواقف الحالية. كما تنوقف على تفريق ردود الأفعال المحتملة من عناصر البيئة المغلفة، ومن يشعرون أنهم معنيون بذلك الموقف. كما تنوقف عملية تشخيص الموقف وترصيفه وتحليله على إدراك الأشخاص والصور التي تنطبع في أذهانهم، والمعاني التي يعصفونها على المواقف بسبب خلفياتهم الفكرية وقدراتهم العلمية وخبراتهم السابقة.

كما يتوقف توصيف الموقف على المعلومات المتوفرة عنه ومدى صحتها، فكما كانت المعلومات دقيقة وسريعة، كان ذلك عنصرًا مهمًا في عملية تشخيص الموقف وصناعة القرار الرشيد. في حين تلمب التشوهات الإعلامية، وتزييف الحقائق، والتلاعب بالمعلومات أو نقصها، دورًا سلبيًا في تحديد الموقف ويعمكس ذلك على القرار المتخذ. كما تتضمن مرحلة ما قبل اتخاذ القرار، تحديد الأهداف التي يريد صنّاع القرار تحقيقها، وبتبني تحديد الإمكانيات اللازمة لذلك، كما ينبغي أخذ ردود أفعال الأطراف الأخرى، وسعيهم هم بدورهم إلى تحقيق أهداف عائلية.

ب- مرحلة اتخاذ القرار، وتعني اختيار بديل من بدلين أو أكثر، بناء على نقاشات، ومفاضلات، وترتيب أولويات، وتقييم كل بديل وما يترتب عليه من مكاسب وأضرار، وما يتوفر لصنّاع القرار من موارد مالية متاحة، وإطارات تنفيذ، ووقت مناسب. كما يفترض في عملية اتخاذ القرار أن تمكن النقاشات المتعددة بين عناصر الوحدات القرارية، وتضارب آرائهم ومصلحتهم، ومن ثم فإن هذه العملية تتضمن - أيضًا - أساليب متعددة في التوصل إلى القرار المحتمل، حيث تتضمن المساومات، والمفاضلات، والتعاون بين الأطراف المشاركة، وتلمب التوازنات السياسية دورًا جوهريًا في هذه العملية.

وتختلف عملية اتخاذ القرار من بلد إلى آخر، ففي الدول الديمقراطية تلمب الأحزاب، والرأي العام، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام دورًا مذكورًا في العملية القرارية، في حين تغفل هذه القوى، إن وجدت محدودة التأثير في الأنظمة الشمولية.

إن اتخاذ القرار هو محصلة عمل جماعي، ويفترض في الانتهاء إلى اتخاذ قرار معين، أن التشاور قد بلغ مداه عبر المستويات التنظيمية المستغرلة عن هذه العملية المقعدة. فصنّاع القرار يحسمون البيانات والمعلومات والحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم يحللونها،

الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صنّاع القرار، وتلمب الأجهزة المركزية المختلفة (السماعات، أجهزة التجسس والاستعلامات ومراكز الرصد) أدوارًا مهمة. ٢- البيئة النفسية (السيكولوجية) لصنّاع القرار: وتشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم، ومعتقداتهم، وفيهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم، وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات. والأفراد يتصرفون في مواجهة الأوضاع المختلفة تبعًا لصورهم المكونة عن تلك الأوضاع، وتعني الصور إدراك الأفراد للمواقف المختلفة، وكذلك تبعًا لاتجاهاتهم، وفيهم ومعتقداتهم التي يتمسكون بها ويرون الحقيقة من خلالها^(١).

فصنّاع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والورسات السياسية والإدارية، والأوضاع الدورية فحسب، ولكنه يتأثر بهذه متشابكة مع مجموعة فيه وتصورات أي يجتبه النفسية التي تشكلت عبر الزمن. ثم كذلك يجب التفريق بين الأوضاع المختلفة، فهناك الأوضاع العادية التي يصنع فيها القرار، وهناك الأوضاع للنازعة التي تتميز بحدة الضغوط وشدها، إلى جانب تضارب عناصر المفاجأة وضيق الوقت والشعور بالخطر الداهم، بحيث تتراكم تلك العناصر الضاغطة وتشكل توترًا كبيرًا، يصيب الأداء المعتاد لاسلوب صنع القرار بالاضطراب والمخل^(٢).

رابعًا - مرحلة اتخاذ القرار، وتتضمن هذه العملية ثلاثة عناصر:

أ- مرحلة ما قبل اتخاذ القرار. ب- مرحلة اتخاذ القرار. ج- تنفيذ القرار وتقويمه. (إن يولي الباحث لتنفيذ القرار أهمية هنا).

أ- مرحلة ما قبل القرار، وتتضمن هذه المرحلة، تعريف الموقف، ومكوناته، وخصائصه ومآلاته، وتنوقف عملية إدراك الموقف على أجهزة صناعة القرار المختلفة، وعلى مكاتب الدراسات، والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وعلى ذاكرة هيئات صناعة القرار، وعلى

(1) K. J. Holsti, *International Politics: A Framework For Analysis*, 5th Edition, (Columbia: Prentice - Hall, 1988), pp. 320- 323.

(٢) عباس رشدي العمادي، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،

فإن سلكها يتبع هذه الإجراءات والنوع. إن الأطر التنظيمية والقواعد المنظمة تؤثر في سلوك أفرادها، وتفيد تصرفاتهم، وتضيق من حرية اختياراتهم مهما كانت درجة مسئوليتهم وموقعهم في السلطة. فالقرار لا ينتظر إليه من خلال مفهوم العقلانية والرشادة، ولكن ينبغي النظر إليه كنتيجة لمجموعة قواعد وضرابط وأطر تنظيمية، فالقرارات وفق هذا النموذج ليست نتيجة عمليات ذهنية رشيقة، ولكنها نتاج التفاعل، والتسوية، والتفاوض^(١).

جـ نموذج والسياسات البيروقراطية، "The Bureaucratic Politics Model

وهو يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي، حيث تنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة، والتزويق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية، فكل ولاعب بيروقراطي، له إدراكاته المختلفة، وأولوياته، وكل واحد منهم يتنافس من أجل السلطة والقوة، والترقية، ويعمل على أن يحتجز لنفسه موقعاً ملائماً حتى بعد نهاية الأزمة. فالاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله، وليس للاختيارات العقلانية^(٢).

وبعد عملية اتخاذ القرار يأتي تنفيذه وتوقيده^(٣). وهناك من يضيف تصنيفات أخرى مثل: النموذج الإدراكي، والنموذج الذي يركز على الاهتمام بكل العناصر التي تدخل في عملية صنع القرار.

٢- النموذج الإدراكي أو المرئي Cognitive Model: يرتبط هذا النموذج بالدراسات التي اعتمدت بالطريقة التي يعرف بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس

(1) Bruce Russett and Harvey siñr, World politics: the menu for Choice, second Edition, (New york: W.H. Freeman and Company, 1985), P. 278 - 279.

(2) Russett and Starr, Op. Cit., P. 270 - 280.

(٣) تنعكس هذه المرحلة على اختيار الوقت والأداة التنفيذية والمشاكل التطبيقية، كما تهتم بمرور الأفعال وتقييم الآثار الناجمة أو الناجمة من تطبيق القرار.

ويتأقشونها، ويقيمونها، ويربطون عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه^(١).

وهكذا يتبين لنا أن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة، تلعب فيها التوازنات المختلفة أدواراً كبيرة. وعلى الدارس لهذه العملية، أن يضع في عين اعتباره كل مكوناتها ليدرك نتائجها. فكل اختيار يمكن أن يقابل باختيار آخر، وكل هدف يسعى إليه طرف يحتمل أن يواجهه هدف معارض، بالإضافة إلى قيود الإمكانيات المادية وربما قلة المعلومات أو تشوهها، وضغط الوقت وعناصر البيئة المحلية والدولية معاً.

لقد حظيت عملية اتخاذ القرار باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم، فحاولوا وضع نماذج لتفسيرها، انطلاقاً من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية. ويمكن الاقتصار على أهم تلك النماذج فيما يلي:-

١- نماذج "Allisons' Models"، رأى "اليسون"، ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسية، وهي:-

أ- نموذج "Rational Policy" Model (الرشيدة) يفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد ومن ثم، فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، وإذا اردنا أن نفسر سياسة ما أو قراراً معيناً، فلنضع أنفسنا محل صانع القرار الأصلي، ونتعرف بعقلانية، بمعنى: نسعى لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف. هذا النموذج يرى أن الأحداث الهامة تسببها أسباب هامة. وأن قرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها. وأن تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار أن صانع القرارات عقلانيون يخططون سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها^(٢).

ب- نموذج "The Organizational Process" Model العملية التنظيمية،

ويشير إلى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم،

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(2) Michael P. Sullivan, International Relations: Theories and Evidence, (New Jersey: Prentice - Hall, Inc, 1976), P. 72.

البحث الاستراتيجي

نظرية اللعب Game Theory (المباريات)

لقد دأب علماء السياسة كثيرهم من علماء الاجتماع والنفس والاقتصاد على متابعة الكثير من العلوم الطبيعية في مناهجها، وكان هذا مع الدراسات السلوكية أي منذ العشرينيات من هذا القرن. فقد برز الاقتراب الوظيفي متأثرة للكيان البيولوجي (الكائن الحي)، كما اعتمدوا الاقتراب الاتصالي والتطائي متأثرين للميكانيكا وعلوم الاتصال والفيثاغوري (السبريتيكا). وهناك من استخدم اقتراب القرار متأثرة للمبة أو المباراة.

أولاً - مفهوم نظرية اللعب (المباراة):

نستخدم نظرية المباراة في دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب. فهي أسلوب منطقي رياضي يستخدمه رجل السياسة أو الفاعل السياسي، من أجل تحقيق المكاسب، وتجنب الخسائر.

فالمناقسة أو الصراع بين الدول في ميدان نوع السلاح يمكن النظر إليه كلعبة، ومنافستهم على الأسواق التجارية، والمنافسة بين الأحزاب على الناخبين وضم المناضلين تعتبر لعبة، ونسوية النزاعات. ونظرية الألعاب هي إطار للتحليل أكثر من كونها نظرية علمية، إطار تحليلي يفترض أن الموقف محل الدراسة يتكون من فاعلين (Actors)، ومن قواعد تحكم طريقة اللعب، وتحدد مركز اللاعبين والمتضررين، ويكون في حوزة كل لاعب وقت تصرفه قدر من الموارد التي تُعين قواعد اللعبة كيفية استخدامها.

وبصيغة أخرى، فنظرية اللعب تفترض وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم، التي يعملون من أجلها، والذين يتوزعون لكن منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون جميعاً معه، وخططهم واستراتيجيات الحركة التي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة بمصالحهم وحدهم، وإنما تأخذ في اعتبارها كذلك مصالح الآخرين^(١).

يعرف دمارتن شوبيك^١ نظرية اللعب بأنها طريقة لدراسة صناعة القرار في حالة

(١) غلبد، مرجع سابق، ص ١٩٦.

الاجتماعي، وعلى جذورها في تفسير السلوك الفردي أو الجمعي سواء.

وبين أكثر المتغيرات النفسية انتشاراً، واستخدماً، متغيرات، الصورة، Image، والنظام العقيدي، Belief System، والإدراك، Perception، ودسوء الإدراك، Misperception.

فهذا النموذج يركز على الحقلية النفسية لصانع القرار وكيفية إدراكه للموقف بمعنى: أننا إذا أردنا تفسير قرار معين، ينبغي معرفة البيئة النفسية لصانع القرار، وطريقة إدراكه للموقف، والصور المتطبعة في ذهنه عن الموقف.

٣- النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى المستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار: الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب، وسائل الاتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناء على المقايضة، والاتفاق بين كل الأطراف المشاركة، ومن خلال المساومة، والمفاوضة. هذا النموذج يتضمن عمليات فكرية واجتماعية من ناحية، وعمليات الإدراك والاستيعاب، والتحالفات، والتفاعل بين الجماعات والمشاررات، والدوافع والمصالح، بالإضافة إلى الجوانب الإجرائية: القانونية والإدارية، وأساليب العمل داخل الوحدة القرارية.

فهذا النموذج يشمل من النماذج السابقة التي يركز كل واحد منها على متغير وبمعدل المتغيرات الأخرى، لذلك يحظى هذا النموذج بأهمية كبيرة لدى دارسي العلوم السياسية، والسياسة الخارجية منها على وجه الخصوص^(١).

(١) بيسوني حمادة، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠١. وانظر مازن الرضائي، «صنع القرار السياسي الخارجي في الجامعات العربية»، في عبد النعم سعيد (محرر)، «تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي»، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠).

د- النتيجة أو المحصلة (Pay off)، والتي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة، ويعبر عن المحصلة عادة بتعبير رقمي^(١).

يرى «مورتون كابلان»: أن اللاعب هو الوحدة الأساسية للتحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف. والطرف يقصد به وحدة اتخاذ القرارات في الموقف الذي يتناوله التحليل. واللعبة قد تتضمن مجالات تقع تحت سيطرة اللاعبين، ومجالات تقع خارج دائرة سيطرتهم. وأبرز القضايا التي تقع خارج نطاق سيطرة اللاعبين هي قواعد اللعبة نفسها.

وترغم نظرية اللعب على أنها تملك قواعد بإمكانها أن تقدم توصيفاً شاملاً لكل التحركات البديلة المتاحة للاعبين، وأن توفر كذلك كل المعلومات، التي تعين على الاختيار من بين تلك البدائل، وذلك في ضوء المبررات والردودات، التي يمكن أن يقود إليها كل تحرك بديل. كما تفترض هذه النظرية أن كل طرف له القدرة على اختيار المسلك الذي يحتمل أن يقوده للاعتماد على خصمه، ويعتمد هذا الاختيار على نيات الخصم الذي يفترض أن يكون هو كذلك^(٢).

ويعتبرن بنظرية اللعب استخدام أسلوب المحاكاة (Simulation)، ويشير إلى سعي الباحث لمعرفة جانب معين من ظاهرة معقدة، ويتم ذلك بإيجاد بيئة مشابهة لبيئة الظاهرة المعقدة، وذلك بملاحظة ما يجري في هذه البيئة لاكتشاف الجوانب المقصورة^(٣). كما تستخدم نظرية اللعب أسلوب المصارعة، والذي يقوم على التنازلات المتبادلة من أجل المصلحة المشتركة.

ثانياً - أنواع اللعب: هناك أنواع عديدة للعب غير أننا تقتصر على الصنفين الأكثر شهرة، وهما اللعبة الصغيرة واللعبة غير الصغيرة.

١- اللعبة الصغيرة Zero Sum Game، وتعني كل مكسب يحققه أحد أطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني. وتعبر عن التعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة.

(١) حامد أحمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل المصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي - الإسرائيلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، (المقدمة).

(٢) مقلد، مرجع سابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) بلستنزاف، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

الصراع، ويقول «نورمان شيلنج» عن هذه النظرية إنها «مبنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمداً على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين ألعاب الاستراتيجية وألعاب الحظ»^(١).

لقد استخدم هذه النظرية العالم الرياضي «فون نيومان» والعالم الاقتصادي «أوسكار مورجنسترن» في بداية عهدهما في الدراسات الاقتصادية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية وأصبحت تستخدم في دراسة العلاقات الدولية والحروب، والمفاوضات، وصناعة القرارات الداخلية، وفي المنافسة الحزبية، والتحالفات، والتكتلات البرلمانية.

والفاعل السياسي (سواء كان حزباً، أو تكتلاً، أو دولة) باستخدامه نظرية الألعاب، فإنها بتعمور الفاعل الآخر الذي يتنافس أو يتصارع معه على مجال ما، على أنه فاعل عاقل وذكي يمتلك من الأساليب والإمكانات ما يمتلكه هو.

واللاعب يستخدم كل الوسائل الممكنة (التاحة) ويسعى لتوظيف النظرية. فهو يستخدم الحيلة، وإغواء الحقيقة، والتنمية، والتحالف، وغير ذلك من الأساليب، كما يتعمور اللاعب أن غيره (الطرف الآخر) يستخدم الوسائل نفسها من أجل الفوز بالهدف محل التنازع.

فالنظرية ترشد صانع القرار في اختيار البديل الأفضل بتقديرها له تصوراً عقلياً ورباعياً يساعده على تقدير السلوك الأفضل انتهاجه في مواجهة خصم يفترض فيه أن يلجأ إلى انتهاج السلوك ذاته. هذه النظرية تعتبر النشاطات السياسية بمثابة لعبة تمثل صراعاً بين استراتيجيات يدبرها أطراف أو فاعلون (دول، أحزاب، تحالفات، تنظيمات)، ويفترض هذا الإطار التحليلي (نظرية المباريات) وجود أربعة عناصر أساسية وهي:

أ- اللاعب، ويمثل وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباراة.

ب- القواعد، وتحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث إنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة أمامه.

ج- الاستراتيجية، وتحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه النتيجة (المصلحة).

(١) بلستنزاف، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

Structural- Functional Approach

مقدمة:

تعود فكرة الوظيفة ومنها الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ومنها انتقلت إلى الدراسات الانثربولوجية والاجتماعية لينتقلها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع طبيعة حقل الدراسات السياسية.

لقد ناظر علماء الانثربولوجيا وعلماء الاجتماع بعدهم المجتمعات بالكائنات الحية (المضوية)، وبلغت تلك المناظرة ذروتها عند «أوجست كورت» و«هيرت سينسر» و«راد كليف براون» و«مالينوفسكي». وقد أدت المناظرة بكونت «روسينس» إلى المناظرة الحرفية بين الكائن الحي والمجتمع، كما انتهت بهما إلى وضع تفسير طبيعي للمجتمع يستند إلى مجموعة من التفسيرات التفسيرية البيولوجية كالغرائز مثلاً، على أنها الأساس الذي يستند إليه النظام الطبيعي.

وقد شبه هؤلاء المضمونون المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره وتعبده ثم اضمحلوا له، فالمجتمعات عندهم كذلك يكبر حجمها، وتزداد تعقيداً في نظمها ومؤسساتها، وما يحدث فيها من عمليات اجتماعية. ويعبر «هيرت سينسر» عن هذا الاتجاه بقوله: تتشابه المجتمعات مع الأفراد في سمات أربع واضحة... ثم يشترع في توضيحها: كلاهما يبدأ صغيراً ثم يزداد حجماً، ويتسم البناء في كليهما (الفرد والمجتمع) منذ البداية بالبساطة ثم يتطور ويتعقد، ومع تعقد النمو يؤدي إلى نشأة التمسك الشديد بين الأجزاء، كما تتميز حياة المجتمع باستقلالها عن حياة الأفراد^(١).

والى جانب استخدام الوظيفيين المضمونين لمفهوم النمو في عملية المناظرة بين المجتمع والكائن الحي، فقد استخدموا مفهوم البناء، فالمجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر

(١) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٠١١.

ويغتر الطرفان إلى الاتصال فيما بينهما، فلا تفاوض ولا مساومة، وكل طرف يشعر بنفاد المصلحة المشتركة. والمثال على ذلك الصراعات المطلقية كما هو الشأن في الصراع العربي - الإسرائيلي. أو تنافس طفلين على عصافير، أو تنافس خطيبين على فتاة، فإذا تفرجت أحدهما ضمها الثاني.

ب- اللعبة غير الصفرية، حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة تعارضاً مطلقاً، ولكن يمكن لكل منهما أن يكسب دون أن يحل الكسب خسارة مطلقة للطرف الآخر. وتلعب المساومة والتنازلات التبادلية دوراً مهماً. ومحصلة اللعب لا تساري صفراً. واللعبة تضم جانب المنافسة والتعارف معاً.

النقد:

على الرغم من مساهمة نظرية اللعب في علم السياسة ألا أنها تعرضت لانتقادات عديدة منها:-

- ١- تهمل الصراعات الأيديولوجية، وتهمل الجوانب الأخلاقية.
- ٢- لا تولي أهمية لمعصر المفاجأة.
- ٣- تبالغ في عنصر الصراع على حساب التعارف والوفاق.
- ٤- تفترض أن اللاهيين بطلقان من مستوى واحد.
- ٥- تهمل الآثار السيكولوجية وتبالغ في عقلانية القرار.

السبرنتيكي (يتضمن وظيفتي الاتصال والضغط) والقدرة على الترجيحه الذاتي، مثل جهاز منظم الحرارة (الترموستا). فلكذلك المجتمع يمتلك خاصية التنظيم والترجيحه الذاتي. وفكرة المناظرة الميكانيكية هاته تستند إلى فكرة التزيق، وفكرة الآلات ذات الترجيحه الذاتي وفكرة التوازن. وهكذا يتم النظر إلى المجتمع على أنه نسق يعني: كلا مركبًا يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها ولكنها متسلسلة، ويطلق ديارسوزنه على هذه الأجزاء الانساق الفرعية. والمجتمع هو المركز الذي تتجمع فيه كل هذه الانساق الفرعية مكونة بناءً لديه القدرة على تحقيق كل الحاجات الاجتماعية لسكان هذا المجتمع. وكل نسق فرعي يفسهم في مراجعة واحدة من الضرورات الوظيفية الأربع اللازمة لبقاء أي مجتمع وهي:

١- التكيف، وهو من الضرورات الاجتماعية، التي ينبغي أن توجد في كل مجتمع طريقة تمكنه من التلاؤم مع التغيرات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه، ويقوم بهذه الوظيفة أساسًا النسق الفرعي الاقتصادي.

٢- تحقيق الهدف، حيث يحتاج المجتمع إلى معرفة أهدافه وإلى أين يتجه لتحقيقها، ولا بد أن تتحقق له الوسائل أو الآليات لاتخاذ القرارات وتنفيذها ويتولى هذه الوظيفة النسق السياسي بفضومه الواسع.

٣- التكامل، أو ما يسميها الرابطة الجماعية، وظيفة هذا النسق الفرعي مراجعة حاجة المجتمع إلى التكامل يعني: الحفاظ على تماسك المجتمع، وصيانة التماسك الذي يتضمن عدم خروج الجماعات عن مسارها، وتقوم بهذه الوظيفة الرابطة الاجتماعية بالإضافة إلى الدين والمؤسسات التربوية.

٤- المحافظة على النمط، أي ضرورة استمرار المجتمع وبقائه على مر الزمن، ونقل القيم إلى الأجيال اللاحقة، وتقوم بهذه الوظيفة أساسًا، المؤسسات الثقافية والدينية والأسرة ومؤسسات الإعلام^(١).

(١) المرجع نفسه، ص ٣٥٣٢.

مثل تلك الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء مترابطة ومستندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن جميعه، فعلى سبيل المثال: استخدم ورا د كليف بران البناء الذي نقله من البيولوجيا إلى دراسة المجتمعات، حيث يقول: إذا انتقلنا من مجال الحياة المضوية إلى مجال الحياة الاجتماعية، وتناولنا جماعة محلية مثل قبيلة. لكان بوسعنا أن نتعرف ونذكر وجود بناء اجتماعي، ذلك أن الكائنات الحية البشرية -الأفراد- وهم الوحدات الجوهرية في هذه الحالة يرتبطون فيما بينهم بواسطة مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية تؤلف منهم كلاً متكاملًا، ولهذا فإن العلوم الاجتماعية في رأي ديارسوزنه تقوم بمهمتين:

١- تحديد الأسلوب الذي يتحقق في ضوئه للانساق الاجتماعية الاستمرار، وذلك بواسطة الحفاظ على شكل بنائها الاجتماعي

٢- وكيف يغير النسق الاجتماعي شكله بواسطة إجراء تعديل وتغيير في شكله البنائي^(١).

كما استخدم الوظيفيون مفهوم التوازن الذي نقلوه من الكائن الحي، فجسم الإنسان يستطيع أن يحافظ على توازنه بواسطة عمليات أعضائه الخاصة بذلك، فلكذلك يمكن للمجتمع أن يحافظ على توازنه من خلال وظائف محددة لذلك، والتوازن يعني التنظيم الداخلي لعناصر الجسم، ويؤدي المجتمع هذه الوظيفة من خلال عملية الأخذ والعطاء. وقد استخدم دالكرت ديارسوزنه مفهوم التوازن في نظره الوظيفية للمجتمع، فالمجتمع في حالة تغير وحركة دون أن يؤدي ذلك إلى الانحراف، فإذا حاول الانحراف عن الحالة الطبيعية التي تفسد التوازن، يواجه من جانب الانساق بالآليات التوازن التي تعيد المجتمع إلى حالته الطبيعية^(٢).

والدراسات الوظيفية لم تكن بمناظرة المجتمع بالكائن العضوي ولكن ناظرته كذلك بالجهاز الميكانيكي الحي الحركة والترجيحه، حيث تصور المجتمع على أنه آلة تشبه النموذج

(١) المرجع نفسه، ص ٣٥٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٧٣٦.

أولاً - الوظيفية - البنائية :

نمرد فكرة الوظيفية البنائية إلى علم الاجتماع وإلى أفكار وبارسونز حيث استخدم الوظيفيون مفهوم البناء ليشير إلى مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية بحيث تتسم هذه العلاقات بالاستقرار النسبي وبأنها تتخذ شكل النمط. أما فكرة الوظيفة عندهم فهي تشير إلى ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف أو تلاؤم هذا النشاط مع بناء معين أو مع جزء منه. ثم جمعت الوظيفية البنائية المعاصرة، الوظيفة والبناء في إطار تصوري، ونسق منهجي تحليلي واحد يتناول بناء المجتمع، في ضوء الوظائف التي تقوم بها هذا البناء لإشباع حاجات ذلك المجتمع.

وقد استعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم الوظيفية - البنائية من الدراسات الاجتماعية ومن أفكار وبارسونز، علي الخصوص.

يعد «جابريل الموند، Gabriel Almond» رائد البنائية - الوظيفية في علم السياسية. فقد نشر أول عمل له في عام ١٩٥٦ وذلك في مقال حمل عنوان «النظم السياسية المقارنة». وكان متأثراً في ذلك بكتاب «ديفيد استون» والنظام السياسي، بالإضافة إلى استخدامه مفاهيم الوظيفية لدى «تالكوت بارسونز» كمفهوم البنية، والوظيفة وغيرهما. ثم نشر «الموند» و«كولمان» كتابهما «السياسة في البلدان النامية» وذلك عام ١٩٦٠. حيث ركز فيه على البنية والوظائف وتحجبا التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق التي تنجه إلى تغيرات عميقة وشاملة (مناطق العالم النامي). وقد استخدم الكاتبان مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والابنية بدلاً من المؤسسات.

وقد ركز «الموند» على ثلاثة متغيرات أساسية، هي: البنية، والنظام، والوظيفة. وتشير البنية إلى الأنشطة التفاعلية للملاحظة التي تشكل النظام السياسي، وهي أنشطة منتظمة الحدوث يدير عنها بالأدوار. فالبنية بعينة أخرى هي، تشير إلى مجموعة أو فئة من الأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة، وتتناسق الأدوار وتتكامل وتشكل بنية^(١).

(١) رشاد، مرجع سابق، ص ٣٠٥، ٣٠٦.

أما النظام السياسي عند «الموند» فيشير إلى كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للأكراد.

وتعني الوظيفة عند «الموند» مدلولات عدة، فقد تدل على معنى سلوك، أو عملية، أو عامل ما، أو الأنشطة المركزة إلى شاغل مركز أو منصب معين، أو تشير إلى المهنة خصوصاً لدى الاقتصاديين. وقد استمد الموند مفهوم الوظيفة من المفهوم البيورلوجي، فالوظيفة عند علماء الأحياء تشير عن العمليات الحيوية التي تسهم في بقاء الكائن العضوي^(١).

والوظيفة لدى «الموند» هي مجموعة الأنشطة الضرورية أي التي بعد إنجازها ضرورياً لبقاء النظام واستمراره ككل. وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الابنية وظائفها المحددة لها^(٢).

وتعود الوظيفية كما صيغت عند «الموند» إلى مصادر أربعة أساسية:

١- البنائية - الوظيفية في الأنثروبولوجيا كما صاغها «رأد كليف براون»، و«ماليترفسكي».

٢- نظرية الجماعة - خصوصاً - صياغة «ديفيد استون» واستخدامه المتبادل بين البناء والجماعة، بحيث يحل أحدهما محل الآخر.

٣- نظرية النظم كما صاغها «ديفيد استون»، فقد مثلت إطاراً تحليلياً أو هيكللاً لتحليل الوظيفي الذي قدمه «الموند» واستعار الكثير من مفاهيمه من اقتراب النظم، كمفهوم المدخلات، المخرجات، التحول، التغذية الاسترجاعية، الحدود.

٤- النماط التشريعية عند «ماكس فيبر» (الاستخدام الشرعي للقوة، الإكراه المادي المشرع) حفاظاً على النظام.

وقد ركز «كولمان» و«الموند» في كتابهما السابق الذكر على وظائف النظام السياسي

(٢) السيد عبد العلي غانم، والاقتراب البنائي - الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية، في

ودرة بدران، مرجع سابق، ص ١١٠، ١١٩.

(٣) رشاد، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

القدرة المميزة للنظم السياسية. وكذلك تنظيم المقود وحماية الحقوق كلها تندرج ضمن هذه القدرة. إلا أن هذه القدرة إذا خرجت عن حدودها المشروعة، فنتحول إلى أداة قهر سافر يحارب التظيمات، ويحرم النشاطات السياسية ويكتم الانفاس، ويفيد حرية التجميع والتفعل، فتكون إزاء نظام شمولي.

٣- القدرة التوزيعية: وتشير إلى توزيع السلع، والخدمات، ومظاهر التكريم، والراتب والفرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام السياسي نحو الأفراد والجماعات في المجتمع، فهي تشير إلى النظام السياسي كمنابع وموزع للمنافع بين الأفراد والجماعات.

٤- القدرة الرمزية: ويعني بها «المزبد» معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية. وتتضمن المخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب، واستعراض الإعلام، وفوق الجبرود.

٥- القدرة الاستيعابية: وتتكون من العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وقفل أداة تفسيرية جيدة بقرنا: لن يستجيب النظام السياسي؟ في أي مجال من مجالات السياسة يكون مستجيباً؟.

٦- القدرة الداخلية والدولية: وتتضمن القدرة الدولية (القدرات السابقة المذكورة ولكن على المستوى الدولي) (١).

ثانياً - المستوى الثاني: وظائف التحويل، وتشمل:

١- التعبير عن المصلحة: تشير هذه الوظيفة - عند «المزبد» - إلى العملية التي يبرز بها الأفراد والجماعات مطالبهم لصالحهم لقرار السياسي. وقفل هذه الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى مخرجات، ويتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة، وبوسائل متعددة متنوعة، مثل: المظاهرات والبيانات. وعدم وجود قنوات التعبير يؤدي إلى العنف من جانب الجماهير، أو القمع من طرف النخبة. ويمكن أن يفيد أسلوب التعبير عن المصلحة في تكثيف حدة الصراع أو في تسويته أو

(١) المرجع نفسه، ص ١٩٧، ١٨٦.

وقسامها إلى مجموعتين: ١- وظائف المدخلات، وتشمل: التشفعة السياسية، والتحديد السياسي، والاتصال السياسي، والتعبير عن المصالح، وتجميع المصالح. ٢- وظائف المخرجات وتشمل: صنع القاعدة، وتنفيذ القاعدة، التفاوض طبقاً لها.

إلا أن النقد الذي وجه إلى الكتاب دفع المزند إلى تطويره، فكان ذلك مع «باول» في كتابهما الجديد «السياسة المقارنة» عام ١٩٦٦ (١). في هذا الكتاب نظر المزند إلى وظائف النظم السياسية عبر مستويات ثلاثة هي:

١- المستوى الأول: وظائف التحويل، ونظم التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والاتصال السياسي، وصنع القاعدة، وتطبيق القاعدة، والتفاوض، بموجب القاعدة.

٢- المستوى الثاني: عمل النظام السياسي كفرد قائم بذاته في بيئته، ويشير إلى أداء النظام السياسي تبعاً لقدراته.

٣- المستوى الثالث: ويشير إلى الطريقة التي تبقى بها النظم وتتكيف مع ضغوط التغيير عبر فترة من الزمن، وتشمل: وظائف الحفاظ على النظام، والتكيف - التحجيد السياسي، والتشفعة السياسية (٢). إلا أننا في مجالنا للموضوع نتبع الترتيب التالي:

أولاً - المستوى الأول: قدرات النظم السياسية، وتشمل:

١- القدرة الاستيعابية: وتشير إلى قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية والبشرية من البيئتين؛ الداخلية والدولية، وتكون القدرات الأخرى من تحقيق أهداف هذه القدرة وتتناول هذه القدرة الكيفية التي يتم بها جمع الموارد، والأبنية، وأهمية الموارد والجهات الأكثر إسهاماً.

٢- القدرة التنظيمية: وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. فاستخدام القوة الشرعية لضبط السلوك هو بالتعريف الشائع

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) وجيريل المزند، ودينهام باول، «السياسة المقارنة»، ترجمة أحمد علي عاني، (القاهرة: مكتبة الرحي العربي، د.ت. ٥)، ص ١٦.

البيروقراطيات الموجودة.

ج - وظيفة التفاضلي بموجب القاعدة: وتتمثل بعملية التفاضلي، وفرض النزاعات، وإيقاع الإجراءات، وبصيغة أخرى، ترتبط بالنظام الاقتصادي المساعد في نظام معين^(١).

٤- وظيفة الاتصال The Communication function، وتشير إلى عملية

انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي، وانتقال المعلومات من النظام السياسي إلى البيئة. ويتم ذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة. وتعد الوظيفة الاتصالية هامة جداً بالنسبة إلى النظام السياسية، فإقرار الرئيد يعتمد إلى حد كبير على المعلومات الصحيحة، وعلى نقل من نشاط النظام. فالقرار الرئيد يعتمد إلى حد كبير على المعلومات الصحيحة، وعلى نقل الرسائل بشكل ناجح إلى أجهزة اتخاذ القرارات^(٢).

ثالثاً - المستوى الثالث: وظائف الحفاظ على النمو والتكيف:

الاتصال السياسي والتنشئة السياسية: تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدواراً كبيرة في ترسيخ المعتقدات المشتركة عن السياسة. وقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية، كما تساعد على عملية التحديث. وتساعد على الاندماج وتدريب الفوارق المتعلقة بالمعادات والتقاليد. وتلعب الأحزاب كلبنية اتصال وسيطة، وكذلك الجماعات، وقادة الرأي، هذه الوسائط بسبب اتصالها بالوطن بشكل مباشر، تلعب دوراً في تطور ثقافة سياسية مستقرة وموحدة. وإلى جانب الأدوات الرسمية والتنظيمات السابقة، كذلك الأسر^(٣).

وكذلك تجديد الموظفين والجيش والدبلوماسيين وتدريب الإطارات لاستمرار النظام. ولم يحدث تغييرات كبيرة والمزند في العليمة الثانية عام ١٩٧٨، على الرغم من وجود تعديلات فيه مع بعض الإضافات، إلا أن المفاهيم والإطار التحليلي ظل هو نفسه. إذ بعدما قدم والمزند (المفاهيم الأساسية للتحليل والتنمية في: النظام وبيئته، المدخلات والمخرجات،

(١) المرجع نفسه ص ١٢٥-١٥٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٧-١٥٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٦-١٦٨.

إضعافه. وتتمسب هذه العملية على نوعية الأبنية التي تؤدي وظيفة التعبير عن المصالح، ومجموعة الفترات التي خلالها يتم التعبير عن المطالب، وأساليب التعبير عن المصالح، وآثار التحديث في التعبير عن المصالح. ومن هذه الجماعات، النقابات، وجماعات المصلحة، ووسائل الاتصال والأحزاب السياسية^(١).

٢- تجميع المصلحة: يسمى «المزند» وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة بتجميع المصلحة Interest Aggregation. فتعزز الحزب السياسي عندما يتلقى الشكاري والمطالب من نقابات العمال، ومنظمات الأعمال، ويزن ويسام، ويحاول التوصل إلى تسوية هذه المصالح المتعارفة في شكل معين من اقتراح سياسة، يكون مثلاً لتجميع المصلحة، ويختلف أداء هذه الوظيفة من نظام إلى آخر، وتلعب الأحزاب السياسية والبيروقراطية دوراً أساسياً في أداء وظيفة تجميع المصلحة^(٢).

٣- الوظائف الحكومية وأبنيتها: وتشمل ثلاث وظائف، هي وظيفة صنع القاعدة، ووظيفة تطبيق القاعدة، ووظيفة التفاضلي بموجب القاعدة.

١- وظيفة صنع القاعدة Rule - making يستخدمها «المزند» بدلاً لمصالح «التشريع»، فالتشريع يرتبط أكثر بأبنية متخصصة (السلطة التشريعية)، بينما وظيفة صنع القاعدة أوسع من ذلك، فقد تتسع وتشمل أبنية عديدة وقد تفريق في أحيان أخرى فقطعصر على الرئيس ومقره، ويعمم تحديد أبنية صنع القاعدة، أي يعمم تحديد الهيئات والوسائط المتخولة في هذه العملية وطرقها وأعمالها.

ب - وظيفة تطبيق القاعدة: Rule Application: وتتمثل بالأجهزة التنفيذية، وتزداد قدرة النظام للسيطرة على بيئته بشكل كبير، كلما تضمن أبنية متمايزة ومتطورة بشكل جيد لتطبيق القاعدة.

وترتبط هذه الوظيفة بالأجهزة البيروقراطية المختلفة، ويتوقف الأداء الفعال على نمط

(١) المرجع نفسه، ص ٩٧٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠١-١٠٦.

اقتراب الطبقة الاجتماعية

لقد حظيت دراسة الطبقات الاجتماعية باهتمام كبير في الملمم الإنسانية عموماً وفي علم الاجتماع السياسي خاصة، وكذلك في علم السياسة، وإن بصغة أقل. ولقي الاقتراب الطبقي الانصار التشبهين به كمفتاح تحليل وتفسير للتطور التاريخي، وللظواهر الاجتماعية المختلفة، وأنه محرك التفاعل الاجتماعي بجميع أبعاده: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. والنقائبة. كما لقي هذا الاقتراب المعارضين الذين نظروا إلى الطبقة في ظل سياقات أخرى كالنظمات، والمؤسسات، والأحزاب، والجماعات المصلحية. ولعل مرجع الصراع بين هذين التيارين الكبيرين بشأن مفهوم الطبقة الاجتماعية؛ هو الخلفية الفكرية والفلسفية والسياسية التي يحملها مفهوم الطبقة لدى الاتجاه الذي عرف باستخدامه الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليل، وهو الاتجاه الماركسي، الذي حمل تصوراً مغيراً للكون والجنس، وبالتالي شحن مفهوم الطبقة بمضمون مغاير للمضامين الليبرالية، والتي جاءت في أغلبها كرد عليه، علي الرغم من استخدامها لمفهوم الطبقة ولكن بمنظور مغاير للمنظور الماركسي.

وعصوماً، فإن هذين المنظورين الكبيرين وما ينطوي تحتهما من تفرعات يشتركان في القول: «و بان التفاعل الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، يعود إلى قوى اجتماعية فردية أو جماعية، ومن ثم فإن تفسير الظواهر السياسية ينبغي أن ينظر إلى تلك القوى (القوة) كمعصر يملك قوة الشرح والتفسير لتلك الظواهر. وقد تقاسم هذه الفكرة رؤيات ثلاث:

- ١- الرؤية التعددية: وبهذه هذا الاتجاه على افتراض أساسي مؤداه أن القوة السياسية لا تتركز في أيدي قلّة من الناس تملك القدرة على ممارسة نفوذها وسيطرتها على الأغلبية الساحقة، ولكن المجتمع يتركز بالكثير من الجماعات المتعددة والتنوعة. والمتنافسة أو المتعارضة لاقتسام القوة وممارستها ويوفر لها ذلك وجود فرص متكافئة لكل الجماعات الموجودة في المجتمع.

البيئة والثقافة، أولى اهتمامه إلى وظائف النظم السياسية، ورأي أنها تتم في نظام عبر مستويات ثلاثة: مستوى النظام، مستوى العملية، ومستوى السياسة. وقد تمحورت أهم بل معظم فصول الكتاب حول هذه المستويات. وفي المستوى الأول (مستوى النظام) تضمن وظائف المحافظة على النظام والكييف، المستوى الثاني (مستوى العملية) ويتضمن وظائف التحويل، المستوى الثالث (مستوى السياسة Policy) وتضمن التركيز على سلوك النظام في بيته وتقابل قدرات النظام^(١).

النقد: على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمها والوند في دراسة النظم السياسية إلا أنه أخذ على اقترابه الوظيفي ما يلي:

- ١- اقتراب محافظ همه المحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط.
- ٢- سيطرة الأيديولوجية الليبرالية على فكر الوند وفروجه (خمسوماً الديمقراطية الأنجلوساكسونية) والديمقراطية هي النموذج المعيار.
- ٣- تشبيه النظام السياسي الاجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي.
- ٤- أعمال القيادة في عملية التحليل.

وعصوماً لقد جاءت الوظيفية خدمة البراغمية الأمريكية، بحيث غدا العلم في خدمة السياسة الأمريكية، لذلك جاءت الكثير من الدراسات السياسية المقارنة في خدمة المصالح الأمريكية، واعتبارها أن النموذج الأمريكي هو النموذج الأمثل لعملية التنمية في المجتمعات الأخرى (العالم الثالث)، فلا عجب أن توصف هذه الدراسات بالتحيز والتسمجور حول الذات.

(1) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Comparative Politics, systems and policy, second edition, (Boston: little Brown and Company, 1978), pp. 13-15.

لقد اختلفت وجهات النظر بشأن دراسة الطبقات الاجتماعية والنظر إليها كذلك بين النجاشين كبيرين يستوعبان الرؤيات الثلاث السابقة إلى حد كبير، وبحملان تصورين مختلفين وأدوات لتحليل متبانية.

ويمكن تقسيم هذين المذهبين أو التيارين إلى :

- ١- الماديين التاريخيين .
- ٢- البنائيين الوظيفيين .

١- الماديون التاريخيون: ينظرون إلى الطبقات الاجتماعية باعتبارها ظاهرة غير أصيلة في تكوين المجتمع البشري ، بل هي سمة ملازمة لانظمة الاستغلال والتمايز الطبقي، وبرزت مع امتلاك بعض الناس لوسائل الإنتاج وحرمان غيرهم من ذلك ، فالطبقات تجد سندها في نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويخفني النظام الطبقي باختفاء عناصر وجوده (زوال الملكية الخاصة، وأحلال شيوع وسائل الإنتاج محله) . ويقود هذا التيار عاركس والذين تبثوا تصوره للأشياء على الرغم من إدخالهم عناصر جديدة لتحليل الماركسي.

لقد عرّف هـ لينين والطبقة الاجتماعية بقوله: إن الطبقات الاجتماعية عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد، تتميز عن بعضها تبعاً لموقعها في أحد أنساق الإنتاج الاجتماعي التاريخي، وتبعاً لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التمييز عنها وصياغتها في فوائين محددة واضحة، وتبعاً لدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل. وبالتالي تبعاً لنوع حتمولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا. فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الآخرين تبعاً لنسبتين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع... والطبقات الاجتماعية هي مجموع سكان التشكيلة الاجتماعية المحددة التي يستطيع بعضها استغلال عمل الآخرين تبعاً لنسبتين موقع كل منهما في النسب الاجتماعية السائدة في تلك التشكيلة^(١).

ويطلق هذا الاتجاه من افتراض مؤداه، أن مجال الإنتاج الاقتصادي يعد محورياً أساسياً لفهم الطريقة التي توزع بها المصادر المادية، وأن هناك ارتباطاً بين الطبقة ونوع النتائج الحاصل

(١) محمود جاد ، الاتجاهات النظرية لعلوم الاجتماع في البلاد النامية، ط٢، (القاهرة: دار العالم الثالث،

ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه روبرت داهل^٢ و ديفيد رابسمن^٣ والنظام السياسي القائم في البلاد الرأسمالية في الوقت الراهن، لا تسيطر فيه طبقة اجتماعية وحيدة على بقية الطبقات الأخرى، وإنما هو نظام تشارك فيه - وعلى قدم المساواة - الطبقات كافة، والجماعات المهنية والعمالية وغيرها الموجودة في المجتمع، وذلك بسبب طبيعة النظام التي توفر الشروط الموضوعية لذلك (حسب قولهم).

٢- الرؤية التخريبية (الصغرة): ويرى أنصار هذا الاتجاه أن حقائق الأشياء تقول إنه في أي مجتمع مهما كان هناك نخبة متميزة تتوفر على خصائص تؤهلها لإدارة شؤون البلاد والعباد في جميع المناحي، وأن سلطة صناعة القرارات تكمن في مجموعة محددة من الناس من ذوي المكانة المتميزة والتي تكسب تلك الصغرة قوة إدارة الأمور في المجتمع. وإذا أراد أي محلل سياسي معرفة من يصنع القرارات وأين يكمن مركز القرارات الفاصلة في أي بناء سياسي، فما عليه إلا أن يبحث عن تلك النخبة، وبصيغة أخرى: أن يبحث عن مصادرها، ومن أبرز من تزعم هذا الاتجاه هنترو^٤. وهذان الاتجاهها (التعمدي، والتخبري) على الرغم من استيطانها نظرة طبقية، إلا أنهما في حقيقة الأمر، جأفاً كرد فعل على المنظور الطبقي الماركسي وما يحمل من تصورات نظرية وعملية لهذا كيان الرأسمالية.

٣- الرؤية الطبقيّة: ترى أن المجتمعات تنقسم طبقياً وتاريخياً بين طبقتين متعارضتين: طبقة تملك وسائل الإنتاج وتسيطر، وطبقة لا تملك إلا قوة عملها وتخضع للسيطرة والاستغلال^(١) إلى أن تحين الفرصة لتحطيم ذلك البناء الطبقي الاجتماعي وإقامة بناء طبقي جديد. هذا الاتجاه تزعمه ماركس ولينين ولينين، وبحمسة من الماركسيين الحدّثين والمعاصرين الذين عملوا على تطوير المنظور الماركسي، ومنهم والتيسر^٢ و غرامشي^٣ و نيكوس بولا نتزاس^٤ و دسمير أمين^٥.

وهؤلاء يطلق عليهم اسم الماركسيين، وهناك غيرهم من تنبئ التحليل الطبقي على الرغم من رفضه للمنظور الفكري والمقيد للماركسية.

(١) السيد عبد العظيم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصغرة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. ١٩٩٠) ص ١٣١-١٣٥.

الشائع للتدرج الطبقي، هي الحاجة إلى توزيع الأفراد على المراتب المختلفة في البناء الاجتماعي إلى جانب إمدادهم بالذاتية لشغل مثل هذه المراتب^(١). وحينما يتم توزيع المكائات وفقاً للموقع، بشكل متفاوت وتفاضلي، ويصبح ذلك جزءاً من النظام الاجتماعي، فإن ذلك يُقضي إلى ظهور التدرج الطبقي وفقاً لهما، فإن عدم المساواة الاجتماعية ليس إلا انعكاساً اجتماعياً للتفاوت القائم بين الأفراد في القدرات الفطرية، لذلك يوصيان بضرورة تعقيد عدم المساواة تعقيداً اجتماعياً^(٢).

الاقتراب الطبقي والتحليل السياسي.

قبل التعرض إلى هذا الموضوع أثير إلى نقطة أساسية تتعلق بمفهوم الطبقات، حيث يمكننا القول: إن هناك اتفاقاً في المبنى العام للطبقات بين الكثير من الباحثين، إلا أن هذا الاتفاق الواسع يضيّق فيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة بمعنى الطبقات، فهناك من يعتبر الطبقات مجموعة مواقع بنائية، وتحدد هذه المواقع وتعرف من خلال العلاقات الاجتماعية داخل الأسواق في أسواق العمل خصوصاً وداخل الشركات^(٣).

وعرف لينسكي، الطبقة بقوله: إنه من الأفضل لنا أن نحدد الطبقة كحشد من الأشخاص الذين يشغلون موقعاً واحداً بالنظر إلى شكل معين للقوة والامتيازات والهيبة^(٤)، كما يعرفها أحدهم بالنظر إلى تعدد المعايير التي يمكن أن توجد في عين الاعتبار بقوله: ومن الواضح أنه ليس هناك معيار واحد لتحديد هذه الطبقة. وما على المرء إلا أن ينظر من الزوايا كافة ثم يقرر بعدئذ، إلى أي طبقة اجتماعية هو ينتمي، إن قرار انتهاء فرد معين إلى طبقة اجتماعية تحكمه عوامل عدة تنقسم، الدخول، والوظيفة، واللمجة، وعادات الإنفاق، والإقامة، والثقافة، وقضاء أوقات الفراغ، والملبس، والتعليم، والمواقف الخلقية، والعلاقات بالآخرين^(٥)، إن هذه التعاريف والسابقة يتوقف عليها التحليل

(١) محمود جاد، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٢.

(3) Breen And Rottman, Op,cit., P,456.

(٤) جاد، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٥) المرجع نفسه، ص ٧٥.

عليها، فكل موقع طبقي يقابله نوع معين من المكائات^(١). وأن تحليل أي بناء اجتماعي يتوقف على فهم العلاقات الإنتاجية السائدة في ذلك البناء كما يتوقف على الأسلوب الإنتاجي السائد فيه. فهذان المعصومان يعدان ركيزتين أساسيتين في التحليل الماركسي الكلاسيكي.

وبفترض المنظور الماركسي أن الأفراد الذين يحوزون موقعاً طبقياً واحداً في المجتمع، يجمعهم مصالحة اقتصادية مشتركة، هذه المصلحة المشتركة ترتبط بطورف حياة متشابهة. ويجموعة من القيم متجانسة، وأنماط متقاربة من السلوك الاجتماعي في ميادين عديدة. فالواقع الطبقي هو المحدد للسلوك، وهو بهذا يعتبر أداة تفسيرية لظواهر والتي منها السياسية. كما يفترض أنصار هذا الاتجاه أن الانقسام الطبقي سمة ملازمة أو موجودة في أغلب المجتمعات، لذلك يمكن اعتبار مفهوم الطبقة كوحدة للتحليل، ومفهوم أساسي للمقارنة^(٢).

٢ - الباشايون الوظيفيون: ينطلق هؤلاء من الافتراض القائل: بأن عدم المساواة بين الناس أمر طبيعي، وضرورة وظيفية مصاحبة لحياة البشرية في مختلف المجتمعات ذلك أنه يوجد في كل مجتمع نظام للتراتب الاجتماعي منشؤه التنوع الموجود في الكائنات البشرية، والتي يمكن توارثها من مثل العوامل العرقية، والقيم الثقافية أو بسبب العوامل الاقتصادية والهيبة ونظام التربية، أو عوامل السن أو الجنس، أو اللون، أو اللغة، إنها أمور فطرية متفرسة في الكيان البشري، ومن ثم فإن عدم المساواة بين الناس هي نتاج ذلك التنوع. والحديث عن مجتمع غير طبقي يعتبر ضرباً من الخيال، فعدم المساواة بين الناس حالة طبيعية وواقعية عندهم. ومن أبرز مفكرين هذا الاتجاه دافيس K.Davis وولبرت مرر W.Moore وغيرهما^(٣)، لقد أكدوا على الضرورة الوظيفية والوجود الشائع للتدرج الطبقي في المجتمعات البشرية كافة، حيث قالوا: إن الضرورة الوظيفية التي تملل الوجود

(1) Richard, Breen and David Rottman, " Class Analysis andClass Theory" In The Journal of British Sociological Association, vol, 29, No.3 (August, 1995), P.458.

(٢) مصطفى كامل السيد، و المنظر الطبقي ودراسة الطائفة السياسية، في علي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) الزيات، مرجع سابق، ص ص ٢٥ - ٣٦.

كما استخدم الاقتراب الطبقي في دراسة العلاقات الدولية، وذلك بتصنيفهم دول المجتمع الدولي إلى طبقات عليا ووسطى ودنيا (تصنيفاً هرمياً). وكذلك استخدم في السياسة المقارنة كدراسة النظم السياسية المقارنة من خلال المفهوم الطبقي (أي مقارنة النظم عبر مقارنة أهم طبقاتها)، وكذلك في دراسة الاحتجاج السياسي من خلال الإشارة إلى الخلفية التطبيقية للمشاكل فيه، أو تفسير تصاعد أعمال القمع التي تمارسها الدولة ذاتها ضد المحتجين^(١).

فأصحاب الاقتراب الطبقي، يعتبرون اكتشاف الطبقة في حد ذاته بعداً مفتاحاً للحل بامتلاكه قدرة تفسيرية تقترب إليها الاقترابات الأخرى. يقول داهرندورف: إن هناك أقلية طبقية من العناصر الراضية الثراء - في أمريكا - والتي تتحكم في الاقتصاد الأمريكي، وتحتج بنصيب الأسد من دخل المجتمع وثروته، ويقدرورها الوصول إلى كل مواقع القوة ومستوياتها، والتغلغل في مختلف مؤسسات المجتمع، والظفر بعضوية الجماعات التي تباشر سلطة اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية، وتحتل هذه الطبقة أقل من خمسة في المائة من مجموع السكان^(٢).

لقد لقيت التحليلات الماركسية انتقادات واسعة الانتشار عبر المراحل المتعددة، وذلك ما دفع الكثير من الماركسين وعبر تلك المراحل لتطوير مقرراتها، بإدخال عناصر جديدة في تحليلاتهم أو زيادة أوزان بعض العناصر الداخلة في نماذجهم وتقليل أوزان بعض العناصر الأخرى. أو بصياغة نماذج جديدة تعمل على استيعاب الظواهر السياسية المختلفة والتطورات التي شهدتها العالم الرأسمالي، والامكانيات التي سببتها الاختراعات العلمية، والتطور المدلل للتكنولوجيا، كل ذلك كان له انمكاساته على الأبنية الاجتماعية والسياسية، في تلك الدول، وعقد الأمر على وعود الماركسية، وبالتالي على التشيئين بتحليلاتها، بما دفعهم إلى المزيد من العمل والبحث الذي لا يكل من أجل الإبقاء على ذلك الاتجاه وصلاحيته

(١) كامل السيد، مرجع سابق، ص ٤٥ - ٤٦.
(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ١٣٥ - ١٣٦.

الطبقي، فقد تضيق الطبقة (لدى الماركسين) بتقليلها للمتغيرات والعناصر الداخلة في تشكيل مفهوم الطبقة، وقد تسمح فينتج المفهوم، وسوف نتناول التحليل الطبقي عند الماركسين وغير الماركسين معاً.

إن أنصار الاقتراب الطبقي، يعتبرون الطبقة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وأنها تمثل عنصراً مفسراً وشارحاً للظواهر السياسية، كالسلوك الانتخابي، والاحتجاجات السياسية، والتورات السياسية والتحولالات الاجتماعية والسياسية المختلفة، فالطبقة الاجتماعية أو الوضع الطبقي المساند في المجتمع يمثل التغير المستقل، في حين يمثل النظام السياسي التغير التابع. فالطبقة الاجتماعية تمثل مركزاً اجتماعياً عبره يتم إنجاز السلوك السياسي إلى حد بعيد وهذا ما ذهب إليه جولد ثورب، Goldthorpe، ويرى أنصار التفسير الطبقي للأحداث أن الملامح الأساسية للحياة السياسية في العالم المعاصر يمكن فهمها بلغة العلاقات بين القوى الطبقيّة المتصارعة. كما يولي جولد ثورب أهمية كبيرة للطبقات في عملية الانتقال والحراك الاجتماعي وذلك في كتابه «الحراك الاجتماعي والبناء الطبقي في بريطانيا الحديثة» (١٩٨٠).

ويقول: «إن الفرصة الواقعية والوحيدة لإحداث التغيرات الاجتماعية في بريطانيا هي الصراع الطبقي، فمن يتغير الوضع إلا من خلال الصراع الطبقي، وعبر النشاط الجماعي للطبقة العاملة، والتي ينبغي أن تعتمد على أعدادها وقسامتهم وتنظيمهم وبولي جولد ثورب، أهمية قليلة للتنظيمات الأخرى، كالأحزاب السياسية، والاتحادات، وأصحاب العمل، ووكالات الدولة. فهو يحمل أشكال الصراع السياسي في المجتمع البريطاني، أو أشكال الحسابات السياسية، التي توجه الصراع وتحدد المساندة^(١).

ويرى أنصار التحليل الطبقي أن دراسة العملية السياسية تحتاج إلى غنفي البحث عن طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة، والتي كان لها تأثير في تلك العملية. لقد استخدموا هذا الاقتراب في تفسير السلوك السياسي، ودراسة الرأي العام والمخالفات الدولية، وكذلك في دراسة الأيديولوجية وذلك فيما يتعلق بارتباط أيديولوجية معينة بطبقة أو طبقات محددة

(1) Barry Hindess, Political choice and Social Structure, (London: Edward Elgar Publishing Limited, 1989) PP. 103 - 110.

التطور التاريخي لبناء الدولة. والابنية الحالية للدولة ليست - بالتالي - انمكانيًا بسيطًا للمصالح الرأسمالية، ولكنها انعكاس - بشكل معارض - للمصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين^(١).

النقل

على الرغم من الإسهامات الكبيرة للاقتراب الطبقي في إثراء التحليل السياسي، إلا أنه تعرض لانتقادات كبيرة منها:

١ - يحمل العناصر الأخرى والتي قد تكون أكثر تأثيراً من الطبقات فهناك التنظيمات السياسية، العديدة، كالأحزاب والنقابات والاتحادات الخلقية، وجماعات المصالح، والجماعات العرقية والطائفية التي قد تكون العناصر الفاعلة في المجتمع وليست الطبقات (المصراع في جنوب إفريقيا كان عرقياً) (والمصراع بين الفلسطينيين واليهود صراع حضاري وليس طبقيًا)

٢ - لا يعني بالضرورة تلازم امتلاك السلطة مع امتلاك وسائل الإنتاج.

٣ - إن من يصنع القرارات ليست الطبقات ولكن الأحزاب، ووكلاء الدولة وكذلك المؤسسات والنقابات التي تمتلك وسائل اتخاذ القرارات، كذلك فإن جماعات المصالح تستطيع أن تزودنا بإطارات تفسيرية، فالؤسسات، السياسية ومصالحها وحساباتها السياسية، هي التي تصنع السياسات.

لقد قلص وولد ثوب، الحياة السياسية إلى صراعات وكلاء وهمية تماماً برزعه أن السياسة تختصر كلياً في الطبقات والعلاقات بينهم، ولأننا عندما نبحث الصراعات السياسية نجد وكلاء الدولة، والأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى، ولكننا لا نجد الطبقات في حد ذاتها^(٢). وأن الأحداث الكبرى صنفها السياسة والسياسيون، والقيم والثقافية والخصارية أكثر من أن تصنعها الطبقات. إن الطبقة لا تصلح أداة لتفسير الصراعات العرقية والمذهبية، والحروب العنصرية.

(1) Contori and Ziegler op cit., P.120

(2) Hindess, Op.cit., PP.107 - 111.

لتحليل الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية، وراث الفلسفة الماركسية تجديدات على أيدي ولفترني جراسشي، وولوي التيرستير، ونيكوس بولانتيراس، وولد ثوب، وويليند، وواكورا، وسمير أمين، واسينج، وغير هؤلاء كثير. وجاءت دراساتهم في الغالب مركزة على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وإن كان هناك من تناول أوضاع البلدان النامية كما فعل وسمير أمين، وكوردوسو، وجاندر فزانك. فقد أولى والتيرسره أهمية للتفاعل بين البناء العرقي والبناء النحوي، إذ يقدر ما تتأثر البنية العرقية بالبناء الطبقي في المجتمع، فإنها بدورها تؤثر فيه، وهي بذلك تضمن استمراره، كما أن التغير فيها يعد مقدمة للتغير في البناء الطبقي، وتلمب أجهزة الدولة القهرية والأيديولوجية دوراً جوهرياً في نجاح الطبقة المسيطرة اقتصادياً عبر بسط هيمنتها الأيديولوجية.

أما ونيكوس بولانتيراس، فقد نظر إلى الدولة كحلبة للمصراع الطبقي بخلاف الرواية الماركسية التقليدية التي كانت تنظر إلى الدولة كإمكان للبنية الطبقة. وإن الطبقات في نظر وبولانتيراس، في البلدان الرأسمالية المتقدمة - لا تتحدد بحسب وظائفها في العملية الإنتاجية لحسب، ولكن كذلك بحسب علاقتها بالسلطة السياسية، وبأجهزة الدولة الخلقية التي أصبحت في هذه الحالة حلبة للمصراع بين هذه الطبقات. ومن ثم، فإن موقع الطبقة يتحدد بحسب عملها الاقتصادي والسياسي معاً. وأصبحت الدولة في تلك البلدان تفصل ما بين الاقتصاد والسياسة، حيث تبقى على عدم المساراة الاقتصادية، ولكنها تفسح المجال للمساراة في ميدان النشاط السياسي (حيث حق التصويت للجميع). وهكذا ينتقل المصراع من عالم الإنتاج إلى الأروية السياسية (المنافسة على السلطات التشريعية وأجهزة الدولة)، ويتربط على هذا تشوه صورة المصراع الطبقي وبالتالي الوعي الطبقي. كذلك فإن توسع دور الدولة وتدخلها وأنياعها سياسات اجتماعية، وتحولها إلى مستودع ضخمة للخبرة والمعرفة جعلها كجهاز متفوق على غيره، ويمتلك مقدرة على قيادة الحشود الطبقية خلفه^(١).

أما واسينج، والذي اهتم بتحليل تنوع وتحول العلاقة بين سياسات الدولة والمصراع الطبقي في مختلف الأمم الرأسمالية المتقدمة، حيث يرى أن سياسة الدولة تبلور الشكل الخاص والمميز للمصراع الطبقي داخل أي مجتمع. فالتحدي السياسي بواسطة الطبقة العاملة يقسم

(١) كامل السيد، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٨.

الدولية، وبجسداً لرغبة الرأسمالية العالمية.

ورفقاً لنظرية التنمية، لم يعد مبدأ سيادة الدول قادراً على الصمود أمام النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الغربية الكبرى، حيث إن هناك آليات محت سيادة الدول، وأن هناك غاذج سياسية تقوم بالانفصال والانتشار وتفرض نفسها خارج ديارها.

لقد قام النظام الاقتصادي بنقض ما كان النظام السياسي قد جعله رسمياً^(١).

ولقد اشتهرت ونظيرة التنمية، على أيدي الكتاب الماركسيين وفي أمريكا اللاتينية على الخصوص، إلا أن هناك عدداً هائلاً من الكتاب غير الماركسيين قد استخدموها في تحليلاتهم ورفضوا إليها العديد من تصوراتهم واتجاهاتهم. لقد لاحظ الكثير من مفكري أمريكا اللاتينية أقطارهم وهي تعاني مشاكل التخلف وتزداد تدهورها ولا حظوا أن النظريات السابقة التي حاولت تفسير ذلك، كانت نظريات تتميز بالتحيز والتعمور حول الذات ونسبة التخلف إلى المراحل الداخلية وربما إلى عوامل حضارية ذاتية. وحاولوا دحض ذلك بإرجاع تخلف تلك البلدان إلى طبيعة النظام الرأسمالي العالمي المهيمن الذين اخترق الحدود وفرض قيوداً على أنظمة العالم الثالث (في الأطراف).

لقد جاء اقتراب التنمية كنتيجة لمجموعة من الحقائق أو المسلمات والتي منها :

١ - على الصعيد المعرفي، يجسد وحدة العلوم الاجتماعية (تعاون الحقول المعرفية وتكاملها) أي دراسة ظاهرة التنمية دراسة سياسية واقتصادية معاً. فالفصل بين الاقترابين السياسي والاقتصادي يؤدي إلى تشوية الحقيقة أو ابتسارها، ومن ثم الإبقاء على وهم سيادة الدولة. والتي هي عبارة عن سيادة رسمية شكلية بينما الواقع يفند ذلك.

٢ - البعد الدولي للتنمية، فما دام التحليل الداخلي الحضي يمكنه حجب الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادي، وتحميل العوامل الحضارية وحدها مسؤولية هذا التخلف، فلذلك نهض أصحاب اقتراب التنمية بدحض ذلك. ولارجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي

(١) برتران باوي، الدولة المستوردة و تهرب النظام السياسي ، ترجمة: لطيف فرح، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٦)، ص ١٣-١٤.

اقتراب التنمية

باتي اقتراب التنمية، أو ما أطلق عليها أصحابها ونظرية التنمية، كرد فعل على عجز الاقترابات السلوكية والتنمية التي سادت في الخمسينيات وشطر من الستينيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاء كتطوير للمنظور الماركسي الذي فقد بريقه في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي المتقدم، والعالم النامي الخارج من وطأة الاستعمار حديثاً.

كما يعد هذا الاقتراب ثمرة للاتجاه المعرفي الجديد في العلوم والتدخل في الارتباط بين الحقول المعرفية المختلفة Interdisciplinary حيث الارتباط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد، والنظر للظاهرة السياسية، من خلال البعد الاقتصادي أو ما سمي بالاقتصاد السياسي للظاهرة السياسية، وهذا يعني أنه لا يمكن عزل الظاهرة السياسية عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالظاهرة التي محورها الإنسان تنطوي على كل تلك الأبعاد وغيرها. واقتراب التنمية لا يمكن أن يخرج على اقتراب أشمل وهو اقتراب الاقتصاد السياسي الذي يربط النظام السياسية وسلوكياتها الداخلية والدولية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويستهدف هذا الاقتراب تفسير السلوك السياسي للمواطنين السياسيين من خلال نظرية اقتصادية للسياسة. لقد أثرت النظريات الاقتصادية في الكثير من المداخل التحليلية لعلم السياسة، كاقتراب صناعة القرار ونظرية الألعاب وتأثرهما بفكرة العمل الرشيد (نظرية العمل الرشيد)، والتي تعني أن الفاعل السياسي يتصرف بعقلانية وبرشادة، وأن فعله دائماً يكون محسوباً.

لقد وسع الاقتصاد السياسي نظرية الاقترابات السياسية الأخرى في فهم الظواهر السياسية وأصبح يستخدم كمدخل لدراسة السلوك السياسي الخارجي للدول ويعتمد مؤشرات عديدة منها؛ ربط السلوك التصوري للدولة العقلية للمساعدة المالية بسلوك الدولة المانحة. كما يستخدم في دراسة التحولات الديمقراطية وربطها بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد محل تلك التحولات وغير ذلك، واقتراب التنمية يولي أهمية كبرى للعوامل الخارجية للدولة النامية - (دول العالم الثالث) - وتأثيراتها المختلفة في مساراتها السياسية والاقتصادية

٣- هيمنة طبيعة العلاقات العابرة للقارات والاروطان والخامسة التي تغلب الحدود وسيادة الدول، ويجمع بين دراسة السلطة على المستويين الوطني والدولي، وتؤدي إلى اكتشاف نظام رأسمالي موحد على مستوى المعمورة، ومزود بمراكز وبطراف ويتم التلاعب بهذه الأطراف من خلال نهج المراكز لها وتنفيذ التنمية الاقتصادية في الدول المهيمنة، وتزود بسيطرة المراكز بمقدار زيادة تخلف الأطراف. كما تقوم الأطراف المقيدة بتنفيذ الوظائف التي ينوطها بها التقسيم الدولي للعمل ولا تستفيد من وراء ذلك^(١).

لقد نظر وسمير أمين إلى التنمية في العالم الثالث من خلال (نظرية التبعية) حيث ينقسم العالم إلى المركز والأطراف، إن المركز هو حاصل التاريخ، فقد أدى التاريخ إلى إمكان تبلور هيمنة برجوازية وطنية في بعض مناطق النظام الرأسمالي كما أدى إلى تبلور دولة ذات طابع برجوازي وطني أيضا. أما الأطراف فهي مرفقة بطريقة التبني: هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تبلور إلى مراكز. فهي تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، وهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى وإنهاء التراكم المحلي فيها. ويستطرد وسمير أمين قائلا: إن هناك قانونا اقتصاديا رأسماليا يحكم النظام الرأسمالي العالمي في مراكزه وأطرافه... وأن التكوينات المحلية (الوطنية) لاتعمل مستقلة ولكنها تعمل تحت آليات هيكل النظام الرأسمالي العالمي... وأن هناك عدم تناسق في العلاقات بين المراكز والأطراف، ففي المركز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال ثم تخضع العلاقات الخارجية لخدم هذا المنظور الداخلي، بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا مطعما على التراكم المركزي^(٢).

وتنطلق مدرسة التبعية من النظام العالمي كوحدة للتحليل، فالدولة لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وضع دولي يتميز بهيمنة الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ومن ثم فإن النظر إلى الحركة السياسية، والتطورات داخل الدول (الوطنية) كنتائج وآثار لحركة

(١) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٢) سمير أمين، حول التبعية والتوسع المالي الرأسمالي، المستقبل العربي، ع ٩٣ (نوفمبر ١٩٨٦).

النظام الرأسمالي العالمي، بمعنى أن المحددات الخارجية والتي تنبع من النظام الرأسمالي العالمي هي المعنصر الأساسي لتفسير سلوك الدول (الوطنية) على الصعيد الداخلي وكذلك الدولي. لذلك تسمى ونظرية النظام العالمي والتي تقتضي أنه لا يوجد سوى عالم واحد وسوق عالمية واحدة وتقسيم دولي موحد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية، وأن أغلب الظواهر والعمليات التي يظن أنها تجري في إطار قومية ووطنية، إنما تتأثر حقيقة بالتفاعلات على المستوى العالمي. يقول بول بران (الاقتصادي الأمريكي الماركسي): إن تاريخ مجتمعات العالم الثالث يرتبط بتاريخ العالم الرأسمالي المتقدم. وأن تخلف العالم الثالث هو نتاج موضوعي لتقديم العالم الرأسمالي. كما يذهب وجوندر فرائك، ولا يستمر أمين، ووالشتين، إلى أن هناك تطورا غير متكافئ يطبع العلاقة بين المراكز والأطراف. والنظام العالمي هو وحدة التحليل الأساسية، وسيطر على هذا النظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والدولة ليست كذلك، حيث إنها هي ذاتها تركزت في ظل النظام العالمي، لذلك لا تعتبر فاعلا أساسيا^(١).

وتبقى وظيفة الدولة التابعة أداة دور الوسيط بين رأس المال والطبقة العاملة المحلية والراسمال العالمي، وهي بصفة أخرى أداة تنفيذية في يد البرجوازية العالمية في المركز، وحامية لمصالحها، كما تسهم في إدماج الابنية الاجتماعية والاقتصادية في عملية التراكم لرأس المال العالمي وهذا ما ذهب إليه وفرائك^(٢).

لذلك يتوجب على التحلل السياسي تبعا لهذه النظرية أن ينطلق في تحليله لسلوك دول الجنوب، سواء تعلق هذا السلوك بالوضع الخارجي، أو بالوضع الداخلي فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو العسكرية، أو قواعد النظام الحاكم وأسمه، من الأوضاع الخارجية التي تسود النظام العالمي، أي لابد من دراسة الاقتصاد السياسي العالمي وأساليب السيطرة والقنوات والأدوات التي يستخدمها ذلك النظام المسيطر (الشركات المتعددة الجنسية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية والبنوك

(١) أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومعضل، (جامعة القاهرة: مركز البحوث

والدراسات السياسية، ١٩٩٢) ص ١١-٢٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣١.

اقتراح الجماعة Group Approach

مقدمة

لقد ظلت الدراسات السياسية لمهرد طريفة أسيرة الاقتراحات القانونية، والتاريخية، والروسية، وذلك قبل اكتشاف اقتراب الجماعة ثم استخدامه بشكل واسع بعد أربعة عقود وازيد. وقد كان الفضل في ابتكار اقتراب الجماعة إلى العالم الأمريكي وآثر بانثلي، AT- Bentley عام (١٩٠٨). إلا أن شهرة استخدامه جاءت علي يدي (ديفيد ترورمان) عام (١٩٥١).

لقد أحدث اقتراب الجماعة تمردا كبيرا في منظور علم السياسة، حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والؤسسات الرسمية، إلى العمليات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسة الجامدة للسكونية (Static) إلى ديناميات الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة والتي هي مؤسسة المؤسسات (قضايا واسعة) إلى الجماعة (قضايا أصغر)؛ ولكنه وسع من مجال علم السياسة.

ولم يمكن اقتراب الجماعة كرد فعل على الاقتراحات المعيارية فحسب، ولكنه جاء كبديل تحليلي للماركسية، أي جاء كبديل لاقتراب الطبقة، كما هو الشأن بالنسبة لاقتراب النخبية، والاقتراحات الليبرالية الأخرى التي عملت على وقف زحف الاقتراب الطبقي ومفاسميته الأيولوجية الماركسية. على الرغم من وجود أساس مشترك لكل من اقتراب الجماعة والطبقة والنخبية، فكل هذا الاقتراحات تنظر إلى الظاهرة السياسية عبر التفاعل الاجتماعي، أو النظر إلى العملية السياسية، على أنها نتاج تفاعلات اجتماعية. وعلى أن هذه التفاعلات تعبر عن انقسام المجتمعات أو انقسام المجتمع عند الماركسيين إلى طبقات (طبقتين كبيرتين) وعند أعمار الجماعة إلى مجموعة من الجماعات التي يحكمها الصراع والتعاون من أجل السيطرة على صناعة السياسات، وعند أعمار النخبية إلى الأقلية ماهرة متحركة وأكثرية خاضعة. وينظر الاقتراب الطبقي مثلاً بفعل اقتراب النخبية إلى الصراع بين الطبقات أو

الخاصة). وأن السلوك السياسي الخارجي للدول التابعة يعتبر من المدفوعات الجزئية في مقابل الحفاظ على الفوائد التي تعود من الروابط الاقتصادية لتلك الدول مع البلد المسيطر^(١). وتعمل المراكز كل ما في وسعها لرفقة أي مشروع تنموي في الأطراف، بل أكثر من ذلك تدعم سيطرتها من خلال الجزر التي توجد داخل الأطراف، والتي تعمل في الدولة التابعة (أجهزة الدولة التابعة) وآليات الإنتاج السائدة والتي تظل تعمل من تلقاء نفسها من أجل استمرار التنمية، وفي هذا يقول علي مزروعى: (إن أبشع نكبة للغرب على حساب أفريقيا، هي أنه خلق سجنين حديديين على شعوب القارة، الأول وطني صارم، والثاني: عبر دولي، لا يقاوم، أحدهما هو الدولة السيادة بكل سلطاتها السياسية والمسكرية، والسجن الثاني هو الرأسمالية العابرة للوطنيات، والتي لا تكف عن الاستغفاف بمبدأ السيادة الوطنية ذاته^(٢).

النتائج

١- تهمل هذه النظرية البعد السياسي في عمليات الإخفاق الاستعماري، حيث إن هناك دورا للمفاعلين السياسيين في بناء علاقة التبعية وتوسط الدولة المفاعل الحاسم لإقامة منهج التبعية^(٣).

٢- تتجاهل الأبنية الداخلية للدولة ودينامياتها، وكذلك خصوميات الدول، فكثيراً ما تكون العوامل الداخلية هي الحاسمة في أحداث التغيرات وليست إقليمية.

٣- هناك الكثير من الدول من تمردت على أساليب النظام العالمي ولم تخضع لشروطه (رفض الجدولة وشروط الدول الرأسمالية وسيطرة أجهريتها).

٤- قد توجد تناقضات بين مصالح المراكز والقيادات الميدانية في الأطراف^(٤).

(١) نازلي موزى وأحمد يوسف وبعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية، لدول العالم الثالث، في علي عبد القادر، مرجع سابق ص ٢٥٨.

(٢) سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (الأردن، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٧٤.

(٣) بادي، مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) أحمد ثابت، مرجع سابق، ص ٣٨ - ٣٩.

ولقد ربط وباتنلي^(١) بين الجماعة والمصلحة: حيث يقول: إن المصلحة التي لا تبرز في حركة الضغط لا توجد. فالمصلحة هي حركة الضغط، وحركة الضغط هي الجماعة والمصلحة وحدها تلك التي يمكن ملاحظتها empirically.

أما دترومان^(٢) فيرى المصلحة على أنها اتجاه أو ميل مشترك للجماعة تجاه احتياجاتها ومتطلباتها الاجتماعية وأهداف الجماعة هي التي تحدد المصلحة وتعرفها وليست نشاطاتها^(٣).

فوجود الجماعة يقتضي مجموعة من الشروط منها - وجود تفاعل بين الأعضاء الذين يفترض أنهم يركزون الجماعة.

- تقاسم الأعضاء الاتجاهات نفسها نحو واحد أو أكثر من الدوافع والغايات التي تحدد الرغبة التي ينبغي للجماعة أن تتجهها.

- بطور الأعضاء مجموعة المعايير التي تحل الإطار الذي تؤسس العلاقات ما بين الأشخاص ضمنه.

- يتحول التفاعل المتوالي مؤسسة (جماعة منظمة متميزة عن الجماعات الأخرى)^(٤).
- وجود وضع اجتماعي وسياسي يسمح بذلك.

ويستخدم اقتراب الجماعة لدراسة سلوك الجماعة وتأثيراتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، وكذلك تأثير الجماعات في النظام السياسي، وخصوصاً في عملية صنع القرارات. لذلك يلجأ الباحثون إلى استخدام هذا الاقتراب، معتبرين الجماعة كوحدة للتحليل، بدلاً من الأفراد أو الدول، ويتتبعون أنماط التأثير التي تتحركها الجماعات المتعاقبة أو المختلفة قصد التوصل إلى عملية التعميم التي هي غاية نشتدها مختلف العلوم.

(1) Op. cit., P.459.

(2) John H. Kessel et al., *Micropolitics Individual and Group level Concepts*, (U.S.A: Copyright (c) by Holt, Rikehart, 1970) PP.210-211.

النتيجة والأغلبية الساحقة من الناس، على أنه صراع صفري، بمعنى أن تركيز القوة والقيم في يد طبقة أو جماعة واحدة، بينما تقوم الأغلبية من تلك القيم^(١).

كذلك أولى اقتراب الجماعة^(٢) الاهتمام للجماعات دون أن يميز أدنى اهتمام للأفراد، فالسلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة حسب زعمهم، فهي التي تضبط سلوك أعضائها وتوجهه، وتقل مرجعية فكرية له، على هدبها يتصرف ويتحرك وبشكل سلوكه، وتنمو اهتماماته، ويطور مفاهيمه، فهي سياق فكري واجتماعي يتحرك خلاله نشاط الفرد. لقد أولى وباتنلي^(٣) أهمية كبرى للجماعة في العملية السياسية بدلاً من الأفراد، والدول، والدساتير، وموضوعات السيادة.

مفهوم الجماعة واستخداماته

توجد الجماعة عندما ينظم الناس، الذين لهم مصالح مشتركة، ويتفاعلون، ويسمون إلى الأهداف عبر العملية السياسية^(٤).

ويمكن تعريف الجماعة بعينة أخرى على أنها: «الجماعة هي نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها»^(٥). هذه الجماعة تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذاً وعطاءً، وتبادل معها التأثير، ويتوقف تحول الجماعة إلى مؤسسة، على البيئة الاجتماعية السائدة، كما أن هذا الأخير يتأثر هو بدوره بملاد الجماعات وتنظيمها.

(١) أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (الدرجة: دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع)، ١٩٨٨ ص ٩١.

(٢) يعتبر اقتراب الجماعة وليدًا شريعياً لعلم السياسة، حيث إنه نشأ في حقل علم السياسة ولم يستمره علماء السياسة من المقول الأخرى كما هو الشأن بالنسبة للاقتراب الوطني وغيره من الاقترابات الأخرى.

Isaak, Scope and Methods of Political Science, (Illinois: the(3) Alan Dorsey press, 1969), P.208.

(4) Jean et Monica Charlot "les Groupes Politiques dans leur environnement". In Jean leca et Madeleine Grawitz, *Traite de science politique*, vol.3, (Paris: P.U.F, 1985) P.431.

لقد لوحظ أن المشاركة السياسية في الجماعات الأولية تؤدي إلى مشاركة سياسية في النظام، وكذلك المشاركة في صنع القرارات في المستويات الدنيا لها آثارها بالنسبة للنظام السياسي. ونعتبر المشاركة في الجماعات الصغيرة سهلة على عكس المشاركة في الجماعات الكبيرة، التي تقيد بها الضرورات التنظيمية الرابطة بأبنية واسعة تجعل المشاركة صعبة، إن لم تكن مستحيلة، وتعلم البيروقراطية دوراً كبيراً في تقييد المشاركة. لقد أثبتت دراسات أجريت على أطفال مدارس ابتدائية وأعدادية في الولايات المتحدة الأمريكية، أن الاتجاهات المتصرفة للأبناء لها تأثير كبير في اتجاهات أروادهم في الولادات المتحدة الأمريكية، أن الاتجاهات يتأثر بسلوك آبائهم، حيث أثبتت إحدى الدراسات أنه من ثلثي إلى ثلاثة أرباع المصوتين الأمريكيين يصوتون للحزب الذي صوت له آباؤهم^(١).

إلا أن تأثير الجماعات في الأفراد يتوقف على درجة انتماء الفرد إلى الجماعة، فالانتماء القوي يقوي بدوره تأثير الجماعة في أعضائها، ويزداد تأثير الجماعة كلما كانت لها علاقة بالعملية السياسية أو بعالم السياسة.

لذلك حوار بعض الباحثين التوصل إلى تسميمات احتمالية واسعة بشأن تأثير الجماعة ووجدوا أنه :

- ١- كلما كان انتماء الأفراد قوياً كان تأثير الجماعة في أفرادها عالياً.
- ٢- كلما كان للجماعة علاقة بالسياسة يمكن أن يكون لها تأثير في أعضائها.

كما أن هذا التأثير الذي نحدده للجماعة يمكن أن يتخذ شكلين:

- ١- تستطيع الجماعة أن تؤثر في طريقة تفكير الشعب واحساسه بالقضايا السياسية.
- ب - ويمكن أن تصبح الجماعة مصدراً لادلة سياسية مؤثقة بها.

وبناء على ذلك، فإن التفاعل مع الجماعة يسهل الوصول إلى المعلومات السياسية، كما أن

(1) Sidney Verba "The Small Group and Political Behavior in Robert T.Golembiowski (Ed.), The Small Group In Political Science, (U.S.A:Georgia press, 1978, PP. 87-88.

لقد تساءل مستخدمو اقترب الجماعة تساؤلات منهجية تكون الجماعة محورها، كقولهم: ما فائدة الجماعة للدراسات السياسية؟ هل تؤثر الجماعات في أعضائها، وكيفية ومدى ذلك التأثير؟ وهل تؤثر الجماعات في عمل النظام السياسي وما مقدار ذلك التأثير؟ أما فيما يتعلق بفائدة اقتراب الجماعة فهي عديدة منها: إضفاء الجماعة طابعاً ديناميكياً على الدراسات السياسية، حيث نلتمها من محدد الاهتمام بالاطر الهيكلية الرسمية والاستتورية، ومن الدراسات المياري إلى دراسة العمليات والنشاطات المختلفة، وكذلك إلى الاهتمام الأبرتي محل المياري. كما تفيد الجماعة في المساعدة على معرفة التوجهات والسلوك الانتخابي لبعض الجماعات، وتفيد الجماعة في التنشئة السياسية لأعضائها، واللازمة لاداء الوظائف السياسية التي تتطلبها الحياة السياسية.

وتفيد دراسة الجماعات في معرفة الأسس التي تقام عليها كثير من النظم، حيث إنه في الكثير من دول العالم الثالث تقام الأنظمة السياسية على الأسس الإثنية، والتي تعتبر الجماعات محورها.

وكذلك يفيد علم السياسة من اقتراب الجماعة، في معرفة أسس توزيع القوى في المجتمعات وفي الأنظمة السياسية والفرعية منها، ومعرفة أنماط ذلك التوزيع، ومفهوم الجماعة يصلح كموضوع للمقارنة السياسية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني: (تأثير الجماعة في أعضائها)، فقد قامت العديد من الدراسات لاختيار هذا التساؤل أو الافتراض، وتوصلت إلى أن الجماعات تؤثر في أعضائها (وغير أعضائها أيضاً) إذ غالباً ما يتبع الفرد الجماعة التي ينتمي إليها في سلوكه وتصرفاته التي يتجلب بها المواقف التي تعرض له في حياته. وتعلم تشعة الجماعة لأعضائها سياسياً دوراً مهماً في تكوين اتجاهاتهم وبيولهم، فتنشئة الأسر لأطفالها، وتكون اتجاهاتهم نحو السلطات الحاكمة، والوطن، والنظام السائد، والجماعات الأخرى، له أثر في سلوك الطفل المستقبلي حينما يصير راشداً. ففي الجماعات الأولى يتلقى الفرد تدريباً لاداء الأدوار المطلوبة منه في المستقبل في الموقع الذي يوجد فيه. ذلك التدريب الذي يتلقاه الفرد في الجماعات الأولى (الأولية) تكون له إمكانيات عليه في المستقبل في المواقع السياسية والاقتصادية التي قد يشغلها.

إذا كانت الجماعة نفهم هذا كغيراً من الأعضاء نستطيع أن نؤثر بهم، كما أن التنظيم الجيد والانسجام داخل الجماعة له دوره في تقوية تأثير الجماعة في النظام السياسي عمومًا والأنظمة الفرعية خصوصًا (البرلمان، الأجهزة البيروقراطية)، وكذلك حيازة الجماعة على كفاءات بشرية عالية المهارة، شديدة المراس، تمتلك خبرة كبيرة، امتلاكها لقنوات إعلامية، وشبكة علاقات واسعة عبر المجتمع، كذلك صورة الجماعة لدى المجتمع، ومدى نفوذتها سياسيًا واجتماعيًا^(١).

ونعصب تأثير الجماعات على أعضاء البرلمان والأجهزة التنفيذية، والبيروقراطية، والقضاء ونستخدم الجماعات أشكالاً من الضغط متعددة (حتى تحصل على غاياتها كتمديد قانون أو إصدار آخر أو إلغاء قانون تشعر بضرره عليها). ومن أشكال الضغط تلك الإقناع، والتهديد، واستخدام المال، والعنف وغير ذلك من الوسائل التي يمكن أو يسمح باستخدامها.

وعصمًا، فإن تأثير الجماعات في النظام السياسي يتوقف على مجموعة متغيرات، منها ما ينبغي تفرزه في الجماعة (كالقوة المالية، والمعدية والتنظيمية والكلالة... إلخ) ومنها ما يتعلق بالوضع السياسي والاجتماعي المساعد، وطبيعة النظام السياسي الحاكم.

كذلك. فإن تأثير الجماعات في النظام السياسي لا يعني بالضرورة أن ذلك التأثير هو دائمًا سلبي، بل قد تسهم الجماعات في استقرار النظام، وتعليم فاعليته، ومساعدته في إنجاز الكثير من أهدافه.

الافتراضات التي يقوم عليها اقتراب الجماعة:

١- إن الجماعة هي وحدة التحليل التي يمكن أن ينطلق منها الباحث في دراسة الظواهر السياسية، فهي محور العملية السياسية.

٢- يتم النظر إلى المجتمع أو مفهزم المجتمع على أنه شكل نفسياني من الجماعات المتعددة في حالة من التعارض والصراع.

(1) Charlot, Op, Cit., P. 497.

عضوية الجماعة يمكن أن تشجع المشاركة السياسية. ويختصر القول: إن المعنوية في أية جماعة لها تأثيرها في الاتجاهات السياسية للأفراد وسلوكهم، خصوصاً إذا كان الفرد ينتهي إلى الجماعة ويرى أن لها علاقة بالسياسة^(١).

وفيما يتعلق بتأثير الجماعات في النظام السياسي، توصل الباحثون إلى أن الجماعة يمكن أن تؤثر في قرارات الحكومة على الأقل في بعض القضايا، كان تحصل على بعض الأهداف من الحكومة.

غير أن الباحثين اختلفوا بشأن درجة ذلك التأثير، فقد رأى وباتلي، في الحكومة مجرد مسجل للضغط الجماعي، فأجراوات الحكومة الرسمية هي تقنيات عبرها تعمل الجماعات الضاغطة كقوى مستقلة في العملية السياسية^(٢). هذا الاتجاه يرى أن السياسية هي نتاج عمل الجماعة أو الجماعات، إلا أن الكثير من المفكرين من ينتقدون هذا الرأي، يعتبرون الزعم بأن الحكومة مجرد صدى أو مسجل لضغوطات يجانب الحقيقة، وبهمل متغيرات أساسية قد تكون أكثر تأثيراً من الجماعة، حيث لا ينكر دور المؤسسات، والقيادات، والأوضاع السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية المساعدة في المجتمع. لذلك يرى أنصار مدرسة النخبة أن هناك فئة متجانسة تحتكر القوة في البلد وتعمل كمفتاح لفهم عملية صنع القرارات. أما التعدديون، فيقولون: إن السياسة تعكس صراع مجموعة عديدة من الجماعات^(٣).

إلا أن هناك شروطاً ينبغي تفرزها في الجماعات، حتى يكون لها التأثير في سلوك النظام السياسي، أو يوراد تأثيرها، ومن هذه الشروط:

حيازة الجماعة على ثروات مالية كبيرة تمكنها من التأثير في سلوك النظام السياسي، فقد تستخدم أموالها لتجديد الرأي العام أو في الحملات الانتخابية وامتلاك وسائل الاتصال المؤثرة، وشراء الدعم والتأثير في الاقتصاد من خلال البنوك والاحتكارات الخفية. وكذلك

(1) Kweit, Op.cit., PP. 96-98.

(2) Isaak, Op.cit., PP., 210 - 211.

(3) Kweit, op.cit., PP.98-99.

السياسية، والهياكل النشرية، والجيش، والبروقراطيات، والكنائس، إنها تطبيقات رسمية مشكلة من أناس يعملون بشكل حر، وهي تعبر عن المصالح وتستهدف وضع السياسات العامة وتنفيذها.

٣- جماعات المصلحة الترابعية: وتقوم على الترابط الاختياري بقصد التعبير عن مصالح أعضائها والدفاع عنها، مثالها النقابات، والاتحادات المهنية.

٤- جماعات المصلحة المتفجرة إلى المعايير: Anomic Interest Group هي جماعات يفتقر أعضاؤها إلى معايير تضبط سلوكهم، فهي تفتقد المعايير القمعية، وتفتقر إلى التنظيم، وغالباً ما يتصرف أعضاؤها بشكل فردي، وكثيراً ما يلجأون إلى العنف للتعبير عن حاجاتهم بسبب الحرمان والاقصاء^(١).

ب- تصنيف زمني: حيث يصنف الجماعات على أساس الاستقرار والدوام أو الظهور ثم الاختفاء وتضمن:

١ جماعات مصلحة دائمة: ارتضى لها أصحابها الدوام والاستمرار حتى وإن اختلفت مؤسرها.

٢- جماعات مصلحة مؤقتة: تظهرها الحاجة وتختفي باختفائها.

ج- تصنيف جغرافي: ويصنف الجماعات على أساس الوجود الجغرافي والاهتمام الجغرافي كذلك، وتضمن:

١- جماعات مصلحة محلية: تهتم بالشئون المحلية وضمن الرقعة التي توجد فيها.

٢- جماعات مصلحة وطنية: تهتم بكل قضايا الوطن أو بالتراب الوطني كله.

٣- جماعات مصلحة دولية: يتعدى اهتمامها التراب الوطني إلى غيره.

د- تصنيف وترومان^(٢): ويتضمن:

١- جماعات قشرية: هي مجموعة من الشعب الذي يشترك في بعض السمات العامة،

(١) جابريل ألوند، مرجع سابق، ص ٧٦-٧٩.

٣- النظام السياسي هو عبارة عن مركب معقد من الجماعات التفاعلة فيما بينها باستمرار، حيث يتضمن هذا التفاعل أشكالاً من الدافع بين الجماعات أو الضغط المضاد الذي يحدد حالة النظام السياسي في وقت معين، هذا الصراع بين الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، ومن ثم، فإن التغيير الذي يطرأ على تكوين الجماعات وعلاقتها يؤثر في النظام السياسي وفي تغيره.

٤- يتوقف تأثير الجماعة في أعضائها على شدة انتمائهم من جهة، واهتماماتها بالوضوعات السياسية من ناحية أخرى.

٥- يتوقف تأثير الجماعة في النظام السياسي، على مكونات القوة بالنسبة إلى الجماعة (المال، العدد، المكان التنظيم، إلخ) وعلى طبيعة النظام السياسي، وعلى العلاقة الموجودة بين النظام والجماعة^(١).

تصنيفات الجماعات.

٦- تعدد تصنيفات الجماعة بتعدد المصنفين ورؤياتهم التي ينظرون منها إلى خصائص الجماعات؛ فهناك من صنف الجماعات على أساس التحام الأفراد مع الجماعة أي على درجة قرب الفرد من الجماعة.

وهناك من صنف على أساس الامد، وهناك من صنف على أساس التنظيم، إلا أننا سنكتفي بهذه التصنيفات:

أ- تصنيف جابريل ألوند^(٢): صنف ألوند الجماعات إلى أربعة أصناف:

١- جماعات المصلحة غير الترابعية: وتشير إلى جماعات القرابة، والجماعات العرقية والعلمية، والقائمة على المكان، والطبقة، والتي تعبر عن مصالحها بشكل دوري من خلال الأفراد أو العائلة أو الرؤساء الدينين، ويتميز هذا النمط من الجماعات بخلاف إجراءات تنظيمي، لترسيخ طبيعة وأسايب التعبير، والانتقال إلى الاستمرارية في البنية الداخلية.

٢- جماعات المصلحة المؤسسية: توجد هذه الجماعات داخل تطبيقات كالأحزاب

(١) النوفى، النظام السياسي، مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.

التراب الصفرة Elite Approach

مقدمة

يرى انصار التراب الصفرة أو النخبة أنه ما من مجتمع - مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي - لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر وأكثريه تخضع لحكم تلك الأقلية، ويطلقون على تلك الأقلية الحاكمة المنتفذة اسم «الصفرة» أو «النخبة» وأحياناً يطلقون عليها اسم «الطبقة الحاكمة» أو «الطبقة السياسية» أو «الطبقة المسيطرة» أو «السلطة الحاكمة» أو «أصحاب النفوذ».

ويمكن إرجاع فكرة النخبة إلى عهود قديمة، ذلك أن النخبة أو الأقلية الحاكمة قد لازمت الوجود الإنساني في أبسط تكويناته الاجتماعية.

فقد امتدح أفلاطون «الحكام اللامعة ودعا إلى ضرورة الجمع بين الحكيم والفلسفة ليلاد الدولة (والدنية - الحاضرة) ونحوها وكمثالها.

كما رأى ابن خلدون أن الأديبين و يحتاجون في كل اجتماع إلى زارع وحاكم نوع بعضهم عن بعض»^(١).

إلا أن بروز نظرية النخبة كان أكثر وضوحاً مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وكان ذلك على أيدي مجموعة من المفكرين الغربيين ومنهم حلي وجهه المصروفين : وفلوريد باريت و و جيتانو موسكا و و روبرتو ميشلز و و رايت ميلز و و برنهام . وقد رأى هؤلاء جميعاً، على الرغم من اختلافهم في تناول ظاهرة النخبة، أن هناك، دائماً، في المجتمعات طبقة صفيرة متحركة في الأغلبية الساحقة من الناس .

وقد برزت أفكار انصار نظرية النخبة الكلاسيكيين في ظروف انتشار الفكر الاشتراكي والماركسي، وتهدده للبروليتاريات وأسسهم الفكرية التي يتبنونها عليها أنظمتهم ومؤسساتهم

(١) الزيات، مرجع سابق، ص ٢٣٩ - ٢٤١.

تلك السمة لا تكون أكثر من سمة ديموغرافية أو خاصة بمادة، مثل، الشعب الذي يتميز بمستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع كجماعة، أو أشخاص ومنتصف الناس على أساس لون أعينهم وغير ذلك .

٢- جماعات قفاعلية : هي تلك المجموعات من الناس الذين يلتفون معاً لاشتراكهم في سمة معينة، ولكنهم لا يمتلكون بناءً منظماً رسمياً.

٣- الجماعات المؤسسية : تتميز ببناء رسمي منظم، وتترواح الجماعات التنظيمية من الممارسات إلى السلطات التشريعية إلى منظمة الأمم المتحدة .

٤- الجماعات المحتملة : وهي مجموعة من الأفراد يشتركون في سمة معينة، هؤلاء الأفراد قد يتفاعلون ويتنظمون في بعض الأوقات؛ على الرغم من أن الجماعة المحتملة لا توجد في زمن من الزمان محدد، والمثال عليها : مجموعة المستهلكين الذين يشكلون جماعات محتملة^(١) .

المنظرة

على الرغم من الإسهامات الكبيرة التي قدمها اقتربا الجماعات إلى علم السياسة، حيث وسع مجاله من دائرة ضيقة شملت في الدولة إلى دائرة العمليات المختلفة، وساهمت في دراسة الأطر غير الرسمية وتأثيراتها المختلفة إلا أنه قد أحصل :

١- دور الأفراد والمؤسسات ، والأوضاع السائدة في دراسة الظواهر السياسية المختلفة .

٢- يقتصر إلى نظرية عامة على الرغم من سعي انصاره إلى ذلك، حيث لا يربط أي متغير بآخر ولا يحدد أية علاقة بين المتغيرات .

٣- يتحدث عن موضوع التوازن داخل الجماعات بشكل ميكانيكي ويفتقر إلى الاختيار الأمبريق^(٢) .

(1) Kwiet, Op.cit., P.95.

(2) Conway, Op.cit., PP. 226 - 227.

النخبية وسيطرتها محتومة اجتماعية ويجب أن تتألف النخبية من الطبقة المتوسطة^{١٠} لذلك يقول «بوتومور» : إن هذه النظريات (النخبية) كانت ترفض انتشار الحزب الديمقراطي الحديث، وترفض مبدأ المساواة بين البشر. واعتبرها أحد أهم نظرية تفرد إلى النخبة كما يفرد الماركسية إلى العمومية^(١١).

هذه نبذة تاريخية عن مفهوم النخبية، إلا أن الذي يهمنا في دراستنا فيما يتعلق بموضوع النخبية هو الإطار التحليلي، أي الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبية أي النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات عامة على أنها إنتاج أقلية مستغدة تسيطر على المجتمع والدولة، بما توفر لها من إمكانيات مادية وكرية وتنظيمية، حيث تتركز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وتوجيه المجتمعات.

لذلك يتوجب أن ينصب التحليل السياسي على هذه النخبية كمفتاح لفهم العملية السياسية. لذلك سعى الكثير من الباحثين إلى استخدام مفهوم للنخبية كإقتراب لتحليل العمليات السياسية في البلدان الخلفة، وفي الواقع النخبية. وهكذا وجدنا من يدرس النخبية في الجزائر كما فعل «وليم كرانت» أو النخبية في الشرق الأوسط كما فعل «زارغان» أو دراسة النخبية أو النخب في مدينة من المدن كما فعل «روبرت داهل».

تعريف الصغرة السياسية

توجد تعاريف متعددة لمفهوم الصغرة أو النخبية Elite. وماقتصر على أهمها : الصغرة الحاكمة وهي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام^{١٢}. وهناك تعريف آخر : والصغرة السياسية هي مجموعة من النخب، منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقوقها في ممارستها، أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي تربط بها في علاقات سياسية أو ثقافية^{١٣}. وهناك من يعرفها على أنها : الصغرة السياسية هم كبار موظفي الحكومة،

(١) غاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط ١، (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٨٥)، ص ١٩-١٠ وعلي الدين هلال، مرجع سابق ص ٩٧-٩٩.

المختلفة. ومن ثم جاءت نظرية النخبية كرد على مفهوم الطبقة الذي تبنته الماركسية كوحدة للتحليل. لقد نظرت الماركسية إلى أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للبيئة الاقتصادية، ومن ثم فإن دراسة الظاهرة السياسية (أو العملية) يتوقف على دراسة البناء الطبقي الذي يمثل المتغير المستقل المتحكم في تشكيل البناء القوي (النظام السياسي). ومن هذا الجانب قد تلغى النظرية الماركسية ونظرية النخبية فكلاهما تنظران إلى المجتمع على أنه منقسم إلى قسمين (الماركسية تنظر إلى المجتمع على أنه منقسم بين من يملك ومن لا يملك، والنخبية تنظر إليه على أنه منقسم بين أقلية وأكثرية) هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلاهما تقولان بتبعية السياسة للنظام الاجتماعي السائد.

غير أن نظرية النخبية يعكس نظرية الطبقة تفترض وجود منافسة مفتوحة بين الأفراد ينتج منها وصول أكثر الناس قدرة وموهبة إلى أعلى مستوى السلم الاجتماعي. كما تدعو نظرية النخبية إلى ضرورة التسليم والقبول بانقسام المجتمع إلى فئتين، نخبة حاكمة قليلة العدد، وفئة محكومة واسعة العدد^(١٤). واعتبرت هذا الوضع طبيعياً في حالة جميع المجتمعات بغض النظر عن توجهاتها وتطوراتها، في حين ترى الماركسية أن حالة الانقسام الطبقي لا صلة لها بالظاهرة الإنسانية وأنها حالة عارضة ولدتها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وستزول مع زوالها.

أما نظرية النخبية فتري الانقسام بين الأقلية والأكثرية في المجتمع سمة ملازمة لجميع المجتمعات الإنسانية. لقد أكد كل من «باريتو» و«موسكا» أن حكم الصغرة أمر لا بد منه، وأن سيطرة الأقلية المنظمة على الأغلبية غير المنظمة أمر ضروري لا مفر منه، وقد نظر كل منهما إلى النخبية على أنها أليات تتمتع بالرهبة والثروة وكائزاد ذوي منزلة رفيعة^(١٥).

لقد استخدم أنصار نظرية النخبية هذه النظرية استخداماً أيديولوجياً قادهم إلى تبرير الأنظمة السياسية التعميلية في القرن التاسع عشر. ودافعوا عن الطبقة المتوسطة، واعتبروا

(١) علي الدين هلال، النظام السياسية المقارنة، (القاهرة : دار الطالب، ١٩٧٦)، ص ٩٧-٩٨.

(٢) السيد حنفي عوف، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة : مكتبة وهبة، ١٩٨٥)، ص ٥٢-٥٣.

وهذا الصراع هو الذي يحدد محتوى العملية السياسية واتجاهها.

ونظرية النخبة لا تعترف بالتقسيم الطبقي ولا الإثني ولا الجغرافي أو الديني. وأن فهم النظام السياسي يتوقف على معرفة انقسام المجتمع إلى طبقة دنيا وطبقة عليا، ومعرفة العلاقة بينهما والمصالح الأساسية للنفعة الحاكمة^(١). ذلك أن العلاقات التي تقوم بين هاتين الفئتين تتخذ أبعاداً وأشكالاً مختلفة حسب كل بلد وتبعاً لكل موقف. وهذا بإمكانه أن يساعد على إجراء الفارقة بين تلك الأنماط ومعرفة أسباب اختلافها.

٣- تركز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع: ترى النخبة أن القوة في المجتمع تتركز في جماعة واحدة يمكن الاعتماد التي تتمسك بتوزيع القوة وانتشارها. فانقسام النخبة يفرقون بين النخبة والجماهير تبعاً لامتلاك القوة السياسية (ثروة، سلطة، نظام اتصال جماعي، أو تحكم في سريان الأفكار والمعلومات لتكشيل الرأي). وكل النظم السياسية تنقسم إلى شريحتين: الحكام والمحكومين، الحكام هم النخبة وهم الأكثر أهمية في النظام السياسي؛ لأنهم يملكون عناصر الاقتصاد السياسي، ومن خلال فهم وتحليل تلك الشريحة السياسية يمكن فهم النظام السياسي. وقد أضاف وبرتومور و مفهوم النخبة المضادة التي تتحفر للحلول محل النخبة القائمة^(٢).

٤- إن خلف من يملكون زمام السلطة في الدولة توجد جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميزها عن غيرها، وتظهر هذه الجماعة نفوذاً سياسياً حاسماً. واعتماد هذه الجماعة كمدخل للتحليل يحدد علم السياسة في عملية التفسير الحاييد والموضوعي^(٣).

أنواع النخب

تنوع النخب وتعدد بحسب الزاوية التي ينظر منها إليها، فهناك نخبة سياسية، ونخبة اقتصادية، ونخبة عسكرية، ونخبة ثقافية. ويمكن أن ننظر إلى المجتمع الدولي على أنه يضم نخبة، أي أقلية من الدول القوية المتقدمة صناعياً، والمؤثرة سياسياً وإستراتيجياً، وأعلامياً

(١) المربع نفسه، ص ٤-٥.

(٢) المربع نفسه، ص ٥-٦.

(٣) حنفي عوز، مربع سابق، ص ٦٠.

والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والاستشرافية.

ويعرفها أبو نعيم صاحب حلية الأولياء من منظور إسلامي مخالف للتعريف السابقة التي يوجهها المنظور الغربي المادي، حيث يقول أبو نعيم: «و الصغرة هم المتسمون بحسن المعرفة بالله، وحسن الطاعة له، وحسن العبر على ما أمر به، هم الباذلون للفضل، الحكامون بالعدل، البادرون إلى أداء الحقوق من غير تشويش، المعروفون بالطاعات من غير تطعيف، المتبعون لرسول الله، والمقيسون لكتاب الله، الذين لا يفرهم ذو سلطان غير الله، العائرون عن ظلمهم، المحسنون إلى من يسيء إليهم، المصرون عن الضرر برتبة الدنيا»^(١).

التراهات اقرب النخبة

١- تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها: تفرض نظرية النخبة شأنها شأن النظرية الماركسية أن الظاهرة السياسية ظاهرة ثابتة لقوى وظواهر أخرى، ومن ثم فإن أدراك الظاهرة السياسية في ذاتها أمر غير متيسر، بل يعد محاولة مضللة، وأن المملك المسلم لإدراك الظاهرة السياسية وفهمها يتم عبر تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، ذلك أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي. فلا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا خلال فهم البنية الاجتماعية القائمة على أفتراض هيمنة فئة تمتلك عناصر القوة بمعايير الواسع وتسيطر على الدولة والمجتمع^(٢).

٢- انقسام المجتمع إلى فئتين: أقلية صغيرة تمتلك قدراً كبيراً من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات، وهذه الأقلية يطلق عليها النخبة أو الصغرة، وأكثريه تقتصر إلى عناصر الاقتصاد التي تملكها النخبة، وبين هاتين الفئتين توجد علاقات، حيث إن فط هذه العلاقات هو الذي يتحكم في شكل السياسات، ونسره المنافسة والصراع بين هذه الفئات

(١) السيد محمد عمر، الدور السياسي للصغرة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١، ص ١٢١-١٢٩. هذا التعريف وما سبقه من الرسالة نفسها.

(٢) نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم العربية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥، ص ٤.

يحملون من «رؤاسه» من شأنها أن تحدد أنماط سلوكهم، والمجتمعات بالنسبة لهذه الرؤاسب تنقسم إلى شريحتين منفصلتين من الأفراد:

* شريحة عليا: تقسم أولئك الذين يتمتعون بالملكات والوراثة القبطية كـ «الرؤاسب» الموهبة للنفوذ. ويشكلون في مجملهم صفوة المجتمع، هذه الصفوة تنقسم إلى قسمين: ١- الصفوة الحاكمة؛ وتشمل جميع الذين يمارسون السلطة السياسية - بطرق مباشرة أو غير مباشرة تبايناً لا يحملونه من رؤاسب تؤهلهم لذلك. ب - الصفوة غير الحاكمة؛ وتتكون من أولئك الذين لا يمارسون السلطة السياسية، وإن كانوا يحملون رؤاسب الصفوة ويحلون بكل سماتها وخصائصها.

* شريحة دنيا: تستغرق أغلبية أفراد المجتمع الذين لا يملكون مزايا الشريحة العليا، هؤلاء يحملون شريحة «عدائي الصفوة» أو «الاصفوة» فهم أولئك الذين تميزهم القدرة على عارسة السلطة، ولا يمثلون قوة سياسية معتبرة، ومن ثم يخضعون لسيطرة جماعة الصفوة الحاكمة وغير الحاكمة على السواء^(١١).

٢- الاتجاه التنظيمي: يرجع هذا الاتجاه سيطرة النخبة إلى ما تملكه من مهارات تنظيمية، ويغل هذا الاتجاه (موسكا)، و«ميشلز»، فموسكا يعتبر أن قوة النخبة وسيطرتها وتحكمها ترجع بالدرجة الأولى إلى ما لديها من قدرات تنظيمية كبيرة، وتحكم في مراجعة القوى الأخرى في المجتمع، وأن صغر حجم الصفوة وفرض وسائل الاتصال وبساطتها، والتوفرة لديها تمنحها هذه القدرة التنظيمية العالية التي تمكنها من صياغة سياستها بشكل سريع، ومراجعة الأخطار الخارجية ومواجهة القوى المناوئة. وهذا يعكس الأغلبية التي تقتصر إلى التنظيم وغياب الهداف المشترك، وانتقارها إلى نظام اتصال معروف أو سياسات متفق عليها. ويقول «ميشلز»: إن كل التنظيمات الاجتماعية يحكمها القانون الحديدي، بمعنى: خضوعها لصفوة تستمد قوتها من مهارات أعضائها التنظيمية. إنها فئة متمسكة منظمة تختصر صناعة القرارات^(١٢).

(١) الزيات، مرجع سابق، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) النوفى، مرجع سابق، ص ٤٨-٥٠.

والتي لها القدرة على توجيه شبكة العلاقات الدولية وأبنيتها، وتبرز البعض بين ثلاثة أنواع من النخب الاستراتيجية:

١- النخبة التي تعمل على تحقيق الاهداف العامة، للمجتمع وهي النخبة السياسية والدبلوماسية.

ب - النخبة التي تعمل للتكيف مع البيئة المحيطة بها، وهي النخبة الاقتصادية والعسكرية.

ج - النخبة التي تعمل من أجل تحقيق التكامل في المجتمع، وهي نخبة المفكرين والناخبين والفنانين، الذين يحققون الوحدة المادية والفنية للجماعة^(١١).

بينما صنف «باريتو» النخبة إلى حاكمة وغير حاكمة. وقسم «كارل دوريتش» النخبة إلى ثلاث مراتب: النخبة العليا، والنخبة الوسطى، والنخبة الهامشية، وقد رأى إمكانية تحديد النخبة بواسطة اقترايب المنصب أو الموقع الرسمي، فهم أولئك الذين يشغلون المواقع الاستراتيجية في عملية صنع القرار، والذين يتحكمون في نقاط تقاطع النسياب المعلومات وهم يشتركون بمرتبة في صنع القرارات للأبدين البشر. ورتب «بورتومور» النخبة ثلاث رتب: الأولى، هي الجماعات الوظيفية والمهنية التي تغطي مكانة عالية في المجتمع، والثانية الطبقة السياسية وتضم الجماعات كالة التي تمارس القوة والنفوذ، والثالثة وهي أقل حجماً داخل الطبقة السياسية، ولكنها تضم الممارسين القميين للقوة السياسية في المجتمع^(١٢).

اتجاهات دراسة النخبة:

يختلف أنصار الصفوة بشأن مصدرها إلى أربعة اتجاهات وهي:

١- الاتجاه النفسي: وقد مثل هذا الاتجاه «باريتو» الذي يرى أن النخبة ليست نتاج قوى اقتصادية أو مميزات تنظيمية، وإنما نتاج سمات إنسانية وعوامل نفسية معينة وهي ما أسماه «المعصائص الإنسانية العائنة عبر التاريخ»، إن الناس مختلفون بطبيعتهم، من حيث قواهم الفيزيولوجية أو ملكاتهم العقلية أو تكوينهم النفسي ومرجع ذلك كما يقول: إلى ما

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٦-٧.

جانب معين وبهممل الموارثب الأخرى، هذه الرؤية الأحادية من شأنها أن تحجم دراسة النخبة
ربما تشورها، لذلك يستحسن المزج بين تلك الاتجاهات الأربعة لاستيعاب الظاهرة في
جميع جوانبها، بل لابد من إدخال عناصر جديدة أخرى تعمق التفحصي .
تحدد النخبة وتحليلها .

إذا تقرر أن النخبة أو مفهوم النخبة يصلح كاتقارب مناسب لدراسة الظاهرة السياسية، فما
هو السبيل إلى تحديد تلك النخبة في المجتمع، وكيف يمكن التعرف على هويتها بمبنى
التعرف على من يكونون ؟

لقد رأى الباحثون في دراسة النخبة أن هناك اقترابات معينة تساعد الدارسين على تحديد
النخبة والتعرف عليها وهذه الاقترابات تتمثل فيما يلي :

١- اقتراب المناصب : ويعني أن أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات
السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية، والمسكزية هم الذين يشكلون نخبة
ذلك المجتمع وأصحاب القوة والقرار فيه . لذلك على الباحث المتبحر اقتراب النخبة أن يقوم
بتحديد تلك المناصب الهامة ليتعرف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة . إلا أن المناصب
الرسية وتصدرها لا يعني بالضرورة أن الخلل لها هو صاحب القوة في المجتمع والقرار، بل
على العكس يمكن أن يكون أداة طيعة في أيدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في
الظل وخلف الستار .

ب - اقتراب السمعة : ويشير هذا الاقتراب إلى أن الناس الذين يشتهرون على أنهم هم
صفوة المجتمع أو أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع، أولئك فعلا هم الصفوة حسب
هذا الاقتراب . ويتم دراسة بناء القوة تبعاً لهذا الاقتراب عبر احتساب أحكام المعارفين بواطن
الأمور والمتخصصين والملاحطين للمعاملات السياسية في المجتمع . ويكون ذلك إما عن طريق
قائمة مدونة بأسماء من يعتقد أنهم أصحاب القوة تقدم لهؤلاء الحكام، لترتيب أعضائها طبقاً
لقوة كل منهم مع حريتهم في إضافة أسماء إليها . أو أن تترك لهم حرية الاختيار في وضع
القائمة أسماً، وذلك تبعاً لتقديراتهم لأصحاب القوة ووفقاً لمعاييرهم هم .

٣- الاتجاه الاقتصادي - الإداري : وقد دعا إلى هذا الاتجاه وبرنيهام، الذي حارل المزاوجة
بين مقولات الصغرة والمقولات الماركسية بشأن الطبقة الحاكمة . والتي تستند قوتها من
ملكيتها لوسائل الإنتاج وتجمع ثروات كبيرة تفتح لها أفاق السيطرة السياسية . وإذا ظهرت
قوة اقتصادية جديدة بفعل ابتكار فن إنتاجي جديد أو ترصلها إلى السيطرة على وسائل
الإنتاج، فإن النخبة تفقد قوتها لتحل محلها القوة النخبة الجديدة . إلا أن هناك عوامل
عدة منها ازمارات النظام الرسمالي، وتعدد الشركات المسهمة وضمف الأسهم بين الكثير
من المشاركين يفسح المجال للمسيبين الإداريين ويضمف سلطات الراسمالين بسبب اعتمادهم
عن العمليات الإنتاجية، وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى بروز صفوة إدارية وتكون قرواطية
تتحول إلى صفوة سياسية حاكمة تجتمع لها السيطرة السياسية والاقتصادية معاً^(١) .

٤- الاتجاه المؤسسي : وصاحب هذا الاتجاه ورايت ميلر، الذي يرى أن القلة النخبة
(النخبة) تستند قوتها من سيطرتها على الأبنية والمؤسسات الكبيرة التي تغير المجتمعات
الحديثة . فميلر يتركزه على الأبنية والأطر الاجتماعية والاقتصادية يلتقي مع برنيهام ويخالف
الاتجاهين الآخرين اللذين يشددان على الخصائص النفسية والملاكات التنفيذية . يقول
و ميلر : إن تلك القلة الحاكمة في المجتمع وهي قلة من الأفراد الأقوياء اللذين يشكلون المراكز
الحاكمة في المؤسسات الكبيرة في ذلك المجتمع . وتتألف صفوة القوة من مركب متجانس،
قوامه رجال الحكم والإدارة، ورأساوين الصناعة، والقادة العسكريون، اللذين يستمدون
قوتهم من المؤسسات والمنظمات السياسية، والاقتصادية، والمسكزية التي يسيطرون عليها
ويدهورونها، مما يمكنهم من صنع القرارات السياسية الملزمة . فالصفوة التي قام و ميلر بدراستها
في أمريكا تتكون من أولئك الذين و يحكمون الشركات الغضمة ويديرون آلة الدولة،
ويطالبرن باستيرازاتهم . كما أنهم يديرون المؤسسات المسكزية ويحتلون الوظائف
الاستراتيجية القادة في البناء الاجتماعي^(٢) .

والخلاصة فيما يتعلق بالاتجاهات الأربعة السابقة والتي يرى فيها كل اتجاه مصدر القوة في

(١) المرجع نفسه، ص ٥٥ .

(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ٢٤٩ .

- حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٥٥ .

اتخاذ القرار إذا اُمرت اللغوية، فعدم اتخاذ القرار في قضية مثارة هو قرار لغوي.

ويمكن التعرف على النخبة في النظام السياسي من خلال تحديد من لهم القدرة على إثارة القضايا، ومن يتدارسونها ومن يصنعون القرار بشأنها^(١).

تحديد هوية أعضاء النخبة

ينصب النشاط هنا على البحث عن الخلفية الاجتماعية، طبقية كانت، أو عرقية، أو دينية، أو إقليمية أو تعليمية أو مهنية.

ومن ثم معرفة مدى تمثيلية تلك النخبة للمجتمع، أو للمصالح الاجتماعية. كذلك لابد من التعرف على السلوك الاجتماعي والسياسي والقيم التي يتبنونها، وتصوراتهم عن ذواتهم وعن غيرهم وتحليل خطاباتهم. ومعرفة العلاقات السائدة بين أفراد النخبة، وكذلك العلاقة بين النخبة والجمهور أو النخب الأخرى، والمواقع التي يحتلونها في المنظمات المديدة (شبكة السيطرة) التي يمكن أن يحتكروها. ونقط حياة النخبة على المستوى الفردي والأسري، وارتباطاتها المختلفة^(٢).

التجنيد ودوران النخبة:

ويشير التجنيد إلى الأساليب والمسالك التي يتم بها الطامعون إلى القيادة في الوصول إلى قمة الهرم السياسي، هل هي قنوات التعبير عن المصلحة وتجميعها أو غيرها؟ وهل التجنيد يتم بناء على الإنجاز والكفاءة (النخبة المتفرجة) أو طبقاً للوراثة والتميين (النخبة المغلقة)؟ أما دوران النخبة، فيشير إلى مدى انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى أو صعود الأفراد ونزولهم، وهل يتم ذلك بالطرق السلمية أو عبر القوة والعنف.

الكوربوراتية (التماضدية) والنخبة: Corporatism and Elite

وتعني التماضدية، وجود بنية لهيمنة الدولة وسيطرتها على نشاط الجماعات المصلحية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية الأخرى، ويشمل على وجه الخصوص دمج الجماعات

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٦٤.

إلا أن هذا الاقتراب قد تعرض لانتقادات عديدة منها على وجه الخصوص أن تقدير القوة

قد تشوبه الذاتية ولا يعبر عن القيمة الحقيقية للقوة^(١).

ج- اقتراب صنع القرار: يرى أنصار هذا الاقتراب أن معرفة الصفوة تتوقف على معرفة المشاركين في صناعة القرارات الهامة في المجتمع. ومن ثم لابد من تحديد القرارات الهامة، وتحديد المشاركين فيها لمعرفة أصحاب القوة والقرار والتغرز في المجتمع. إلا أن تحديد القرار الهام وغير الهام أمر نسبي، ثم إن المشاركة في المناصب الرسمية لا تعني القوة الفعلية^(٢).

د- اقتراب المدخلات والخروجات: لقد قدم كل من دابازنر وإضافة هامة، وذلك بإيضاحهما أن للسلطة جانبين وأنها لا تقتصر على أحدهما وهما:

١- جانب المدخلات: أي سلطة تحديد الموضوعات التي يراجهاها النظام السياسي أو يتعرض لها بالبحث لاتخاذ القرار، وكيفية عرض هذه الموضوعات، ذلك أن الذين يجارسون وظيفة عرض القضايا على صانع القرار يؤثرون بدرجة كبيرة في عملية صنع القرار، وذلك عبر طريقة عرض المعلومات وترتيب القضايا، وعرض المقترحات والبدائل، فالتغرز يمكن أن يعبر عن نفسه إما في شكل التأثير في مسار القرار وزوجه أو في منع قضايا من أن تثار في إطار النظام السياسي.

٢- جانب الخروجات: حيث يرتبط مفهوم النخبة بالسلطة التي تمتلك القدرة على توزيع القيم في المجتمع ومنع السياسات. وهي تقسم جانبين: التأثير في صنع القرار السياسي، والتدخل لمنع قضايا معينة من أن تثار أو تحتل أولوية في مدخلات النظام السياسي. ذلك أن كل نظام سياسي ينطوي على انحياز لقيم وقضايا ومصالح على حساب أخرى، مما يترتب على ذلك أن تسمح قنواته لإبراز قضايا وأعمال أخرى أو تشوبها. وهذا هو واحد من مجالات سلطة النخبة السياسية. فتحديد النخبة لا يتوقف على عملية صنع القرار، ولكن إلى جانب ذلك على قدرة النخبة على إثارة القضايا أو عدم إثارتها، أو في القدرة على منع

(١) لاروك يوسف، القوة، مرجع سابق، ص ٣٦-٤١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٤-٤٥.

البحث الثاني عشر

اقتراح علاقات الدولة - المجتمع

لقد اهتمت الدراسات السياسية التقليدية بالاطر الشكلية الرسمية للعملية السياسية، كدراسة الانبئة السياسية دراسة دستورية قانونية تتجاهل العمليات. ومن ثم جاءت المدرسة السلوكية وما تفرع عنها، وما صاحبها، كمدرسة الجماعة والوظيفية، والطبقة، والنخبة لتولي العملية السياسية اسمية كبيرة، وتحد من دور المنظر التقليدي، بل وتغيبه في دول من العالم.

إلا أن هذه الدراسات ظلت في فترة الخمسينيات والستينيات تركز على مداخلات النظام السياسي، متجاهلة إلى حد بعيد مخرجات النظام السياسي على الرغم من اهتمامها بعملية التفاعل الاجتماعي، أما موضوع الدولة في هذا المرحلة الابريقية فقد تجاهلته الدراسات بشكل كبير، وحتى الدراسات التي كانت تتناول موضوع الدولة، غالباً ما كانت تنظر إلى الدولة على أنها جهاز تسجل السياسة التي تصنعها الجماعات المتنافسة في المجتمع. وأن الدولة لديهم مجرد انعكاس لما يجري في المجتمع، هذه الفكرة لجدها لدى أنصار المدرسة الماركسية، وبدرسة الجماعة. أو يمكن أن تكون الدولة قناة لنقل الهيمنة الخارجية إلى المجتمع، أي بمعنى أنها مجرد تابع لمراكز الدول الكبرى أو للنظام العالمي السائد حسيماً ترى مدرسة التبعية.

لقد انتقد جويل ميجدال، Joel Migdal الدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصاً عملية التغيير فيه، فقد انتقد نظريات التحديث والتنمية. والنظرية الماركسية، ونظرية المركز المحيط لأنها افتقرت إلى تفسير علمي للمديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث. ودعا إلى صياغة اقتراح يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويهتم بعملية التفاعل بينهما، لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكنها لم تفتح إطاراً تحليلياً يستوعب تلك العلاقة، ويسير أغوارها؛ للوصول إلى النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وإمطاتها، والعوامل المؤثرة فيها. غير أن ميجدال، أسس هذا الاقتراح الذي أولى اهتماماً كبيراً للتغير والنظام في الدولة. وفي دول العالم الثالث

المصلحية في البنية التنظيمية لجهاز الدولة المديد. وقد هرفها دشميتز، نظام لتفعيل المصالح لتنظم فيه وحدات تنظيمية في حدود من الفئات المتمايزة وظيفياً والهيكلية تنظيمياً، والإكراهية في الانتماء إليها، وغير التنافسية، والتي ترخص لها الدولة عادة أو ابتاعتها، وتفتح هذه الواحدات حق احتكار تمثيل الفئات المدرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القيادة وتنظيم المطالب المساعدة؛ وهذا المعنى يمكن النظر إلى المجتمع على أساس أنه مجموعة من التنظيمات التضامدية. وتقل النخبة محلي المؤسسات التضامدية أو ما سماه إحداهم وكارل النخبة^(١).

المقد

١- بمعنى تحديد أعضاء النخبة، وجمع الملزمات عنهم.

٢- تعدد المفاهيم المستخدمة لدى أنصار النخبة، من مثل النخبة، السلطة، الطبقة السياسية، النفوذ، وعدم التحديد هذا بورث الفرض وعدم الدقة العلمية وبمقد السعي لبناء النظرية^(٢).

(١) نعيم عارف، مرجع سابق، ص ١٧. ونظر زاهي السيفيتي، مرجع سابق، ص ص

(٢) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ٧٠-٧١.

الضبط الاجتماعي في معطاس له ثلاثة مؤشرات :

١- الإذعان : حيث يتم الانقياد والإذعان من قبل الشعب للدولة، وتلمب الفترة دوراً تنفيذياً في عملية الإخضاع.

٢- المشاركة : إن قادة تنظيم الدولة يسعون إلى أكثر من الإذعان، فهم يحصلون على الفترة أيضاً من خلال تنظيم الشعب لاداء مهام خاصة في التكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة، والمشاركة الفعلية في الأنشطة التي تحدها الدولة.

٣- المحصور على التشريعية، ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو التشريعية، فهي أكثر شمولية من الإرغام والمشاركة. فالشريعة تعني قبول المكونات الرتبية، تلك التي تجسدها المكافآت والمقابات. إنها اعتراف شعبي بأي نظام اجتماعي معين، وأن قوة تنظيم الدولة في أية بيئة صراع، تتوقف في قسم كبير منها، على الضبط الاجتماعي الذي تمارسه (الإذعان، المشاركة، الشريعة)، وبالمقابل، فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تحاول مدافعة سيطرة الدولة وهيمنتها، ويسعون بدورهم إلى تحقيق ضبط اجتماعي من خلال استخدام العملية ذاتها والمتعلقة في الإذعان، والمشاركة، والشريعة لحماية مناطقهم وتقويتها، حيث يحاولون فيها تحديد الكيفية التي ينبغي بها تنظيم الحياة الاجتماعية، ويحددون قواعد اللعبة التي ينبغي أن تسود^(١).

والفارق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة، هو أن القوية تمتلك قدرات تمكنها من إنجاز أنواع التغيير في المجتمع، فهي تمتلك قدرة التخطيط، وصناعة السياسة وتطبيقها على وحدات المجتمع، في حين أن الدولة الضعيفة تفتقر إلى تلك الطاقات والإمكانات التي تمكنها من فرض إرادتها^(٢).

وفي المقارنة بين تنظيم الدولة والتنظيمات الأخرى، يظل تنظيم الدولة أقوى، نظراً لحضورها في مواقع لا تنيسر للتنظيمات الاجتماعية الأخرى، فالدولة تمتلك القدرة

(1) Op.cit., PP. 52-53.

(2) Joel S. Migdal , Strong, Societies and Weak States, (New Jersey: Princeton university press, 1988), P.5.

حصصاً، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه، فعلياً، تلك الدول يتطلب اقتراباً منهجياً للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغيير في المجتمع ككل. ولفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغييرها يتوجب البدء بالنظم التي تمارس الضبط الاجتماعي والتي تخصص الميراث الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات، وتتراوح هذه التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ما بين الأسر، وجماعات الجيرة وحتى الشركات الكبرى، حيث تستخدم أنواعاً من العقاب والتراب والرموز، لإقناع الشعب بأن يتصرف تبعاً لقواعد اللعبة. والتي تحمل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع.

إن هناك منافسة وصراعاً بين تنظيم الدولة الذي يسعى إلى بسط نفوذه، وفرض قواعده، ومعاييره في التراب الوطني كافة وعلى جميع التنظيمات والأفراد، والتنظيمات الاجتماعية التي تريد أن تتعدى ذلك. وتنافس الدولة في عملية الضبط الاجتماعي وفرض أنماطها وقواعدها على تلك التنظيمات. وتاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان دائماً وفي الغالب محكوماً بالمواجهة بين دولة تسعى إلى فرض أنماطها ومعاييرها وتقرده التنظيمات الأخرى عليها. لقد كان الصراع على من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدد استخدام المشكلات والموارد في المجتمع^(١). وتسمى الدولة لإيجاز هيمنتها وسيطرتها على التنظيمات الاجتماعية الأخرى المنتمية إلى استخدام الرموز والقيم والإكراه.

إن صراعات الدولة يمكن أن تكون مع الأسر فيما يتعلق بقواعد التربية والنشئة، ويمكن أن تكون مع الجماعات الإثنية على الوحدة الإقليمية وتكون مع المنظمات الدينية على المبادئ اليومية. وكذلك إلتانورك، صراع العلماء من بين ما صارعهم عليه هو فرضه والبرنيطة، والقبعة والقيم. أي دار الصراع على من له الحق والقدرة على صناعة القوانين والقواعد في المجتمع. إن المستوى العالي من الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الدولة يمكنها من تجنيد شعوبها بغاوية من أجل الحصول على قوة عظيمة لمواجهة المحصور في الخارج. كما تسمى الدولة إلى تحقيق السيطرة على التنظيمات الاجتماعية الداخلية (في المجتمع) ومن ثم تستطيع الحصول على الموارد اللازمة لتنظيم شعوبها. وتتمكس تنمية مستويات

(1) Joel S. Migdal " A Model of State - Society Relations", In Wiarda, Op.cit., PP. 50-51.

السوفيتي وأوروبا الشرقية (وهذا كان قبل انهيار المنظومة الاشتراكية) ٢

٧- كيف تتواءم الدول والتنظيمات الاجتماعية الأخرى فيما بينها في المجتمعات التي لم تنجز الدولة فيها هيمنتها (١) ٢

لقد لاحظت وميجدال، أن أنماط الضبط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات، ففي الدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضبط (أي أعلى تركيزاً وانتشاراً)، حيث إن المستوى الكلي للضبط الاجتماعي يكون عالياً في هذه المجتمعات، كما يتركز الضبط الاجتماعي في قمة هرم الدولة. بينما في الضبط الاجتماعي الآخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بشكل ملائم. وهذه الأنماط تختلف عن أنماط المجتمعات الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط الاجتماعي متدنياً. لقد قدم وميجدال، مصفوفة يبرز فيها صور توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع كما يلي (١):

الدولة	
ضعيف	قوي
منتشر سيراليون	-
فوضوي	موري
الصين (١٩٤٥-١٩٦٩)، الكسليك (١٩١٠-١٩٢٢)	فرنسا، وإسرائيل،
	الاجتمع ضعيف
	قوي

لقد استخلص ميجدال أربعة أنماط وهي: أن يكون المجتمع قوياً، والدولة هـ قوية وهذا لم يحدث. وأن يكون المجتمع قوياً والدولة ضعيفة وهذا النموذج مثله و سيراليون ٤. أن يكون المجتمع ضعيفاً والدولة ضعيفة وحالته الفوضوي التي عمت الصين ما بين (١٩٢٩-١٩٤٥) والكسليك (١٩١٠-١٩٢٢). نموذج المجتمع الضعيف والدولة القوية (فرنسا) والكيان الصهيوني في فلسطين.

- (1) Migdal, "A Model " in Wiarda, op.cit., P.57.
(2) Migdal, Strong Societies, op.cit., P.35.

الديلماسية، والمالية، والمعارضات الدولية، بالإضافة إلى تمرير قراراتها الدولية. غير أن قوة الدولة واتجاه سياساتها تتأثر بطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه.

وإذا كانت الدولة تلعب دوراً مهماً في بناء المجتمع، فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تلعب هي أيضاً دوراً في تشكيل ذلك البناء. كذلك فإن كلا من الدولة والمجتمع يتبادلان التأثير.

وبعرض وميجدال، في اقتراحه هذا أجندة بحثية (مشروعاً بحثياً) يتلخص هيكلها مكوّناً من مجموعة من الأسئلة التي تساعد على دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتفيد في بناء مدخل تحليلي يستوعب العلاقة المذكورة، كما يفيد في مقارنة الأنظمة السياسية وهي كما يلي:

١- تحت أي ظروف يختلف توزيع الضبط الاجتماعي في بيئة صراعية؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر؟

٢- هل نستطيع التعميم بشأن تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع الضبط الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه القوى في الدور الذي تلعبه بواسطة التنظيمات الاجتماعية المحلية في الحفاظ على أي نظام معين أو تعزيز بعض أنواع التأثير الاجتماعي؟

٣- كيف يتأثر شكل السياسة، أو نمط النظام السياسي، سواء كان ديمقراطياً أو سلطانياً بواسطة توزيع الضبط الاجتماعي؟

٤- متى تدارس التنظيمات الاجتماعية الأخرى إلى جانب الدولة ضبطاً اجتماعياً فاعلاً وإذا دلالة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في مختلف المناطق والقضايا؟

٥- ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي التنظيمات الاجتماعية التي كان لها أكثر النجاحات في الحفاظ على توسيع الضبط الاجتماعي في مجتمعاتها؟

وهل تغير هذا النمط عبر الزمن؟ وهل إن هذا النمط موجود عبر الثقافات؟

٦- ما هي مضامين ميزان التغير بين الدولة والمجتمع في الدول المتطورة وكذلك في الاتحاد

التراب السياسية

تدرج دراسة القيادة السياسية ضمن الدراسات السياسية التي تتناول الظواهر السياسية على المستوى الجزئي (الصغير) (Micropolitics)، حيث تركز على دراسة الأفراد والجماعات الصغرى كوحدات للتحليل. على الرغم من أن الكثير من الظواهر السياسية تحتاج إلى تكامل الاقترابين الكلي والجزئي.

وفي معرض تناول موضوع القيادة كاقتراب لدراسة العمليات السياسية، ينبغي التذكير بأن القيادة السياسية تستدعي النظر إليها في السياق الثقافي الذي توجد فيه، حيث إن موقع القيادة ومكانتها وتأثيرها، تتأثر بالقيم السائدة في المجتمع الذي توجد فيه تلك القيادة محل الدراسة. وكذلك النظر إليها في المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في ذلك المجتمع أيضاً.

ومن ثم، فإن المقارنات التي يراد إجراؤها بين تأثيرات الانماط القيادية في العمليات والبنية السياسية تقتضي التشابه بين سياقات تلك البنية، حيث لا تتجبع المقارنة بين الانماط القيادية أو النظم السياسية المقارنة عبر مفهوم القيادة، إذا كانت المقارنة بين نظام ديمقراطي وآخر شمولي.

فلابد أن تكون أوزان المتغيرات متشابهة في المناطق التي تخضع القيادة فيها للمقارنة.

وحيث إن القيادة تتأثر بالسياق الثقافي والسياسي الذي توجد فيه، لذلك فلا بد من تعداد الاطر التحليلية وتنوعها، أو على الأقل إغناؤها بمتغيرات جديدة تماثل أوزانها الاوزان التي توجد في الواقع السائدة في الظواهر محل الدراسة. بمعنى أن يكون المركب التحليلي متكافئاً مع الظاهرة محل الدراسة والتحليل. فالإطارات التحليلية التي تصلح للنظم الليبرالية الديمقراطية في ما يتعلق بدراسة القيادة لا تصلح للنظم الشمولية والمركزية والدكتاتوريات المطلقة، على الرغم من أنه يمكن الاستغادة منها^(١).

(1) Alistair cole, "Studying Political Leadership, The case of fascios Mitte-rand", In Political Studies, Vol. 42, No.3. (september 1994), P. 466.

لقد اعتمدت الكثير من الدراسات بموضوع القيادة وتأثيراتها المختلفة في العمليات السياسية، حيث تم الربط بين القيادة والتنمية، أو بين القيادة والنظام السياسي، وصيغة أخرى الربط بين أنماط القيادة السياسية وأنماط النظم السياسية، حينما اعتبروا التغيير القيادي متغيراً مستقلاً واعتبروا العمليات والنظم السياسية متغيرات تابعة.

طبيعة القيادة السياسية ووظائفها:

تعددت تعريف القيادة السياسية في المنظر السياسي الغربي حيث بلغت نحو (١٢٠) مائة وثلاثين تعريفاً. ويرجع ذلك التعدد إلى اختلاف زوايا النظر إلى ظاهرة القيادة؛ فهناك من يوليها اهتماماً كبيراً حتى أنه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي، أو الجماعات السياسية والتنظيمات المختلفة لا تتأثر بالتغيير القيادي؛ وهناك من ينظر إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والملاقات القيادة، كملاقة القيادة بالبنية وعلاقتها بالجمواهر وعلاقتها بالورسات المختلفة. ومن ثم لا يمكن تناول القيادة بمحور عن تلك الاطراف، فدراسة القيادة عندهم ينبغي النظر إليها كمركب (تفاعل ثلاثي بين قائد، واتباع، وموقف) أو تفاعل رباعي بإضافة عنصر المهمة أو النظمة أو تباين المستويات^(١). هناك من يعرف القيادة على أنها مجموعة السلوكيات التي يمارسها القائد في الجماعة، والتي تعد محصلة للتفاعل بين خصال شخصية القائد والاتباع، وخصائص المهمة والنسق التنظيمي، والسياسات الثقافي المحيط، وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الاهداف المبرطة بالجماعة. بأكبر قدر من الفاعلية التي تتمثل في كفاءة عالية في أداء الأفراد، مع توافر درجة كبيرة من الرضا، وقدرًا عالياً من تماسك الجماعة، وطبقاً لهذا التعريف فإن المكونات الرئيسية لعملية القيادة تتضمن (القائد، والجماعة، والاهداف، والتأثير)؛ كما تتضمن التفاعل بين تلك المكونات، ذلك التفاعل الذي ينطوي على إمكانيات التأثير المتبادل فيما بينها، والذي يعد سلوك القائد محصلة له^(٢).

(١) نيفين عبد المصم محمد، و القيادة كمتغير في العملية السياسية، بين العالمية والمحصرية،

المنشور العربي، ع ١٥٥، يناير ١٩٩٢، ص ٤٣-٤٤.

(٢) طريف شرقي، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٣) ص ٤١.

غير أن هذه الوظائف قد تتسع لتشمل مجالات عديدة يفترض أن تقوم بها جهات وأطراف أخرى، وبلا حظ هذا الانساع والتفخيم في الانظمة الشمولية، حيث تتداخل شخصية القائد مع المؤسسة، بل ندماج المؤسسة في شخصية الزعيم، وقد تضيق كما هو الشأن في الديمقراطية.

نشأة القيادة وتفاعلاتها

تختلف الظروف التي تؤدي إلى بروز القيادات السياسية من مجتمع إلى آخر، وحسب نمط القيادة ذاتها. كذلك فإن نمط وصول القيادة إلى السلطة له تأثيراته المختلفة، فالاشكال المختلفة للصمود إلى القمة وطريقة صمودها سيكون لها ابعاد الاثر في طبيعة النظام السياسي عامة، وكذلك في مختلف العمليات السياسية.

فالقيادة الجماهيرية (الكاريزمية) تمكن نشأتها تفاعل مجموعة عناصر، شخصية، واجتماعية، وتاريخية، وهذا يعني: أن القيادة تمتلك قدرات توصلها إلى تفاعل إيجابي بين خصائصها الشخصية وخصائص الإطار الاجتماعي والثقافي، الذي توجد فيه، وكذلك قدرتها على تكتيل الجماهير وتقديم القدوة الصالحة لهم، ولقدرتها على التمييز عن الشعور الجماعي.

إن شكل الوصول إلى السلطة يترك اثره في ممارستها وعلاقاتها بالجهات المختلفة. إن القيادة التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، سبرز ذلك لاحقاً في القرارات التي تصدرها، والسياسات التي تتبعها محلياً ودولياً، ذلك أن نمط السلوك التابع سيطبع تصرفاتها، وبسهل استخدام اقتراب النابعة تفسير سلوكياتها المختلفة. وإذا تعارضت المصالح الداخلية للدولة مع مصالح القوى الخارجية صاحبة النعمة والفضل على الزعيم، فإن المصالح الخارجية هي التي تسود. ويمكن ملاحظة ذلك في عمليات التصويت في المجالس الدولية، كما يمكن قياس استجابة سلوك الدولة التابعة بناء على ذلك.

والقيادة التي تعتمد على المعسكر في الوصول إلى السلطة تتميز في الغالب بالاجواء الإكراه والقهر، وحسم القضايا عن طريق القوة والمنف. والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في وصولها إلى السلطة، فإن الطابع القبلي يميز أبنيتها وتصرفاتها وعلاقاتها، وأسلوب

وبذهب وبايلي Bailly إلى تعريف القيادة على أنها و قدرة القائد على اتخاذ القرارات في مراحله الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات، وبهذا المعنى تصبح القيادة في جوهرها عملية إقناع^(١).

ويمكن تعريف القيادة كعملية Process بأنها و قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي - بمحاورة النخبة السياسية غني تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقديم أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والبادئ العليا للمجتمع^(٢).

وأما الوظائف التي يمكن أن تؤديها القيادة السياسية فهي :

- ١- وظيفة تحديد أهداف المجتمع وتمثيلها ووضع برنامج بالالابات.
- ٢- التوسط بين المصالح المتعارضة وتسوية الخلافات والنزاعات.
- ٣- تجنيد المساندة داخل التنظيمات المختلفة وكسب الدعم والتأييد.
- ٤- صناعة القرارات وتنسيق السياسات.

٥- وظيفة القدرة في المجتمع للنخب والأفراد والجماعات المختلفة، فالقيادة تمثل نموذجاً للمعالجات الاجتماعية (الشجاعة، الشرف، الكرم، التضحية، علو الهمة... إلخ)

- ١- كرم للمجتمع وتجسيد طموحاته وإيجاد الشعور بالنقمة^(٣).

(١) خليفة علي البكرش، المثير القيادي في عصر والصراع العربي - الإسرائيلي - رسالة وكثيرة غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤) ص ٤٠.

(٢) جلال عبد الله معرض، والقيادة السياسية كأحد مدخل تحليل النظم السياسية، في علي عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٨ - ١٧٩. وانظر أيضاً:

Alistair, op.cit. P.453.

السياسية، فهناك من نظر إلى التأثير القيادي على أنه مفتاح كل الانجاز، وتتوقف انجاز العمليات السياسية عليه. وهناك من لم يول القيادة دوراً إلا داخل الموقع الذي توجد فيه، أو الموقف الذي تواجهه وخصائص البيئة التي تحيط بها.

١- مدخل السمات الشخصية: يشدد انصاره على السمات الشخصية للقائد، والتي لها تأثير كبير في ناتج العملية السياسية أكثر من تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية، والأبنية المؤسسية. ومن ثم فإن معرفة نمط الشخصية التي تلقاها القائد، وخبراته المختلفة، والثقافة التي تلقاها، وما يتحلى به من مهارات فردية وقدرة على الإبداع، وكذلك طريقة عمله وأسلوبه، فسلوك القائد يتشكل ويتحدد، إلى حد بعيد، تبعاً لخصوره ونشأته وتكوينه وإدراكه للموقف، ومن ثم، فإن إدراك العمليات السياسية وفهمها تستدعي التركيز على القائد وتركيب شخصيته النفسي، أي معرفة درافعه، وإدراكه، وثقافته، ومعتقداته^(١)، وخبراته الخارجية، وتجاربه القاسية التي مر بها، وتنشئته وطلوته، وتقدير القائد لذاته، وذلك من حيث الصورة التي يكرزها عن نفسه.

يقول روبرت لين Robert Lane: إن الفرد الذي يصاب بخيبة أمل في نفسه، أو في واقع يمكنه ذلك على من حوله وما حوله^(٢).

كما يهتم هذا الاقتراب بالهارات السياسية للقائد، ووضوح أهدافه، وقدرته على التجديد ومهاراته الاقتصادية، وثقافته السياسية وذكاؤه وحنكته، وميزاته الفردية الأخرى كالشجاعة، وأسلوبه في التعامل مع القضايا السياسية هل هو متفاعل أو عقائدي صلب المزاج أو هو براجماتي، وكذلك قدرته على لعب أدوار متعددة^(٣).

٢- مدخل المكانة (الموقع): ويشير إلى موقع القائد داخل مؤسسات النظام،

(١) سلوي شعراوي جزمة، الدبلوماسية المصرية في عهد السبعينيات، ترجمة علاء عبد الوهاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ١٧.

(٢) البكرش، مرجع سابق، ص ٥.

(3) Alistair, op cit, P.456.

تجديدها، ونمط توزيعها للمنافع والأضرار، ونمط الترتيبات فيها، وخصائص عملياتها الانتخابية^(١).

إلا أن هناك بعض الاستثناءات ترد على هذه القولات، فقد تصصرف قيادات منتزعة - في حالات قليلة - عكس رغبات من أوصلوها إلى السلطة، حينما تنفتح على الجماهير وتكون قوى إسماع جديدة تضيف بها القوى التقليدية وتمكن للمشروع الديمقراطي.

إن الحديث عن القيادة السياسية يقتضي الحديث عن تفاعل ذلك المركب من القيادة والجماهير والمؤسسات.

وتفاعل القيادة مع الجماهير قد يتخذ صوراً ثلاثاً: تفاعل قوامه التفوق ويعبر عن الحب والاحترام التبادليين واللذين يتحولان إلى محور للطاعة وأسسها. والتفاعل الثاني: ينتج من ظاهرة السلطة وقوامه الخوف والرهبة، وتفاعل ثالث: قوامه المساواة وتبادل المصالح بين الطرفين، فالناس يطيعون ويتخلون لقاء مصلحة بعينها، والجماهير يمكن أن تتفاعل مع القائد سلباً أو إيجاباً حسب تعلقها به، وتبعاً لإيجازاته ومواقفه، وبمدى تجسده لظهورها.

كما تتفاعل القيادة مع النخبة التي تحوز مكان القرب من القيادة، والتفاعل بين الطرفين يأخذ أشكالاً وصوراً من التعاون والصراع والمساواة. وتتلو الملاحظة بين الطرفين بحسب القرب والبعد، وكذلك تبعاً لبنية السلطة، والنخبة.

بالإضافة إلى تفاعل القيادة مع المؤسسة أو المؤسسات، حيث تلعب المؤسسات دوراً مهماً - في الديمقراطية - في التأثير في سلوك القادة، وعلى العكس من ذلك في الأنظمة الشمولية^(٢).

مداخل دراسة القيادة السياسية

إذا اخترنا مفهوم القيادة كمنهج للتحليل وتفسير الظواهر السياسية أو للمقارنة بينها، فما هو المدخل المفيد لدراسة القيادة ذاتها وتفسيرها؟ لقد تعددت مداخل تفسير القيادة

(١) جلال مورس، مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٨٢.

(٢) تيفين سمد، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٥٠.

أساليب البحث وأدواته

ونعني الطرق والإجراءات التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات والمعلومات الضرورية لاختيار الفروض، أو للكشف عن الظواهر المختلفة أو الإجابة عن الأسئلة البحثية وتعدد هذه الأساليب والأدوات وسنمعرض لها في ما يلي:

المبحث الأول

أسلوب تحليل المقصود Content Analysis

يعد أسلوب تحليل المقصود من أهم الأساليب البحثية التي تستخدمها الدراسات الإعلامية، وهذا لا يعني أن العلوم الإنسانية الأخرى لا تستخدم هذا الأسلوب، ذلك أن الكثير من المقتول المعرفية الأخرى كالادب وعلم النفس وعلم الاجتماع تستخدم هذا الأسلوب.

كما أن علم السياسة يستخدم هذا الأسلوب بشكل كبير في تحليل المقطعات السياسية المختلفة، ونماذج القيادات، ومضامين المقطعات الدبلوماسية والمطبوع، وكذلك اعتمادات الرأي العام ومطامير المعارضة السياسية، وصورة الأمة عند الغير. وقد كان الفعيل لتطوير أسلوب تحليل المقصود إلى العالم السياسي الأمريكي، ومارولد لاسويل، حيث أدخل تطورات هامة على هذا الأسلوب أضفت عليه جاذبية، وزودته بأسس وقواعد أغرت مختلف حقول المعرفة باستخدامه.

تعريفه وأهميته

يعرفه بيرلسون، Berelson، تحليل المقصود أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي، المنظم، الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال⁽¹⁾.

(1) Klaus Krippendorff, Content Analysis An Introduction, to its Methodology, (Beverly Hills: sage Publications, 1980), P. 21.

والعلاقات التي تخولها له الدساتير، وعلاقته المختلفة بالمؤسسات الأخرى، التشريعية والتنفيذية والبيروقراطية، ومن ثم فإن تفسير القيادة ينبغي أن يأخذ في اعتباره موقع القيادة من كل ذلك وصلاحتها، أي يفسر السلوك القيادي بالنظر إلى البناء المؤسسي الذي توجد فيه، ودرجة هامش الحركة والحرية الذي تتوفر عليه. وإن النظر إلى رئيس دولة في بلد قد يختلف من حيث العلاقات عنه في بلد آخر، فالتأثيرات المكانية يفسر سلوك القيادة تبعاً للتبؤد والفرض التي تكون على القيادة أولها. وبصفة أخرى، يتوقف السلوك القيادي على المدة الزمنية التي يقضيها القائد في المنصب، وكذلك على الإطار المؤسسي السائد، والتفاعلات الداخلية عبر الأجهزة المتعددة؛ تفاعل الرئيس مع الوزراء الأول، أو القيادات المعارضة داخل البرلمان، وكذلك علاقة الرئيس بمجته، وبالمؤسسات الأخرى، كالأحزاب والجماعات المختلفة والمؤسسة العسكرية.

٣- المدخل البيئي: هذا المدخل لا يعطي أهمية كبيرة للقيادة ولكنه يركز على البيئة الداخلية والخارجية وما تتصفان من قيود على حرية حركة القيادة، أو من فرص تلعب دور الموارد والمساندة للقيادة. ومن ثم، فإن تفسير السلوك السياسي، للعائد ينبغي ربطه بالوضع الداخلي (الاقتصادية، الاجتماعية، الرأي العام، الأحزاب)، والوضع الدولي السائد (الوارد والضرط) إلا أن الدمج بين هذه المداخل الثلاثة يقوي القدرة على التحليل أفضل من الاعتماد على مدخل منفرد قد يبتسر الحقيقة⁽¹⁾.

(1) Alistair, op.cit., P. 456.

وبندرج أسلوب تحليل المضمون ضمن الدراسات التي تعتمد التحليل الكمي، والمعد، والقياس في الدراسات الإنسانية، وهو ما يجعله يزودنا بكميات كبيرة من المعلومات والبيانات. وهو أسلوب يمكن أن يتقوى كفاءة التحليل ودقته وشموليته وتعبيره تعبيراً صحيحاً عن المضمون واستيعاده للتقديرات الذاتية للباحث. ويتميز هذا الأسلوب بامتزاجه الموضوعية في تناول موضوعاته، فكل المخطرات التي يتبعها الباحث المستخدم لهذا الأسلوب تستدعي انضباطها بقواعد وإجراءات واضحة ودقيقة، حيث يتوجب على الباحث أن يعجب عن مجموعة التساؤلات، والتي من أمهاتها: ما هي الفئات أو الفصائل أو التصنيفات التي مستخدم في التحليل؟

- كيف يمكن التفريق بوضوح بين كل فئة وأخرى؟

- ما هو الحرك أو الميار الذي سيستخدم في اختيار وحدات معينة (الكلمة - العبارة - الموضع - الشخصية... إلخ) في عملية التصنيف دون غيرها من الوحدات؟

- ما هي المميزات التي تقود إلى استدلالات وتفسيرات معينة دون غيرها بعد ظهور نتائج التحليل؟

فالوضعية تستدعي الإجابة عن هذه التساؤلات، والالتزام الموضوعية وتلافي التحيز. ويتم التأكيد من فكرة الموضوعية من خلال إجراءات الثبات وتطبيقاتها، وذلك باستخدام مقاييس عدة من أهمها: إقدرة باحثين آخرين على التوصل إلى النتائج نفسها التي توصل إليها الباحث باستخدام الأساليب والإجراءات البحثية نفسها وللمادة ذاتها. كما يستدعي أسلوب تحليل المضمون الطياد الذي يفرض على الباحث أن يبعد تحيزاته وأفكاره المسبقة وتصوراتاته الذاتية، ولكن يركز على المضمون موضوع الدراسة، ويقوم بتحليله ليتوصل إلى النتائج، والمؤشرات والتفسيرات التي تقوده إلى المزيد من الفهم والإدراك للمشكلة التي يتولى دراستها^(١).

كما يفيد أسلوب تحليل المضمون في تحقيق الدقة والضغط، وفي مراجعة كثرة المراد

(١) نادية سالم، «أسلوب تحليل المضمون: عرض منهجي لمبنة من الدراسات المصرية»، في ودودة بدران (محرر)، «البحث الأميري في الدراسات السياسية»، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٢٩.

ومعروفه و كريندورف، Krippendorff، تحليل المضمون هو أسلوب للبحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل^(١).

ويعرفه وسمير حسين، تحليل المضمون هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام، لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون المصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها. من حيث الشكل والمضمون - تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث، أو فرضه الأساسية، طبقاً للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف هذه المراد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي المحلي للقائمين بالاتصال، أو لاكتشاف الخلفية الفكرية، أو الثقافية، أو السياسية، أو العقائدية التي تتبع منها الرسالة الإعلامية، أو للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية - شكلاً ومضموناً - والتي يعبر بها القائمون بالاتصال عن أفكارهم، ومفاهيمهم. وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية، ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية^(٢).

يحظى تحليل المضمون بأهمية كبرى في الدراسات الإعلامية وكذلك السياسية وهو أسلوب يتميز بسهولة الاستخدام، وقلة التكلفة مقارنة مع الدراسات الاستقصائية، ويسر الوصول على البيانات في كثير من الأحيان. وتقدم لنا النتائج المتحصل عليها من استخدام هذا الأسلوب كماً هائلاً من المعلومات، فهو أسلوب يزودنا بالمعرفة وبرؤيات جديدة زير شذنا في نشاطاتنا البحثية. إتنا نستطيع معرفة الكثير من أحوال الأمم وأعمالها الثقافية والعيشية من خلال استخدام تحليل المضمون، كما نستطيع معرفة التطورات التي لحقت ثقافة معينة، أو غطاءً من التفكير، أو الأساليب المنوثة والأدبية من خلال استخدام هذا الأسلوب.

(1) Loc. cit.

(٢) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٢٢

١- اختيار هيئة من المصدر بمعنى تحديد الاساس الذي في ضوئه يتم اختيار عينة من المصدر محل الدراسة والتحليل، وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع الأصلي كله. فمثلاً عند دراسة ميول الصحافة الحكومية في الجزائر نحو أزمة الخليج الثانية، يختار الباحث الشعب، والجاهد، والمساء.

ب- اختيار العينة الزمنية، وتشير إلى المدة الزمنية التي سغطيها العينة.

ج- اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته. وتشير إلى وحدة الإحصاء أو العدة، وتُحل أصغر وحدة في عملية التحليل كلها. لذلك لابد من صياغة تصنيفات ثابتة، مثل وحدة الكلمة، والخبر، أي القصة الإخبارية، المقالة كلها كوحدة للتحليل، الفيلم أو القصة أو الرواية، المشهد داخل فيلم (كم مشهد استخدمت فيه القوة والضعف) والشخصية، والموضوع، والمفرقة، ومقاييس المساحة والزمن، وفئات التحليل مثل، فئة مضمون المادة محل التحليل واتجاهها، والشكل، أي التواليف التي أفرغت فيها مادة التحليل، أو كيف قبل وهي فئة شكل أو نوع المادة وفئة شدة التعبير^(١).

هـ- الثبات: يعني قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها، وبصيغة أخرى، يمكننا التوصل إلى المعلومات ذاتها إذا ما أردنا إعادة البحث التحليلي، إذا توافرت الظروف ذاتها وكذلك الفئات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية. فالثبات يفيد في أنه أي باحث تتوفر له الظروف ذاتها والمعطيات نفسها يتوجب أن يحصل على النتائج نفسها التي حصل عليها سابقه.

٦- الصدق، يشير إلى مدى ملائمة أسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات والظواهر التي يسعى المحلل إلى قياسها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة. ويتقضي الصدق، والدقة في تحديد المفاهيم، والمجوء إلى المحكمين عند الاقتضاء^(٢).

وحدات تحليل المضمون

حيثما أن تحليل المضمون يعتمد الوصف الكمي الظاهر لمضمون الاتصال، فلا بد من

(١) نادية سالم، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٧. ومحمد الزواني، مرجع سابق، ص ١٥٢.
(٢) سمير حسين مرجع سابق، ص ١٢٩-١٢٩.

موضوع التحليل وتوزيعها إلى الدرجة التي يصعب السيطرة عليها بدون استخدام إجراءات التحليل الكمي^(١). كما يفيد في معرفة البؤل المختلفة.

وتعدد استخدامات تحليل المضمون، حيث يستخدم لمعرفة الشخصيات وتصوراتها وفيها، وذلك من خلال دراسة محتويات خطبها، ومذكراتها، وتصريحاتها. ويمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في معرفة توجهات دولة إزاء أخرى، وذلك بدراسة مضمون الصحافة الرسمية إزاء الدولة المعنية. ويستخدم هذا الأسلوب، أيضاً، في معرفة مصدر المعلومات عما يتخسر منه اكتشاف التحيز أو الموضوعية في وسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال، قام أحد الباحثين بتحليل مضمون برامج المقابلات السياسية في الشبكات الثلاث الأمريكية (CBS, ABC, NBC) ووجد أن هذه البرامج قد استضافت (٢٨) شخصية وإسرائيلية بين عامي ١٩٦٥، ١٩٧٤، بينما استضافت (٩) شخصيات عربية فقط من جميع أجزاء الوطن العربي). وكذلك يفيد في التعرف على خصائص البرامج الإذاعية والتلفزيونية^(٢).

خطوات تحليل المضمون

ينبغي للباحث الذي يختار أسلوب تحليل المضمون أن يتبع الخطوات التالية:

١- تحديد مشكلة البحث أو موضوعه: كان يقوم الباحث بتحديد ميول الصحافة الحكومية الجرائرية إزاء أزمة الخليج الثانية.

٢- صياغة الفروض (الفرض وجود علاقة بين المتغيرات) ولا يشترط في البحث دائماً، أن يصرخ فروضاً، بل يكفي أن يجيب عن أسئلة.

٣- تحديد مجتمع البحث: وتشير هذه الخطوة إلى المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة. فقد يتضمن مجتمع البحث مقالات الأعمدة الصحفية المنشورة بمجموعة من الصحف خلال فترة من الزمن محددة.

٤- اختيار العينة: ينبغي أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلاً صحيحاً وتتضمن هذه الخطوة ثلاث مراحل:

(١) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٣٧.
(٢) محمد الزواني، منهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩)، ص ١٤٥-١٤٧.

المقالة، الحديث، البرنامج الإذاعي، الخطاب، البرنامج التلفزيوني، العمود، المسلسلات، المسرحيات، الرسوم المتحركة، الإعلانات، الكاريكاتير. ويستطيع الباحث تصنيف البرامج التلفزيونية، مثلاً، إلى برامج سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وترفيهية.

هـ- مقاييس المساحة والزمن : وتشير إلى المقاييس المادية التي يتبعها الباحث للتعرف على المساحة التي تشغلها المادة الإعلانية المنشورة في الكتب أو الصحف، أو المطبوعات المختلفة. ولادة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية المذاعة بالراديو أو المعروضة بالتلفزيون أو السينما. وذلك من أجل معرفة أهمية الموضوع^(١).

فئات تحليل المضمون

وهي عبارة عن الأسلوب الذي تصنف به وحدات التحليل، وتقسم فئات التحليل إلى فئتين : ١- فئة الموضوع أو المضمون (ماذا قيل؟) ٢- فئة الشكل (كيف قيل؟)

أولاً : ماذا قيل؟ : وتنصب على المحتوى المكتوب والنشور والمذاع، وتتضمن:

١- فئة الموضوع : وتشير إلى القضية التي تدور حولها مادة الاتصال.

ب - فئة الاتجاه : وتشير إلى اتجاه منتج المادة الاتصالية سواء كان كتابياً، أو صحفياً، أو إذاعياً، أو منتج فيلم - نحو قضية معينة - هل هو مؤيد أو معارض أو محايد.

جـ - فئة المعايير التي تطبق على مضمون الاتصال : وتشير إلى الأسس التي يصنف اتجاه المضمون وفقاً لها (أي مجموعة المعايير التي يحكم بها باحث معين على مقالة على أنها معارضة أو مؤيدة أو محايدة، وفي العادة، يلجأ الباحث إلى وضع مقياس كمي).

د - فئة القيم : وتشير إلى الأهداف المرجوة أو القيم المتضمنة.

هـ - فئة الطرق المتبعة : وتشير إلى الوسائل المتبعة لتحقيق الغايات وتتضمن كافة الوسائل والأساليب المتبعة لمررض الفكرة وشرحها.

هذه الأساليب قد تكون : تحليلية، دعائية، من خلال المناقشة، إملا آراء واتجاهات معينة، أو طلب الآراء والاقتراحات.

(١) المرجع نفسه، ص ٨١.

تقسم المضمون إلى وحدات، أو فئات، أو عناصر معينة، حتى تتم الدراسة كل عنصر أو فئة منها وحساب التكرار الخاص بهاء وفي هذا الصدد ينبغي التمييز والتفريق بين وحدة التسجيل التي هي أصغر جزء في المضمون يتم عدّه، وهي الوحدة التي نحلل بمقتضاها. إنها أصغر وحدة يظهر خلالها تكرار الظاهرة. ووحدة السياق التي هي أكبر جزء من المضمون يمكن بحثه للتعرف على وحدات التسجيل. فقد تكون وحدة السياق ؛ فقرة أو مجموعة فقرات، أو موضوعاً كاملاً يتولى الباحث دراسته للتعرف على وحدات التسجيل ، أو العدد واستخراجها منه. ويرى الباحثون الخبراء أن هناك خمس وحدات رئيسية في تحليل المضمون هي : الكلمة - الموضوع أو الفكرة - الشخصية - الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية - مقاييس المساحة والزمن.

١- وحدة الكلمة : أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، فقد تعبر الكلمة عن رمز أو مفهوم أو مدلول، ويختلف معناها باختلاف السياق الذي توجد فيه.

٢- وحدة الموضوع أو الفكرة : تند هذه الوحدة أكبر وحدة وأهمها بالنسبة لتحليل المضمون، وأجداها لتحليل المراد الإعلامية، والدعائية، والاتجاهات، والقيم، والمعتقدات. هذه الوحدة هي عبارة عن جملة، أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل.

ويرى بربلسون، إمكانية تقسيم الفكرة إلى مجموعة عناصر كما يلي:

- الموضوع الذي تركز عليه الفكرة - الجوانب التي تتناولها الفكرة - القيم المتضمنة في الفكرة - الطريقة أو الأسلوب المتبع في عرض الفكرة^(١).

٣- وحدة الشخصية : وتشير إلى الأشخاص أو (الشخص) الذي تدور عليه الرواية أو الفكرة، أي الشخص محور الاهتمام.

٤- وحدة المفردة أو الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية : وتشير إلى الوحدة الإعلامية التي يتولى الباحث تحليلها، وهي التي يستخدمها منتج المادة الإعلامية لتقديم هذه المادة إلى جمهور القراء، أو المستمعين، أو المشاهدين خلالها، ومن أمثلتها: الكتاب، الفيلم، القصة،

(١) سمير حسين ، مرجع سابق، ص ٧٩ - ٨٠.

الملاحظة

الملاحظة هي وسيلة من وسائل جمع البيانات التي تستخدمها مختلف العلوم، ولو بنسب مختلفة.

تعريف الملاحظة: تتعدد تعريفاتها ويمكن الإشارة إلى بعضها: « تعرف الملاحظة بصفة عامة بأنها إدراك الظواهر والواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس، سواء وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة، وذلك في ما يتعلق بالغير»^(١).

وبمعرفها « كارتجود»: والملاحظة هي الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يمترون عن أنفسهم في مختلف الظروف والواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجسومة خاصة من العوامل»^(٢).

ويشترط سيلتو في الملاحظة لتصبح وسيلة علمية: ١- أن تخدم الغرض أو الأغراض المحددة للبحث. ٢- أن تصمم بشكل منظم. ٣- وتسجل نتائجها بانتظام وترتبط باقراحات أو اقتراحات عامة. ٤- وتخضع لاختبارات وضوابط والصدق والثبات»^(٣).

استخدامات الملاحظة في الدراسات السياسية

تستخدم الملاحظة في الدراسات السياسية لفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة، ولأخذ صورة حية عن تصرفات الأفراد، والجماعات دون اتصال اختيارات اجتماعية قد لا تعبر عن الواقع كما هو، أو قد نقدر كثيراً من النقائبة في السلوك. فباستخدام الملاحظة يمكن تصوير المشاهد، والأنماط، والكيفيات، التي يتم بها الفعل السياسي. وبالملاحظة المباشرة يمكن دراسة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية دراسة عميقة، خصوصاً في المؤسسات الإدارية والتشريعية. إن كثيراً من القرارات السياسية التي تؤثر في العامة تتخذها البيروقراطية على مستوى الشارع (مثلاً بفعل ضباط البوليس، وعمال الخدمة العامة)، كما يمكن ملاحظة حملة انتخاب شعبي، وفهم إلى أي المجموعات ينتهي المرشح، وما هي الأدوات

(١) فاروق يوسف أحمد، وسائل جمع البيانات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥) ص ١٠.

(٢) التومي الشيباني، مرجع سابق، ص ٢٢٠. (٣) المرجع نفسه، ص ٢٢١.

و- فئة السمات: وتشير إلى الخصائص والقدرات التي يتصف بها الأشخاص المادة الاتصالية.

س- فئة الفاعل أو الممثل: وتشير إلى الشخص المخبري الحركي للأحداث.

ص- فئة المصدر: وتشير إلى جهة مصدر المعلومة، ويتضمن هذه الفئة، الأشخاص، والصحف، والإذاعات، والتقنيات التلفزيونية، وكالات الأنباء، والأفلام، والوثائق وغيرها.

ض- فئة المكان: الذي صدرت منه مادة الاتصال (البلد مصدر المادة الاتصالية).

ح- فئة الجمهور المستهدف: من هو الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو الحكومة أو الدول الأجنبية التي يتوجه إليها المشرف على العملية الاتصالية؟

ثانياً - فئات كيف قبل ٩: وتنتهي بالاشكال والنقالب التي صبت فيها مادة الاتصال، هل هي أخبار، تحقيقات، مقالات، قصص، كاريكاتير، تطبيقات، إعلانات، وفي البرامج الإذاعية والتلفزيونية فيمكن أن تصنف على هذا النحو: أخبار، تحليلات، منوعات، تعليقات. كما يتم الاهتمام بشكل المباشرة أو الجملة من الناحية اللغوية أو الفنية (هل العبارة تمكس أو تؤكد حقائق أو آراء أو استفسارات. وكذلك شكل المادة التحريرية. وموقع المادة في أي صفحة؟ وفي أي عمود؟ وكذلك الصورة المنشورة مع المادة الصحفية. وطرق عرض البرامج التلفزيونية والألوان، والشدة، والإثارة، والأشخاص الذين ترد على المستتهم المادة الاتصالية، واللغة الرسمية، والوقت المختار، والديكور... إلخ.

وبعد ما ينتهي الباحث من إتمام الخطوات البحثية السابقة المتعلقة في طرح الإشكالية، وصياغة الفروض، وتحديد مجتمع البحث والمعينة المشغلة له، واختيار وحدات تحليله وفئاته، ومراجعتها وتوزيعها وتوزيعها، وتشريفها في جداول، ثم بعد ذلك القيام بتفسيرها في إطار تصويري معين، حتى تأخذ معنى ودلالات علمية وتضيف لبنة إلى صرح المعرفة^(١).

(١) جمال زكي، والسيد بسون، أسس البحث الاجتماعي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢)، ص ٢٨١-٢٩٠. وانظر أيضاً: - سمر حسين، مرجع سابق، ص ٨٩-١٠٠.

- محمد الزياتي، ص ١٥٩-١٦٢.

بسبب اندام الضرر وظروف الناس من الاستجابة. ذلك ان الملاحظ يستمع ان يندمج في المجتمع البحوث وبما يشهده، ويلاحظ تصرفاته على السليقة بدو تصنع، ويذهب إلى أبعد من وصف التصرفات، بل إلى معرفة القيم التي تنطلق منها تلك التصرفات. لذلك يمكن القول: إن الملاحظة المباشرة تفيد كثيراً في البحوث الوصفية والاستطلاعية، والتي هي بدورها، كثيراً ما تكون قاعدة انطلاق لبحوث تفسيرية واختيارية، أي اختيار الفروض وتطوير النظريات، وتفيد البيانات المجمعة من خلال الملاحظة في صياغة المفاهيم وتطوير النظريات^(١).

أنواع الملاحظة:

يختلف المتخصصون في مناهج البحث العلمي بشأن تصنيف أساليب الملاحظة، وذلك بسبب المتغير الذي يعتمد عليه كل باحث في عملية التصنيف. فهناك تصنيف يعتمد القصدية، فيصنف الملاحظة إلى ملاحظة مقصودة (علمية) وملاحظة غير مقصودة (عادية)

١- الملاحظة العادية: وهي ملاحظة يمارسها كل إنسان في حياته الاعتيادية، حينما ينظر ويلاحظ ما هو موجود ويجري في بيئته، وهو لا يستهدف إخضاع ذلك للبحث والدراسة العلمية المنظمة، ولا يسمى إلى اختيار فروض أو الكشف عن حقائق علمية، إلا أن الملاحظة قد تكون بداية رسياً في ملاحظة علمية، وأيضاً على الكشف والتحقق والاختبار.

٢- الملاحظة العلمية: وهي أسلوب علمي يتبعه الباحث قصد الوصول إلى حقائق علمية سواء عن طريق الوصف، أو عبر تعميق ذلك من خلال عملية التفسير إذا تيسر الأمر، وذلك بالكشف عن طبيعة الظواهر والعلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها، أو بينها وبين بعض الظواهر الأخرى، فهي ملاحظة هادئة ومنهجية ودقيقة، غالباً ما تقوم على التسجيل والقياس^(٢).

وهناك تصنيفات أخرى، منها ما ينهض على فكرة اندماج الملاحظ في الموقف المراد دراسته وملاحظته، فيصنفون الملاحظة إلى ملاحظة بمشاركة وملاحظة بغير مشاركة، وهناك من يصنف على أساس التنظيم، فيصنف الملاحظة إلى ملاحظة منظمة، وملاحظة غير منظمة. إلخ. غير أننا سنقتصر على الملاحظة العلمية لأهميتها كإرضعنا، ويمكن تقسيمها إلى:

(١) المرجع نفسه، ص ٣١٩.

(٢) فاروق يوسف، ومائل جمع البيانات، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

المستخدمة في العملية الانتخابية. وكذلك تفيد الملاحظة الدراسات السياسية في مجال بحوث التفرع (التقسيم) . ومعرفة اثار القرارات^(١).

كما تفيد في معرفة مدى التزام الأنظمة بالسلطات والقوانين التي يصدرونها، وذلك بمقارنة تصرفات عملي السلطة وتلك النصوص. إننا نستطيع الحكم على نظام ساسي بأنه ديمقراطي ليس من خلال النصوص الدستورية والقانونية والمطبوع، والشتات، ولكن خلال ممارسة أحواله وعملياته وموظفيه وأجهزته المختلفة في الشارع، ومع العامة في الحياة الاعتيادية.

كما نستطيع أن ننتبين طبيعة نظام معين ينتمي إلى مجتمع تتعدد فيه الأعراق، والألوان، وذلك من خلال الملاحظة المباشرة لتصرفات موظفيه وأجهزته، آراء مختلف الجناس والألوان. وتعتمد الملاحظة المباشرة - على الصعيد النهائي - مفيدة للبحوث السياسية، لأنها تتجنب التشخيص الغملي والمصطنع، وغير الحقيقي للتجارب والمسح الميداني، كما تمكن الباحث من دراسة الأفراد وهم في الواقع الاجتماعي والسياسي فعلياً. بمعنى أنها تزودنا بتقدير للسلوك الاجتماعي بدرجة كبيرة من الواقعية، مقارنة مع التقديرات التي يتم الحصول عليها بالتجربة الاجتماعية الغميلة أو المسح^(٢).

فالاملاحظة المباشرة هي أسلوب بسيط يتبعه الباحث السياسي لفهم الطريقة التي يتصرف بها الأفراد آراء المواقف المختلفة، وأمكانية رصد التناقضات التي يتصرفون بها، وهذه التناقضات التي تعبر عن مكونات الأفراد يصعب إدراكها برسائل بحثية أخرى.

وتفيد الملاحظة في معرفة المؤثرات التي تؤثر في الجماعات والتطبيقات، ودرجة كل مؤثر ومستواه، ومعرفة ردود الافعال مختلف تلك المؤثرات وأوزانها.

كما تفيد الملاحظة المباشرة في معرفة توجهات الرأي العام، حينما يصعب استخدام وسائل قياس الرأي العام وتوجهاته، لضعف الإمكانيات، أو بسبب تنوع الناس من الإذلاء بآرائهم خوفاً من الإخراج والمضايقة والنايعة أو بسبب صموبات أخرى.

فالاملاحظة قد تتغلب على كثير من مصاعب البحث التي تستخدم أنواع الاستبيان،

(١) جازول ماثيهم وريتشارد ريتش، التحليل السياسي، "نبرهني"، ترجمة عبد المطلب غلام وآخرين،

(جامعة القاهرة): مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٣١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣١٢-٣١٣.

والوصفية، وفي الدراسات التي تختبر فروضاً عن علاقات محددة بين متغيرات. وتركز الملاحظة المقننة عادة على خصائص محددة من السلوك أو على عدد قليل من السمات، وتستخدم في دراسة القيادة، والاتصال، والتكامل الاجتماعي. وعادة ما يمد البيانات المجمعة من الملاحظة المقننة بيانات كمية تفيد في اختيار الفروض. وهذا يعكس الملاحظة غير المنظمة أو غير المقننة، التي لا تشترط قيوداً على عملية الملاحظة. أما المعلومات المستخلصة من الملاحظة غير المقننة تكون في العادة بيانات كمية، لذلك يعد هذا الأسلوب أكثر ملائمة للبحث الوصفي والاستكشافي. إلا أن هناك تداخلاً بين هذين الأسلوبين من الملاحظة، بما حدا الكثير من الباحثين إلى الميخ بينهما في عملية البحث^(١).

شروط الملاحظة الجيدة

إذا أراد الباحث للملاحظة أن تكون ذات أهمية علمية، فعليه أن ينضبط بمجموعة من الضوابط والقواعد التي توضح عليها أهل الاختصاص، ومن هذه الشروط والقواعد ما يلي:

١- يتوجب على الباحث الملاحظ تجنب تسجيل ملاحظاته بحضرة من يخضعون للملاحظة، حتى لا يتأثروا بذلك، ويضطرب سلوكهم التلقائي. إلا أن هذا لا ينبغي امتلاك الباحث كتاباً يدون فيه بعض الملاحظات التي تُعنيه على التذكر لاحقاً عندما يدخل لتدوين ملاحظته كاملاً.

٢- تسجيل الملاحظات الميدانية بأسرع ما يمكن بعد إتمام الملاحظة مباشرة^(٢).

٣- يجب أن تكون الملاحظات الميدانية تفصيلية وشاملة ودقيقة، وذلك بملاحظة كل العوامل التي قد يكون لها أثر في أحداث الظاهرة، وأن تحدد وحدات الملاحظة، هل هي الأفراد أو الجماعات؟ وتحدد الوحدات الزمنية التي تجري فيها الملاحظة وأن تختار الأوقات المناسبة للملاحظة، والمجالات التي تتجلى فيها الظاهرة أكثر من غيرها، والاستعانة بالأجهزة والآلات المساعدة (كوسائل التسجيل والتصوير) والبعيد عن التحيز والهرى^(٣).

(١) جازول مانهايم، مرجع سابق، ص ٣٢٣. وانظر أيضاً:

- فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.

- محجوب الفاندي، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) مانهايم، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(٣) الترمي الشيباني، مرجع سابق، ص ٣٣٣-٣٤٠.

١- ملاحظته بسيطه يظهر مشاركه : وهي الملاحظة العلمية التي يجريها الباحث بهدف ملاحظة مظاهر السلوك المختلفة ومراقبتها.

وهو يلاحظ ولا يشارك فعلياً في الموقف، إلا أنه قد يخلط بالجمهور، وينصت إلى ما يدور بين الأفراد من أحاديث وبرايق سلوكهم وآثار انفعالاتهم. هذه الطريقة تمكن الباحث من الحصول على بيانات، ربما يتندر عليه الحصول عليها من غير هذه الطريقة.

فالباحث لا يشارك في الأحداث، ولا يخفضها للضبط العلمي، ولا يستخدم الأدوات الدقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظات وموضوعيتها.

ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية التي تتوخى جميع بيانات أولية عن ظاهرة ما، أو موقف معين، أو جماعة تعيش في بيئة محددة وتحت ظروف معينة. ويقوم بها الباحث دون المشاركة في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة.

ب - ملاحظة بسيطة بمشاركة: حيث يشارك الملاحظ، الجماعة التي يلاحظها، ويأشبهها لمعرفة خباياها، وقيمتها، وتصوراتها عن القضايا التي يود أن يعرف موقفها واتجاهاتها نحوها. ومعاشته المعيشية هي التي تمكنه من معرفة آثار العوامل المختلفة في سلوكيات تلك الجماعة أو التنظيم، ونمط استجاباتهم لتلك المؤثرات. لقد لجأ الكثير من علماء الأنثروبولوجية، والكثير من المبرهنين والمصنفين، والمستشرقين إلى هذا الأسلوب لاستيعاب قيم المجتمعات الأخرى وقدموا تصورات كبيرة عنها إلى الدوائر الاستعمارية التي ينتمون إليها، فكان ذلك حال ولويس ماسينيون، الذي ليس لبساً أثرها وتظاهر بالاسلام وهو في حقيقته كان ضابطاً فرنسياً شارك في الحملة الفرنسية والحروب التي شنتها فرنسا على سوريا. وكذلك المستشرق الهولندي (هون خوزيه) في الجزائر وأندونيسيا.

ج - الملاحظة المقننة: ويتميز هذا الأسلوب من الملاحظة، بأن الملاحظ يضع مجموعة مسبقة من المفاهيم، والمجموعات، والرموز، حيث يقوم الملاحظ بتصميم خطة تنم عن معرفته بالموضوع الذي يستهدف ملاحظته أو على الأقل يعرف أهم عناصره. لذلك يلجأ الباحث إلى إعداد الأدوات والوسائل التي يحتاجها للقياس والتقدير. هذا الأسلوب يقوم على الضبط العلمي للأفراد والموقف الذي تجري فيه الملاحظة، كما أن الملاحظة تنحصر في موضوعات محددة سلفاً. ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية

وهناك من يسميها الاستبيان، وهناك من يستخدم كلمة الاستقصاء. وهي جميعاً بمعنى واحد يفيد بوجود صحيفة مدرن عليها مجموعة من الاسئلة هادفة توجهه إلى من يستهدف المشرف عليها معرفة مواقفهم واتجاهاتهم إزاء قضية معينة.

واستخدام أسلوب الاستبيان ينتشر في أنحاء العالم، وإن اختلفت درجاته، والنتائج الترتيبية عليه. ذلك أن الوضع السياسي، والثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي السائد في المجتمع الذي يجري فيه الاستبيان، يترك بصماته بقوة في نتائج ذلك الاستبيان. إن الاستبيان الذي يجري في بلد يعمه الاستبداد السياسي، حيث يتحكم الحرف وتصادر الحرية، وبكثير التناقض والتزلف، في الغالب تأتي نتائجه مخيبة، ذلك لأن الناس يتخفون من الباحث، خضوعاً، في ما يتعلق بالمعضيات السياسية، إذ ينظرون إلى الباحث على أنه يجمع تقارير عنهم، ليسلمها إلى السلطات الحاكمة. ومن ثم، فإن الكثير من الناس يحجمون عن ملء الاستمارة ويرفضون التعاون مع الباحث، وفي أغلب الأحيان إن أجابوا، اغفروا الحقيقة أو أجابوا إجابات غير صحيحة.

كما أن هناك عائقاً آخر يواجه استخدام أسلوب الاستمارة في المجتمعات المتخلفة التي تكثر فيها الأمية. مما يستدعي من الباحثين اللجوء إلى استخدام وسائل مكملة تغطي تلك الثغرات، وفي الغالب يلجأ إلى أسلوب المقابلة، ومقابلة النخبة خصوصاً^(١).

وتستخدم الدراسات السياسية الاستمارة في العديد من موضوعاتها، كالاقتخابات والمشاركة السياسية، والسلوك التصويتي، ومعرفة مستوى الثقافة السياسية، وأثر الاتصال السياسي، ومعرفة توجهات الرأي العام إزاء القضايا المحلية والدولية، ومعرفة صور الآخرين عن الذات، وقياس التغير الذي يحدث نتيجة مؤثر من المؤثرات، وقياس الرضا عن الأداء السياسي، وغير ذلك من القضايا.

ويتضمن أسلوب الاستقصاء مجموعة من الخطوات العلمية يتوجب اتباعها، إذا ما أريد للاستبيان أن يكون ناجحاً، وهذه الشروط تتعلق بمجتمع الدراسة، والهيئة المختارة،

(١) أماني قنديل، والاستبيان كإداة للبحث مع التركيز على نماذج من استطلاعات الرأي العام، في

الاستبيان والاستبان (المقابلة)

من أكثر الأدوات الميدانية استخداماً في البحوث الاجتماعية والسياسية والإعلامية. وذلك لمعرفة سلوك الأفراد واتجاهاتهم إزاء قضية معينة، كما تستخدم لقياس اتجاهات الرأي، ففي كثير من الأحيان يلجأ الباحثون إلى الاستبيان والاستبان، لجمع المعلومات والبيانات عن المواقف والظواهر التي يودون معرفتها وأبداً يتنازل الاستبيان ثم الاستبان.

المطلب الأول - الاستبيان

تعريف الاستبيان : و يمكن دراسة السلوك اللغظي للأفراد، واتجاهاتهم، وقياس الرأي العام للمجاعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الاسئلة توجه إلى عينة محددة من الأفراد، في ما يتعلق بالموضوع المعين، فإذا ما تم ذلك بإجابة الباحث عن عدد من الاسئلة المكتوبة في نموذج معد لذلك مقدماً، يقوم الجيب بملء بنفسه أو بمساعدة شخص آخر ينحصر كل دوره في عملية كتابة إجابات الباحث للبحرث سمي ذلك استبياناً^(١). ويمكن تعريفه أيضاً الاستبيان هو أداة ملائمة للمحصل على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين. ويقدم الاستبيان في شكل عدد من الاسئلة يطلب الإجابة عنها، من قبل عدد من الأفراد المعينين بموضوع الاستبيان.

وبالتالي يعتبر الاستقصاء (الاستبيان) أحد الأساليب الأساسية، التي تستخدم في جمع معلومات أولية أساسية أو مباشرة من العينة المختارة، أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من الاسئلة المحددة المعدة مقدماً وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر الباحثين واتجاهاتهم، أو الدوافع والحوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة^(٢).

وتجيب الإشارة إلى تعدد تسميات استمارة الاستبيان، فهناك من يطلق عليها الاستمارة،

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) عبد الحفيظ محمود، عطاء، والاستمارة كأحد أدوات البحث الاستريقي، في ودرة بدران

ثانياً - تصميم صحيفته (استمارة) الاستبيان:

استمارة الاستبيان، هي تلك الصحيفة التي يقوم الباحث بتدوين فيها مجموعة من الاسئلة المغلقة أو المفتوحة، والتي توجه إلى المستجيبين بالبريد، أو تسلّم باليد، أو تنشر في الجرائد والمجلات، أو تعرض على شاشات التلفزيون، أو تذاع في الإذاعة، وتستهدف جمع بيانات ومعلومات عن سلوكهم، ومواقفهم، وآرائهم بشأن قضية من القضايا.

وتتطلب الاستمارة الجيدة الالتزام بمجموعة من الشروط والضوابط، حتى تتمكن صاحبها من الحصول على المعلومات والبيانات التي تمكنه من تلبية احتياجات تساؤلاته العلمية. لذلك يوصي الخبراء والمختصمون المهتمون بمجموعة ضوابط ونصائح يتوجب على الباحث أن يتبعها ويسترشدها. هذه النصائح هي كما يلي:

١- تحديد كمية المعلومات المطلوبة ونوعها التي تستدعيها الدراسة: وهذا يقتضي في حد ذاته، أن تكون الاسئلة المتضمنة في الاستمارة وبقية الصلة بالموضوع، أي تدور مع إشكالية البحث وفروعه وتساؤلاته العلمية ولا تخرج عن تلك الدائرة، إذ يفرض من الاستمارة هو جمع معلومات محددة عن موضوع محدد. ويتم هذا من خلال المراجعة الدقيقة لمشكلة البحث وفروعه وتساؤلاته، وما يستهدف الحصول عليه من معلومات وإجابات واستفسارات معينة. فإذا كانت الدراسة تتعلق بمستوى المشاركة السياسية بالنسبة لقياس التعليم، ينبغي أن تتضمن الاستمارة مجموعة من الاسئلة توجه إلى المتعلم والعامي.

٢- تحديد الهيكل العام للاستمارة: وذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة، وتصنيفها وتوزيعها، وترتيبها ترتيباً منطقياً متسلسلاً متكاملًا، بحيث تبدأ المسورة النهائية لصحيفة الاستقصاء عبارة عن مجموعة من الوحدات المتتابعة والتي تتضمن كل واحدة منها نقطة أو قضية معينة بتفصيلاتها المختلفة التي يراد جمع البيانات عنها. بحيث يشكل تكامل هذه الوحدات الهيكل العام للصحيفة، ويظهر هذا الهيكل منسجماً منطقياً وهو يضم تلك المحاور والفقرات^(١).

ويحتاج على تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أبواب أو محاور، يتضمن الباب الأول؛ بيانات

(١) عطاه مرجع سابق، ص ١٨٥ - ١٨٦.

وبالاستمارة وتصميمها وشكلها ومضمونها، وعلاقة الباحث بالمستجيبين.

أولاً: تحديد مجتمع البحث والدراسة واختيار العينة:

إن اللجوء إلى استخدام العينة، بدلاً من دراسة المجتمع موضوع البحث كله، يرجع إلى الكلفة الكبيرة التي يفرضها هذا الأساليب الأخرى، وكذلك الوقت المستغرق، والجهد الكبير؛ لذلك يلجأ الباحثون إلى اختيار عينة تمثيلية لمجتمع البحث. ويعني مجتمع البحث أوما يسمى إطار البحث، الجماعة التي تجري عليها الدراسة، ويشترط في مجتمع البحث أن يكون محدداً تحديداً دقيقاً وواضحاً، والتحديد يتناول المنطقة وأعمار السكان الذين سوف يتناولهم البحث، ونوعهم، وأعمارهم، كما يتناول الجنسية، والمستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والمنطقة التي قضى فيها الفرد معظم حياته، ومستوى الدخل.

ويقصد بالعينة ذلك الجزء الصغير من المجتمع محل الدراسة، أي بعض أفراد ذلك المجتمع الذي نريد دراسته. فهي صورة مصغرة للمجتمع، حيث تتوفر في ذلك الجزء خصائص الكل، بمعنى أن يكون الجزء ممثلاً صحيحاً للكل. فالعينة ينبغي أن تكون ممثلة لمجتمع البحث. وبدون عنصر التمثيل لا يمكن التعميم، كما ينبغي أن تتوفر في العينة المشروانية، بمعنى: أن تتاح لكل عنصر من عناصر المجتمع فرصة متكافئة للظهور في العينة. وينبغي في نوع العينة وحجمها أن يتناسب مع أغراض البحث. والقابلية للتكسيم. وأن تكون العينة كافية ومعيرة عن المجتمع الأصلي وتقل مختلف فئاته، لذلك لابد من تحديد إطار العينة، وهو القائمة التي تضم جميع وحدات المجتمع، ومن هذه القائمة تختار العينة، وأن يراعى في الإطار الشمول، بحيث يضم كل أفراد المجتمع. وأن تكون العينة عملية، أي تلائم طبيعة البحث، وأن تكون اقتصادية، تحقق الحد الأقصى من المعرفة بالحد الأدنى من التكلفة. كما ينبغي للعينة أن تبتعد عن التحيز، بحيث تتساوى معالم العينة مع معالم المجتمع الذي تمثله.

وينبغي أن تختار العينة الضابطة بالطريقة نفسها التي يتم بها اختيار العينة التجريبية، بحيث تقل كل العناصر بقائاتها المختلفة لكل من الفئات التجريبية والضابطة بنسبة واحدة، حتى يمكن قياس أثر المتغير موضوع الدراسة في الموضوعات التي تتطلب ذلك^(١).

(١) عطاه مرجع سابق، ص ١٨٠ - ١٨٢. وانظر الزقلاقي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

الإجابة بلفظه وطريقته الخاصة، والمثال عليها ما الذي نعتبره أهم القضايا في الانتخابات الرئاسية هذا العام؟ وميزة هذه الأسئلة هي أنها تسمح للباحث باكتشاف الأنماط غير التوقعة في إجابات الأفراد. كما أنها تحد من تحيز الباحث وتوجيهه للمبحوثين.

وعيوبها في كونها تجعل المقارنة بين إجابات المبحوثين صعبة للغاية، حيث إن كلا منهم يتأثر بإطار مرجعي في إجابته. كذلك يمكن أن تأتي الإجابة بعيدة عن الموضوع وسهية عما يتطلب جهوداً كبيرة، وبصعب ترميزها وتصنيفها بالإضافة إلى صعوبات أخرى^(١١).

وفي ما يتعلق بمضنون الأسئلة، فإنها تدور حول الحقائق، والرأي، والدوافع، والمعرفة. وكثيراً ما تتداخل هذه القضايا في الاستمارة الواحدة.

٤- التصميم النهائي للاستمارة: ينبغي للباحث قبل اعتماد الاستمارة في صورتها النهائية أن يرضها على أهل الاختصاص والخبرة لتصويبها وتحسينها ما أمكن، كما يتوجب عليه أن يختبرها على عينة صغيرة من مجتمع البحث، وذلك بهدف التعرف على مدى فهم مفردات العينة (المبحوثين) للأسئلة والألفاظ المستخدمة، ودرجة وضوحها وسهولتها ومدى تجارب المبحوثين مع كل سؤال، ونوع الإجابات البديلة المحتملة للأسئلة، والوقت الذي تستغرقه عملية جمع البيانات، وكذلك الملاحظات المتعلقة بكل جوانب الاستمارة

وإن تخفيض الاستمارة لاختيار الثبات، والذي يشير إلى الاتساق بمعنى: المحصول على النتائج بنفسها أو الإجابات ذاتها عند إعادة إجراء القياس، أو عند تكرار توجيه الأسئلة نفسها تحت الظروف نفسها. وإن تخفيض لاختبار الصدق كذلك، والذي يقصد به، أن السؤال يقيس حقيقة ما يفترض أن يقيسه^(١٢).

ثالثاً - الشروط الواجب مراعاتها عند صياغة أسئلة الاستمارة:

- ١- أن تكون الأسئلة الاستيعابية وثيقة الصلة بموضوع البحث.
- ٢- أن تكون الأسئلة الواضحة والمباشرة عند إجراء بحثهم بالصياغة التالية:

(١) مانهام، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢) عطلا، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠١.

حول البحث والجهة التي نشرف عليه، ويتضمن الباب الثاني؛ معلومات عامة عن اشخاص المبحوثين؛ مثل: معلومات عن العمر، والمهنة، والدخل، والسكن، والمستوى التعليمي، ويتضمن الباب الثالث معلومات حول جوهر الموضوع المراد معرفة البيانات والمعلومات عنه، كمعرفة اتجاه الرأي العام في المغرب العربي عن إمكانية انسحاق هذا الاتحاد لجمهورية مصر العربية.

٣- إعداد مسودة الاستمارة في صورتها الأولية: بعد إتمام هيكل الاستمارة، ويتم الانتقال إلى تحويل وحدات الاستمارة، وفقراتها، وقضاياها بتفصيلاتها المختلفة إلى مجموعة من الأسئلة متتالية تشكل في النهاية مسودة المسحقة (الصورة الأولية لاستمارة الدراسة) إن الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة تنقسم إلى أسئلة مفتوحة، وأسئلة مغلقة أو مقفلة وهناك من يضيف أسئلة نصف مقفلة.

١- الأسئلة المغلقة: هي تلك الأسئلة التي تلزم المبحوثين باختيار إجابة من بين عدد محدد من البدائل. ففي الأسئلة المغلقة تحدد فئة الإجابات المحتملة، حيث تدون الإجابات بجانب السؤال وعلى المبحوث أن يختار الإجابة، والمثال عليها: هل تزيد انقسام مصر إلى الاتحاد المغاربي (نعم) أو (لا).

وميزة الأسئلة المغلقة، أنها تبسط المقارنة بين الإجابات، وتسهل عملية الترميز والتفريع، وتقيّد الإجابة عنها بالموضوع. وعيوبها، هي إمكانية تأثير الباحث في المبحوثين من خلال عملية توجيه الأسئلة. وقد لا تتضمن رأي المبحوث عما تجمله يشعر بالإجباط، أو لم يعبر عن رأيه بشكل واضح ودقيق، واحتمال الوقوع في الخطأ عند وضع علامة الإجابة في غير مراد المبحوث، أي يضع العلامة في خانة (نعم) وهو أصلاً يعتقد أنه وضعها في خانة (لا). ومن هذه الأخطاء لا تقع إلا في الأسئلة المغلقة^(١٣).

ب- الأسئلة المفتوحة: وتشير هذه النوعية من الأسئلة إلى السماح للمبحوثين باستخدام صياغاتهم الخاصة، حيث لا توجد بدائل مفروضة عليهم، بل تترك الحرية للمبحوث في

(١) الهبالي، مرجع سابق، ص ١٨٧-١٨٨.

التلفزيون. وبعد ملؤها تعداد إلى الباحث، ليفرضها في جداول، ويحللها، وينسرها، ويكتب التقرير النهائي بشأنها. وهذه المرحلة الأخيرة هي ما يطلق عليه، مرحلة تجهيز البيانات، والتي تنقسم الخطوات الثلاث التالية (مراجعة البيانات الواردة - ترميز الإجابات - جدولة البيانات)^(١). وعرض البيانات في جداول، أو رسومات لا يكفي، بل لابد من تفسير تلك البيانات في إطار تصوري أشمل يعطي تلك البيانات والمعلومات دلالات علمية قد تفيد في عملية التعميم.

المطلب الثاني - المقابلة (الاستبصار).

أسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات والمعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة. ويعرفها فاروق يوسف بأنها اتصال موجه بين شخصين بهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه، ومن ثم فالمقابلة هي سلوك لفظي وصلي من صلبات التفاعل الاجتماعي^(٢).

وقوام المقابلة هو التفاعل بين الباحث والباحث، فهي تمكن الباحث من رصد مختلف التفاعلات التي تحدث خلال عملية المقابلة، من انفعالات وتقطعات الجبرين، أو انتسمات، أو ضحكات أو إشارات باليدين... إلخ. كذلك تمكن الباحث من استيضاح الكثير من الأسئلة؛ وهذا ما لا يتيسر له مع استمارة الاستبيان المنشورة، أو الرسالة إليه. ويمكن للباحث أن يوجد علاقة حميمة مع الباحث، تيسر له الأمور وتعينه على طرح المزيد من الأسئلة، ومعرفة الكثير عن اتجاه، أو رأي، أو موقف الباحث بشأن الموضوع المدروس. إن مواجهة الباحث للمبحوث تعطي الباحث انطباعاً عن مدى جدية المبحوث في إجابته، وعنده في حد ذاتها تقل مقياساً لمفاعلية البحث أو عدم فاعليته.

وتتعدد تصنيفات المقابلة بحسب رؤية المصنف، فهناك المقابلة الفردية، والجماعية، ومقابلة النخبة، والمقابلة المتخصصة، والمقابلة المفتوحة، والمقابلة غير المفتوحة. وفي هذا المطلب

٢- أن تكون أسئلة الاستمارة واضحة سهلة لا تحتل مكان عديدة، حتى لا تغير أجوبة عديدة لاعلاقة لها بموضوع الدراسة.

٣- أن تكون الأسئلة في حدود المقبول، بحيث لا تكثر حتى تصل إلى مدى يدفع المبحوث إلى العزوف عنها.

٤- أن تتلافى إخراج المبحوث.

٥- أن تكون قائمة الأسئلة مشوقة في وضعها منيرة للاهتمام.

٦- أن يرتبط كل سؤال في الاستمارة بمشكلة البحث، وأن يحقق هدفًا جزئيًا من أهداف الدراسة.

٧- أن يتضمن السؤال الواحد ذكرًا واحدة، وأن لا يحتمل أجوبة متعددة.

٨- أن يبتعد الأسئلة عن الأساليب الإيحائية، التي تشجع المبحوث أن الباحث يريد جواباً معيناً.

٩- أن يتبعد عن التقييد والتفكير الدقيق الذي لا تستطيعه إلا النخبة المتخصصة في فني من فنون العلوم.

١٠- ضرورة تحديد التعريفات المستخدمة في الأسئلة والوحدات، أو المقاييس المطلوبة، تحديداً دقيقاً واضحاً، حتى تتحقق درجة من التماثل في جميع البيانات.

١١- إيضاح الاحتمالات الممكنة للإجابة وسرداً بطريقة سهلة واضحة، مثل (مؤيد - معارض)، مع إتاحة الفرصة للمجيب بعدم ذكر رأيه في الأسئلة، حذراً من دفعه إلى الكذب أو التحريف أو التخمين، وذلك عن طريق تقسيم الإجابة عبارة «لا أذكر» أو «لا أعرف» أو «أسباب أخرى»^(٣).

وبعد أن يتم إنجاز الاستمارة في شكلها النهائي توزع على المبحوثين، بدأً بيب أو عبر البريد، أو تنشر على صفحات الجرائد، والمجلات، أو تنازع عبر الإذاعة، أو تعرض على شاشة

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٤٩ - ٥١. وانظر أيضاً:

- عبد الحفيظ عطاء، مرجع سابق، ص ١٩٢ - ١٩٧.

- الهسالي، مرجع سابق، ص ١٨٥ - ١٨٦.

(١) عطاء، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٣٠.

يستخدمها المبحرون بدلاً من تلخيصها.

١٠- يتوجب على الباحث أن يطلع في المبحرول على إجابات أكثر تحديداً من المبحرول إذا كانت إجابته غير محددة.

١١- لا تخبر المبحرين بما قاله الآخرون، حتي ولو طلبوا ذلك.

١٢- على الباحث أن لا يجري مقابلة اعتقاداً على ذاكرته، ولكن يجب عليه أن يضع المبحرول أمامه، ويرجع إليه في صياغة السؤال وترتيب الاسئلة حتي ولو كانت الاستشارة مألوفة لديه.

١٣- ينبغي أن يكون السؤال موجزاً دون إخلال بالوضوح، بعيداً عن التعقيد والغموض، وكذلك ينبغي أن تكون صياغة الاسئلة بعيدة عن أسلوب الإيهام الغفطي إلى تشويه النتائج، والابتعاد عن الأساليب الناقية التي تضفي الغموض على السؤال^(١).

ثانياً - مقابلة النخبة:

مقابلة النخبة أسلوب من أساليب جمع البيانات عن موضوعات معينة، يهتم المبحرول عليها بالطرق الأخرى، نظراً لما تتميز به النخبة كقابلية تحوز معلومات ومعطيات بحكم مواقعها الحالية أو المراتب التي سبق لها أن شغلها ولها أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع البحث. وفي مقابلة النخبة يعامل كل مبحرول معاملة متميزة بغية المبحرول على المعلومات التي يمتلكها. ولا تقتصر مقابلة النخبة على جمع البيانات، ولكن جمع معلومات مفيدة من شأنها أن تساعد على بناء الأبعاد الخاصة بحدث معين، أو تحديد أنماط معينة من السلوك. فإذا اردنا معرفة المزيد من المعلومات عن ظروف نشأة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، لجأنا إلى النخبة المشاركة في قيادة أجهزة الثورة، وإذا اردنا معرفة المزيد عن التدخل المصري في اليمن، لجأنا إلى النخبة السياسية والمسكرية التي احتلت مواقع رسمية وفعالية في تلك الحقبة.

(١) نانهايم، مرجع سابق، ص ٢٤٢ - ٢٤٥، وانظر أيضاً:

-Grawitz, Methodes, Op.cit., PP.593-594.

-عقيل حسين، مرجع سابق، ص ١٨٨ - ١٩٠.

سيتم التركيز على شروط المقابلة الجيدة عامة ومقابلة النخبة خاصة.

أولاً - شروط المقابلة الجيدة:

يصبح المتخصصون المنهجيون والمخبراء الباحثين أنماج مجموعة من القواعد المرشدة، لإجراء المقابلة كما يلي:

١- تحديد موضوع المقابلة تحديداً جيداً وواقعياً، بحيث يكون محدد الفروض والتساؤلات، والأهداف والنتائج، وتطور الاسئلة مع الموضوع وحوله، حتي لا يضيع الوقت وتشتت الأفكار. وأن يكون الهدف واضحاً وواقعياً من المقابلة لدى المبحرول والبحث معاً.

٢- ووضوح المفاهيم والمعارف المستخدمة في الاسئلة، حتي يتمكن المبحرول من استيعابها جيداً والإجابة عنها بما تحتمل. ولا مانع من شرح بعض العبارات للمبحرول تسهيلاً للإجابة، ودفعاً للحيرة واللبس والغموض.

٣- أن تراعي المقابلة الزمان الذي يتم إجراؤها فيه وكذلك المكان، بحيث لا يشعور المبحرول بالملل. وبغضل أن تكون المقابلة على انفراد. كذلك لابد من طلب موعد مسبق للمقابلة مع المبحرول.

٤- عدم مقاطعة المبحرول، ولكن هذا لا يمنع من إعادته إلى صلب الموضوع.

٥- إشاعة جو من التردد والتفاعل بين الباحث والمبحرول؛ لإيجاد جو من التفاعل والتجارب، والاسترسال في الإجابة، وتفسير حاجز الترحس والتمنع.

٦- يتوجب على الباحث أن يسجل إجابات السؤال أثناء ترحيبه للسؤال المألوي إن أمكن، وذلك بهدف استرسال المقابلة.

٧- ضرورة تسجيل الإجابات دون أن يلتفت المبحرول إلى ذلك.

٨- ضرورة أن يقرأ الباحث ويسجل الإجابات كافة بنفسه ولا يبدع المبحرول يحسك جدول المقابلة كما لو كان يجب عن ورقة استبيان.

٩- يتوجب تسجيل تعليقات المبحرول - في حالة تسجيلها - بالكلمات نفسها التي

إلى جانب النصحائح والإرشادات التي تحيط بالمقابلة عامة، هناك نصائح أخرى يبحث المتخصصون وذوو الخبرة للباحثين على اتباعها، لترشيد مقابلاتهم وتفعيلها وتحذيرهم من التشويه للصدء، وللعلومات البالغ فيها، هذه النصائح تكون كما يلي:

١- إلام يلهت بموضوع مقابلته أساساً كثيراً، وذلك حتى يشعر الباحث بجديته، ويسد الطريق أمام الباحث من التلاعب، بتعطيل مواقف وتزوير أخرى.

٢- وأن لا يكتفي الباحث بمبحث واحد لجميع معلوماته، وإنما يجب أن يمدد مصادره، بالجهود إلى سحورين آخرين لهم صلة بالموضوع، حتى تكتمل الصورة لدى الباحث، ويعرف أوزان الأطراف المشاركة في الحدث المراد كشفه ومعرفته.

٣- والبحث المستمر عن طرق أخرى لمقارنة تلك المعلومات التي أدلت بها النخبة، إذ يمكن اللجوء إلى الوثائق والسجلات المختلفة.

٤- يفضل مقابلة الشخصيات الثانوية أولاً ثم الرئيسية لاحقاً.

٥- الاستمالة ببركيات بعض الأطراف الذين يثق فيهم أفراد النخبة.

٦- إبراز هويتك وهوية الجهة التي تشرف على البحث وهذا ما يفرض عليك أن تحصل أوراقك الخاصة وهوية الجهة المشرقة إن كانت.

٧- إيجاد جو من التفاعل بينك وبين الباحث، وشعر الباحث، باستماعك إليه باهتمام واقتناع، ولا تقاطع الباحث المتروك، بإبلاغه أن معلوماته لن تستخدم للإساءة إليه.

٨- ضرورة طمأنة الباحث المتروك، بإبلاغه أن معلوماته لن تستخدم للإساءة إليه.

٩- ضرورة تدوين المعلومات، ومراجعة ما دون فور انتهاء المقابلة، لترسيخ ما أوجز خلال المقابلة حتى لا ينسى، وتصوير عدة نسخ حتى لا تضيع^(١).

١٠- تلعب الوساطة دوراً مهماً في الوصول إلى النخبة، وخصوصاً في دول العالم

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ٢٥٠-٢٥٩.

مرجع سابق، ص ٢٤١-٢٤٨.

الثالث، وفي النعضيات الطابع السياسي. لذلك ينبغي للباحث أن يتوصل من يرى أنهم يحفظون بقية الأشخاص الذين يود مقابلتهم. وإذا كانت الوساطة تحمل أحد الفاتح للوصول إلى عناصر النخبة، واطمئنانها إلى الباحث، فإن عناصر النخبة، يدل بعضها على البعض الآخر، مما يفيد في معرفة الارتباطات والملاقات الموجودة بين بعضهم إزاء موقف معين. غير أن بعض أفراد النخبة يذكر البعض من كانت لهم صلة بالوقوف، والذين يعتقد في الغالب أن وجهات نظرهم تتطابق مع وجهة نظره، في حين يحمل خصومه ومعارضيه والذين كانت لهم أدوارهم أيضاً، لذلك ينبغي للباحث أن يتنبه لذلك.

١١- التاكيد من سلامة تمثيل الأفراد الذين ستتم مقابلاتهم لمجتمع البحث، خصوصاً في حالة عدم المعرفة الجيدة بمجتمع البحث.

١٢- ضرورة تحلي الباحث بالصبر وتحمل تجاوزات المبحورين.

١٣- الاحتراز من لجوء المبحورين إلى تشويه الحقائق، سواء بتضخيم أدوارهم في النجاحات ورمي تبعات الهزائم على الغير. كذلك، فإن الأفراد كثيراً ما يحيلون إلى تقديم أجرية عامة بسبب قيود المواقف التي يشغلونها، أو بسبب طموحاتهم لشغلها أو بسبب الخوف عمومًا^(١).

المحاكاة Simulation

يمكن اعتبار المحاكاة - في جانب منها - كسلوب من أساليب جمع البيانات الأولية عن موقف، أو سلوك، أو قرار براد استظهاره، إذ تتضمن عملية المحاكاة شروط الواقع أو جزءاً كبيراً من ذلك الواقع في نموذج مصطنع يحاكيه. فالمحاكاة هي شكل من التجربة أو الاختبار، حيث يزود مجموعة من الأفراد بالموارد المالية، والزمن، والقرارد التنظيمية وغير ذلك، ثم يمكن بعد ذلك ملاحظة كيف يتصرفون، وماهي القرارات التي يتخذونها. فالمحاكاة توفر لنا وسائل من خلالها يمكن التحكم في بعض خصائص العالم الواقعي ورؤيته بشكل جيد.

كما تمكن الباحثين من ملاحظة السلوك أثناء إجراء عملية التمثيل واللمب لتحديد ماهي أنماط السلوك التي تحدث. وبصيغة أخرى استخلاص المزيد من المعلومات عن القرار الذي يتخذه صناعته من الغير، أو المزيد من كسب المعلومات عن ردود أفعال الناس عن سياسات يستهدف صانع القرار اتخاذها^(١).

وأسلوب المحاكاة أسلوب حديث، نسبياً، في الدراسات السياسية. فقد استخدم عملياً بين الحربين العالميتين، إلا أنه دخل الساحة الأكاديمية في الخمسينيات من هذا القرن. وبعد عالم السياسة وجيوسكس، أو ل من وضع أسس هذا الأسلوب. فقد اختار ست دول وهمية، وزرع عليها ستة أشخاص يقومون بدور صانع القرار الرئيسي على المستوى المحلي والخارجي. وفي اختباره للدول الوهمية، كان يستهدف إعداد أية فرضيات أو أفكار مسبقة لدى اللاعبين، وفي الوقت نفسه مراقبة الكيفية التي يتصرف بها هؤلاء اللاعبون فيما لو كانوا زعماء أو صناع قرار حقيقيين، ويؤرد اللاعبون بمعلومات كافية عن هذه الدول الوهمية، ويضعون في جوهرهم إليهم يقومون بدور زعماء تلك الدول. ويتم اختصار الوقت الحقيقي للأحداث. ثم تحدد الأهداف الوطنية لكل دولة من الدول الوهمية. وتبين الموارد المتاحة لصانع القرار والتي على أساسها يتصرف إزاء المواقف الداخلية والخارجية، ويتم مراقبة

(1) Kweit, op.cit., P.207.

التفاعل الذي يحدث أثناء أداء الأدوار المختلفة، كإبرام الاتفاقات، وإعلان الحرب... إلخ^(٢). وتعرف «سافيجنون» Savignon المحاكاة على أنها «أسلوب المحاكاة على أنه تبسيط لمواقف واقعية، حيث يجد الطلاب أنفسهم محارمين ومؤذنين لأدوار معينة»^(٣). والذي يهمنا من المحاكاة هو كونها أسلوباً يفيد في جمع البيانات الأولية التي يحتاجها الباحث عن أحد المواقف التي بدرها، إلى جانب الأساليب الأخرى.

(١) دورني، ولستيراف، مرجع سابق، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) فلهي، حامد عبد الكريم، استخدام أسلوب المحاكاة في تحليل المشكلات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٦.

ليست مرتبطة بالموامل الرقمية والكمية فقط، ولكنها مرتبطة بالموامل الكيفية أيضاً. والخامسات الكيفية تنمّل بالأسماء أكثر منها بالأرقام، فمستويات اللون، والانتساء السياسي، والدبني، هي متغيرات كيفية^(١).

فيعرف القياس أيضاً على أنه يعني تحديد خصائص الشيء وتقريرها، أي صياغتها من خلال مقادير، وأرقام، وأعداد، ورتب، وأوزان، وما إلى ذلك من نوعيات ترتبط بطبيعة الشيء المقيس، كان ترتبط وحدة القياس بالطول أو الوزن أو الكثافة أو الشدة وما شابه ذلك. وتتضمن عملية القياس ثلاثة إبعاد أو مكونات أساسية هي: واقعة امبريقية قابلة للملاحظة والقياس قد تكون جماعة أو شخصاً أو شيئاً أو فكرة، ووصف دقيق أو عدد أو مقدار، وأخيراً وجود قاعدة أو مجموعة قواعد تربط منطقياً بين الواقعة والقدر^(٢).

المؤشرات:

المؤشرات جميع مؤشر، وهو معطى قابل للملاحظة، يفيد في إدراك المدى (الحدود)، الاحجام والأوزان)، كما يسمح بمعرفة حضور الشيء أو غيابه في الواقع المدروس.

ويشير القياس عن مركب من مجموعة مؤشرات، فطى سبيل المثال، فإن مقياس تكاليف الحياة هو مقياس مركب من كل القيم والتكاليف المختلفة لمناصر الميزانية الحاقابية مقدرة حسب أهميتها.

فالمؤشر هو عنصر دال قابل للنكمية (ياخذ كما)، بينما القياس يتضمن تقدير مجموعة وتكميتها^(٣).

ويمكن تعريف المؤشرات أيضاً على أنها أدوات تستخدم الواقع الاجتماعية في التعبير عن التغيرات الاجتماعية، وتسمى لقياس مدى تحقق الأهداف الاجتماعية^(٤). فهي بصيغة أخرى دلالات لوقائع، وسلوك، وأبنية، وعلاقات مختلفة. وهي تميرات لأوضاع معينة يمكن للباحث أن يدر كها، والمؤشرات غالباً ما تفيد في كشف حقائق الأشياء والتعبير عنها بشكل

(١) الهاملي، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) حسن أبو طالب، وقياس المتحولات في علاقات مصر العربية، مجلة السياسة الدولية، ع ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٢٤، ٢٥.

(3) Grawitz, Op.cit., PP. 336 - 337.

(٤) هبة رؤوف عزت، وتاملات ونظرات في مسألة المؤشرات، مبر المؤرخ ع ٣٣/٣٢، ربيع وصيف ١٩٩٤، ص ١٣٩.

الأساليب الكمية في الدراسات السياسية

(المقاييس والمؤشرات)

على الرغم من تاثير دخول الدراسات الكمية إلى حقل الدراسات السياسية، إلا أنه سرعان ما انتشرت الأساليب الكمية، من رياضيات، وإحصاء، ومقاييس مختلفة، ورسوم بيانية وجدول مختلفة، والمؤشرات المتعددة. وقد انتشرت هذه الأساليب أول ما انتشرت في أمريكا. لقد استهدفت هذه الأساليب جميع البيانات، وتصنيفاتها، وتوزيعها، وعرضها، وتجزئتها من أجل استخدامها في دراسة الظواهر السياسية المختلفة. وقد ارتبطت بالطرق الامبريقية في البحث، مثل: الاستبيان والمقابلة والمحاكاة والتحليل الكمي للمحتوى وغيرها. كما وظفت الحاسوب في تصنيف المعلومات، وتوزيعها، وتخزينها، واستعداداتها عند الضرورة. لقد وفرت الحاسبات الآلية معلومات هائلة قابلة للاستخدام، مثل: (بنك معلومات الصراع والسلام) (COPDAB) الذي انشاء إدوارد غازار، ومشروع هيرمان، المسمى (Creon)، هذان المشروعان متخصصان في العلاقات الدولية. ومشروع جامعة بيل، عن (المؤشرات السياسية والاجتماعية). لقد أجريت العديد من الدراسات التي اعتمدت الطرق الإحصائية والرياضية، مثل: تلك الدراسات التي اعتمدت التمازج الرياضية لتحليل المباريات، والتفسير الكمي للاداء السياسي الوطني، ونخب السياسة الخارجية، والقرار السياسي، والأزمات الدولية، وقياس قوة الدولة، وقياس العنف السياسي، ونظام القيم والصور القرومية، والتعصوب والكل التصورية في المنظمات الدولية^(١). وتستطيع الدراسات الكمية أن تفيد في تحليل الظواهر وقد تفيد في تفسيرها أيضاً بشكل ناجح إذا ربطت ذلك بالدراسات الكيفية من جهة، وأحسنحت في تحديد المفاهيم وبناء المؤشرات بدقة.

القياس

يعرف القياس بأنه العملية التي تحدد من خلالها القيمة Value، أو المستوى Level كيا أو كيفياً، لما يوجد في وحدة التحليل من خاصيات أو سمات، ومن هنا، فإن عملية القياس

(١) مصطفى علوي، «التأجمات الكمية في التحليل السياسي والواقع المصري»، مجلة المبرية للملوم السياسية، ع ٢، ١٩٨٨، ص ٤٠-٤٤.

٣- مستوى المسافات المتساوية Interval Level: ويعتبر هذا المستوى أرقى من المستويين السابقين، وذلك أنه يشمل صفاتهما بالإضافة إلى صفة أخرى، وهي تساوي المسافات بين فئات وحدة القياس. ورسى بالتساوي المسافات، لكون المسافات بين كل فئتين متجاورتين متساوية، ويمكن التمثيل لهذا المستوى بنظام تقدير العتلاب في المراحل التعليمية، فالتقدير، عادة، يكون متدرجاً من ممتاز، وجيد جداً، وجيد، ومقبول. فالطالب الذي تحصل على جيد أعلى من العتلاب الذي تحصل على تقدير مقبول كما يعتبر أقل من مستوى الطالب الذي تحصل على جيد جداً.

٤- المستوى النسبي Ratio Level: ويعتبر هذا القياس بأن له وحدات متساوية ونقطة صفر، حيث لا تتضمن المقاييس السابقة نقطة الصفر. وباستعمال القياس النسبي يمكن الحصول على نسب مئوية يسهل معها القول: بأن قيمة معينة تساوي ضعف قيمة أخرى أو نصفها، ومن أمثلة هذا النوع من القياس النسبي، الوزن، والمصر، والإنتاج. وأن أصغر قيمة يمكن الحصول عليها هي الصفر. ويتداخل هذا المستوى مع المستوى التساوي المسافات حتى أن الكثير من الباحثين يحدونه جزءاً من المستوى التساوي. وللتفسيحات السابقة أهمية كبيرة، حيث إن معظم العمليات الإحصائية تتوقف عليها. كما يختلف معنى المطلحات الإحصائية من مستوى إلى آخر. فالتوسط مثلاً لا يمكن حسابه في حالة المستوى الاسمي، ولكن يمكن حسابه في المستوى النسبي، وللم جرا. لذلك تزداد أهمية معرفة نوعية المقاييس^(١).

وميزة المقاييس، قدرتها على توليد البيانات وتلبي المؤشرات دوراً مهماً في عملية توليد البيانات، حينما تتمكن من تحويل المفاهيم إلى متغيرات قابلة للقياس، وقبل ذلك إمكانية تعريف تلك المفاهيم تعريفات إجرائية ورشها بمؤشرات تساعد على القياس.

مقاييس الاتجاهات السياسية

لقد اشتهرت أربعة مقاييس من بين الكثير من المقاييس التي تختص بقياس الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، وهذه المقاييس هي: مقياس ليكرت^{٤٤}، ومقياس جوتمان^{٤٥}، ومقياس ورسن^{٤٦}، والقياس التباين الدلالة.

(١) المرجع نفسه، ص ٤٦ - ٤٩. وانظر كذلك:

- الفلندي، مرجع سابق، ص ١٣٧ - ١٣٩ هـ - الهادي، مرجع سابق، ص ٩٨ - ١٠١.

علمي. ويمكن للمفاهيم أن تتحول إلى مؤشرات دالة، يمكن تعريفها إجرائياً وأعطوا أوزاناً ومقادير. ولذا كانت المؤشرات ملازمة للاتجاه الاسمي بقي في تناوله للمظاهر الاجتماعية والسياسية بدعوى التخلص من الانحياز والدائية، فإن صياغة المؤشرات وصكها، لا يمكن فصلها عن سياقها المفصلي^(١)، والاجتماعي، والسياسي، إن مؤشر الانتخاب كتعبير ودلالة على ديمقراطية النظام السياسي يحصل كثيراً من الحاذير، فالكثير من الأنظمة الاستبدادية تلجأ إلى الانتخابات التي لا تنس ولا تنفي في مواجهة التسلمية.

أنواع المقاييس وتصنيفاتها

لقد تعددت تصنيفات المقاييس وأصبحت عميقة على المعصر لكثرتها، فكل حقل من الحقول المعرفية يشمل العديد من المقاييس. فعلماء النفس لهم مقاييسهم، وعلماء الاقتصاد كذلك، وعلماء الاجتماع وكذلك علماء السياسة. فعلى سبيل المثال، تتضمن المقاييس الاجتماعية - السياسية عدداً كبيراً من المقاييس، منها: مقياس الاندماج القومي (الوطني)، ومقياس اليسار اليميني، ومقياس قيادة الرأي، ومقياس القيم، ومقاييس التدين... إلخ. وتضمن المقاييس مستويات (تركيب) متعددة، قسمها ستيفنس Stevens إلى أربعة مستويات. وهي:

١- القياس الاسمي Nominal: هو مقياس نوعي، يستهدف تحديد نوعية المتغير من خلال وصفه وتوصيفه وأعطائه اسماً. والعملية هي عملية تصنيف ولا تستهدف إعطاء قيمة كمية.

والثال على ذلك تصنيف الأشياء والأشخاص إلى فئات، فالنوع مقياس (ذكر، أنثى) وكذلك اللون، والانتساء السياسي والديني. وشرط هذا المقياس، هو التمييز بين الفئات حتى لا يحدث التداخل.

٢- المستوى الترتيبي Ordinal Level: هذا النوع من القياس يتضمن خصائص القياس الاسمي ذاتها، ويضيف إليها خاصية الترتيب، حيث تكون في هذا المقياس أمام فئة أكبر، أو أصغر من الفئة التي تسبقها. والثال عليه تصنيف التعليم أو المستوى التعليمي إلى: ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي. وتصنيف الدول إلى كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة، وصغرى.

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٩ - ١٤١.

(٢) الوفاقي، مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٥.

عن ترتيب العبارات الخاصة بالاتجاه المراد قياسه، وذلك حسب درجة شدتها في التصعب. من هذا الاتجاه مع دعوة المبحوثين إلى إبداء موافقهم من كل عبارة سواء بالرفض أو بالقبول. ومن ثم، فحين يزيد قياس الاتجاه بشأن قسبة معينة وفق مقياس وجوزكن^٤، نقوم بوضع العبارات في نظام يبدأ بالقلها شدة وينتهي بانكروها شدة. والشخص الذي يوافق على أكثرها شدة فهو يوافق على أقلها. نلوا ردا قياس اتجاه فرد في بلد عنصري نحو فكرة المساواة، فإن استلنا ينبغي أن نتدرج ترتيبيا كما يلي:-

- ١- هل توافق على مشاركة السود في الانتخابات البلدية؟
 - ٢- هل توافق على أن يترشح أسود لحكم البلدية؟
 - ٣- هل توافق بأن يترشح أسود للانتخابات الرئاسية؟
 - ٤- هل توافق بأن يترشح أسود للانتخابات البرلمانية؟
- وبالتالي، فإن الشخص الذي يوافق على العبارة الرابعة يفترض فيه أنه يوافق على العبارات التي قبلها، ويتميز بأنه قروي الإيمان بفكرة المساواة أو أنه يؤمن بالمساواة بين الجنس والألوان.

ثالثا: - مقياس وثرستون^٥، Thurston Scale: وهو أسلوب يعتمد على المسافات المتساوية، وتكون وحدات هذا المقياس من (١) نقطة، وهو يتدرج من الإيجاب إلى السلب، بحيث تكون الوحدات الست الأولى موجبة، والثلاث التي بعدها محايدة، والاثنان الباقيتان سلبيتان.

ويعتمد المقياس هذا على المحكمين، حيث يتم اختيار عدد من المحكمين يطبقون عشوائية من مجتمع البحث. ويعطى كل محكم مقياساً من (١١) نقطة تتراوح ما بين مؤيد (١١) ومحايد (٦) وغير مؤيد (١)، ومجموعة من البطاقات تطبع عليها إحدى العبارات (على كل بطاقة عبارة). ويطلب من كل محكم أن يخصص علاقة كل عبارة بالوضع محل البحث، وأن يضع كل بطاقة في إحدى المجموعات الإحدى عشرة والتي تتوافق مع تقييمه لها، فالعبارات التي يعتبرها المحكمون أكثر تأييداً بضمها في المجموعة (١١) والأقل تأييداً في المجموعة (١٠) وهكذا. ومن ثم فإن الباحث يحصل على تقييم كل محكم لكل عبارة. وهذه الطريقة يمكن أن تعد لكل عبارة قيمة على المقياس توضع موزعها النسبي على مترامل التاييد - عدم التاييد، مع إعطاء قيم أعلى لتلك العبارات التي اعتبرها المحكمون

أو - منة أس وليكرت، Likert Scale: يعتبر هذا المقياس أبسط المقاييس المذكورة وأكثر كفاءة، حيث تعرض على المبحوث مجموعة من العبارات تتطلب حكماً تقويمياً. وهو مقياس وحدات القياس إلى الأشخاص الذين يريد الباحث قياس اتجاهاتهم، ويطلب منهم الإجابة: من هذه الأسئلة، وذلك باختيار الإجابة المناسبة من بين الإجابات المقترحة على السؤال المطروح. فإذا اردنا قياس اتجاه جماعة معينة عن السماح بإنشاء حزب إسلامي، فيمكن أن نستخدم مجموعة من العبارات، وكل عبارة تقابلها خمسة أسئلة كما يلي:-

- ١- هل أنت موافق بشدة وتقبلها خمس درجات، و٦- هل أنت موافق وتقبلها أربع درجات، و٣- هل أنت محايد وتقبلها ثلاث درجات، و٤- عدم الموافقة وتقبلها درجتان، و٥- عدم الموافقة بشدة وتقبلها درجة واحدة. ويمكن التمثيل لذلك كما يلي:

- ١- إنشاء حزب إسلامي ضروري للاستقرار.
- ٢- إنشاء حزب إسلامي يقوي الديمقراطية.
- ٣- وجود حزب إسلامي يساعد على الاندماج الاجتماعي.
- ٤- وجود حزب إسلامي يمتص التطرف.

فإذا سألنا فرداً معيماً عن موقفه من ذلك، وجاءت إجابته عن العبارة الأولى والثانية بالموافقة بشدة بمعنى إعطاء خمس درجات لكل منهما. وجاءت إجابته عن العبارة الثالثة محايد (أو لا رأي له) وتقبلها ثلاث درجات، وإجابته عن العبارة الرابعة لا رأي له وتقبلها ثلاث درجات.

بعد ذلك نجمع هذه الدرجات ونقسم على عدد العبارات هكذا:

$$5 + 3 + 3 = 11, \text{ تقسم الـ } (11) \text{ على عدد العبارات وهي أربع. } 11/4 = 2.75$$

وبعد هذا الرقم علم أن المبحوث يوافق بشكل كبير على السماح باعتماد حزب إسلامي في بلد مسلم.

ثانياً - مقياس وجوزكن^٦، Guttman Scale

يعتمد مقياساً ترتيبياً، ويتطلب مجموعة من الوحدات التي يجب أن تنظم بشكل ثابت، ولهذا المقياس ميزة تراكمية، بحيث إن الشخص الذي يوافق على الفقرة الأخيرة يكون بالتالي قد وافق على جميع الفقرات التي قبلها. نلوا قسماً بوزن شخص فوزن (٨٠) كلغ، فلنسا بحاجة إلى إعادة وزنه لمعرفة أنه أثقل من شخص بوزن (٧٠) كلغ. فهذا المقياس يعتبر

وفي الختام أذكر أن هذه الافتراضات والنماذج والأساليب المختلفة، التي تنازلتها في هذا الكتاب، ليست حكراً على علم السياسة، بل الكثير منها تحت استعارته من الحقول المعرفية الأخرى وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد. وليس في الأمر ما يشير التعميم، ذلك لأن هذه العلوم تتمحور حول الإنسان ذي الأبعاد المتعددة، والذي لا يمكن النظر إليه على أنه كلمة اقتصادية، أو سلوك عقلاني فحسب، بل الإنسان يفكر، وبطبع، ويسمى إلى القيم والمجد، ويتنصر لانكاره وعقائده، كما يعيش في بيته يتبادل معها التأثير، ويسمى لإشباع رغباته المتعددة. وهكذا تتعقد الظاهرة التي يكون محورها الإنسان، وتتطلب تعاملات مجموعة كبيرة من النماذج والمداخل وتكاملها، الإحاطة بذلك الظواهر. إن الكثير من العمليات السياسية تكون بوظيفة لجوانب عديدة، ودوافع مختلفة، تمتد الإنسان على التصرف والتحرك أو توجهه الوجهة التي تريد.

لهذا السبب يتضح التخصصيون والمحللون السياسيون بضرورة الاستعانة بمجموعة من الافتراضات، الإحاطة بالجوانب المتعددة للظاهرة السياسية، سواء أكانت عملية (صناعة قرار) أو بنية سياسية (جماعة)، (هوية تشريعية) أو نظاماً سياسياً. وهذا ما يطلق عليه بالتكامل النهجي.

إن هذا الكتاب يعد محاولة إضافية مع محارلات سابقة لباحثين آخرين في هذا العدد، من أجل المساهمة في تشييد صرح المعرفة في وطننا العربي. وهو جهد متواضع يضمه باحث إلى جهود إخوانه من أجل تطوير القدرة التحليلية لدى طلاب العلوم السياسية. خصصنا والعلوم الإنسانية عموماً. والله وحده أسأل أن يوفقي إلى كتابة أفضل وأعمق، وخصمنا فيما يتعلق بالسمعي لبناء منهجية إسلامية تكون أكثر استجابة وكفاية، لدراسة واقع أمتنا العربية الإسلامية ويبقى هذا أملاً أشده مع غيري.

والله أسأله السداد والرشاد، والإخلاص في القول والمعمل إنه نعم المغيث.

أكثر تأييداً. ويحدد كثير من الباحثين هذه القيم عن طريق حساب الوسط الحسابي، وذلك بجميع كل القيم الفردية بالنسبة لكل بند (عبارة) ونقسمها على عدد الحكمين. وبفضل ما نهائهم تحدد قيمة الوسيط بالنسبة لكل عبارة.

رابعاً - مقياس تباين الدلالة Semantic Differential: يستخدم هذا المقياس من أجل قياس آراء الناس ومواقفهم عبر مقارنة زوجية أو ثنائية الدلالة، مثل:-

جيد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	رديء
نظيف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	قذر
كثير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	صغير
قوي	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ضعيف

وتوضع سبع درجات ثابتة تقع بين طرفي المقياس وهي كما يلي:-

١	:	٢	:	٣	:	٤	:	٥	:	٦	:	٧
جداً		نسبياً		قليل		جداً		قليل		نسبياً		جداً

هذا الأسلوب يعتمد على سلسلة من الصفات المتناقضة لإبراز المبنى الذي يعطيه شخص معين لمفهوم ما. وعادة ما تقدم هذه القائمة للمبحرئين على بطاقة منفصلة، ويطلب منهم تقييم موضوع ما باستخدام مقياس مكون من سبع نقاط، بناء على هذه الصفات. وينبغي هذا الأسلوب من المقاييس بإبراز وحدة وتوجه الاتجاه الذي يتم قياسه. فمعملاً يمكن قياس اتجاه الرأي العام على الأداء السياسي للسلطة في قضية معينة.

وهذا المقياس لا يقدم قياساً ذات دلالة كما تفعل المقاييس السابقة، إلا أنه يستخدم كأساس للمقارنة بين شيء وآخر (هل يتشابه المبحرئون في رؤيتهم للأشياء المتماثلة) (١).

والخلاصة: إن المقاييس والقرارات يمكن أن تفيد في توليد المعلومات، والمساعدة على تفسير الظواهر السياسية. ولكن ينبغي أن تعتمد وتتقوى بالأساليب الكيفية. كما ينبغي أن تعدد المفاهيم تحديداً يأخذ السياق الحضاري والتاريخي، والاجتماعي، والسياسي في عين الاعتبار.

(١) مانهام، مرجع سابق، ص ٢٧١ - ٢٨٣. وانظر أيضاً:

الهملبي، مرجع سابق، ص ١٢٣ - ١٢٦. والفاندي، مرجع سابق، ص ١٤٠ - ١٤٧.
الوفاقي، مرجع سابق، ص ٥٦ - ١٢٦ والفاندي، منابع وطرق البحث، مرجع سابق، ص ١٥٢ - ١٥٨.

قائمة المراجع

أولاً - المراجع بالعربية

أ - الكتب

- ١- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق حامد الفقي، (القاهرة: مكتبة لسة العمدة، ١٩٥٣).
- ٢- أبو الحسن الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين بسيوني، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦).
- ٣- أبو الحسن الماوردي، تسهيل النظر وتمجيد الظفر، تحقيق رضوان السيد، (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧).
- ٤- أحمد ثابت، الدولة والنظام العمالي: مؤثرات التبعية ومهمو، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٢).
- ٥- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (الدوحة: دار قطري بن الفجاعة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
- ٦- برتران باوي، الدولة المستوردة، وتدريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، (القاهرة: مكتبة العالم الثالث، ١٩٩٦).
- ٧- بسبزي إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صناعة القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).
- ٨- جابر عصفور (محرر)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، (الكويت: دار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
- ٩- جارول مانهايم، وريتشارد ريتش، التحليل السياسي الأمريكي، ترجمة السيد عبد المطلب غانم وآخرين، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦).
- ١٠- جبريل ألوند، وبنفهام بول الابن، السياسة القارة، ترجمة أحمد علي عثاني، (القاهرة: مكتبة الرعي العربي، د.ت).
- ١١- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج ٦، (بيروت: دار صادر للطباعة، ١٩٦٢).
- ١٢- جورج كلارك، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط ٢، (بيروت: دار الحقيقة: ١٩٩٠).

- ١٤- جيمس دورني، وروبرت بلستيراف، النظريات المتضاربة في الملاحظات الدورية، ترجمة وليد عبد الحلي، (الكويت: كاتمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).
- ١٥- حامد أحمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية، (القاهرة: مكتبة مديولي، ١٩٨٤).
- ١٦- حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، محاضرات ٧٠ / ١٩٧١).
- ١٧- حامد ربيع، علم السياسة عن طريق النصوص، (مكتبة القاهرة الحديثة: د.ت).
- ١٨- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨).
- ١٩- خليفة علي الكورش، المتغير القيادي في مصر والصراع العربي - الإسرائيلي، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).
- ٢٠- سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (الأردن: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨).
- ٢١- سلوى شعراوي، جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، ترجمة عطا عبد الرحاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).
- ٢٢- سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣).
- ٢٣- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥).
- ٢٤- السيد عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، العنف، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠).
- ٢٥- السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣).
- ٢٦- السيد علي شتا، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣).
- ٢٧- السيد محمد عمر، الدور السياسي للعنف في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١).
- ٢٨- صبري عتقل، نظريات السياسة الدولية، (جامعة الكويت: ١٩٨٢).
- ٢٩- صلاح قصوره، فلسفة العلم، ط ٣، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣).

- ٤٤- عمام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (مهرت: د. ١٩٨٦).
- ٤٥- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (مأطا: منشورات، ELGA، ١٩٩٥).
- ٤٦- علا مصطفي أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
- ٤٧- علي الدين هلال، محاضرات النظم السياسية المقارنة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦/٧٥).
- ٤٨- علي عبد القادر وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧).
- ٤٩- عمر الترمي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط ٣، (ليبيا: منشورات مجمع الفاع للبحاث، ١٩٨٩).
- ٥٠- فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨).
- ٥١- فاروق يوسف أحمد، وسائل جمع البيانات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).
- ٥٢- فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط ٢، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).
- ٥٣- فهمي حامد عبد الكريم، استخدام أسلوب التحليل المشكلات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).
- ٥٤- فزاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط ٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١).
- ٥٥- كمال النورفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥).
- ٥٦- كمال النورفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤).
- ٥٧- محجوب عطية المايلدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (ليبيا: البيضاء، منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤).
- ٥٨- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة الحمد، ١٩٧٨).

- ٣٠- طريف شوقي، السلوك القيادي ونمالية الإدارة، (القاهرة: مكتبة فريب، ١٩٩٣).
- ٣١- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣).
- ٣٢- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط ١، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠).
- ٣٣- عبد الحلي المكنوي، ظفر الاناني في مختصر الجرجاني، تحقيق نقي الدين الندوي، (دبي: دار القلم، ١٩٩٥).
- ٣٤- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط ٣، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧).
- ٣٥- عبد الرحمن الشيزوي، المنهج السلوك في سياسة الملوك، تحقيق عبد الله المرسى، (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٧).
- ٣٦- عبد الرحمن عدس، مبادئ الإحصاء في التربية وعلم النفس، ط ٦، (الأردن: عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥).
- ٣٧- عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).
- ٣٨- عبد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٢).
- ٣٩- عبد المعطي محمد صناف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (الأردن: عمان، مكتبة الحاسب، ١٩٩٤).
- ٤٠- عبد الله عامر الهمامي، أسلوب البحث الاجتماعي وثقافته، (بنغازي: جامعة قار بونس، ١٩٨٨).
- ٤١- عبد النعم الدسوقي المحمدي، منهج البحث التاريخي، دراسات وبحوث، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، ١٩٩٢).
- ٤٢- عبد النعم سعيد، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠).
- ٤٣- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (أسبوط: مكتبة الطلبة، ١٩٧٩).

- ٧٥- نر الدين حاطوم وآخرون، المدخل إلى التاريخ، (سوريا: المطبعة المعصرية، ١٩٦٤).
- ٧٦- ودودة بدران (محرر)، الدراسات الاجتماعية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).
- ٧٧- ودودة بدران (محرر)، البحث الأسيوطي في الدراسات السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١).
- ٧٨- ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).
- ٧٩- يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٢).
- ب- الدوريات**
- ٨٠- حسن أبو طالب، قياس التماثل في علاقات مصر العربية، مجلة المساعدة الدولية، ع ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥.
- ٨١- سمير أمين، وحول التنمية والتوسع العالمي الرأسمالي، المستقبل العربي، ع ٩٣، نوفمبر ١٩٨٦.
- ٨٢- مصطفى علوي، والاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع المصري، مجلة العلوم السياسية، ع ١٩٨٨، ٢.
- ٨٣- نيفين عبد النعم مسعد، والقيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والمحصرية، المستقبل العربي، ع ١٥٥، يناير ١٩٩٢.
- ٨٤- هبة رؤوف عزت، وتماثلات ونظرات في مسألة الموشحات، نفس المجلد، ع ٣٢/٣٣، ربيع/صيف ١٩٩٤.

- ٥٩- محمد الرزائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩).
- ٦٠- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة الأمية، ١٩٨٧).
- ٦١- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤).
- ٦٢- محمد زاهي الغنبري، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية، ومداخل نظرية، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٤).
- ٦٣- محمد عارف، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، (مصر: د.ن، ١٩٩٠).
- ٦٤- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج ١، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١).
- ٦٥- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، ج ٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢).
- ٦٦- محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، (الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، ١٩٧٩).
- ٦٧- محمد كلاسي، محاضرات في الإحصاء التطبيقي، (الجيزة: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣).
- ٦٨- محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة، (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة، ١٩٧٨).
- ٦٩- محمد ميون صديقي، الأسس الإسلامية للمعلم، (أمريكا: المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩).
- ٧٠- محمود جاد، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، ط ٢، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٣).
- ٧١- موريس ديفيرجي، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١).
- ٧٢- ميخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٨).
- ٧٣- نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).
- ٧٤- نصر محمد عارف، نظرية النخب ودراسة النظم الغربية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).

References

A - Books.

- 1- Almond, Gabriel A. and Powell, Robert A. Bingham. comparative Politics, systems and policy, second Edition, (Boston: little Brown and company, 1978).
- 2- Bailey, Kenneth D. Methods of social Research, Third Edition, (New York: Free Press, 1987).
- 3- Brown, A. Lee. Rules and Conflict, in Introduction to Political life, (New Jersey: Prentice - Hall Inc., 1981).
- 4- Calvert, Peter. An Introduction to Comparative Politics, (New York: Harvester Wheatsheaf, 1993).
- 5- Charlesworth, James. Contemporary Political Analysis (New York: The Free Press, 1967).
- 6- Contori, Louis J. and Ziegler Andrew H. (Eds.), Comparative Politics, In the post Behavioral era, (Boulder: Rienner Publishers, 1988).
- 7- Conway, Margaret and Fiebert Frank B. Political Analysis an Introduction, second Ed., (Boston: Allyn and Bacon Inc., 1976).
- 8- Dogan, Mattei et Pelassy, Dominique. Sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982).
- 9- Dyke, Vernon Van. Political Science: A philosophical Analysis, (California: Stanford university press, 1960).
- 10- Easton, David. Analyse du système Politique, Traduction de pierre Rocheron, (Paris: Librairie Armand Colin, 1974).
- 11- Erikson, Jan and Ersson svante. Comparative Politics, an Introduction and New Approach, (U. S. A. Polity press 1994).
- 12- Feagin, Joe R. A case For case study, (U. S. A., North Carolina press, 1991).
- 13- Finifter, Ada W. (ed.), Political Science The state of Discipline, (Washington D.C: A. P. S. A., 1983).

- 14- Frankel, Joseph. The making of Foreign Policy, an Analysis of Decision - making, (London: Free press, 1967).
- 15- Gibbs, Brian H. and singer, J. David. Empirical Knowledge on world politics, (U. S. A. Greenwood press, 1994).
- 16- Golembowski, Robert T. (ed.), The Small Group In political Science, (U. S. A: GEORGIA PRESS, 1978).
- 17- Grawitz, Madeleine. Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed.) (Paris: Editions Dalloz, 1993).
- 18- Hague, Rod and Harrop Martin. comparative Government, second Edition, (U. S. A: Humanities press International, 1990).
- 19- Hindess, Barry. Political Choice and Social structure, (London: Edward Elgar Publishing Limited, 1989).
- 20- Holsti, J. K. International Politics: framework for Analysis, 5th Edition, (Columbia: prentice - Hall, 1988).
- 21- Isak, Alan C. scope and Methods of Political Science, (Illinois: The Dorsey Press, 1969).
- 22- Johnson, Janet B. and Joslyn Richard A. Political science Research Methods, second Edition, (Washington D.C: Cq press, 1991).
- 23- Kaplan, Abraham. The Conduct of Inquiry, (Pennsylvania: Chandler Company, 1964).
- 24- Kessel, John H. et al., Micro politics Individual and Group Level Concepts, (U. S. A: Copyright (c) by Holt, Rinehart, 1970).
- 25- Krippendorff, Klaus. Content Analysis: An Introduction to Its Methodology, (Beverly Hills: Sage Publications, 1980).
- 26- Kweit, Mary Grasez and Kweit Robert W. Concepts and Methods for Political Analysis, (U. S. A: Prentice - Hall Inc., 1981).
- 27- Lasswell Harold. Politics: Who? Gets what? when? How? (New York: Meridian Book, 1958).
- 28- Leca, Jean et Grawitz Madeleine. Traite, de science politique, Vol. 3, (Paris: P. U. F. 1985).

٧	مقدمة.....
١	الفصل الأول.....
١	تحديد المفاهيم الأساسية.....
١٠	١- العلم.....
١٢	٢- السياسة.....
١٤	٣- النهج.....
١٥	٤- المدخل.....
١٧	٥- النموذج.....
١٧	٦- النظرية.....
١٩	٧- القوانين العلمية.....
١٩	٨- الأساليب المنهجية والرسائل.....
٢٠	٩- وحدات التحليل.....
٢١	١٠- المتغيرات.....
٢٢	١١- المقاييس والمرشحات.....
٢٣	١٢- النموذج المرفقي.....
٢٤	١٣- الاستبطان.....
٢٥	١٤- الاستقراء.....
٢٦	الانضال الثاني.....
٢٦	خطرات البحث العلمي ومستوياته.....
٢٦	البحث الأول: خطرات البحث العلمي.....
٢٨	أولاً: اختيار مشكلة البحث وصياغتها.....
٢٤	ثانياً: المفاهيم.....

- 29- Mannheim, Jaroel B. and Rich Richard. Empirical Political Analysis Research Methods In Political science, (U. S. A: Printice - Hall INC., 1981).
 - 30- Martin, Rex. Historical Explanation, (London, Ithaca: Cornell University Press, 1977).
 - 31- Migdal, Joel s. Strong Societies and weak States, (New Jersey: Princeton University Press, 1988).
 - 32- Palmer, Monte. The Interdisciplinary study of politics (New york: Harper and Row Publishers, 1974).
 - 33- Reynolds, P. A. An Introduction to International Relations, 3th Edition, (London: Longman, 1994).
 - 34- Russett, Bruce and Starr, Harvey. World Politics, Second Edition, (New york: W. H. Free man and company, 1985).
 - 35- Snyder, Richard C. et al, Foreign Policy Decision - making, (New york: The Free Press of Glencoe, 1962).
 - 36- Sullivan, Michael P. International Relations Theories and Evidence, (New Jersey: Prentice - Hall INC., 1976).
 - 37- Wiarda, Howard J. (Ed), New Directions in Comparative Politics, Revised Edition, (Boulder: westview Press, 1991).
- B- Periodicals.**
- 38- Breen, Richard and Rott man David. << Class Analysis and class theory>>, In The Journal of British Sociological Association. Vol. 29, No. 3 (August 1995).
 - 39- Cole, Alistair, << Studing Political leadership, the Case of Francois Mitterrand>>, In Political Studies. Vol. 42, No. 3, (September 1994).
 - 40- Elman, Marian f. << The Foreign Policies of Small States>>, In British Journal of Political Science. Vol. 25, (April 1995).
 - 41- Rose, Richard. << Comparing Forms of Comparative Analysis>>, Political Studies, 39, No. 3 (September 1991).

٧	مقدمة.....
٩	الفصل الأول.....
٩	تحديد المفاهيم الأساسية.....
٩	١- العلم.....
١٠	٢- السياسة.....
١٢	٣- المنهج.....
١٤	٤- المدخل.....
١٥	٥- المفردات.....
١٧	٦- النظرية.....
١٩	٧- القوانين العلمية.....
١٩	٨- الأساليب المنهجية والوسائل.....
٢٠	٩- وحدات التحليل.....
٢١	١٠- التغيرات.....
٢٢	١١- المقاييس والمؤشرات.....
٢٣	١٢- النموذج المرفقي.....
٢٤	١٣- الاستبطان.....
٢٥	١٤- الاستقراء.....
٢٦	الفصل الثاني.....
٢٦	خطوات البحث العلمي ومستوياته.....
٢٦	البحث الأول: خطوات البحث العلمي.....
٢٨	أولاً: اختيار مشكلة البحث ومناقشتها.....
٢٤	ثانياً: المفاهيم.....

٤١	ثالثاً: الفروض.....
٤١	البحث الثاني: مستويات البحث العلمي.....
٤١	أولاً: الفرض.....
٤٨	ثانياً: المفاهيم.....
٤٩	ثالثاً: المفاهيم.....
٥٢	رابعاً: الفرض.....
٥٤	الفصل الثالث.....
٥٤	منهج البحث.....
٥٦	البحث الأول: المنهج التاريخي.....
٥٧	البحث الثاني: المنهج التجريبي.....
٥٧	البحث الثالث: منهج دراسات الحالة.....
٥٧	البحث الرابع: المنهج الإحصائي.....
٥٧	البحث الخامس: المنهج البشري.....
٥٧	البحث السادس: المنهج التجريبي ومنهج التحليل.....
٥٧	الفصل الرابع.....
٥٧	الافتراضات.....
٥٧	البحث الأول: الافتراضات التجريبية والتجريبية.....
٥٧	الطلب الأول: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثاني: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثالث: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الرابع: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الخامس: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب السادس: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب السابع: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثامن: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب التاسع: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب العاشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الحادي عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثاني عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثالث عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الرابع عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الخامس عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب السادس عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب السابع عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثامن عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب التاسع عشر: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب العشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الحادي والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثاني والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثالث والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الرابع والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الخامس والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب السادس والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب السابع والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثامن والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب التاسع والعشرون: الافتراضات التجريبية.....
٥٧	الطلب الثلاثين: الافتراضات التجريبية.....

المقدمة

المحتوى

١٩٤	البحث الخامس: التراث وساعة الزمان
١٩٧	البحث السادس: نظرية التراث (المباريات)
١٧١	البحث السابع: الانتداب الوطني
١٨١	البحث الثامن: التراث المطبق الاجتماعية
١٩٠	البحث التاسع: التراث التسمية
١٩٩	البحث العاشر: التراث المباشرة
٢٠٥	البحث الحادي عشر: التراث المبنية
٢١٧	البحث الثاني عشر: التراث علاقات الدولة الفصح
٢٢٢	البحث الثالث عشر: التراث الحياة السياسية
٢٢٩	الفصل الخامس
٢٢٩	المطلب البحث وأدواته
٢٢٩	البحث الأول: أسلوب تحليل الموضوع
٢٣٧	البحث الثاني: الملاحظة
٢٤٢	البحث الثالث: الاستبيان والمقابله
٢٤٢	المطلب الأول: الاختبار
٢٤٩	المطلب الثاني: المقابلة
٢٥٤	البحث الرابع: المقابلة
٢٥١	البحث الخامس: الأساليب المكتبية في الدراسات السياسية
٢٦٣	(المقاييس الموزونة)
٢٦٤	خاتمة
٢٦٤	قائمة المراجع



المقدمة

المحتوى

٤١	تأليف: الفروض
٤٦	البحث الثاني: مستويات البحث العلمي
٤٦	أولاً: الوصف
٤٦	ثانياً: التصنيف
٤٨	ثالثاً: التفسير
٤٩	رابعاً: التوقع
٥٢	الفصل الثالث
٥٤	مناهج البحث
٥٤	البحث الأول: المنهج التاريخي
٥٦	البحث الثاني: المنهج المقارن
٥٧	البحث الثالث: منهج دراسة الحالة
٥٩	البحث الرابع: المنهج الإحصائي
٥٩	البحث الخامس: المنهج المسحي
٦٠٨	البحث السادس: المنهج التجريبي وفيه التجريبي
٦١٤	الفصل الرابع
٦١٤	الافتراضات
٦١٧	البحث الأول: الافتراض الثاني والموسمي
٦١٧	المطلب الأول: الافتراض الثاني
٦١٩	المطلب الثاني: الافتراض الموسمي
٦٢٥	البحث الثاني: المدرسة المنهجية
٦٣٠	البحث الثالث: الافتراض النسبي (النسبي)
٦٤٢	البحث الرابع: افتراض الاتصال

١٨٤	البحث الخامس: اقتراب صناعة القرار
١٦٧	البحث السادس: نظرية اللعب (المباريات)
١٧١	البحث السابع: الاقتراب الوظيفي
١٨١	البحث الثامن: اقتراب الطبقة الاجتماعية
١٩٠	البحث التاسع: اقتراب الضيقة
١٩٥	البحث العاشر: اقتراب الجماعة
٢٠٥	البحث الحادي عشر: اقتراب المجموعة
٢١٧	البحث الثاني عشر: اقتراب علاقات الدولة - المجتمع
٢٢٢	البحث الثالث عشر: اقتراب القيادة السياسية
٢٢٩	البحث الرابع عشر
٢٢٩	أساليب البحث وأدواته
٢٢٩	البحث الأول: استنوب تحليل المقصود
٢٣٧	البحث الثاني: الألاعقة
٢٤٢	البحث الثالث: الاستيعاب والتعارف
٢٤٢	البحث الرابع: الاستيعاب الأول: الاستيعاب
٢٤٩	البحث الخامس: الاستيعاب
٢٥٤	البحث السادس: الاستيعاب
٢٥٦	البحث السابع: الاستيعاب
٢٦٣	البحث الثامن: الاستيعاب
٢٦٤	البحث التاسع: الاستيعاب

قائمة المراجع

